



دارالمغارف بمطرب

مقدمة في

علم الاجتماع

ترجمة وتقديم

د. محمد الجوهري  
د. علياء شكرى  
د. السيد محمد الحسينى  
د. محمد على محمد





سلسلة علم الاجتماع المعاصر  
الكتاب الخامس عشر

أليكس إيكير

مقدمة ف

# علم الاجتماع

ترجمة وتقديم

الدكتورة علياء شكرى

أستاذة علم الاجتماع المساعدة  
كلية البنات - جامعة عين شمس

الدكتور محمد الجوهري

أستاذ علم الاجتماع المساعد  
كلية الآداب - جامعة القاهرة

الدكتور محمد على محمد

مدرس علم الاجتماع  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الدكتور السيد محمد الحسينى

مدرس علم الاجتماع  
كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٧٥



دار المعارف بمصر

## ترجمة عن الإنجليزية لكتاب

Alex Enkeles

What is Sociology :

An Introduction To The Discipline and Profession, Prentice-Hall,  
Inc; Englewood Cliffs, N.J., U.S.A; 1964.



إلى روح أستاذنا  
الدكتور أحمد الحشاش  
( ١٩٧٤ - ١٩١٩ )







## فهرس المحتويات

الصفحة	
٧	مقدمة الترجمة العربية
٣١	الفصل الأول : موضوع علم الاجتماع
٥٩	الفصل الثاني : وجهة نظر علم الاجتماع
٧٣	الفصل الثالث : أنماط التحليل السوسيولوجي
٩٨	الفصل الرابع : مفهوم الإنسان في علم الاجتماع
١١٩	الفصل الخامس : العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية
١٤٥	الفصل السادس : العمليات الاجتماعية الأساسية
١٦٥	الفصل السابع : أساليب البحث في علم الاجتماع
١٨٥	الفصل الثامن : علم الاجتماع كمهنة







## مقدمة الترجمة العربية

نحوفهم جديد لقضايا علم الاجتماع :

دراسة في مشكلات النظرية والمنهج

بقلم

الدكتور السيد محمد الحسيني

شهدت العقود الثلاثة الماضية تطورات حاسمة وضعت علم الاجتماع الغربي في مأزق حرج. ومن أبرز هذه التطورات ميل علماء الاجتماع الغربيين لتقديم صور اجتماعية إحصائية تكاد تخلو من أي خيال سوسيولوجي . وفي إطار هذه الصور ازداد الاهتمام بالمشكلات الجزئية التفصيلية في إطار نزعة إمبريقية مغالية . وكان من نتيجة ذلك ظهور شغف بالغ بجمع الحقائق الكمية النوعية وإهمال المعاني التي تنطوي عليها الأفعال الاجتماعية ، بحيث بات واضحاً أن تصميم المقاييس والإجراءات المنهجية المختلفة هدفاً في حد ذاته . وإذا كنا قد شاهدنا خلال الفترة الماضية رواجاً شديداً لبعض « النظريات الكبرى » في علم الاجتماع ، فإن ذلك لا يعود — فيما أعتقد — لما تنطوي عليه من قيمة نظرية وأهمية تطبيقية ، بقدر ما يعود إلى الشهرة الشخصية التي حققها أصحابها .

وليس من الصعب علينا تفسير السيطرة التي حققتها النزعة الإمبريقية في علم الاجتماع خلال الفترة الماضية . فلقد ظهرت النزعة الإمبريقية — في بادئ الأمر — كرد فعل للنزعة التاريخية التي ظلت تمارس تأثيراً هائلاً على علم الاجتماع ولفترة طويلة نسبياً من الزمان <sup>(١)</sup> ، فضلاً عن

---

(١) للتعرف على ظهور النزعة الإمبريقية وعلى الأخص في جانبها الرياضي يمكن الرجوع إلى تيقولا تيماشيف ؛ نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ؛ ترجمة الدكاترة محمود عوده ومحمد الجوهري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ . ص ٢٨٧ - ٣١٤ . وللتعرف على تأثير النزعة التاريخية في علم الاجتماع بوجه عام يمكن الرجوع إلى : بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ؛ ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ ، الفصل الأول .



أن النزعة الأميريكية قد بدت وكأنها تتفق مع روح المجتمع الصناعي الغربي الحديث ، وأنها - بما تتضمنه من وسائل وأساليب منهجية قياسية - تمكن عالم الاجتماع من الحصول على بيانات واقعية خالية من أية اعتبارات قيمية أو تأثيرات أيديولوجية . ومع ما يبدو عليه هذا التفسير من واقعية وشمول ، إلا أن الأمر يتطلب مزيداً من دراسة العوامل التي ضمنت للنزعة الأميريكية هذا الاستمرار والذوب ، والتي مكنتها من تحدى الاتجاهات الفكرية المعارضة . إن مثل هذه الدراسة تدخل في نطاق علم الاجتماع المعرفي أو « سوسيولوجيا علم الاجتماع » <sup>(١)</sup> . وإذا كنت لا أطمح في هذه المقدمة لإجراء تحليل منعمق لأسباب التحولات التي طرأت على علم الاجتماع الغربي الحديث خلال الفترة الأخيرة <sup>(٢)</sup> ، إلا أنني - مع ذلك - أطمح في معالجة بعض القضايا النظرية والمنهجية في علم الاجتماع من منظور أكثر شمولاً وعالمية . وسوف نهتم هنا بمعالجة الحواجز والعقبات العملية التي حالت دون انطلاقة هذا العلم - طوال عقود ثلاث نخلت - نحو ما أطلق عليه ميلز Mills بحق « الخيال السوسيولوجي » . على أن إهتمامنا بالحواجز والعقبات العملية لن يحول بيننا وبين تناول المشكلات النظرية الحقيقية في علم الاجتماع المعاصر .

## ١

ولعل إحدى السمات المميزة لعلم الاجتماع الغربي الحديث تأثيره الشديد بالنزعة الوضعية الحديثة

Gouldner, A; *The Coming Crisis of Western Sociology*, London : Heinemann, ( ١ ) 1971.

ويحاول جولدنر في كتابه هذا البرهنة على أن علم الاجتماع الحديث بعيد كل البعد عن الاتجاه النظرى والدقة المنهجية التي اتصفت بهما كتابات الرعيل الأول من علماء الاجتماع ، وإن كان يذهب بعد ذلك إلى أن الضعف الأساسى الذى يعانى منه علم الاجتماع الحديث هو ضعف نظرى فى المحل الأول . أما علاج هذا الضعف - فى رأى جولدنر - فىتم عن طريق التحول الأيديولوجى وتغيير الافتراضات الأساسية الكامنة وراء الكتابات السوسيولوجية التقليدية . وفضلاً عن ذلك يعتقد جولدنر أن علم الاجتماع المعرفى - بوضعه الراهن - لا يستطيع النفاذ إلى جوهر عملية إنتاج المعرفة ، وبالتالي فهو لا يعيننا على إثراء التفكير النظرى . ومن هنا يتعين على علم الاجتماع أن ينظر إلى المعرفة بوصفها نتاجاً لأشخاص معينين ، ثم ينظر بعد ذلك إلى هؤلاء الأشخاص بوصفهم تعبيراً عن خبرة إجتماعية . ويحاول جولدنر إيجاد حل لما أطلق عليه « بأزمة » علم الاجتماع الحديث . ويمكن هذا الحل فى تطوير ما أطلق عليه بسوسيولوجيا علم الاجتماع الذى يقوم على التحرر من مخاطر الوعى الاجتماعى وتنمية وعى ذاتى سوسيولوجى لدى علماء الاجتماع .

( ٢ ) فذلك سيكون موضوعاً لدراسة مستقلة مقبلة .



بما تتضمنه من تأكيد واضح للجوانب الكمية <sup>(١)</sup> والسلوكية <sup>(٢)</sup> . ولقد أشار لندبرج Lundberg في مؤلف شهير له <sup>(٣)</sup> أن القياس الكمي يعد ضرورياً إذا ما أراد العلم أن يقدم وضعا وتحليلاً أكثر دقة للظاهرة التي يدرسها . كما أشار لندبرج في المؤلف نفسه إلى أهمية قياس الاتجاهات وتصميم « مقاييسها » ، ومنكراً وجود اختلافات أو فروق بين الوحدات التي يحتكم إليها الباحث في القياس ، والوحدات الطبيعية التي تمثل بالفعل موضوع البحث . وفضلاً عن ذلك نجد لندبرج يؤكد الدور الذي تلعبه التعريفات الإجرائية في علم الاجتماع ، ذاهباً إلى أن الظواهر تكون « موضوعية » إلى المدى الذي تصبح فيه محكات الاتفاق والاستدلال والتنبؤ على درجة عالية من الكفاءة . ويذهب لندبرج بعد ذلك إلى أن التساؤل الأساسي الذي يطرحه العلم هو : ماهي التعريفات الإجرائية ؟ لأنها تستطيع أن تحدد الإجراءات أو العمليات التي يستعان بها في قياس الظاهرة موضوع الدراسة . فالمسافة هي تلك التي تقاس بمسطرة أو آية أداة أخرى ، والزمن هو ما تشير إليه عقارب الساعة مثلاً ، والدكاء هو ما يقاس عن طريق استخدام اختبارات الذكاء <sup>(٤)</sup> . ولقد صاحب ذلك كله ميل شديد لاستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية المعقدة في قياس الظواهر الاجتماعية والتنبؤ باتجاهاتها المقبلة ؛ عاون على ذلك التقدم السريع الذي طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، فضلاً عن تزايد عدد علماء الاجتماع الذين اقتصوا أثر المدرسة الوضعية بتطبيقهم المنطقي الرياضي التحليلي على القضايا المتعلقة بالحياة الاجتماعية <sup>(٥)</sup> .

(١) تدعمت النزعة الكمية في علم الاجتماع بعد الدراسات التي أجراها فرانسيس جالتون Galton ، وبخاصة دراسية عن « التبعية الوراثية » ، و « رجال العلم الإنجليز » . ولقد تميزت هاتان الدراستان بطابع إحصائي واضح . ثم نشر بعد ذلك أحد تلاميذ جالتون وهو كارل بيرسون Pearson دراسة بعنوان « قواعد العلم » ، أصبحت بعد نشرها مرجعاً أساسياً للوضعية الحديثة .

(٢) يتضمن كتاب بيرسون - الذي أشرنا إليه في الحاشية السابقة - البذرة الأولى للنزعة السلوكية . غير أن هذه النزعة حققت تقدماً ملحوظاً ، وبخاصة بعد أن منحها عالم النفس الأمريكي جون واطسون Watson صيغة أساسية ومحددة في عدد من أعماله المنشورة . ويذهب واطسون إلى أن علم النفس - وبالتالي علم الاجتماع - يدرس فقط السلوك القابل للملاحظة . انظر تياشيف ، نظرية علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ وما بعدها .

(٣) Lundberg, G.A; *Social Research*, 2nd ed (New York : Longmans, Green 1942. )

(٤) وقد يشير ذلك بعض التساؤلات . من ذلك - مثلاً - هل يمكن تعريف السكان بأنهم هم الذين نحصىهم باستخدام أداة كالترداد مثلاً ؟ وما هي طبيعة هذه الأدوات المقتنة ؟ .

(٥) ومن أبرز هؤلاء العلماء لازارسفيلد Lazarsfeld وجيمس كولمان Coleman وهيربرت سيمون Simon وهاريسون هوايت Whyte . هذا ولقد خضعت أعمال هؤلاء العلماء لهجوم عنيف من جانب بيتريم سوروكين في مؤلف له بعنوان « بدع وثقائن في علم الاجتماع المعاصر » .



والملاحظ أن الاهتمام الشديد بالدراسات الأميريكية والتجارب الاجتماعية المختلفة قد صاحبه ابتعاد ملحوظ عن إقامة نظريات تفسيرية ملائمة . ومن يتأمل التراث الغربي الحديث في علم الاجتماع ( وعلى الأخص في الولايات المتحدة ) يلحظ على الفور أن تصميم الإجراءات المنهجية أصبح هدفاً في حد ذاته لا وسيلة لتحقيق أهداف أبعد . وكان من نتيجة ذلك أن أحرز علماء الاجتماع تقدماً ملحوظاً في مجالات تصميم البحوث واختيار العينات وأساليب التحليل الإحصائي . وربما أمكننا الاستشهاد في هذا المجال بتقرير أعده وليام روبسون Robson عن علم السياسة ويوضح هذا التقرير أن جانباً كبيراً من البحوث السياسية التي تجريها الجامعات لا يعبر عن المشكلات والقضايا السياسية الهامة . فالموضوعات التي يتم دراستها لا تمثل أهمية خاصة ، كما أن النتائج التي تسفر عنها الدراسة لا تلقى الأضواء على المشكلات المعاصرة وفضلاً عن ذلك أوضح التقرير أن الباحثين الذين يقومون بإجراءات الدراسات المختلفة في مجال علم السياسة يفتقدون الدافع أو القدرة المحركة التي تحفزهم للبحث ، كما أن النتائج التي يتوصلون إليها غالباً ما تخلو من أية قيمة تطبيقية (١) . ولقد حاول ليرنر Lerner وهيلجارد Hilgard تفسير هذا الموقف حيناً أوضحاً أن « العلماء الطبيعيين يتمتعون بهيبة عالية داخل الثقافة الأمريكية بسبب التأكيد المتزايد على الحضارة الصناعية وما يرتبط بها من ارتفاع مستويات المعيشة . ومن شأن ذلك أن يدفع العلماء الاجتماعيين إلى محاكاة العلماء الطبيعيين ( وعلى الأخص علماء الكيمياء والطبيعة والأحياء ) . ولعل ذلك يفسر اندفاع العلماء الاجتماعيين نحو العلوم الطبيعية وتطبيق نظرياتها في المجال الاجتماعي . هم إذن يسعون إلى منح العلوم الاجتماعية معايير العلم « الدقيق » : ملاحظات موضوعية ، وأدوات منهجية دقيقة وصادقة ، وفروض توجه البحث وتثريه ، ونظريات عامة وقواذير تشبع الحاجة إلى نسق نظري متجانس ومتربط » (٢) .

William A. Robson, *The university Teaching of Social Sciences : Political Science* ( ١ )

(Paris, 1954), p. 116.

وهنا تبدو مشكلتان متداخلتان : الأولى المعايير أو المحركات التي نحكم في ضوءها على مدى أهمية النتائج ، والثانية تفسير البيانات تفسيراً كيفياً عميقاً يتجاوز كل ما هو ظاهر . انظر على سبيل المثال

Bernard Barber, *Science and the Social Order* (Glencoe, 1952), pp. 142-3.

Ernest P. Hilgard and Daniel Lerner", *The Person : Subject and Object of* ( ٢ )

*Science and Policy*", *The Policy Sciences : Recent Developments in Scope and Method*, eds

D. Lerner and H.D. Lasswell (Stanford, 1957), p. 38.



وفي الوقت الذي سيطرت فيه النزعة الأميريكية على علم الاجتماع الغربي ، نلاحظ ميلا ملحوظا لدى علماء الاجتماع نحو استخدام هذا العلم في أغراض « الإصلاح الاجتماعي » . وهنا نلمس زفصاً شديداً لمفاهيم كالاشتراكية ، وتأكيذاً متزايداً للحبكة المنهجية ، وسعيًا خثيثاً لاكساب علم الاجتماع طابعا مهنيا خاليا من أية « تحيزات » أو تصورات قبلية . وليس من الصعب علينا هنا أن نلمس توازيا ملحوظا بين مصالح علماء الاجتماع ورجال الأعمال . فالطابع « العلمي » لعلم الاجتماع يكسبه هنية في نظر رجال الأعمال مما يشجعهم على الاستعانة بنتائجهم على نطاق واسع ، خاصة إذا ما كانت هذه النتائج تمثل تدعيا لأهداف رجال الأعمال ومصالحهم . ومن شأن هذا الموقف أن يدعم - مرة أخرى - موقف علماء الاجتماع ويكسبهم ميزات لم يكونوا ليحصلوا عليها إلا بتطويع نتائجها لخدمة أهداف رجال الأعمال (١) . وإذا كان لي أن أفسر نتائج إلتون مايو Mayo وشستر بيرنارد Bernard في مجال علم الاجتماع الصناعي (٢) ، فإنها تمثل تدعيا واضحا لأهداف الإدارة العليا في المصانع والشركات الأمريكية ، وبعبارة أخرى تغفل الصراعات الطبقية وما يمكن أن تؤدي إليه من تغيرات اجتماعية :

ولقد صاحبت النزعة الإميريكية في علم الاجتماع الغربي نزعة تطبيقية تسعى إلى تطبيق نتائج دراساته وبحوثه على الواقع الاجتماعي : وكنتيجة لذلك ازداد عدد المشتغلين بعلم الاجتماع وتدعم ارتباطهم بالصفوات الحاكمة (٣) . وهنا نجد ضرورة لتسجيل عدد من الحقائق . من ذلك - مثلا - أن علم الاجتماع الغربي قد اكتسب طابعا « مهنيا » خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ؛ وأنه وإن كانت نتائج دراساته متاحة - من الناحية النظرية - للجميع ، إلا أنها - من الناحية العملية - متاحة فقط للصفوات الحاكمة . وفضلا عن ذلك نلاحظ تحول الاهتمام

(١) ويكفي أن نشير إلى المقارنة التي عقدها بول لازارسفيلد Lazarsfeld بين محتويات مجلتي American Journal of Sociology/ Harvard Business Review انظر . Paul F. Lazarsfeld, "Reflections on Business", American : Journal of Sociology, LXV, July 1959, pp. 1-26 .

(٢) السيد الحسني ؛ النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، مكتبة القاهرة الحديثة، تحت الطبع .

(٣) وقد يكون معهد البحوث الاجتماعية التابع لجامعة ميتشجن مثالا واضحا على ذلك . فلقد جاء في أحد تقاريره أن عدد الباحثين قد ازداد من ١٢ باحثاً في سنة ١٩٤٦ حتى وصل إلى ٤٥ باحثاً في سنة ١٩٦١ . كذلك لوحظ أن هذا المعهد كان يحصل على اعتماداته من منح وتبرعات كانت تقدمها هيئات تمارس نشاطات مختلفة ، بينما لم يرد ذكر لنقابة واحدة حصل منها المعهد على منح وتبرعات .



من الدراسات الأكاديمية «الحالصة» إلى البحوث التطبيقية «البحثة». ولقد كان من نتائج ذلك إهمال بعض ميادين علم الاجتماع (كالنظرية الاجتماعية، وتاريخ الفكر الاجتماعي، وعلم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع التربوي... إلخ) في الوقت الذي تطورت فيه المسوح والدراسات الميدانية في مجالات ضيقة مختلفة (كالاتصال والتأثير، والقيادة، والسلوك التنظيمي... إلخ). وفي كل هذه المسوح والدراسات الميدانية نلاحظ انفصالاً واضحاً بين الوقائع والقيم، تحت ستار الموضوعية والدقة المنهجية.

ومن الطبيعي أن تكون التحولات الحديثة التي طرأت على علم الاجتماع الغربي انعكاساً لاتجاهات فكرية سابقة سيطرت على هذا العلم منذ مطلع القرن العشرين. فمن يقرأ أعمال علماء الاجتماع الغربيين خلال الربع الأول من هذا القرن يلاحظ تأكيداً متزايداً لفكرة «الحياة الأخلاقية»<sup>(١)</sup>. ومثل هذه الفكرة تعني أن علم الاجتماع هو علم «متحرر من القيمة»، وأنه «محايد» سياسياً قدر الإمكان<sup>(٢)</sup>؛ ما يعني - مرة أخرى - فصلاً واضحاً بين علم الاجتماع من ناحية والفلسفة السياسية من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup>. ولقد كان لتطور مناهج البحث في علم الاجتماع أكبر الأثر في تدعيم هذا الفصل. يؤكد ذلك تلك الشعارات التي تزخر بها المؤلفات الحديثة في مناهج البحث الاجتماعي. من ذلك مثلاً - أن «العلم يعلمنا فقط كيف نحقق الأهداف»؛ ولكنه لا يزودنا بالأهداف التي ينبغي أن نحققها<sup>(٤)</sup> ولا شك أن ذلك يمثل نكوصاً واردة عما ذهب إليه ماكس فيبر منذ قرابة قرن من الزمان.

ولعل أهم النتائج المترتبة على ذلك كله اكتساب علم الاجتماع الغربي لنزعة علمية مغالية [Scientism]. فلم يعد الأمر مقصوراً على تجاهل وجود القيم الاجتماعية، بل تعدى ذلك إلى رفض أي ضرب من وجود التباين داخل هذه القيم. وهنا يبدو المجتمع وكأنه وحدة واحدة

(١) وهذا ما يبدو واضحاً على وجه الخصوص في كتابات ماكس فيبر وإميل دوركايم. انظر:

Max Weber, *The Methodology of the Social Sciences* (Glencoe Ill.: The Free Press, 1949); Emile Durkheim, *The Rules of the Sociological Method*, (New York The Free Press, 1964)

(٢) لمزيد من التفصيل انظر مقدمتنا لكتاب ت. ب. بوتومور: «الصفوة والمجتمع»؛ دراسة في علم الاجتماع السياسي؛ ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرون؛ دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥ - ٣٠.

(٣) Robert Bierstedt (ed.), *The Making of Society: An Outline of Sociology* (New York, Rev. Ed; 1959), P.V.

(٤) William J. Goode and Paul K. Hatt, *Methods in Social Research* (New York, 1952), p. 27.



يؤمن أفرادها بقيم مشتركة وأهداف عامة واحدة <sup>(١)</sup> . ومع ذلك فإن الشيء الهام هنا ليس مجرد اختفاء القيم من الدراسات الاجتماعية المعاصرة ، بل هو - إن حدث ذلك - تأكيد العلماء الاجتماعيين للقيم السائدة أيا كانت وميلهم لتدعيمها قدر استطاعتهم . هنا نجد النزعة الامبريقية السوسيولوجية تؤدي وظيفة هامة لعلماء الاجتماع وتعفيهم من أى التزام أخلاقي نحو مشكلات القطاعات العريضة من السكان <sup>(٢)</sup> . ولعل ذلك يقودنا - مرة أخرى - إلى تأمل مفهوم الحياد الأخلاقي فتبنى مثل هذا المفهوم - يعنى - صراحة أو ضمنا - تجاهلا للمشكلات السياسية ورغبة في اكتساب أعلى درجات « العلمية » في نظر صناع السياسة . ومن شأن هذا الموقف أن يخلق جموداً سياسياً وعجزاً عن فهم التيارات الفكرية العامة ؛

(١) وهنا نجد لتدريج وآخرون يذهبون إلى « أن اختلاف آراء أفراد المجتمع حول القيم (الحديثة) يمثل هوة اجتماعية غير ضرورية ؛ ذلك أن بتقدم أساليب البحث الاجتماعى يمكن - بسهولة - تحديد القيم والأهداف التى يؤمن بها الناس » . انظر :

George A. Lundberg,

C.C. Schrag, and O.N. Larsen, *Sociology* (New York Rev. Ed; 1958), pp. 122-3.

(٢) ويرتبط ذلك - بطبيعة الحال - بالجوانب المهنية لعلم الاجتماع وعلى الأخص في الدول الغربية . فالملاحظ أن الاهتمام بعلم الاجتماع في هذه الدول (وبصفة خاصة الولايات المتحدة) يميل إلى التركيز في جامعات معينة دون أخرى . وبفضل المكانة والمهنية التى تتمتع بها الجامعات الجاذبة ظهرت وتطورت ثقافة دراسية مهنية تقوم على تشجيع « عمل الفريق » ، ونبت الاختلافات الفكرية ، والسعى الجاد لجمع بيانات واقعية كمية من أجل الحصول على الدرجات العلمية العليا . ولقد أوضح بار Barr كيف أن الحريج لا يفقد صلته بالجامعة التى يتخرج منها ؛ فهو دائم الارتباط بها من خلال المنح الدراسية ، والمطبوعات الجامعية ، والدوريات المختلفة . كذلك أشار بار إلى الدور الذى يلعبه الأستاذ الجامعى في تشكيل تفكير تلاميذه على نحو يضمن الامتثال للمعايير الجامعية بغض النظر عن المستوى الذى قد تصل إليه الرسالة لو عارضت هذه المعايير . وفى ضوء هذا الموقف يصبح المطلب الأساسى هو إكساب الدارس التفكير المدرسى « الدقيق » ، الذى فيه تحتل « الأصالة » إلى إجراءات منهجية طقوسية كاختيار موضوع الدراسة ، وكيفية تسجيل الوقائع ، وقواعد اقتباس النصوص . وما تلبث أن تظهر معايير « علمية » جديدة كدرجة « دقة » البيانات ، وحجم الوقائع ، ومدى تعبير الشواهد عن الواقع . وهذا يعنى أن اختيار موضوعات الدراسة يتوقف على بعض القيم والمعايير « الميكانيكية » كندى توافر البيانات عن موضوع معين ، والتسهيلات الميدانية التى يمكن الحصول عليها . وفضلا عن ذلك فإن الدراسات الامبريقية التى يتم إجراؤها تميل إلى التسليم بقضايا عامة موجهة ، يضيق النطاق عن مناقشتها مناقشة متعمقة . وهكذا تصبح الامبريقية ايديولوجية اجتماعية وليست مجرد نزعة منهجية في علم الاجتماع . انظر .

Stringfellow Barr; *Purely Academic* (New York, 1958), Bernsd Barbar; *Science and the Social Order* (Glencoe, 1952), pp. 142-; Logan Wilson, *The Academic Man* (New York, 1942), p. 33.



وهذا ما يبدو واضحاً في دراسات لازار سفيلد Lazarsfeld . وكابلاو . Caplow .<sup>(١)</sup> . إن أخطر النتائج المترتبة على تبني مفهوم الحياد الأخلاقي تشويه فكرة الأيديولوجية في ظل كلمة براءة هي القيم ومثل هذه النتيجة يجب أن تحتل أهمية خاصة إذا ما أردنا تقييماً شاملاً لموقف علم الاجتماع الغربي المعاصر .

وهكذا نجد قضية القيم تحتل أهمية خاصة في تطور علم الاجتماع . فهي في نظر الأميريقيين من علماء الاجتماع تمثل أخطر عائق في سبيل تقدم البحث الاجتماعي ؛ ذلك لأن هؤلاء العلماء لا ينظرون إلى علم الاجتماع في ضوء نظرة إنسانية شاملة ؛ إنه - كما يذهبون - مرتبط ارتباطاً عضوياً بنزعة بيولوجية - سيكولوجية عميقة ؛ نزعة بعيدة كل البعد عن أي فهم تاريخي حقيقي . وقد يكون من الملائم هنا أن نقبس من روبرت ريدفيلد Redfield فقرة من كتاباته حاول فيها أن يبرهن على أن الأنثروبولوجيا هي علم إنساني أولاً وقبل كل شيء . يقول ريدفيلد<sup>(٢)</sup> : ( أ ) مهما بلغت حبكة تصميم التجربة ، فإن هناك دائماً فارقاً واضحاً بين ما هو إنساني وما هو غير إنساني ؛ بين التاريخ في أعلى مستوياته والفيزياء في أدنى مستوياتها . ( ب ) إن دراسة الثقافة في ضوء مفاهيم الفيزياء تعني تفهيم الإنسانية إلى أجزاء ليست هي الأفراد أو الجماعات . ( ج ) إن تبني نظريات ونماذج العلوم الطبيعية وتطبيقها في المجال الاجتماعي لم يصاحبه تقدم في معرفتنا للمجتمعات . ( د ) إن الأساس الذي ينهض عليه أي علم اجتماعي هو دراسة قطاع محدد من الإنسانية ، وهو في ذلك يشارك العلوم الاجتماعية الأخرى إهتمامها بدراسة هذا القطاع من زوايا مختلفة . ( هـ ) إن دراسة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الباحثون لا تقل أهمية وخطورة عن دراسة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها المبحوثون .

## ٢

إن أي إنجاز حقيقي في مجال علم الاجتماع يجب أن يستند إلى وعى عميق بأبعاد حياتنا الاجتماعية : ماضيها وحاضرها<sup>(٣)</sup> . علينا أن نربط خيوط الماضي وأن نعي إحساسنا بالذات

( ١ ) Paul Lazarsfeld and Wagner Thielens, *The Academic Mind* (Glencoe, 1958);  
Theodore Caplow and Reece J. McGee, *The Academic Marketplace* (New York, 1958)  
( ٢ ) Robert Redfield, "Relations of Anthropology to the Social Sciences and to Humanities", in A.L. Kroeber; *Anthropology Today: An Encyclopedic Inventory*, (Chicago, 1953), PP. 728 - 38.

( ٣ ) وفي ذلك تأييد صريح لما ذهب إليه جان دوفينو من أن الفهم هو الأمر الوحيد الذي يصلح عندما يتعلق الأمر ببعض الظواهر التي يدخل فيها الإدراك الإنساني ؛ وأن النقد الجوهري الذي يقترحه علم الاجتماع قد يكون بمثابة علاج فعال لأشكال الاضطراب المعاصر أو النضوب =



دون أن تكون أسرى الرمان والمكان . ومن هنا يتعين علينا أن نربط ربطاً وثيقاً بين علم الاجتماع المعرفي وسوسيولوجيا علم الاجتماع . بعبارة أبسط علينا أن ندعم الصلة بين علم الاجتماع والوعي الاجتماعي . إن من الأمور المألوفة أن نجد الدراسات والمقالات المنشورة في دوريات علم الاجتماع تقصر إشاراتهما على الأعمال التي نشرت مؤخراً ، متجاهلة الأعمال الكلاسيكية الهامة . وتفسير هذا الموقف مرتبط بالرغبة في محاكاة العلوم الطبيعية . وإذا كان العلماء الطبيعيون في دراساتهم يقصرون إشاراتهم على البحوث الحديثة ، إلا أنهم لا يتجاهلون تراثهم ابتداء من نيوتن حتى أينشتاين . أما العلماء الاجتماعيون فإنهم يلجأون إلى التخلي وراء مهاراتهم المنهجية والرقمية دون فهم عميق لعلاقة المنهج بالظاهرة موضوع الدراسة .

وتدفعنا هذه الاعتبارات إلى إعادة النظر في تحديد موضوع علم الاجتماع وعلاقته بالماضي والحاضر على السواء ، ثم علاقته بالعلوم الإنسانية الأخرى والعلوم الطبيعية أيضاً . إن الفارق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ليس فارقاً منهجياً فقط كما يذهب بعض علماء الاجتماع الأميريقيين ، ولكنه فارق بنائي أيضاً . ومن هنا تبدو الحاجة ماسة إلى إقامة علم اجتماع واسع النطاق ؛ علم ليس حكراً على عالم أو مجموعة من العلماء ذات اتجاه متحيز ، بل مفتوح لكل الاتجاهات النقدية الممكنة ؛ علم يهتم بالمشكلات الفعلية الحقيقية التي تواجهها الجماهير (١) .

ولاشك أن التجهيل الأيديولوجي الذي خضع له علم الاجتماع الغربي قد أدى بعلمائه إلى الوصول إلى نتائج تنطوي على تناقض صريح . ويمكننا أن نستشهد في هذا المجال بعدد من الأمثلة . فالبعض يذهب إلى أن الثقافة الجماهيرية هي سبب للمجتمع الجماهيري ونتيجة له في الوقت نفسه وبعض آخر يذهب إلى أن هذه الثقافة نتاج مزيد متميز لحقبة ما بعد الصناعة ،

الثقافي . ذلك أن الأمر يتعلق بتحليل جذري لمظاهر الحياة الجمعية كافة ، لا يدعى أنه يضع القوانين حول مضمون التجارب ولا يدعى أنه يفرض تدرجاً في التجمعات والقيم . انظر لمزيد من التفصيل جيان دوفينو ؛ مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق الدكتور علياء شكري ؛ دار نهضة مصر ، ١٩٧٣ ، ص ١٥٩ وما بعدها .

(١) وقد يكون ذلك مبرراً لإعادة النظر في اصطلاحات ومفاهيم صكها بعض علماء الاجتماع دون أن تجد اهتماماً يذكر من جانب الدارسين . من ذلك - مثلاً - ما أطلق عليه روبرت بارك Park « الإحساس بالقضايا الكبرى » ، وما أطلق عليه روبرت ليند Lynd « الفروض الواسعة النطاق » . ولقد قضى علماء الاجتماع أكثر من عشرين عاماً يعتقدون أن حل « المشكلات المتوسطة المدى » سوف يمهّد الطريق لمعالجة « المشكلات البعيدة المدى » . غير أن الواقع المعاشي يشير إلى أن هذه « المشكلات المتوسطة المدى » لم تجد حلاً حتى الآن .

بينما يذهب بعض ثالث إلى أنها قديمة قدم المجتمع الأثيني نفسه . كذلك نجد نظريات اجتماعية تذهب إلى أن الجريمة تعد نتاجا للبناء الطبقي في المجتمع ، بينما تذهب نظريات أخرى إلى أنها نتاج لعوامل عائلية وسيكولوجية وإيكولوجية... إلخ . وبالمثل نجد كتابات اجتماعية تعرف التفكك الاجتماعي في ضوء مفاهيم الصحة العقلية ، بينما نجد كتابات أخرى تعرفه في ضوء فكرة الانحراف عن المعايير الاجتماعية . وفي مجال تخطيط المدن نجد من يذهب إلى أن الأيكولوجيا تمثل البعد الأول والهام في عملية التخطيط الحضري ، بينما نجد آخرون يذهبون إلى أن الأيكولوجيا الاجتماعية هي البعد الأساسي في هذا المجال ، وأن العلاقات الاجتماعية تحتل مرتبة تفوق العلاقات المكانية . وفي مجال علم الاجتماع السياسي نجد بيانات تشير إلى أن سلوك الطبقات الدنيا يتصف بقدر كبير من التسلبية ، بينما نجد بيانات أخرى مناقضة تشير إلى أن هذه الطبقات أقل تسلطية لأنهم لا يخضعون كثيرًا لمتطلبات الحراك الاجتماعي . وفي مجال الإعلام نجد دراسات تؤكد أن مشاهدة التلفزيون قد أدت إلى مزيد من العزلة بين الجماهير والانفصال عن المعايير الاجتماعية ، بينما تؤكد دراسات أخرى أن التلفزيون وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية ، وأن استخدامه على نطاق واسع قد يسهم في تغيير اتجاهات الناس . وفي مجال الأسرة نجد شواهد تشير إلى أن الأسرة في أنهباء مستمر ، بينما نجد شواهد أخرى تؤكد صلابتها ودعمها بأساليب مختلفة . ولعل هذه النتائج المتناقضة تشير إلى أن الدعائم النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع لا تزال تفتقد القدر الضروري من الوضوح والدقة والتحديد .

ومن المحاولات الهامة التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة لسد الفجوة الهائلة التي تفصل النظريات المجردة في علم الاجتماع عن الشواهد الامبيريقية ما أطلق عليه روبرت ميرتون Merton بالنظرية المتوسطة المدى (١) . غير أن النجاح الذي حققته هذه النظرية كان محدوداً للغاية .

(١) من التطورات الأساسية التي شهدتها علم الاجتماع الغربي (وعلى الأخص الأمريكي) خلال العقود الثلاثة الماضية سيطرة نزعتين أساسيتين : الأولى يمثلها علماء الاجتماع الأميريقيون الذين يهتمون في المحل الأول بجمع بيانات تفصيلية عن الحياة الاجتماعية ثم تحليلها تحليلًا كميًا مستنداً إلى أساليب إحصائية على درجة عالية من الدقة . ويمثل هذه النزعة العلماء الذين أشرنا إليهم في المتن في مواضع سابقة . أما النزعة الثانية فيمثلها أصحاب النظريات الكبرى . ومن أشهر هؤلاء تالكوت بارسونز Parsons وعلى الأخص في مؤلفه «النسق الاجتماعي» . ويحاول بارسونز في مؤلفه هذا صياغة نظرية شاملة عامة يستطيع بمقتضاها تفسير كافة البناءات الاجتماعية أيا كانت مستوياتها . وكنتيجة لذلك ظهرت محاولة ميرتون كوسيلة للتقريب بين التعميمات البالغة التجريد والشواهد الامبيريقية البالغة التفصيل . انظر .

Talcott Parsons, *The Social System*, New York, 1972;

G. Lundberg, *Social Research*; *op. cit.* Robert Merton, *Social Theory and Social Structure*; Glencoe, Free Press; 1968.



فإذا كانت قد تفادت المشكلات الناجمة عن التعميمات المجردة ، وإذا كانت قد تجنبنا الثغرات الكامنة في نظرية الجماعة الصغيرة ؛ إلا أنها قد أحاطت بموضوعات علم الاجتماع بعموض شديد ، وأبعدته عن إدراك المشكلات الاجتماعية الحقيقية<sup>(١)</sup> . إن على علم الاجتماع الحديث أن يدرس المشكلات والقضايا العامة التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة . من ذلك - مثلاً - تعدد صور المذاهب السياسية ( الرأسمالية والاشتراكية ) ، ومشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث ، والمذاهب الفكرية الجديدة التي نشهدنا من فترة لأخرى ، وتأثير النمو الصناعي على البناء الاجتماعي ، ومشكلات السكان في مختلف أنحاء العالم ، وفوق كل ذلك قضية الصراع الدولي . إن دراسة مثل هذه المشكلات والقضايا هي من صميم مهمة عالم الاجتماع ؛ ويجب أن تم هذه الدراسة على المستوى العام الذي تحتله هذه المشكلات ، وأن تقودنا إلى صياغة نظرية تتضمن حلولاً اجتماعية للمشكلات الإنسانية . ومن هنا أرى أن من واجب علماء الاجتماع المحدثين أن يشرعوا على الفور في دراسة مشكلات وقضايا كالرأسمالية والاشتراكية والتنمية والسكان والاعتراب ... إلخ ، وأن تكون هذه الدراسة تاريخية - بنائية ؛ أي أن تستند إلى فهم عميق للظروف التاريخية وفهم مواز للسياق العام فدراسة مشكلات<sup>(٢)</sup> التنمية الاجتماعية - مثلاً - لا يمكن أن تتم في ضوء فهمنا لقرية ( أو مدينة ) معينة خلال فترة زمنية معينة . ولقد قال نيترويرسلي Worsley - بحق - « إنك لا تستطيع حل مشكلات قرية صغيرة دون أن تأخذ في اعتبارك المشكلة الزراعية ككل وغيرها من مشكلات كالطبقة والطائفة والاستعمار ... إلخ<sup>(٣)</sup> . وإذا ما قصرنا اهتمامنا عند دراسة التنمية الاجتماعية - على الظروف المعاصرة التي تعيشها قرية ( أو مدينة ) معينة بالذات ، فإننا سنكون حينئذ قد حولنا علم الاجتماع التطبيقي إلى مجرد فرع من فروع الخدمة الاجتماعية ؛ وبذلك يصبح عالم الاجتماع أسير إطار فكري مفروض عليه

( ١ ) ومن العبارات المألوفة بالنسبة للكتابات التي استعانت بالنظرية المتوسطة المدى عبارة : ... هذا من ناحية ، ولكن من ناحية أخرى ... » . مثل هذا العبارة لا تعكس فهماً حقيقياً لخصوصية الواقع الاجتماعي . غير أنني - مع ذلك - أستثنى بعض المحاولات الهامة التي استعانت بهذه النظرية في إجراء تحليلات تاريخية إحصائية واسعة النطاق في مجالات السكان والجريمة . أذكر منها المسح العالمي الذي قام به هيرمان مانهايم (Mannheim) ، حيث تناول فيه أنماط وتوزيع الجرائم في مختلف أنحاء العالم ، وكذلك لدراسات دافيد جلاس Glass عن مشكلة التخلف والتضخم السكاني في الدول النامية .

( ٢ ) انظر لمزيد من التفصيل السيد الحسيني ؛ علم الاجتماع والتنمية ؛ دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات الدول النامية ؛ السيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ؛ دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

لا يجد منه فكاً . إن على علم الاجتماع ألا يسهم فقط في رسم السياسات الاجتماعية ، بل عليه أن يوجه إليها الانتقادات كلما كان ذلك ضرورياً .

والواقع أن علم الاجتماع الحديث لا يعدم محاولات جادة سعت إلى فهم الواقع الاجتماعي من منظور تاريخي - بنائي واسع <sup>(١)</sup> . وعلى الرغم من أن هذه المحاولات لاتزال ضئيلة نسبياً ، إلا أن باستطاعة علماء الاجتماع تدعيم الإنجازات التي تحققت بالفعل وإرساء دعائم قوية للمرحلة المقبلة من تطور علم الاجتماع . ولسنا نطلب في هذه المرحلة إقامة إطار نظري واسع يستطيع تفسير كل ما نطمح تفسيره ، بل إننا نعتبر أن إقامة مثل هذا الإطار إنما هو بمثابة خطوة تمهيدية نحو إقامة علم اجتماع أكثر طموحاً وكفاءة . ويمكننا أن نستشهد في هذا المجال بدراسة أوسكار لويس Lewis عن أطفال سانجيز <sup>(٢)</sup> The Children of Sanchez . فلقد برهن لنا على إمكانية دراسة مجتمعات انتقالية باستخدام الكلمات وطرق التفكير والتصرفات الصادرة عن أسرة واحدة . ومثل هذه الدراسة قد تنطوي على أهمية تطبيقية تفوق تلك التي تحتلها دراسات سوسيولوجية تتمتع بدرجة عالية من الحبكة المنهجية ؛ فضلاً عن أنها تتناول قضايا كبرى يتعين محضها بدقة . إن على عالم الاجتماع أن يجد صيغة يجمع بمقتضاها بين الفهم الحقيقي

( ١ ) يمكننا أن نستشهد في هذا المجال ببعض الدراسات . من ذلك - مثلاً - مؤلف إيرك فروم Fromm بعنوان Escape From Freedom ، ودراسة فريدنبرج Friedenberg بعنوان The Vanishing Adolescent ، ومؤلف وليام فوت هويت Whyte بعنوان The Organization Man ، ومؤلف Goffman بعنوان Asylums ، ومؤلف دافيد ريزمان Reisman بعنوان Crowd ، ومؤلف أاناتول رابوبورت Rapoport بعنوان Debates Fights, Games and

( ٢ ) في هذه الدراسة نجد أوسكار لويس يطور فكرة ثقافة الفقر من خلال دراسة تفصيلية لأسرة بورتوريكية تعيش في مدينة نيويورك . ولقد أوضح لويس كيف أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا . ومن سمات هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها ؛ أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى الجيل التالي ؛ وهي تمثل أسلوباً مستقلاً في الحياة ذات خصائص مشتركة نصادفها أينما وجدت ، ولكنها تمثل في نفس الوقت ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي الكبير الذي توجد فيه أينما كانت . هذا وقد اتبع لويس في دراسته هذه نهجاً يقوم على إقامة علاقات وثيقة مع الأسر ، وتسجيل المحادثات والمناقشات التي تتم بين أفراد الأسرة بواسطة جهاز التسجيل ، واستكشافهم لتقارير عن حياتهم ، وأبرز الأحداث التي وقعت لهم . وعلى الرغم من الانتقادات القليلة التي تعرضت لها دراسة لويس ، إلا أنها قد تمكنت من إثارة قضايا عديدة يتعين دراستها دراسة كية . لمزيد من التفصيل انظر بيلز ؛ الانثروبولوجيا الحضرية ؛ واصل مترجم ، في دكتور محمد الجوهري وآخرون ؛ دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ؛ دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٢٠ - ١٥٨ .



والنقد البناء<sup>(١)</sup> ؛ فذلك هو المخرج الحقيقي من تلك الحلقة المفرغة التي تدور فيها دراسات علم الاجتماع الغربي الحديث .

### ٣

ولعل أحد النتائج الأساسية المترتبة على اهتمامنا بالقضايا الكبرى تدعيم إحساسنا بالتاريخ ثم استيعابه على نحو يمكننا من فهم الواقع الاجتماعي فهماً أشمل وأعمق . لقد إنشغل علماء الاجتماع الأميريقيون بكل ما هو محسوس ونوعي . إنهم لا يميلون إلى التجريد لسبب بسيط هو ؛ أنهم مولعون بجمع الحقائق وإقامة النماذج . ويكفي للتدليل على ذلك أن علماء الاجتماع المعاصرين لم يولوا اهتماماً يذكر لأخطر القضايا التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ؛ أعني قضية التسابق على إنتاج الأسلحة الذرية ( ونزع السلاح بصفة عامة )<sup>(٢)</sup> . ولا يعني ذلك فقط تجاهلاً لقضايا عالمية كبرى ، ولكنه يعني أيضاً - وفي نفس الوقت - إنكاراً للزمان التاريخي . فالتاريخ بالنسبة للكثيرين من علماء الاجتماع هو تاريخ ذاتي ، أو إن شئنا الدقة سيرا ذاتية . ومن هنا يصبح من الضروري ربط علم الاجتماع بالزمان التاريخي ؛ إن أحد أسباب افتقارنا للفهم العميق للقضايا الاجتماعية هو أننا لم نألف بعد الاستعانة بالمصادر التاريخية<sup>(٣)</sup> .

والنظرة العابرة للتراث السوسيولوجي الغربي المعاصر تؤيد - إلى حد كبير - مذهبنا إلى قبل قليل . ففي ميدان التدرج الاجتماعي ( أو الطبقات الاجتماعية عموماً ) نجد أغلب علماء

( ١ ) من المؤسف أن نجد تحليلاً لبعض القضايا الاجتماعية الهامة في الصحف اليومية والمجلات الشعبية يفوق في عمقه وثرائه ذلك الذي قد نصادفه في الدوريات السوسيولوجية المتخصصة .  
( ٢ ) في الوقت الذي زخرت فيه الصحف بتحليلات بالغة العمق لهذه المشكلة . وما يقبل عن نزع السلاح يمكن أن يقال عن قضايا أخرى كثيرة مثل احتمالات الحرب العالمية الثالثة ، وتنمية العالم الثالث ، والصراع الأيديولوجي . . . إلخ . ومع ذلك نجد خلال السنوات القليلة الأخيرة محاولات (أوربية أساساً) جادة للاهتمام بمثل هذه القضايا . وهذا ما يبدو واضحاً في الدوريات العلمية الجديدة .

( ٣ ) وهنا يمكن إقامة نوع من المقابلة بين ما يفعله الرجل العادي وعالم الاجتماع الأميركي . فالرجل العادي يقرأ الصحيفة اليومية وهو يحس بأن خبر اليوم هو امتداد لخبر الأمس ، بينما لا يحس عالم الاجتماع الأميركي ذلك بالنسبة لمجال تخصصه . والواقع أن عالم الاجتماع الأميركي يميل باستمرار إلى منح مهمته طابعاً فنياً دقيقاً متخصصاً عما يخلق بينه وبين المثقفين الآخرين ( ومنهم الصحفيين ) حاجزاً قوياً . إن باستطاعة الصحفي أن يقدم لعالم الاجتماع بيانات وفيرة ، وباستطاعة الأخير أن يزود الأول بأطر نظرية تصلح لتحليل والمعالجة .

الاجتماع ينطلقون في دراساتهم من تلك النظرية « الخالدة » التي يطلقون عليها النظرية البنائية الوظيفية (١) . ولقد أدت الاستعانة بهذه النظرية إلى إغفال دراسة طبيعة التغير الاجتماعي ، وفي بعض الأحيان تبني تفسيرات سيكولوجية في دراسة الطبقة الاجتماعية . بمعنى أن هناك قانوناً سيكولوجياً يحكم علاقة الحاكم بالمحكوم . أما تطور المجتمع فيتم عن طريق تحول الحكم من فئة لفئة أخرى . وهكذا نجد التاريخ يبدو وكأنه يتخذ شكل دوائر متعاقبة لا تكف عن الدوران . يضاف إلى ماسبق نقطة هامة أن هي دأري التدرج الاجتماعي يميلون إلى الاستعانة بأدوات منهجية قياسية للبرهنة على أن هذه الظاهرة ( أى التدرج الاجتماعي ) توجد في كل المجتمعات : في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والهند . وهذا يعني أنها ظاهرة خالدة ، بمعنى أن كل مجتمع يشهد ضرباً من التدرج تنتظم في ضوئه علاقة الحاكم بالمحكومين (٢) . إن ما يعيننا هنا ليس فقط البرهنة على أن مجتمعات الهند والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تعرف ظاهرة التدرج الاجتماعي ، بل أيضاً توضيح حركة هذه المجتمعات والإجراءات التي تستخدمها كل منها للحد من التفاوت الطبقي . ما لم نربط الوقائع السوسيولوجية بإطار تاريخي واسع ، فسوف سيكون من العسير علينا معالجة مشكلات التدرج الاجتماعي معالجة واقعية . علينا أن نتعرف على الديالكتيك الذي يربط بين السيطرة والخضوع ، بين القهر والإرهاب من ناحية والإجماع والامتثال من ناحية أخرى . إن استيعاب مثل هذا الديالكتيك هو أساس ضروري لدراسة البناء الطبقي ؛ فبدونه لا تكتسب هذه الدراسة معناها ومعناها (٣) .

(١) وهذا ينطبق بصفة خاصة على دراسات وارنر Warner وليندز Lynds ودولار Dollarydd وآخرون .

(٢) انظر تحليلاً نقدياً ممتعاً لهذه القضايا في : بوتومور ؛ الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على والسيد الحسينى ؛ دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ . ولئن يريد تطبيقاً عملياً فليقرأ مقدمة الترجمة العربية بقلم الدكتور محمد الجوهري من ص ١٢ - ٦١ .

(٣) ومثل هذا عن دراسة الدين يقال . فالمؤلفات العامة في علم الاجتماع تميل إلى تأكيد الطابع « الوظيفي » للدين في الحياة الاجتماعية ؛ بمعنى أن كل مجتمع يميل إلى تبني دين معين . والواقع أن علم الاجتماع يجب ألا يقصر اهتمامه على الجانب الوظيفي للدين ، بل إن عليه الاهتمام بدراسة ما هو أبعد من ذلك . وبإستطاعتنا أن نثير في هذا المجال تساؤلات عديدة . من ذلك - مثلاً - هل يمكن أن يوجد مجتمع دون هيئات دينية منظمة ؟ وما هي طبيعة دور رجل الدين في ظل ظروف المجتمع الصناعي الذي يتصف بقدر كبير من العلمانية ؛ وما هي طبيعة المعتقدات العلمانية التي يتبنها أولئك الذين يخوضون المعتقدات الدينية ؟ مثل هذه الأسئلة وأشباهاها جديرة بالإثارة إذا ما أردنا فهمها أعمق لدور الدين في المجتمع الحديث ..



وما يقال عن علاقة علماء الاجتماع بالمؤرخين يمكن أن يقال أيضا عن علاقتهم بالفلاسفة . فأغلب الدراسات الاجتماعية الأميريكية الحديثة إما أنها تفتقد مبادئ المنطق أو أنها تمنحها أهمية ثانوية . لقد سلم علماء الاجتماع الأميريكيون بأن النزعة الوظيفية تمثل نظرية متكاملة ومنهجيا شاملا في آن واحد . غير أن هذه الحقيقة قد خضعت لانتقادات مريرة من جانب كثير من الفلاسفة . ولقد دفعت هذه الانتقادات بعض علماء الاجتماع إلى نبذ النزعة البنائية الوظيفية بمعناها الضيق ، وتبنى أساليب استقرار أكثر دقة وصداقا . والمؤكد أن هناك دروسا فلسفية مفيدة أخرى يتعين على علماء الاجتماع استيعابها . من ذلك - مثلا - قضية العلاقة بين الحقائق والقيم ، وعلاقة الفكر بالواقع <sup>(١)</sup> ؛ ذلك أن علماء الاجتماع قد ظلوا لفترة طويلة يدرسون قضاياهم في ظل ازدواجية واضحة ؛ ازدواجية تقوم على الفصل الكامل بين الحقائق والقيم وكان من نتيجة ذلك إهمال دراسة القيم . إن إقامة علم لإجتماع اميريكي حقيقي ( إن كان لنا أن نستخدم هذا المفهوم ) يتطلب مواجهة شجاعة لقضايا القيم والاختيارات والقرارات وكل الأنساق المعيارية الكامنة وراء أفعال الأفراد .

وتستطيع الفلسفة بعد ذلك أن تعين عالم الاجتماع على فهم أعمق وأدق للمعاني التي تنطوي عليها الأفعال الاجتماعية <sup>(٢)</sup> . إن العالم الاجتماعي ليس مؤلفا فقط من تناقضات ظاهرة : خير في مقابل شر ، وخطأ في مقابل صواب ؛ ولكنه مؤلف أيضا من بدائل قيمية متصارعة . فالإنسان بحاجة دائمة لأن يعرف مكانه في هذا العالم ؛ ومثل هذه الحاجة تفرض على عالم الاجتماع ألا يقف موقفا حياديا أمام الاختيارات الأخلاقية ولسوف يكون خطأ بالغا لو تصور عالم الاجتماع أن « الموضوعية » هي اتخاذ موقف وسط بين حقيقتين ذاتيتين . فالحقيقة لاتنخذ بالضرورة وضعا وسطا ، ولكنها قد تتخذ أيضا وضعا متطرفا . ومن هنا يمكن القول إن الحقيقة ماهي إلا التفسير العقلي للوقائع ، أما المعتقد أو العقيدة فهي التاج الطبيعي

See, Lucien Goldmann, *The Human Sciences Philosophy*, (trans by H. White (١) and R. Anchor); London, 1970.

(٢) يعد ما كس فيبر أول من طور منهج الفهم في علم الاجتماع ؛ وهو منهج يستند إلى حقيقة أساسية هي ؛ أن الكائنات البشرية تكون على وعي مباشر وإدراك تام ببناء الأفعال الإنسانية . ففي دراسة الجماعات الاجتماعية - مثلا - نستطيع أن نفهم الأفعال والمقاصد الذاتية للفاعلين الذين يمثلون أعضاء الجماعات . أما في العلوم الطبيعية فإننا لا نستطيع أن نفهم - بهذه الطريقة - حركات الذرات ؛ وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نلاحظ فقط أو نستنتج الانتظام القائم بين

هذه الحركات . لمزيد من التفصيل انظر

Dennis Wreng; (ed), *Maxa Weber*; Prentice - Hall; 1970; esp. Part I

للاجساس العميق بالمصلحة . وفي ضوء هذا التصور يمكننا اكتشاف ضرب من التناقض الأخلاقي في أية قضية سوسيولوجية . فدوركاييم - مثلاً - يذهب إلى أن تحقيق الحراك الاجتماعي يتطلب قبول مستوى معين من الانحراف الاجتماعي . وبالمثل نجد ميرتون Merton يذهب إلى أن الاغتراب قد يؤدي إلى نتائج إيجابية . بل إن أغلب علماء الاجتماع المحدثين المعنيين بدراسة التغير الاجتماعي قد أصبحوا يقيمون موازنات دقيقة بين الأخطار التي قد يحدتها التغير والمزايا المترتبة على الاستقرار . وهكذا نجد عالم الاجتماع في مواجهة قضايا أخلاقية يتعين عليه مواجهتها واتخاذ موقف محدد منها ، وإلا وقع في شرك « الموضوعية المزيفة » .

#### ٤

وفضلاً عما سبق نجد علم الاجتماع الغربي لا يزال يؤدي مهمته في ظل نظريات ومفاهيم تكاد تعبر فقط عن ظروف المجتمع الغربي وحده . ومعنى ذلك أن نتائج الدراسات التي يجريها علماء الاجتماع لا تكاد تتمتع بصدق أميريقي ، خاصة إذا ما حاولنا تطبيقها على مجتمعات أو ثقافات ( غير غربية )<sup>(١)</sup> . ولست أنكر بطبيعة الحال الجهود التي بذلت خلال السنوات الأخيرة من أجل فهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية فهما حضارياً مقارناً . غير أن النظرة المتأنية لهذه الجهود تكشف عن حقيقة هامة هي : علماء الاجتماع الذين يطالبون بمزيد من الدراسات المقارنة هم أنفسهم الذين يقعون في أخطاء التحيز أو التعصب العلمي . ذلك أن هذه الدراسات المقارنة غالباً ما تفترض ضمناً مجتمعات عليا (أو ثقافات) وأخرى دنيا ، استناداً إلى حقيقة أساسية هي : أن ثقافة المجتمع الغربي تمثل قمة الثقافات الراقية<sup>(٢)</sup> .

(١) يستطيع القارئ أن يجد توضيحاً لهذه الفكرة في ميدان علم اجتماع التنمية إذا ما رجع إلى : السيد الحسيني ؛ علم الاجتماع والتنمية ، المرجع السابق وبامتطاعته أن يجد توضيحاً لها في ميدان علم اجتماع التنظيم إذا ما رجع إلى السيد الحسيني ؛ النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، المرجع السابق . (٢) ولنضرب على ذلك مثلاً واقعياً : فالتراث الغربي يميل بصفة عامة إلى التسليم بأن الترشيد يمثل خاصية مميزة تكاد تنفرد بها المجتمعات الغربية . غير أن مفهوم الترشيد يستخدم عادة وفي ذهن الدارس مجموعة من القيم المسيطرة عليه . وهذه القيم عادة ما تعبر عن الصورة النمطية للإنسان الغربي الحديث . وعلى ذلك نجد بعض الدارسين يصفون شعوب الدول النامية بالافتقار إلى الرشيد والمعقولية ، وضعف الدافعية ، وعدم القدرة على تأجيل الإشباع ، وسيطرة النزعة التشاؤمية على التفكير وعلى الأخص فيما يتعلق بالفرص المتاحة . غير أن هناك دراسات حديثة عديدة أوضحت كيف أن الفرد في الدولة النامية لا يفتقد الرشيد ، كما أن الفرد في الدول المتقدمة لا يتصف - بالضرورة بالرشيد . فالسلوك الاقتصادي للإنسان الغربي يتأثر بعوامل عديدة منها القيم والأهداف الاجتماعية والأذواق ، انظر Edwards, W; The



إن من الصعب تفسير أية ظاهرة ( حتى ولو بدلت غربية تماماً ) في ضوء ظروف المجتمع الغربي وحده . فتفسير حركات الزواج في أمريكا مثلاً يجب ألا يتم في ضوء الظروف النوعية التي يعيشون في ظلها ، بل في ضوء فهم تاريخي شامل لعلاقة أمريكا ( وأوروبا ) بالدول الأفريقية المتخلفة . بعبارة أخرى فإن تفسيرنا لهذه الحركات يجب أن يأخذ في اعتباره قضايا أعم وأشمل كالتنمية والقومية والعنصرية . . إلخ مثل هذا التفسير يجنبنا بالضرورة الوقوع في تلك الأخطاء التي اعتاد الوقوع فيها أولئك الذين يفسرون حركات الزواج في ضوء مفاهيم سيكولوجية اجتماعية ضيقة . إنها حركات سياسية اقتصادية أولاً وقبل كل شيء .

وإذن فعلى علماء الاجتماع أن يبذلوا أقصى جهد ممكن لتخطي حواجز الزمان والمكان ، وأن يتحرروا من التصورات التعصبية التي تحكم نظرتهم لكل ما هو غير غربي . وأحد وسائل ذلك زيادة اهتمام علماء الاجتماع بدراسة تاريخ علم الاجتماع . . إن ذلك من شأنه تعميق إحساس هؤلاء العلماء بالنسبية الاجتماعية ، وضرورة العمل من أجل إقامة فهم عالمي للمجتمع الدولي . لذلك فإن أحد مهام علماء الاجتماع في نيويورك الإلمام التام بما يفعله علماء الاجتماع في لندن وكراشي والقاهرة وأكرا وبيونس آيرس . . إلخ . لقد أنجز علماء الاجتماع في الدول النامية ( في مجالات القرية والمدينة والتصنيع والتنمية . . إلخ ) دراسات بالغة الأهمية. يتعين على علماء الاجتماع الغربيين الإلمام بها إذا ما أرادوا صياغة أدق لنظرياتهم .

وربما أمكننا الاستشهاد هنا بالدراسات الغربية التي حاولت تفسير مشكلة تخلف دول العالم الثالث . فالملاحظ أن هذه الدراسات تتصف — بصفة عامة — بنزعة تطورية محافظة ، وهي نزعة تمثل امتداداً لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي الغربي الذي تناول ظاهري التحديث والتقليد في ضوء شعارات الموضوعية والحياد والتحرر من الاعتبارات الأخلاقية . . ولقد أوضح جونار ميردال Myrdal التحيز الكامن في هذه النزعة بقوله : « إن المصدر الأساسي للتحيز الكامن في البحوث الاقتصادية التي تناول الدول الفقيرة يتمثل في . . . السعي نحو معالجة مشكلاتها الداخلية من وجهة نظر المصالح السياسية والعسكرية الغربية التي تحول بين هذه الدول وإقامة صداقات مع دول المعسكر الاشتراكي . . وغالباً ما نجد هذه البحوث تتسم بالطابع

= بل لقد أوضحت دراسات حديثة أخرى كيف أن الفلاحين في الدول النامية ( وهم أبرز الفئات أو القطاعات قريباً إلى التقليد وبعداً عن الترشيد ، يتصرفون بطريقة رشيدة تماماً ، وأنهم في ذلك يماثلون المنتجين الزراعيين الغربيين أنظر Johnson

الاعتذارى عن تخلف هذه الدول ، في الوقت الذى تعنى فيه بالحبكة المنهجية<sup>(١)</sup> . ومع ما تنصف به تعليقات ميردال من صراحة ، إلا أنها رقيقة للغاية . فكثير من الدراسات التى يجريها العلماء الغربيون فى الدول النامية تكون موجهة لحلقة أهداف سياسية لاصلة لها بالبحث عن عوامل التخلف وإمكانية التنمية ؛ بل إن كثيرا من هذه الدراسات قد أجري لكى يكون بمثابة سند للنشاطات الرجعية فى هذه الدول<sup>(٢)</sup> .



إن أحد المهام الأساسية لعلم الاجتماع الاستجابة للتطورات والتحولات التى يشهدها العالم المعاصر ؛ ذلك لأن هذا العالم يمثل وحدة أساسية تتطلب ملاحظة شاملة وبحثاً دقيقاً دقيقاً ؛ ولا شك أن تحقيق هذه المهمة بنجاح يضمن لعلم الاجتماع الخروج من الأزمات القاسية والحلقات المفرغة التى ظل يدور فيها منذ مطلع القرن العشرين . ولعل أحد النتائج المترتبة على ذلك اتساع مجالات اهتمام علم الاجتماع وقدرته على مواجهة المشكلات العامة . وإذا كان علم الاجتماع قد أحرز تقدماً ملحوظاً فى فهم مشكلات الفرد والجماعة الصغيرة ؛ فإن عليه الآن أن يثبت كفاءته فى فهم المشكلات العالمية ومواجهة الصراعات الدولية وتحقيق مثل هذا الفهم يتطلب أن نأخذ فى اعتبارنا الماضى كخطوة ضرورية لفهم كل من الحاضر والمستقبل ؛ وهذا يعنى - بطبيعة الحال - تبنى آفاق سوسيولوجية أوسع وتخلي عن الاهتمام بالمشكلات المحدودة . ويتسق ذلك مع رفض « الأيديولوجيات » السوسيولوجية المستقرة ، تلك التى عاقت تطور علم الاجتماع لفترة طويلة . وباستطاعة علماء الاجتماع المحدثين أن يعيدوا النظرة فى الإمكانيات والجوانب الإيجابية التى ينطوى عليها علم الاجتماع الكلاسيكى . فلقد اهتم علماء القرن التاسع ( أمثال ماركس وفير . . . إلخ ) بقضايا إنسانية كبرى وطوروا مفاهيم شاملة تصلح للبحث الأميريقي المعاصر<sup>(٣)</sup> . ولا شك أن هناك قضايا كبرى تستأهل الاهتمام الشديد

( ١ ) G. Myrdal, *An American Dilemma : The Negro Problem and Modern Democracy*, ( ١ ) N.Y; 1944 .

( ٢ ) ذلك أن كثيراً من العلماء الاجتماعيين المعنيين بالدول النامية لا يجرون دراساتهم بهدف اكتشاف حقائق جديدة بطريقة موضوعية ، ولكنهم يقومون - عادة - بخدمة مؤسسات خاصة أو عامة تعنى بالحصول على نتائج معينة من طبيعة خاصة .

( ٣ ) من ذلك - مثلاً - مفاهيم السلطة والقوة والطبقة والاختراق . . . إلخ . للتعرف على إمكانية الاستخدام الحديث لهذه المفاهيم انظر : S. Ethusseni; „Organizational Dynamics : A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations“; *National Review of Social Sciences*; Vol. 10, No. 1; pp. 3 - 17.



من جانب علماء الاجتماع المحدثين : من ذلك - مثلا - مشكلات الوحدة الوطنية ، والارتباط بالنظام العالمى الراهن ، ومصير القيم الديمقراطية فى هذه الحقبة التى تسيطر عليها التكنولوجيا . مثل هذه المشكلات التى قد تبدو عامة جداً ، هى فى حقيقتها من صميم عمل علماء الاجتماع .

ومن الحقائق المقررة أن الهدف الأسمى لأى علم هو الحد من مخاطر المستقبل والتنبؤ بمشكلاته . ولو طبقنا هذه الحقيقة على ما أنجزه علم الاجتماع الغربى خلال القرن العشرين ، وجدنا أن حصيلته متواضعة للغاية . فلقد ظل بعيداً عن المشكلات الكبرى التى تواجه المجتمعات الإنسانية . لقد افتقد علم لإجماع القرن العشرين أبرز المزايا التى ميزت علم إجماع القرن التاسع عشر ، أعنى القدرة على تشكيل المستقبل . ذلك أن علم إجماع القرن العشرين قد ركز على الشكل ( الحبكة المنهجية ) أكثر من تركيزه على الجوهر ( المشكلات الكبرى ) . ولقد قال أكوف Ackoff بحق : « علينا أن نتخلى عن الفكرة الزاهية إلى أن الطبيعة الإنسانية تنتظم فى شكل علوم فرعية تعكسها أقسام الجامعات المختلفة » (١) .

ولا يستطيع علم الاجتماع الحديث أن يؤدي مهامه بنجاح دون التزام أيديولوجى محدد وواضح . إن مثل هذا الالتزام هو القادر على تحديد أولوية المشكلات التى تستأهل الدراسة ، وهو القادر على رسم معالم هذا العلم ( سواء من حيث النظرية أو المنهج أو النتائج ) . وليس صحيحاً على الإطلاق ما يذهب إليه الأميريقيون من أن هذا الالتزام يقيد حركة البحث ويبعدها عن طريق الانطلاق . . . إن عكس ذلك هو الصحيح تماماً . فالعلمى الأيديولوجى والجبن الأخلاقى كانا من أسباب تخلف علم الاجتماع الأميريقى عن فهم المشكلات الحقيقية للإنسان المعاصر . ومن هنا يتعين على علماء الاجتماع السعى نحو فهم أعمق للأسس الاجتماعية للظروف الإنسانية . ولاشك أن العودة إلى المنظور الكلاسيكى للعلم الاجتماعى ( بالمعنى الذى كان سائداً خلال القرن التاسع عشر ) قد تمثل بداية واعدة لنظرة جديدة للإنسان والمجتمع .

إن استمرار العلاقة بين علم الاجتماع الحديث وعلم الاجتماع الكلاسيكى هو مطلب ضرورى لنمو الأخير إذا ما أراد أن يكسب موضوعات دراسته معنى ودلالة . ومن الخطأ وصف هذه العلاقة بأنها عودة إلى الماضى ورغبة فى عبادة الذات ، إنها دعامة هامة من دعائم العلم الحديث . والماضى هو أحد وسائل استكشاف الحاضر واستشراق المستقبل . إن قيمة العلم الحديث تتحدد أساساً - بما يقدمه للمجتمع الإنسانى ، لا بما يمكن الحصول عليه منه فلنسعى جميعاً

Russell L. Ackoff, as quoted in Alfred kuhn, *The Study of Society : A unified* ( ١ )

*Approach* (Homewood, Ill. : 1963.

إلى إقامة علم اجتماع أكثر وضوحاً والتزاماً وإنسانية ، ولتحرر أنفسنا من المعتقدات الزائفة التي حكمت هذا العلم لفترة طويلة وأبعدته عن فهم المشكلات الحيوية التي تواجه الإنسان المعاصر .

## ٦

ونستطيع بعد ذلك كله أن نتعرف على وضع مؤلف ألكس إنكلز من علم الاجتماع المعاصر . فلقد سعى إنكلز في هذا المؤلف الصغير الحجم إلى تحديد معالم هذا العلم ، وطرح في هذا المجال موضوعات بالغة الأهمية . من ذلك مثلاً مجالات اهتمام هذا العلم ، وأماط التحليل فيه ، ومفهوم الإنسان كما يبدو في الدراسات الاجتماعية . وفضلاً عن ذلك نجد موضوعات أساسية أخرى تتعلق بالجانبين المنهجي والمهني لتراث العلم : ولقد عالج إنكلز هذه الموضوعات باقتدار شديد يرمي على استيعاب شامل لتراث علم الاجتماع سواء كان متعلقاً بما قدمه لنا الرواد أو ما يقدمه لنا المعاصرون : وفضلاً عن ذلك فلقد كان المؤلف حريصاً كل الحرص على إثبات وجهة نظره فيما ينبغي أن يكون عليه علم الاجتماع ، مستشهداً في ذلك بدراسات مختلفة ، كما نجد وعياً شديداً يربط النظرية بالبحث في علم الاجتماع . وهذا ما يبدو واضحاً في كل صفحات هذا الكتاب . إن الأهمية الكبرى التي ينطوي عليها هذا المؤلف تتمثل في طرح قضايا جديدة تكاد تفتقد في المؤلفات العامة في علم الاجتماع . ومن هذه القضايا مفهوم الإنسان في علم الاجتماع ، والجانب المهني لهذا العلم . مثل هذه القضايا لا نكاد نجد لها معالجات شاملة في المؤلفات العامة . وتكاد تكون معالجاتها مقصورة على الكتب المتخصصة والدوريات العلمية .

والمؤكد أن القارئ سوف يلحظ اختلافاً ملحوظاً بين أفكارنا في هذه المقدمة والأفكار التي تبناها إنكلز في كتابه هذا . ذلك أن إنكلز يعد - على نحو ما - من أنصار الاتجاه البنائي - الوظيفي في علم الاجتماع ، كما أنه يعد واحداً من الذين قدموا إسهامات هامة في مجال تحليل الاجتماعي للشخصية . ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على تصويره لعلم الاجتماع والدور الذي يمكن أن يؤديه . ومن هنا يستطيع القارئ أن يكتشف المبرر الذي من أجله حرصت في هذه المقدمة على تسجيل وجهات نظري في أغلب الموضوعات التي تناولها الكتاب . إن اختلاف الآراء والأفكار هو أحد مصادر التجديد . ومن حق القارئ أن يكون ملمّاً بوجهات نظر المؤلف والمترجم في وقت واحد . إن الأسباب التي دعتنا إلى ترجمة هذا الكتاب عديدة منها الشمول والدقة والتجديد . تلك اعتبارات عامة يتعين أخذها في الاعتبار قبل أن نعرض لمحتويات هذا المؤلف .



ففي الفصل الأول نجد المؤلف يحاول تحديد موضوع علم الاجتماع فيطرح عدداً من الطرق التي تستخدم في هذا المجال كالطريق التاريخي والأميريقي والتحليلي (أو النظري) . ويحاول المؤلف استعراض المزايا والعيوب الكامنة في كل من هذه الطرق الثلاثة كمحاولة لوضع إطار عام لموضوع علم الاجتماع . ويستند هذا الإطار إلى أربعة عناصر أساسية هي : التحليل السوسيولوجي ، والوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية ، والنظم الاجتماعية الأساسية ، والعمليات الاجتماعية الأساسية . ويعتقد إنكلز أن هذا الإطار يتصف بالشمول والواقعية برغم أنه قد لا يلقى إجماعاً كاملاً . أما موضوع علم الاجتماع عند إنكلز فهو دراسة أنساق الفعل الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بينها . ومن الواضح أن ذلك يعكس تأثيراً واضحاً بماكس فيبر والبنائيين الوظيفيين بصفة عامة .

ويحاول إنكلز في الفصل الثاني تحديد وجهة نظر علم الاجتماع . ولقد تطلب ذلك توضيح علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى التي تتناول بالدراسة ظاهرة وجود الأنساق في مجتمع ، كما تطلب تقديم تعريف أكثر تحديداً لعلم الاجتماع . وهكذا نجد معالجة مستفيضة لعلاقة علم الاجتماع بكل من علم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والتاريخ ، وعلم النفس ، والأنثروبولوجيا . وعلى الرغم من التفرقة التي أقامها إنكلز بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، إلا أنه كان واعياً بالصعوبات التي تواجه هذه التفرقة وأهمها - بطبيعة الحال - تداخل اهتمامات هذه العلوم . ويذهب إنكلز بعد ذلك إلى أن علم الاجتماع يشارك العلوم الأخرى إيمانها بالقضية التي تذهب إلى أن ثمة نظاماً طبيعياً ، وأن بالإمكان اكتشافه ووصفه وفهمه . ومن هنا يصبح « النظام » هو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع فهمة هذا العلم هي اكتشاف التابع المنتظم في الظواهر الاجتماعية . غير أن إنكلز ما يلبث أن يستدرك قائلاً : « إن البعض قد يسيء فهم تأكيدنا لفكرة النظام . . . إن تحديد طبيعة النظام الاجتماعي لا يعني - بالضرورة - تأييده أو تبريره » . وفي موضع آخر يقول : إن اهتمام عالم الاجتماع بمشكلة النظام يجب ألا يقودنا إلى الزعم بأنه ( أي عالم الاجتماع ) لا يهتم بدراسة أعراض التفكير الاجتماعي . فليس هناك نسق اجتماعي يؤدي وظائفه في إنسياب كامل ، بغض النظر عن المنظور الذي نرى من خلاله هذا النسق »

وإذن فالهدف الأساسي لعلم الاجتماع - كما يذهب إنكلز - هو دراسة القوى الطبيعية التي تسهم في إحداث النظام والاستقرار ، وتلك التي تسهم في إحداث التفكير والصراع . وهنا نجد المؤلف - مرة أخرى - يؤكد انتباهه للاتجاه البنائي الوظيفي ( بشكله المعدل ) .

وفي الفصل الثالث نجد تحليلاً مستفيضاً لنماذج التحليل السوسيولوجي وتمثل هذه النماذج الإطار الواسع الذي من خلاله يتناول عالم الاجتماع الوقائع الاجتماعية ويفسرها تفسيراً ملائماً .

أما أهم النماذج التي تناولها إنكلز فهي النموذج التطوري ، والنموذج العضوي ( البنائية - الوظيفية ) ، ونموذج التوازن في مقابل الصراع ، ونموذج العلم الطبيعي ، والنماذج الإحصائية والرياضية . غير أن المؤلف لم يتخذ موقفاً محدداً من أى من هذه النماذج ؛ فكلها - من وجهة نظره - صحيحة من زاوية معينة . إذ أنها لا تعدو أن تكون وسائل لتركيز الاهتمام ، وطرح الأساليب الفنية الملائمة لجمع البيانات وطرق تحليلها . ومن هنا يذهب المؤلف إلى أن هذه النماذج قد تكون ذات فائدة أو عديمة الجدوى ، ولكنها لا يمكن أن تكون خاطئة ؛ بل إنه قد ذهب بعد ذلك إلى إجراء منافسة مفتوحة بين هذه النماذج لتعرف على كفاءة أكثر في فهم الظواهر الاجتماعية . والنظرة المتأنية في هذا الفصل تشير إلى أن إنكلز كان ينظر بإعجاب شديد إلى النموذج البنائي - الوظيفي ، مما جعله يستبعد - حتى ولو لمجرد الإشارة - النموذج الماركسي من الدخول في المنافسة التي يريد إجراؤها .

ثم ينتقل إنكلز في الفصل الرابع إلى معالجة مفهوم الإنسان في علم الاجتماع ، موضحاً كيف أن علماء الاجتماع قد استندوا في دراساتهم لتصورات معينة عن الإنسان ، برغم ما أبدوه من اهتمام ظاهر بكل ما هو اجتماعي . ولقد عرض المؤلف للتصورات غير السوسيولوجية للإنسان ( مثل النزعة الإنسانية والتحليل النفسي ) كأساس لمعالجة التصور السوسيولوجي للإنسان ، ذلك التصور الذي ينظر إلى الإنسان الاجتماعي بوصفه مخلوقاً يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية التي بمقتضاها تتحول غرائزه الحيوانية لتتطابق مع طبيعة الحياة في مجتمع إنساني . وإذن فالتصور السوسيولوجي للإنسان ينهض على ثلاثة عناصر هي : الطبيعة الأساسية للإنسان ، والتنشئة الاجتماعية ، والطبيعة الخارجية للإنسان . ولقد استشهد إنكلز بعد ذلك ببعض التصورات السوسيولوجية الشائعة عن الإنسان ( كتلك التي قدمها بارك ، وميرتون ، ولا زارسفيلد ، وباكارد ) موضحاً الأهمية الأميريقية التي تنطوي عليها وما يرتبط بذلك من إجراءات منهجية ومشكلات قياسية . ويعالج إنكلز أخيراً بعض تطبيقات مفهوم الشخصية في المجالات الاجتماعية ، فيناقش فكرة الأدوار الاجتماعية ، والسلوك السياسي ، والبناء الاجتماعي ، مشيراً إلى ضرورة الربط بين الأبعاد السيكولوجية والسوسيولوجية من أجل تفسير شامل لظواهر وحقائق بالغة التعقيد .

وفي الفصل الخامس نجد معالجة شاملة للعناصر الأساسية للحياة الاجتماعية ، ومن الطبيعي أن تبدأ هذه المعالجة بتحليل للشروط التي يجب أن يحققها المجتمع إذا ما أريد للحياة الاجتماعية أن تبقى وتستمر . ومن بين هذه الشروط يشير المؤلف إلى ضرورة التكيف مع البيئة الخارجية ( الطبيعية والاجتماعية ) ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة وضع قواعد وإجراءات منظمة لتحديد الأدوار ، وتنظيم حركة الأفكار . . إلخ . إن ذلك هو الوسيلة لإقامة وحدات التنظيم



الاجتماعى . أما محتويات هذا التنظيم فهي شاملة وواسعة إلى أبعد الحدود . فهي تضم فيما تضم العادة الاجتماعية ، والسنن الأخلاقية ، والمكانة الاجتماعية ( سواء كانت وراثية أو مكتسبة ) ، والنظام الاجتماعى ( سياسى ، اقتصادى ، تعبيرى . . . إلخ ) ، والنسق الاجتماعى ، والمجتمع المحلى ، والمجتمع القومى ، وأخيراً المجتمع الدولى . وفى نهاية هذا الفصل يخصص إنكاز معالجة مستقلة لموضوع العلاقات الاجتماعية ، موضحاً مدى تغلغلها فى صميم النظم الاجتماعية ، وحياة الأسرة ، وجماعات الحوار ، والمجتمعات المحلية ، والمجتمع . ولقد قادته هذه المعالجة لتناول الفعل الاجتماعى الذى يمثل أصغر وحدة للتحليل السوسولوجى مشيراً إلى بعض النماذج المثالية فى هذا المجال ( وعلى الأخص متغيرات النمط عند بارسوتز ) ، وما يمكن أن تسهم به فى مجال المقارنات الحضارية .

ويتناول إنكاز فى الفصل السادس بعض العمليات الاجتماعية الأساسية كالامتثال والتباين والانحراف ، موضحاً العلاقة الدينامية بينها ، مستشهداً ببعض الدراسات الميدانية فى هذا المجال . ثم يتناول بعد ذلك قضية التدرج والحراك ، ويلاحظ أن معالجته لهذه القضية تستند — شأنها شأن معالجته السابقة — إلى مفاهيم وظيفية خالصة . فهو يسلم بعمومية ظاهرة التدرج . غير أنه يقدم بعد ذلك معالجة شاملة لأنساق التدرج الاجتماعى والمشكلات المنهجية والقياسية المتعلقة بقياس الوضع الطبقي . ويشير إنكاز بعد ذلك إلى بعض القضايا الهامة المتعلقة بدراسة ظاهرة التدرج فى المجتمع ، وطبيعة العلاقات التى تنشأ بين أية جماعة تشترك فى واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية ، ومعدلات الحراك الاجتماعى . ويختتم إنكاز هذا الفصل بمعالجة قصيرة لموضوع التغير الاجتماعى مشيراً إلى أشهر النظريات التى تناوله .

وفى الفصل السابع يتناول المؤلف أساليب البحث فى علم الاجتماع فيطرح قضايا بالغة الأهمية تتعلق بمدى « علمية » علم الاجتماع ، مشيراً للأفكار المتصارعة فى هذا السبيل . ومن بين هذه الأفكار المتصارعة ما إذا كان علم الاجتماع يتناول ظواهر متكررة الوقوع أم ظواهر فردية الوقوع ، وما إذا كان بإمكان علم الاجتماع التوصل إلى قوانين اجتماعية تتمتع بقدر كبير من الصدق أم أن عليه الاكتفاء بدراسة الحالات الفردية والتعمق فى فحصها . ويرتبط ذلك بالصراع بين المعنى والقياس . ذلك أن علم الاجتماع بقدر ما يتطلب مزيداً من الدقة والقياس الموضوعى والتعبير الرياضى بقدر ما يحتاج إلى فهم المعانى . كما يرتبط بالصراع بين بناء النظرية والأمبيريقية ؛ ذلك أنه برغم العلاقة العضوية الوثيقة التى تربط بينهما ، إلا أنهما — فى الواقع — يمثلان تخصصين مستقلين إلى حد بعيد . وفى نهاية هذا الفصل نجد معالجة موجزة لدور القيم والسياسة فى علم الاجتماع وما يرتبط بذلك من مشكلات كالموضوعية والتحرر من القيمة .

وفي الفصل الثامن والأخير نجد معالجة للجانب المهني لعلم الاجتماع ويضم هذا الجانب الاستخدامات أو التطبيقات العملية لمجموعة المعارف كما يقوم بها المشتغلون بهذا العلم . كما يضم - العلاقة التي تربط بين المشتغلين بعلم الاجتماع ومدى الحرية والاستقلال الذي يتمتعون به . وعلى ذلك نجد بيانات تفصيلية تتناول نمو علم الاجتماع كمهنة تدريس في الولايات المتحدة الأمريكية ، والنمو الذي حققته أقسام الاجتماع في هذا البلد ، والاهتمامات المتزايدة لهذه الأقسام بما في ذلك محتويات برامج التدريس . ثم نجد بعد ذلك بيانات وشواهد عديدة تشير إلى نمو البحوث الاجتماعية وتطورها ، وزيادة الإقبال عليها ومدى الاستفادة من النتائج التي تسفر عنها هذه البحوث . وأخيراً نجد إشارة لممارسة عالم الاجتماع للنقد الاجتماعي والقيود المفروضة عليه في هذا المجال سواء أكانت متعلقة بطبيعة التقليد السائدة في وطنه أو باستقلال الجامعة وذاتيتها .

وعلى الرغم من الأسلوب الجماعي الذي تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، فإن الإنجاز النهائي للترجمة قد تم بتقسيم تولى فيه الدكتور محمد الجوهري ترجمة الفصلين الأول والخامس ، والدكتور السيد الحسيني الفصول الثاني والرابع والسادس إلى جانب مقدمة الترجمة العربية والدكتور محمد علي محمد الفصلين الثالث والسابع والدكتورة علياء شكرى الفصل الثامن .

ونرجو أن يكون هذا العمل خطوة في سبيل تحقيق الآمال المعقودة من أجل تقدم البحث الاجتماعي في بلادنا .



## الفصل الأول

### موضوع علم الاجتماع

إن أى محاولة لوضع حدود لميدان من ميادين الفكر هي جهد عقيم لا طائل منه . فأيما كانت الحدود التي نعينها ، فإنها سوف نسقط حتما جهود بعض الأفراد التي كان ينبغي أن تدخل ضمن هذا العلم . بيد أننا إذا وسعنا هذه الحدود بحيث ندخل هؤلاء الأفراد وأعمالهم ضمن نطاق العلم ، فإننا سوف ندرج حتما بعض الأفراد الذين كان ينبغي استبعادهم . ثم إن الشيء الذي يبدو لنا اليوم داخلا بالتأكيد ضمن مجتمعنا العلمي الصغير ربما كان يمثل بالأمس أحد الجيوب البعيدة عن نطاق هذا العلم وقد يصبح في الغد ميدانا مستقلا خارجا عن نطاق علمنا ، يحاول أن يضع لنفسه حدوداً هو الآخر .

وبرغم كل هذه الصعاب والمشكلات ، فإننا لا يمكن أن نتوقع من دارس مبتدئ أن يدخل إلى حظيرة علم جديد لا تعريف له ولا حدود له على الإطلاق . فلو أراد أن يتحمل مسئولية كل شيء ، فإنه سوف يعجز عن أداء كل شيء ، وعن إيجاد أى شيء . ولن يجد له ملاذاً سوى الهروب مدعوراً من هذا العلم . لذلك فإن تعيين حدود علم من العلوم يعتبر أمراً لازماً كل اللزوم كأساس لبدء الاشتغال بهذا العلم ، حتى ولو كان هذا التحديد مؤقتاً ، وحتى لو اتضح أنه ليس سوى موجه عام على المدى الطويل . والحقيقة أن الخطر لن يصبح داهماً إذا ما وعينا أن أى حدود نعينها ليست إلا وسيلة تعيننا على الفهم . وينبغي أن تكون تلك الحدود رداء فضفاضاً ، وليست سترة حديدية صارمة تعوق الحركة وتصيب العلم وأهله بالجمود .

### ثلاث طرق للتعريف :

هناك ثلاث طرق رئيسية لتحديد موضوع علم الاجتماع ، يمكن أن نذكرها فيما يلي :

#### ١ - الطريق التاريخي :

وهنا نحاول أن نحدد الاهتمامات التقليدية الأساسية التي شغلت علم الاجتماع كعلم ، وذلك من خلال دراسة الكتابات السوسيولوجية الكلاسيكية . فنحن في هذه الطريقة نسأل باختصار : ما هو رأى الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ؟ .

## ٢ - الطريق الإمبيريقى :

وهنا ندرس الأعمال السوسيولوجية المعاصرة لكي نقف على الموضوعات التي يوجه إليها العلم أكبر اهتمامه . بمعنى آخر نحن نتساءل هنا : « ماذا يفعل علماء الاجتماع المعاصرون ؟ » .

## ٣ - الطريق التحليلي ( أو النظري ) :

ونحن هنا نقوم بتحديد موضوع واسع للعلم تحديداً تعسفياً ، ونحدد كذلك موقعه بين العلوم الأخرى . فنحن هنا نتساءل : « ما هو حكم العقل ؟ » .

الواقع أن العاطفة واحترام التراث تدعونا إلى الاستعانة بالطريقة التاريخية في تحديد موضوعات العلم . فهذا السبيل يتيح لنا فرصة الاستفادة من حكمة الأجيال السابقة . ثم إنه ييسر لنا فهم الموضوعات التي لا يتسنى لنا فهمها دون الإحاطة بخلفيتها . ولو أننا نعرف بالطبع أن الناس يمكن أن يقرأوا نفس التاريخ ، ويفهموه بطرق مختلفة تمام الاختلاف . ليس هذا فقط بل إن المنهج التاريخي يعرضنا لخطورة أن يصاب تفكيرنا بالجمود ، حيث إن التراث قد يكون عاجزاً في بعض الأحيان عن التصدي بشكل فعال للمشكلات التي يطرحها علينا الحاضر والمستقبل .

أما الطريقة الإمبيريقية فهي أقلها جميعاً غموضاً ، لأنها لا تتطلب منا أساساً أكثر من نوع من أنواع الحساب والتقدير . حقيقة أن بعض ما يهتم به علماء الاجتماع المعاصرون في دراساتهم قد يكون مجرد هوى عابر ، لا تربطه صلة وثيقة بالأعمال الهامة التي أنجزتها الأجيال السابقة من علماء الاجتماع ، أو لا يمثل سوى أمل ضعيف بالنسبة للمستقبل . وما هو عالم الاجتماع الكبير بيتريم سوروكين Pitirim Sorokin لا يرى في التراث السوسيولوجي المعاصر سوى « بدع أونقائص »<sup>(١)</sup> ، كما يرى رايت ميلز C. Wright Mills أن الدراسات السوسيولوجية المعاصرة تفتقر إلى « الخيال السوسيولوجي »<sup>(٢)</sup> .

أما الأسلوب التحليلي ( النظري ) فهو أقلها جميعاً إرهاقاً . إذ يكفي أن نضع بعض أسس التعريف القليلة ، ونصيغ عدداً أكبر قليلاً من عبارات التفسير ، وبذلك ينتهى الأمر ، ونكون قد استطعنا وضع تعريف نظري للعلم . وهو أسلوب قديم في التعريف كان العلماء

( ١ ) Pitirim A. Sorokin, Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences ( Chicago : Regnery, 1956).

( ٢ ) C. Wright Mills, The Sociological Imagination ( New York : Oxford University Press, 1959).



يلجأون إليه باستمرار ، منذ أن حدد معالمه لأول مرة أوجيست كونت Auguste Comte أبو علم الاجتماع . إلا أننا يجب أن ندرك أن المراسيم التي تقسم ميدان المعرفة البشرية إلى مجالات بعينها ليست لها قوة القانون ، وليست ملزمة لأحد ذلك . فالمفكرون والعلماء يسرون حيث تقودهم ميولهم ، وهم يدرسون ما يودون أن يدرسوه عندما يريدون ذلك . فهم بطبيعتهم أشخاص لا تقف أمامهم علامات الحدود التقليدية ، ولا يكثر ثون كثيراً بحقوق الملكية ، ولا يعيرون اهتماماً للعلاقات التي تنهى عن انتهاك الحدود . فالتعريف التعسفي لميدان من أيادين الدراسة قد يكون مرضياً من الناحية الفنية الجمالية في أغلب الأحيان ، ولكنه لهذا السبب يكون عاجزاً بوجه عام عن توجيه ما يحدث فعلاً في نطاق هذا العلم . إنه يمكن أن يمدنا بخطة دقيقة محكمة ، ولكن البناء الواقعي للبحوث لا يلتزم بها كثيراً في أغلب الأحيان ، بسبب عدم الالتزام الصارم بقوانين التقسيم إلى فروع ومجالات بعينها .

على أنه لا حاجة بنا إلى التعجل في حسم القضية بإصدار حكم مسبق عليها . ذلك أن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة يمكن أن يقدم لنا شيئاً له قيمته في فهم علم الاجتماع . ولقد تجنبت فرض تعريف مسبق لموضوع العلم ، ورأيت بدلاً من هذا أن أدع هذا المفهوم الجديد يبرز بنفسه من مجموعة متنوعة من المواد المتصلة بهذه القضية . ولما كان المنهج الذي سنلجأ إليه في هذه المحاولة استقرائياً ، فسوف يتطلب منا شيئاً من الصبر . فالإجابات لن تبرز أمامنا بشكل مباشر دائماً ولكن على يقين من أن الإجابات التي تبرز تدريجياً هي تلك الإجابات التي لا تنهار سريعاً . ثم إنني آمل ألا يعيننا هذا الأسلوب في العرض على تحديد موضوع علم الاجتماع فحسب ، وإنما يتسنى في ثنايا ذلك أن ننقل للقارئ شيئاً من تاريخ علم الاجتماع ، ونعطيه فكرة سريعة عن القضايا المعاصرة في هذا العلم . وسوف تدعونا الحاجة إلى العودة إلى هذين الموضوعين كثيراً فيما بعد .

ولن أكون أميناً تماماً إذا قلت : « إنني سوف أدع الحقائق تتحدث عن نفسها » . فالحقائق يمكن فعلاً أن تتحدث عن نفسها ، ولكنها لا تستطيع أن تتنقن نفسها . ولذلك حالت واعي أن أنتقن الحقائق دون تعصب ، وحرصت على أن أقدم تنوعاً كبيراً في الآراء . ولا حاجة بي إلى القول ، أنني قد أبرزت وجهة نظري الخاصة بين وجهات النظر التي عرضت لها . وهدف من ذلك كله الوصول إلى مفهوم واسع وشامل لعلم الاجتماع . ويتطأب هذا الهدف البحث عن الموضوعات المتألفة ونقط الالتقاء المشتركة . إلا أنني لم أبذل جهداً لإخفاء التنوع الكبير في الآراء الموجود فعلاً ، ولا إنكار الاختلاف العميق الذي غالباً ما يقسم علماء الاجتماع شعباً وأحزاباً .

## ماذا قال للرواد المؤسسون

لقد أورد الأستاذ سوروكين في مؤلفه « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » أكثر من ألف عالم ممن يحظى إنتاجهم بأهمية تبرر معالجتهم في عرض عام لتطور علم الاجتماع المعاصر<sup>(١)</sup> . كما نجد أن « التاريخ والتفسير » الذي قدمه هوارديكر وهاري إلر بارنز في كتابهما « الفكر الاجتماعي من الحكمة إلى العلم » يملأ مجلدين يقعان معا في ١١٧٨ صفحة من القطع الكبير، عدا الحواشي والملاحق العديدة<sup>(٢)</sup> . فن ذا الذي يستطيع — وسط هذا التيه العظيم — أن يحدد أى العلماء نجح في تعريف علم الاجتماع ؟ .

هناك على أى حال أربعة رجال ربما لا يختلف أى من المشتغلين بعلم الاجتماع — مهما كانت مبلوه الخاصة أو نزعاته أو تعصبه — على اعتبارهم الشخصيات البارزة في تاريخ علم الاجتماع الحديث . هؤلاء الرجال هم : أوجيست كونت ، وهربرت سبنسر ، ولاميل دوركايم ، وماكس فيبر . وهم يغطون معاً القرن التاسع عشر بأكمله وأوائل القرن العشرين ، وهى الحقبة التى تشكل فيها علم الاجتماع الحديث وتحدد معالمه . كما أنهم يمثلون القويّات الرئيسية التى ازدهر فيها علم الاجتماع فى بداية عهده ، التى بدأ يتكون فيها تراثه الحديث ، وهى فرنسا ، وإنجلترا ، وألمانيا . كما مارس كل منهم تأثيراً شخصياً عميقاً على تصور علم الاجتماع كميدان من ميادين المعرفة . لذلك يبدو من المفيد بوجه خاص أن نعرض لأرائهم حول الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع .

أما بالنسبة لأوجيست كونت ( ١٧٩٨ — ١٨٥٧ ) — والذي أعطى لعلم الاجتماع اسمه — فقد كرس المزيد من جهده للتعبير عن آمال هذا العلم ولتأكيد دعاواه ، فاهتم بذلك أكثر من اهتمامه بتحديد موضوع العلم . وقد كان يحس أن علم الاجتماع فى أيامه يقف بالنسبة لمستقبله فى نفس الظروف التى وقف فيها يوما علم التنجيم من علم الفلك ، ووقفت فيها الكيمياء القديمة من علم الكيمياء الحديث . وكان يرى أن انفصال علم الاجتماع عن دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى لن يكون عملياً ومرغوباً إلا فى المستقبل البعيد . أما بالنسبة لعصره فقد كان يرى : « أنه من

( ١ ) Pitirim A. Sorokin, Contemporary Sociological Theories (New York: Harper, ( ١ )

1928).

( ٢ ) Howard Becker and Harry E. Barnes, Social Thought from Lore to Science, ( ٢ )

2nd ed. (Washington, D.C. : Harren Press, 1957).



المستحيل التعجيل بهذا التقسيم الرئيسي<sup>(١)</sup> . ولذلك لا يمكننا أن نجد عنده قائمة لموضوعات أفرع علم الاجتماع .

وعلى الرغم من أن أوجيست كونت كان يرفض تحديد فروع علم الاجتماع بشكل مفصل كان يرى أن علم الاجتماع ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما : *Social Statics* والديناميكا الاجتماعية *Social Dynamics* . وكان يعالج موضوعات العلم على هذا الأساس . ويمثل هذان المفهومان تقسيماً أساسياً لموضوع علم الاجتماع ما زال يبدو في صور ومظاهر عديدة متباينة على امتداد تاريخ هذا العلم وحتى يومنا هذا . وتمثل الوحدات الرئيسية للتحليل السوسيولوجي في القسم الأول النظم الأساسية أو الوحدات التنظيمية المركبة للمجتمع ، كالاقتصاد أو الأسرة أو السياسة . ويفهم علم الاجتماع في هذه الحالة على أنه دراسة للعلاقات المتبادلة بين هذه النظم . ويقول كونت في هذا الصدد : « يتمثل الجانب الاستاتيكي لعلم الاجتماع في دراسة قوانين الفعل ورد الفعل التي تخضع لها مختلف أجزاء النسق الاجتماعي »<sup>(٢)</sup> .

ويستطرد كونت قائلاً : « إن أجزاء المجتمع لا يمكن أن تفهم منفصلة عن بعضها كما لو كان لكل منها وجود مستقل . وعلينا بدلاً من هذا أن ننظر إليها على اعتبار أنه تربط بينها علاقة متبادلة ، وأنها تكون كيانات كلياً ، يفرض علينا أن نتناولها في علاقاتها ببعضها البعض »<sup>(٣)</sup> . وقد وصف كونت مبدأ « التفاعل الاجتماعي الشامل » هذا بأنه « الفكرة الرئيسية » في اتجاهه برهته<sup>(٤)</sup> .

وأطلق كونت على القسم الرئيسي التالي لعلم الاجتماع اسم الديناميكا الاجتماعية فإذا كانت الاستاتيكا هي دراسة كيفية تداخل أجزاء المجتمع وتفاعلها مع بعضها البعض ، فإن الديناميكا يجب — في رأيه — أن تركز على مجتمعات كاملة ، وتتخذها وحدة للتحليل السوسيولوجي . والهدف من ذلك أن توضح كيف تطورت هذه المجتمعات وتغيرت عبر الزمن . ويقول كونت في هذا الصدد « يجب أن نتذكر أن قوانين الديناميكا الاجتماعية تبدو أكثر إضاحاً عندما ننظر إليها في ضوء مجتمعات كبيرة »<sup>(٥)</sup> . ويبدو أن كونت كان يعتقد أنه قد استطاع بذلك حل مشكلة التغير

(١) Auguste Comte (H. Martineau, trans.), *The Positive Philosophy of Auguste*

Comte (New York : Blanchard, 1855), p. 442.

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٤٥٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٦١ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٦٦ .

والتطور نهائيًا. فقد كان مقتنعاً أن جميع المجتمعات قد مرت ببعض مراحل التطور المحددة ، وأنها كانت تتقدم باستمرار نحو مزيد من الكمال ،<sup>(١)</sup> . ولا تجد هذه الأفكار كثيراً من المؤيدين في يومنا هذا . وأقل منهم من يوافقون على أن المراحل التي حددها كونت هي بالفعل تلك المراحل التي مرت بها كافة المجتمعات ، أو يتوقع أن تمر بها . ولكن الذي يهمنا هنا على أي حال أن كونت كان يعتبر أن الدراسة المقارنة للمجتمعات بوصفها كيانات كلية تمثل موضوعاً رئيسياً من موضوعات التحليل السوسيولوجي .

أما بالنسبة لهربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) فيمثل مؤلفه « أسس علم الاجتماع » ( الواقع في ثلاثة مجلدات ، والمنشور عام ١٨٧٧ ) أول دراسة منهجية شاملة كرسها صاحبها صراحة لاستعراض موضوعات التحليل السوسيولوجي . وقد كان سبنسر أكثر دقة من كونت بكثير في تحديد الموضوعات أو الميادين الخاصة التي كان يرى أنه يتحتم على علم الاجتماع أن يهتم بها . وهكذا كتب في المجلد الأول من كتابه أسس علم الاجتماع يقول :

« يتعين على علم الاجتماع أن يصف كيفية ظهور الأجيال المتتابعة من الوحدات المدروسة ، ونموها وإعدادها للتعاون . ولذلك يأتي موضوع تطور الأسرة في المقام الأول . . . ثم يتعين على علم الاجتماع بعد ذلك أن يصف ويفسر نشأة وتطور التنظيم السياسي ، الذي ينظم شئون المجتمع التي تنسق بين أفعال الأفراد الذين يعيشون في المجتمع . . . والتي تفرض عليهم ضوابط معينة في بعض معاملاتهم مع بعضهم البعض . . . كما يتعين عليه بالمثل أن يصف تطور الأبنية الكنسية ووظائفها . . . ونسق الضوابط الذي ينظم الأفعال الأصغر . . . كما يجب أن يدرس المراحل التي مر بها القطاع الصناعي في المجتمع . . . وكذلك نمو الأبنية التنظيمية التي استطاع ذلك القطاع الصناعي أن يطورها في داخله »<sup>(٢)</sup> .

وهكذا يتضح أن موضوع علم الاجتماع كما حدده سبنسر يتضمن عناصر مألوفة لنا تماماً . وربما كان علينا أن نترجم هنا أو هناك مصطلحا معينا من اللغة التي كان يستخدمها سبنسر إلى لغتنا المعاصرة . فن الواضح مثلا أنه عندما يتكلم عن « نسق الضوابط » إنما يقصد الموضوع الذي نطلق عليه في علم الاجتماع المعاصر اسم « الضبط الاجتماعي » . وليست هناك أية صعوبة في أن نبين الصلة التي تربط موضوع علم الاجتماع كما يحدده علماء الاجتماع المعاصرون بالخطوط العريضة التي حددها سبنسر . فإذا تتبعنا ترتيب الموضوعات في العبارة التي اقتبسناها من سبنسر ،

( ١ ) وسنعود إلى المناقشة لهذه النظريات التطورية في النمو الاجتماعي بشكل أكثر تفصيلا في

الفصل الثالث .

( ٢ ) Herbert Spencer, The Principles of Sociology, 3rd. ed. Vol. I (New York : D. Appelton and Company, 1910), pp. 437-440.



وجدنا أن ميادين علم الاجتماع عنده هي : الأسرة ، السياسة ، الدين ، الضبط الاجتماعي ، الصناعة أو العمل . وقد ذكر سينسر فضلاً عن هذا صراحة الدراسة السوسيولوجية للاتحادات ، والمجتمعات المحلية وتقسيم العمل ، والتباين ، ودراسة الفن والجماليات . وتدلنا الدراسة غير المتحيزة لقائمة الموضوعات التي أوردتها سينسر في كتابه « الأسس » في ضوء الدراسات المعاصرة التي سنعرض لها في الفصول التالية ؛ تدلنا على أن إطار الموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع قد ظل مستقرًا بشكل ملحوظ على مدى فترة طويلة من الزمن .

ولكن من المؤكد أن سينسر لم يكن ليوافق على اقتصار علم الاجتماع على عدد من النظم كالأسرة أو العمليات كالضبط الاجتماعي . فقد أكد على التزام علم الاجتماع بدراسة علاقات التفاعل بين مختلف عناصر المجتمع ، وبيان كيفية تأثير الأجزاء على الكيان الكلي ، وتأثره بها هو الآخر . وقد لفت نظرنا إلى طائفة من الأمثلة التي توضح هذه « الآثار المتبادلة » ، نذكر منها آثار المعايير الجنسية على الحياة الأسرية ، والعلاقات بين النظم السياسية وغيرها من أشكال السلوك المنظم لحياة الناس كالدين والشعائر . كما اقترح إجراء دراسة مناظرة لتنظيم السلك الكهنوتي وغيره من صور التدرج للكشف عن كيفية « ارتباط التغيرات البنائية التي تحدث فيه بالتغيرات البنائية التي تحدث فيها » (١) .

كذلك ألقى سينسر على علم الاجتماع عبئاً آخر ، وهو اعتبار المجتمع ككل وحدة التحليل بالنسبة لرجل الاجتماع . وكان يؤكد أنه على الرغم من أن أجزاء المجتمع تمثل وحدات منفصلة بتميزة ، إلا أنها ليست موجودة في مواقعها هكذا عشوائياً . إذ تربط بين هذه الأجزاء « علاقة دائمة » إلى حد ما . ومثل هذه الحقيقة تجعل المجتمع — بوصفه هذا — « كياناً كلياً » له مغزى ، يمثل موضوعات للبحث العلمي . وعلى هذا الأساس كان سينسر يرى أن على علم الاجتماع أن يقارن « المجتمعات على اختلاف أنواعها والمجتمعات على اختلاف مراحل تطورها » (٢) . وأكد سينسر أنه يتعين علينا لكي نلم بأسس علم الاجتماع أن « نتناول ظواهر البناء والوظيفة كما تبدو في المجتمعات بصفة عامة ، منفصلة قدر الإمكان عن الظواهر الخاصة التي ترجع إلى ظروف خاصة » (٣) . وهكذا نرى أن التقسيم الرئيسي لاهتمامات البحث السوسيولوجي كما حدده كونت يبدو واضحاً كذلك في تفكير سينسر .

أما إميل دوركايم ( ١٨٥٨ — ١٩١٧ ) فلم يعرض تصوره لموضوع علم الاجتماع بنفس الدرجة من التفصيل التي عرضها بها سينسر . وإن كنا نستطيع بسهولة على أي حال أن نعيد

( ١ ) المرجع السابق ، صفحة ٤٣٩ .

( ٢ ) المرجع السابق ، صفحة ٤٤٢ .

( ٣ ) المرجع السابق ، صفحة ٣٧ .

صياغة رأيه من واقع الملاحظات التي جاءت في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع ، وفي عدد من كتاباته الأخرى (١) .

أشار دوركايم كثيراً إلى ما كان يطلق عليه « الفروع الخاصة » لعلم الاجتماع ، وكان يجذ صراحة إزدهار هذه الفروع ونموها على نطاق واسع . وقال في هذا إن علم الاجتماع لا يستطيع أن يصبح علماً إلا إذا تخطى عن دعواه الأولى في الدراسة الشاملة للواقع الاجتماعي برمته ، وإلا إذا ميز بين مزيد من الأجزاء ، والعناصر ، والجوانب التي يمكن أن تتخذ موضوعات لمشكلات محددة . وقد أيد دوركايم في استعراضه لمؤلفاته ومؤلفات زملائه من علماء الاجتماع في فرنسا ، أيد « طموحهم المشترك في أن يبدأوا في علم الاجتماع المرحلة التي أسماها كونت مرحلة التخصص » (٢) . وقد قبل دوركايم صراحة فكرة أن علم الاجتماع يجب أن يختص بطائفة واسعة من النظم والعمليات الاجتماعية . وقد كتب على سبيل المثال يقول : « الواقع أن علم الاجتماع شأنه شأن كثير من العلوم الاجتماعية له من الفروع بقدر التنوعات الموجودة في الظواهر الاجتماعية » (٣) .

وقد أوضح دوركايم موقفه دون أي لبس في الإطار العام الذي تجده للأعداد الأولى من مجلة « الحولية الاجتماعية » l'Année Sociologique التي كانت أول مجلة سوسيولوجية متخصصة . فقد قسم المجلة إلى سبعة أقسام يندرج تحت كل قسم رئيسي منها عدد من الأقسام الفرعية وقد تضمن أحد الأعداد المثلة الأقسام الرئيسية التالية :

— علم الاجتماع العام ، ويتضمن قسماً فرعياً عن الشخصية عند الفرد ، وعند الجماعة .

— علم الاجتماع الديني .

— علم الاجتماع القانوني والأخلاقي ، ويتضمن أقساماً فرعية عن :

● التنظيم السياسي .

● التنظيم الاجتماعي .

● الزواج والأسرة .

( ١ ) وقد تم جمع عدد من هذه المقالات في المرجع التالي :

Kurt H. Wolff (ed.) Emile Durkheim, 1858-1917 : A Collection of Essays, with Translations and Bibliography (Columbus : Ohio State University Press, 1960), 463 pp.

Durkheim, "Sociology" in Wolff (ed.), Emile Durkheim, p. 380. ( ٢ )

Emile Durkheim, De la Methode dans les Sciences (Paris : Alcan, 1902), p. 272. ( ٣ )

— علم الاجتماع الجنائي .

— علم الاجتماع الاقتصادي ، ويتضمن أقساماً فرعية عن :

● قياس القيمة .

● والجماعات المهنية .

— الديموجرافيا ، وتتضمن قسماً فرعياً عن المجتمعات الحضرية والريفية .

— علم الاجتماع الجمالي :

ومن الممكن تماماً أن نستخدم هذا الإطار العام ، الذي يرجع إلى عام ١٨٩٦ إذا ما أردنا إلقاء نظرة عامة على علم الاجتماع المعاصر .

وعلى الرغم من أن دوركايم قد قدم صورة عامة للنظم والعمليات الاجتماعية التي يجب على علماء الاجتماع الاهتمام بها ، إلا أنه أكد ، شأنه شأن كونت وسبنسر ، على أهمية تحليل للعلاقات القائمة بين النظم ، وبعضها من ناحية ، وبين البيئة الموجودة فيها من ناحية أخرى . ويؤكد دوركايم : « أن من أبرز إسهامات علم الاجتماع الوعي بأن هناك علاقة وثيقة بين جميع الظواهر الاجتماعية المتباينة أشد التباين ؛ والتي تمت دراستها حتى الآن . . . . . وأنها توحد في حالة من الاعتماد المتبادل الكامل . » وكان يرى أن كل ظاهرة اجتماعية لا بد وأن ترتبط « ببيئة اجتماعية معينة ، وينمط محدد من أنماط المجتمعات »<sup>(١)</sup> وكان يرى أن عدم مراعاة ذلك يعني ترك الظواهر الاجتماعية ، كظواهر الدين والقانون ، والأفكار الأخلاقية ، والاقتصاد « معلقة في فراغ » . وكان يتمسك بأننا لا يمكن أن نفهم هذه الظواهر « ما لم ندرسها في علاقتها ببعضها البعض وفي علاقتها بالبيئة الاجتماعية التي تطورت فيها ، والتي تعد هذه الظواهر تعبيراً عنها »<sup>(٢)</sup> .

ولم يكن دوركايم أقل حرصاً من سبنسر على اعتبار المجتمعات وحدات هامة للتحليل السوسيولوجي . فكان يصف علم الاجتماع بأنه « علم دراسة المجتمعات »<sup>(٣)</sup> . كما أكد أكثر من مرة أهمية دراسة أنماط مختلفة من المجتمعات دراسة مقارنة . ولذلك كتب في كتابه قواعد المنهج يقول : « إننا لا نستطيع أن نفهم أي ظاهرة اجتماعية أياً كانت درجة تعقيدها إلا من خلال تتبع عملية التطور الكاملة التي مرت بها خلال التكوينات الاجتماعية المختلفة . فعلم الاجتماع

( ١ ) Durkheim, "Prefaces to L'Année Sociologique", in Wolff (ed.), Emile Durkheim

( ٢ ) Durkheim, "Sociology", in Wolff (ed.), Emile Durkheim.

Durkheim "The Dualism of Human Nature and Its Social Conditions", in Wolff (ed.), Emile Durkheim, p. 326.



المقارن ليس إذن مجرد فرع من فروع علم الاجتماع وإنما هو علم الاجتماع نفسه<sup>(١)</sup> .  
 أما ماكس فيبر (عاش من ١٨٦٤ - ١٩٢٠) فقد كرس الجانب الأكبر من كتاباته في علم الاجتماع لشرح وتفسير المنهج الخاص الذي نادى به ، والذي أسماه منهج الفهم Verstehen<sup>(٢)</sup> لمناقشة التقلبات التي تطرأ على التمسك بالموضوعية والحياد فيما يتصل بإطلاق الأحكام القيمية في العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فقد قدم ماكس فيبر تعريفا عاما لعلم الاجتماع الذي وصفه ذات مرة بأنه « تلك الكلمة البالغة الغموض » . وعلم الاجتماع في رأى فيبر « هو العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي من أجل التوصل إلى تفسير على مجراه ولنتائجه<sup>(٣)</sup> » .

وفي رأينا أن العبارة الحاسمة في هذا التعريف هي « الفعل الاجتماعي » إذ الواقع أن ماكس فيبر قد أعطى هذا المصطلح معنى واسعا كل السعة ، إذ ضمنه « كافة أنواع السلوك الإنساني عندما يخلع عليها الأفراد الفاعلون معنى ذاتيا » ، وتختلف أهميتها تبعاً لما يخلعونه عليها من هذا المعنى الذاتي<sup>(٤)</sup> . وقد يوحي هذا التعريف بأن فيبر كان يعتبر « الفعل الاجتماعي » أو « العلاقة الاجتماعية » هي الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع . ومع أن فيبر قد اقترح فعلا نسقا دقيقا لتصنيف الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ، إلا أنه لم يدرسها بصفقتها هذه . فلم يؤسس علم الاجتماع عنده على مجموعة من الأحكام الوصفية عن مثل هذه الأفعال أو أنماط العلاقة الموجودة بينها ، كما أنه لم يقدم أى تفسيرات مفصلة لمثل هذه الأنماط . فقد ركز كل جهده أساسا على تحليل بعض النظم المشخصة الموجودة فعلا . ومن بين الموضوعات التي كتب عنها كتابته مركزة : الدين ، وبعض جوانب الحياة الاقتصادية ، كالنقود ، وتقسيم

(١) Emile Durkheim, (6. Gatlin ed.; S. Solovay and J. Mueller, trans.) The Rules of Sociological Method, 8th ed. (Chicago : University of Chicago Press, 1938), p. 139.

وقد صدرت لهذا الكتاب ترجمة عربية بعنوان « قواعد المنهج في علم الاجتماع » ترجمة الدكتور محمود قاسم ، ومراجعة الدكتور السيد بدوي ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، د . ت .

(٢) يعنى ماكس فيبر بهذا أنه يتعين على علماء الاجتماع أن يدرسوا الفعل الاجتماعي من خلال تفسير العمليات التي تدفع الفاعلين في المواقف التي يوجدون فيها ، أو في السياق التاريخي أو الرمزي الذي يعيشون فيه . فهو يعنى في جوهره أن يضع الباحث نفسه - مجازاً - في ظروف الآخرين ، ويتوصل إلى تفهم أفعالهم عن طريق الحدس intuition .

(٣) Max Weber, (A. Henderson and T. Parsons, trans.), Theory of Social and Economic Organization (New York : Oxford University Press, 1947), p. 88.

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

العمل ، والأحزاب السياسية وغيرها من أشكال التنظيم السياسي ، والسلطة ، والبيروقراطية وغيرها من أنواع التنظيمات ذات النطاق الواسع ، والطبقة الاجتماعية والطبقة المغلقة ، والمدينة ، والموسيقى .

ولا يكشف تعريف فير لعلم الاجتماع ، ولا قائمة الموضوعات التي كتب فيها ، بالقدر الواجب عن بعض السمات البارزة لعمله . وقد كتب البروفيسور راينهارد بندكس Reinhard Bendix — أحدث من أرخ لفيير — كتب عن دراسات فيير الشهيرة عن الدين يقول : « إن الموضوعات الرئيسية الثلاثة كانت تدور حول الكشف عن أثر الأفكار الدينية على الأنشطة الاقتصادية ، وتحليل العلاقة بين التدرج الاجتماعي والأفكار الدينية ، وتحديد وتفسير السمات المميزة للحضارة الغربية »<sup>(١)</sup> . وسوف ندرك على الفور أن الموضوع الرئيسي الأول من هذه الموضوعات يمثل جانبا آخر من مفهوم علم الاجتماع باعتباره يتفرد بدراسة العلاقات المتبادلة بين مختلف أجزاء المجتمع . أما الموضوع الرئيسي الثالث ، نعتبره إشارة جديدة إلى علم الاجتماع المقارن الذي يتخذ من المجتمعات وحدة للتحليل ، والذي يبحث في العوامل التي تفسر أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين المجتمعات على اختلاف الأماكن والعصور التي توجد فيها . وعلى الرغم من أن هؤلاء المؤسسين الأربعة لعلم الاجتماع لم يعبروا عن آرائهم بمصطلحات متطابقة كل التطابق ، إلا أن هناك اتفاقا أساسيا فيما بينهم على الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع . وأول نقط الاتفاق فيما بينهم أنهم جميعا يسمحون — بل يبحثون أحيانا — علماء الاجتماع على دراسة طائفة كبيرة من النظم الاجتماعية ، ابتداء من الأسرة حتى الدولة . وهم يتفقون على أنه ينبغي تحليل هذه النظم من منظور خاص ، هو منظور علم الاجتماع ، وهو المنظور الذي لم تقدم له تحليلا كاملا بعد .

ثانياً : يتفق أصحاب التراث الكلاسيكي في علم الاجتماع على أن العلاقات المتبادلة بين النظم المختلفة تمثل موضوعا متميزا للدراسة في علم الاجتماع .

ثالثاً : يتفق هؤلاء الرواد على القول بأن المجتمع ككل يمكن أن يتخذ كوحدة متميزة للتحليل السوسيولوجي ، على أن يسند إلى علم الاجتماع مهمة تفسير أسباب أوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعات .

رابعاً : وأخيراً يجب أن نلاحظ أن الكتاب الكلاسيكيين في علم الاجتماع يميلون إلى أن يركز علم الاجتماع على « الأفعال الاجتماعية » أو « العلاقات الاجتماعية » بغض النظر عن إطار النظام

Reinhard Bendix, Max Weber : An Intellectual Portrait (New York : (١)

Doubleday 1960), P. 265 ff.

الذى توجد فيه هذه الأفعال أو العلاقات<sup>(١)</sup> . وقد كان ماكس فيبر أوضح من عبر عن هذه الفكرة ، وإن كان يؤيده في ذلك طائفة من الكتاب الكلاسيكيين في علم الاجتماع .

## ماذا يفعل علماء الاجتماع

إذا استرشدنا بما يؤديه علماء الاجتماع فعلا لتحديد موضوع علم الاجتماع ، فإن هناك ثلاثة مصادر رئيسية يتعين علينا أن ندرسها هي :

- ١ - الكتب الدراسية التي يحاول فيها علماء الاجتماع أن يلخصوا ميدان دراستهم .
  - ٢ - الانتماءات التي يختارونها عندما يطلب منهم أن يحددوا انتماءهم لهذا النوع أو ذاك من فروع علم الاجتماع .
  - ٣ - البحوث التي يقومون بإجرائها ، والتقارير التي يقدمونها إلى المؤتمرات السوسيولوجية أو ينشرونها في صورة كتب أو في المجلات السوسيولوجية المتخصصة .
- ولعل هذه الاتجاهات الثلاثة جميعا تعكس لنا أساسا ما يفعله علماء الاجتماع « العاديون » أو « الطرازيون » . فقد نجد من يقول إنه أيا كان ما يفعله علماء الاجتماع العاديون ، ربما كان الواجب عليهم أن يفعلوا شيئا آخر مختلفا تمام الاختلاف . ولكن لنكف مؤقتا عن التقييم ، لكي نقف أولا على ما يفعله علماء الاجتماع العاديون ، خيرا كان أم شرا .

## الكتب الدراسية في علم الاجتماع<sup>(٢)</sup> :

الملاحظ أن الغالبية العظمى من علماء الاجتماع في الولايات المتحدة يقومون بالتدريس ، وغالبية هؤلاء تستعين في تدريس علم الاجتماع للطلاب بالكتب الدراسية . وتقدم هذه الكتب تصورا أساسيا لميدان الدراسة في هذا العلم ، ولعل استخدامها في التدريس يدل على تقبل أبناء المهنة لها . وقد بلغ عدد الكتب الدراسية في علم الاجتماع التي نشرت في الولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨ أربعة وعشرين كتابا . وقد وجد أن أبرز هذه الكتب

(١) سوف نتناول بالتعريف الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية بشيء من التفصيل في الفصل الخامس .

(٢) يعتمد الجزء الأكبر من المادة الواردة في وصف هذه الكتب الدراسية على دراسة غير منشورة للبروفسور هورنل هارت Hornell Hart مدير مشروع بحث « التحليل المقارن لكتب المدخل الحديثة في علم الاجتماع » بكلية فلوريدا الجنوبية .



جميعاً وأكثرها شهرة لم يكن يستخذه سوى ١٥ ٪ فقط من الطلاب الذين يدرسون مادة المدخل في علم الاجتماع . واتضح أن كتابين فقط من الكتب الأربعة والعشرين يحظى كل منهما بإقبال ١٠ ٪ فقط من جمهور الدارسين . فإذا أخذنا هذا الانتشار الواسع في الاعتبار ، أصبح من الأمور ذات الأهمية الفائقة لفهم طبيعة هذا الميدان أن نعرف ما إذا كانت هذه الكتب تتفق بشكل أساسي على موضوع علم الاجتماع ، أم أن وجهات النظر حول هذا الموضوع تتنوع بمقدار عدد هذه الكتب .

وقد توصل البروفيسور هورنل هارت Hornell Hart - الذي حلل مضمون هذه الكتب الدراسية - إلى تحديد ٩٢ موضوعاً رئيسياً تناوها عشرون كتاباً على الأقل من الكتب الدراسية المذكورة ، وهي تمثل حوالى ٨٥ ٪ من هذه الكتب . وهذه الموضوعات الاثني عشر هي :

١ - المنهج العلمى فى علم الاجتماع .

٢ - الشخصية فى المجتمع .

٣ - الثقافة :

٤ - الجماعات الإنسانية .

٥ - السكان .

٦ - الطبقة المخلقة والطبقة الاجتماعية .

٧ - السلالة .

٨ - التغير الاجتماعى .

٩ - النظم الاقتصادية .

١٠ - الأسرة .

١١ - التربية .

١٢ - الدين .

والملاحظ أن بعض العمليات الاجتماعية لم تدخل ضمن قائمة الموضوعات الرئيسية بسبب نظام الحساب الذى اتبعه هارت . فنجد على سبيل المثال أنه إذا لم تكن الحياة الحضرية والريفية قد عولجتا منفصلتين ، فإنه من الواضح أن « حياة المجتمع المحلى » قد عولجت في عشرين كتاباً على الأقل من الكتب الأربعة والعشرين . ونفس هذا الكلام تقريباً يمكن

أن يقال عن موضوع « المشكلات الاجتماعية » . والملاحظ علاوة على هذا أن عدداً قليلاً من النظم الواضحة قد اقترنت بشكل وثيق من رأس هذه القائمة ، مثل موضوعات الحكومة والسياسة .

ويبدو أن هناك اتفاقاً أساسياً على هذا العدد أو نحوه من الموضوعات الذي يتحتم أن يتضمنه أى كتاب مدخل فى علم الاجتماع . على أن مثل هذا الاتفاق لا يمتد بالضرورة ليشمل الأهمية النسبية للموضوعات الأساسية المختلفة . ونجد فيما يتعلق بهذه القضية أن الاختلاف القائم بين علماء الاجتماع قد يتجاوز بكثير مدى الخلاف الذى يمكن أن نجده فى أى من العلوم الطبيعية . فبعض الكتب الدراسية تتباين فى تأكيدها على الموضوعات المختلفة ، وتتجاوز المستوى النمطى الشائع إلى درجة أنها تعطينا انطباعات مختلفة أشد الاختلاف عن موضوع الاجتماع . وهكذا نجد البروفيسور أرنولد جرين Arnold Green يغفل فى كتابه<sup>(١)</sup> الإشارة تماماً إلى الموضوعات التالية ، سواء فى قائمة المحتويات ، أو فى ثبت الموضوعات : الاتجاهات ، المنظمات ، الاتحاد ، الضبط الاجتماعى ، الحشد ، الرأى العام ، والتخطيط الاجتماعى . كذلك نجد البروفيسور جورج لندبرج G. Lundberg يهتم بموضوع « المنهج العلمى » ثلاثة أضعاف اهتمامه بسائر الموضوعات ، ويكاد يتجاهل تقريباً موضوع الضبط الاجتماعى<sup>(٢)</sup> . أما البروفيسور رونالد فريمان Ronald Freeman وزميلاته من جامعة ميتشيجان<sup>(٣)</sup> فيخصص ثلاثة أضعاف الحيز الذى تخصصه الكتب العادية لتناول موضوع الإيكولوجيا البشرية وحياة المجتمع المحلى . ولكنه يكاد يتجاهل تماماً موضوعى التفاعل الاجتماعى والاتصال .

وبرغم هذه الاختلافات الهامة فإن الظواهر تدل على أن علم الاجتماع يقوم على نواة مشتركة وأن الاجتماع على هذه النواة أكبر مما يتصوره كثير من الناس ، ومنهم كثير من علماء الإجماع أيضاً . وفى النهاية يقيم البروفيسور هارت كل هذه الشواهد منتهياً إلى النتيجة التالية : « يبدو أن هناك نواة صلبة ومحددة — بالقدر الكافى — لموضوع علم الاجتماع ، وهى النواة التى يتناولها بدرجات متفاوتة من التفصيل كافة الكتب الدراسية فى علم الاجتماع تقريباً<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) Arnold Green Sociology-An Analysis of Life in Modern Society, 2nd. ed. ( New York : Mc Graw-Hill, 1956).

( ٢ ) George A. Lundberg, Clarence G. Sharge, and Otto N. Larsen, Sociology, rev. ed. (New York : Harper, 1958).

( ٣ ) Ronald Freeman et. al., Principles of Sociology : A Text with Readnigs, rev. ed. (New York : Holt 1956).

( ٤ ) Hornell Hart, "Comparative Coverage on Agreed on Sociological Topics", Third Report for the Project for comparative Analysis of Introductory Sociology Text-books, 1959, p. 10.

## تحديد علماء الاجتماع لمجال تخصصهم :

لا يدهش الجميع ذلك الدليل الذى أوردناه عن وجود اتفاق أساسى حول موضوع علم الاجتماع فى كتب المدخل الأساسية . إذ قد يرى البعض أن هذه الكتب قد تعرض لنفس الموضوعات الرئيسية لمجرد أن الخبرة علمت المشتغلين بالتدريس أن هذه هى الموضوعات التى يرغب معظم الدارسين فى أن يعرفوا عنها المزيد وربما تصدق هذه الملاحظة على موضوع العلاقات العنصرية ، ولكن من الصعب أن ندعى أنها تصدق بنفس الدرجة على موضوع مثل المنهج العلمى فى علم الاجتماع ، وهو الذى يمثل أحد الموضوعات الأساسية فى الكتب الدراسية المذكورة . وقد يرى البعض على أى حال أنه لا جمهور الدارسين المبتدئين ولا أصحاب هذه الكتب الدراسية الذين يؤلفون هؤلاء الطلاب هم أصلاً المختصين لتحديد موضوع دراسة علم من العلوم . ويرى هؤلاء أن السبيل الأفضل هو الوقوف على تحديد المشتغلين بهذه المهنة - ككل - لموضوع تخصصهم : ومن حسن الحظ أننا يمكن أن نقف على صورة هذا الوضع بسهولة نسبية من واقع الدراسات التى أجرتها الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع <sup>(١)</sup> .

فقد طلب فى عام ١٩٥٠ ، ومرة أخرى فى عام ١٩٥٩ ، من كل عضو من أعضاء جمعية علم الاجتماع أن يحدد ثلاثة ميادين من ميادين علم الاجتماع يعتبر نفسه أهلاً لتدريسها أو للقيام ببحوث فيها . وتركت لكل مشتغل بعلم الاجتماع حرية وصف مجال تخصصه بطريقته الخاصة ، بحيث إن الميادين التى انتضحت فى النهاية لم تكن محددة سلفاً قبل إجراء هذا الاستفتاء . ثم صُنفت الإجابات التى قدمها كل عضو وتكونت منها . فى النهاية ٣٣ مجموعة تشمل كافة الميادين التى ذكرت . ومن اللافت للنظر أن الموضوعات التى ذكرها المشتغلون بالمهنة ككل اتفقت مع الأربعة وخمسين موضوعاً أساسياً التى ورد ذكرها فى أكثر من ثلث الكتب الدراسية فى علم الاجتماع .

إلا أن هناك مع ذلك بغض الحالات القليلة التى لم تتطابق فيها القائمتان تطابقاً كاملاً . فنجد مثلاً أن الكتب الدراسية تتضمن فصولاً عن الحكومة ، والسياسة ، والعلاقات الدولية والحرب . ولكنها كقاعدة لا تعرض بشكل منهجى لعلم الاجتماع المعرفى ، أو علم الاجتماع التاريخى أو علم الاجتماع القانونى ، التى ورد ذكرها كمجالات تخصص فى استفتاء علماء الاجتماع .

(١) Matilda White Riley, "Membership in the American Sociological Association, 1950-1959," "American Sociological Review" (1960), XXV : 914-926.

وقد تعرض المؤلف (إنكلز) للكلام عن عضوية الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع بمزيد من التفصيل فى الفصل الثامن من كتابه الذى ترجمنا عنه هذا الفصل (المترجم) .



وقد يدعى البعض بأن مثل هذا الأمر ليس من الخطورة بمكان ، طالما أنه لم يختركلا من هذه الميادين سوى واحد أو اثنين بالمائة فقط من علماء الاجتماع . إلا أن كثيراً من علماء الاجتماع سوف يلاحظون بأسف أن الكتب الدراسية المعاصرة لا تولى مزيد اهتمامها وعنايتها للموضوعات التي كانت تحتل مكانة بارزة في تاريخ الفكر والبحث السوسيولوجي . ومع ذلك فإننا يمكن أن نخلص إلى أن المهنة ككل تتفق إلى حد بعيد في تحديد لها لطبيعة اهتمامها بقائمة الموضوعات التي تهتم بها كتب المدخل في علم الاجتماع .

كما نلاحظ فضلاً عن هذا أن هذين المصدرين يتفقان اتفاقاً وثيقاً في الأهمية النسبية التي يخلعونها على الميادين الفرعية المختلفة . ويمكن أن نقيس هذا بنسبة علماء الاجتماع الذين يختارون موضوعاً معيناً مجالاً لتخصصهم وتأتي على رأس هذه الموضوعات تلك الموضوعات التي سمعنا بها من قبل عند استعراضنا لمحتويات كتب المدخل ، وهي : الثقافة ، الحيوان النفسية للحياة الاجتماعية ، الزواج والأسرة ، المنهج ، العلاقات السلافية والعنصرية ، الاتصال والرأى العام . فقد ادعى التخصص في هذه الموضوعات الغالبية العظمى من المشتغلين بعلم الاجتماع . وكانت أبرز حالات التضارب بين اهتمامات المتخصصين ومحتويات كتب المدخل موضوعي « نظرية علم الاجتماع » و « علم الاجتماع العام » . فقد كان هذان الموضوعان من أهم الميادين التي يشتغل بها أبناء المهنة ، في الوقت الذي لا يعالجان فيها في الغالب معالجة مستقلة في كتب المدخل التي توضع للمبتدئين .

ونستطيع بالطبع أن نورد عديداً من الأسباب التي تدفعنا إلى عدم الأخذ بهذا الاتجاه للحصول على إجابة محددة عن موضوع علم الاجتماع . فما يفعله علماء الاجتماع اليوم قد لا يعكس الاهتمامات الأساسية التقليدية والمستمرة لعلم الاجتماع كعلم . ويمكن أن نسوق مثلاً على هذا الزيادة الهائلة في الاهتمام بعلم الاجتماع الطبي في السنوات الأخيرة . فقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك أكثر من عشرة أو نحو ذلك من الأمريكيين الذين يهتمون بموضوعات علم الاجتماع الطبي . ثم وصل عدد هؤلاء إلى سبعمائة باحث في عام ١٩٦٠ . فقد زاد المشتغلون بعلم الاجتماع الطبي في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٩ أكثر من الزيادة التي شهدتها أي ميدان فرعي آخر من ميادين علم الاجتماع . إذ تضاعف عدد الذين يدعون التخصص فيه سبع مرات خلال تلك الفترة . وكان من المحم أن ينشأ قسم خاص لهذا الموضوع داخل الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، واحتل بذلك مكانة مساوية لبعض المجالات الفرعية العريقة والتقليدية في تاريخ علم الاجتماع .

وربما أمكننا أن نفسر الزيادة في عدد البحوث التي تجرى على الصحة وعلى المستشفيات بأن الكونجرس الأمريكي قد أنشأ معهداً قومياً جديداً للصحة ، وقد خصصت لهذا المعهد

ميزانية بحوث طائلة . ولذلك أصبحت الدراسة السوسولوجية للمرضى والطب دراسة أكثر عملية ، وأكثر جاذبية في نفس الوقت .

على أننا لا نستطيع أن نفسر كل ما يطرأ على اهتمامات علماء الاجتماع من تغيرات بمثل هذه السهولة . فقد جاء ميدان التدرج الاجتماعي بعد علم الاجتماع الطبى مباشرة من حيث معدل النمو الذى حققه في الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٩ . فقد تضاعف هذا الميدان سبع مرات أيضا . ذلك أننا لا نستطيع في هذه الحالة أن ندعى أن تدفق ميزانيات البحوث من جانب الحكومة أو الهيئات هو المسئول عن زيادة الاهتمام بدراسة الطبقات الاجتماعية والحراك الاجتماعي . بل إننا يجب أن نسلم ، على العكس من هذا ، أن الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع تمثل زيادة تلقائية في الاهتمام بجانب أساسى من جوانب الحياة في كل المجتمعات ، وكان علم الاجتماع قد أغفل الاهتمام بهذا الجانب طوال ماضيه القريب . ولعله مما يشجع الحراس الأمناء على التراث الكلاسيكى في علم الاجتماع أن هناك بعض الميادين الأخرى التى زاد عدد المتمين إليها زيادة فوق المعدل إبان الفترة المذكورة ، وهى ميادين : علم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم اجتماع الفن ، وعلم اجتماع التنظيم ، وعلم اجتماع العمل .

ويمكن أن نقول على وجه الإجمال أن الجاذبية النسبية لميادين علم الاجتماع المختلفة كموضوعات للتخصص قد ظلت مستقرة بشكل لافت للنظر طوال العقد السادس من هذا القرن الممتد من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠ . فالميادين الستة عشر التى كانت أكثر شيوعا في عام ١٩٥٠ ، ظلت كلها ( فيما عدا ميدانا واحدا هو علم الاجتماع الرينى ) تحتل نفس المكانة بعد تسع سنوات . ولم تحدث فضلا عن هذا سوى تغيرات حاسمة قليلة للغاية في ترتيب أهمية الميادين المختلفة بالنسبة لبعضها . ولعل أبرز هذه التغيرات الحاسمة أن قفز ميدان التنظيم الاجتماعى (متضمنا دراسة البناء الاجتماعى ، والنظم الاجتماعية ، والقيادة ، والبناء المقارن للنظم ) من المركز السادس عشر في عام ١٩٥٠ إلى المركز الرابع في عام ١٩٥٩ . أما التغيرات الأخرى العادية في المكانة بين الستة عشر موضوعا فكانت أقل من مرتبتين صعودا أو هبوطا .

## اهتمامات صفوة علماء الاجتماع

قد يعترض البعض علينا قائلًا إن تفضيلات وقدرات علماء الاجتماع قد تكون مفيدة، ولكننا يجب ألا نعطيها أكثر من وزنها . وقد يرى هؤلاء أن علينا لكي نتفهم الاهتمامات الأساسية لعلم من العلوم أن ننظر بعناية أكبر إلى القادة، إلى الصفوة التي توجه دقة الأمور وتحدد من خلال تأثيرها شكل ووجهة العمل الذي يسير عليه الآخرون .

وليس من اليسير دائماً أن نحدد من هم الصفوة ، وحتى لو أمكننا أن نتعرف عليهم ، فقد نجد أنهم لا يوضحون مواقفهم تماماً في أحيان كثيرة . ولعلنا نتفق على أن هناك جماعة معينة تنتمي انتماء واضحاً إلى فئة الصفوة ، هي أولئك الذين يلعبون دوراً بارزاً في وضع برامج المؤتمرات السنوية لعلم الاجتماع ، وأولئك الذين ينشرون المقالات التي تظهر في مجلات علم

الاجتماع البارزة . وقد خصص مؤتمر علم الاجتماع الذي عقد في عام ١٩٥٧ لتقديم عرض عام « لمشكلات وآفاق علم الاجتماع » . وكان المفروض أن يتطرق هذا العرض ليطغى كل « الفروع الرئيسية لعلم الاجتماع » . وقامت لجنة خاصة للبرنامج<sup>(١)</sup> بالإشراف على اختيار بضعة وثلاثين موضوعاً سوسيولوجياً متخصصاً ، ودراستها ، ثم جمعت نتائج تلك المناقشات فيما بعد ونشرت في كتاب حظى بانتشار واسع بين المشتغلين بعلم الاجتماع هو : « علم الاجتماع المعاصر »<sup>(٢)</sup> .

وهنا نلتقي مرة أخرى بكل الموضوعات المألوفة لنا : كنظرية علم الاجتماع ، والمنهج ،

(١) وكان يرأس هذه اللجنة البروفيسور روبرت ميرتون الأستاذ بجامعة كولومبيا ، والذي كان يرأس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع لتلك السنة ، وهو كذلك صاحب الفضل في اختيار موضوع ذلك العام .

(٢) Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr. (eds.),

Sociology Today : Problems and Prospects (New York : Basic Books, Inc., 1959),

599 pp.

والفصول السادس ، والسابع ، والحادي عشر ، والرابع عشر من كتابنا هذا « دراسة علم الاجتماع » مترجمة عن الكتاب المذكور ( المترجم ) .



والفرد في المجتمع ، والأسرة ، والمجتمع المحلي ، والعلاقات السلالية والعنصرية . . . إلخ . وقد أسقط هذا الكتاب عدداً قليلاً من الميادين الهامة ، مثل : علم الاجتماع التاريخي ، وعلم الاجتماع الحربي . واعتذر المشرفون على تحرير الكتاب عن إسقاطهما بسبب ضيق الحيز . وهناك بعض الشواهد - هنا أيضاً - على ارتفاع مكانة بعض الميادين الجديدة « كسوسيولوجيا المرض العقلي » . ويمكن أن نقول على وجه العموم إن اختيار الموضوعات قد سار تقريباً على نفس النمط الذي عرضنا له من قبل .

ويمكن أن نتحقق من أن مؤتمر الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع الذي عقد في عام ١٩٥٧ لم يكن يكتفي بمثل هذه الاهتمامات الغالبية العظمى من علماء الاجتماع النشطين من واقع التوزيع الموضوعي للمقالات التي كتبوها لمجلات علم الاجتماع البارزة . ونلاحظ في هذا الصدد أول ما نلاحظ وجود بعض الاختلافات في الاهتمام تبعاً للاتجاهات الخاصة لكل مجلة من مجلات علم الاجتماع . وبرغم هذا فإننا يمكن أن نتيين - فيما يتعلق بمقالات علم الاجتماع العام - أن الموضوعات التي برزت في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع American Sociological Review ، في عام ١٩٥٩ على سبيل المثال ، هي موضوعات : الضبط الاجتماعي والانحراف ، التباين الاجتماعي والتدرج ، المنهج العلمي . . . إلخ قائمة الموضوعات التي عددناها من قبل (١) .

### مجالات اهتمام علم الاجتماع :

يبدو أن هناك اتفاقاً أساسياً بين كتب المدخل في علم الاجتماع ، واهتمامات أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، واهتمامات صفوة علماء الاجتماع على الموضوعات التي تكون موضوع علم الاجتماع في نظر هذه الأطراف جميعاً . ولذلك يمكننا أن نضع إطاراً عاماً لميادين علم الاجتماع يمكن أن يتفق الجميع عليها .

### الجدول رقم ( ١ ) : إطار عام لموضوع علم الاجتماع \* :

أولاً : التحليل السوسيولوجي :

الثقافة الإنسانية والمجتمع .

( ١ ) وقد تم توزيع مقالات المجلة على أساس الخطة التي عرضناها في الجدول رقم ( ١ ) . \* يلاحظ أن بعض المصطلحات الواردة في هذه القائمة ليست واضحة بذاتها ولذلك سوف نتناولها بمزيد من التحديد والمناقشة في مواضع تالية من هذا الكتاب ، انظر على وجه الخصوص الفصلين الخامس والسادس .

وجهة نظر علم الاجتماع .

المنهج العلمى فى العلوم الاجتماعية .

ثانياً : الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية .

الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية .

الشخصية الفردية :

الجماعات ( بما فيها الجماعات السلافية والطبقات الاجتماعية ) .

المجتمعات المحلية : الحضرية والريفية .

الاتحادات والتنظيمات .

السكان .

المجتمع .

ثالثاً : النظم الاجتماعية الأساسية :

نظام الأسرة والقربا .

النظام الاقتصادى .

النظام السياسى والقانونى .

النظام الدينى .

النظام التربوى والعلمى .

النظام الترويحى والرفاهية .

النظام الجمالى والتعبيرى .

رابعاً : العمليات الاجتماعية الأساسية :

التباين والتدرج .

التعاون ، والتوافق ، والتمثل .

الصراع الاجتماعى ( بما فيه الثورة والحرب )<sup>١</sup> .

الاتصال ( بما فيه تكوين رأى العام ، والتعبير ، والتغير ) .

التنشئة الاجتماعية والتلقين .

التقييم الاجتماعى ( دراسة القيم ) .

الضبط الاجتماعى .

الانحراف الاجتماعى ( الجريمة ، والانتحار . . الخ ) .

التكامل الاجتماعى .

التغير الاجتماعى .

ومن المستبعد أن يجمع كثير من علماء الاجتماع على عدم أحقية أى موضوع من الموضوعات السابقة ضمن هذه القائمة . وربما كان هناك موضوع أو موضوعان قد يتفق نفر من علماء الاجتماع على أنهما سقطا من القائمة ، مع ما يتمتعان به من أهمية بارزة . ولكننا نستطيع فى الغالب أن ندلل على أنهما مدرجان ضمن هذا الموضوع أو ذاك من موضوعات القائمة . ولا يعنى هذا أن القائمة شاملة كل الشمول ، فهى أبعد ما تكون عن ذلك . ذلك أن علم الاجتماع ينقسم إلى قائمة تكاد تكون لا نهاية لها من الموضوعات والتخصصات . فليس هناك فرع خاص من فروع علم الاجتماع لدراسة الجماعات الصغيرة وحسب ، وإنما نجد بعض أقسام الاجتماع تضمن برامج الدراسة فيها دروسا مستقلة عن الجماعة المكونة من شخصين . وليس هناك فقط علم اجتماع عام لدراسة التنظيم ، وإنما هناك كذلك علم اجتماع خاص بدراسة المستشفى . وهناك كذلك فرع خاص ومتقدم من علم الاجتماع لدراسة الغرباء . بل هناك بعض علماء الاجتماع الذين كتبوا عن « سوسيولوجية الدراجة » . ولكننا نستطيع أن نعتبر هذا كله حالات خاصة ، وتحديدات دقيقة متحلقة لأبواب أوسع من الاهتمامات السوسيولوجية ، التى يوجد اتفاق عام على انتمائها إلى ميدان هذا العلم . على أننا يجب أن نعى دائما أن الاتفاق العام على صلاحية هذه الموضوعات كموضوعات للدراسة فى علم الاجتماع لا يمتد بالضرورة إلى تقييم أهميتها النسبية ، ولا ينطوى على أحكام معينة عن كيفية دراستها .

### ما يوحى به للعقل

قد يرى البعض بحق أنه لا آراء الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع ، ولا ما يفعله اليوم فعلا علماء الاجتماع هو أنسب السبل لتحديد الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . وإنما قد يحسن تحديد هذا الموضوع عن طريق عملية التحليل المنطقى . ومع ذلك ، وكما سنكتشف بعد قليل ، فإن أكثر الأسس « منطقية » لتحديد أعباء دراسة أمور الحياة الإنسانية ليس بديهيا على الإطلاق .

يبدو فى البداية أن لكل فرع من فروع الدراسات الاجتماعية والإنسانية موضوعاً خاصاً متميزاً . فعلم السياسة على سبيل المثال يتناول الأساليب التى يحدد بها المجتمع حق استخدام السلطة الشرعية . وهو يتناول بالتحليل الأفكار المتعلقة بالحكومة والسلطة ، ويصف التوزيع الفعلى للسلطة والمسئوليات العامة ، والمؤسسات التى يتم ممارسة هذه السلطة من خلالها . فإذا اهتمنا بهذا الأسلوب فى تحديد موضوعات كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية ، أصبحت مهمتنا



اليسيرة هنا هي تحديد الموضوع الخاص أو التمييز لعلم الاجتماع . ويجسن أن يكون هذا الموضوع شيئاً ملموساً ومحددأ ، وسهل التعريف ، ولا يتنازعه في نفس الوقت هذا الفرع أو ذاك من فروع الدراسات الإنسانية الراسخة الأقدام .

وتدلنا النظرة الحافظة إلى النظم الرئيسية الواضحة ، والمنتجات الاجتماعية ، والعمليات الاجتماعية على أن هناك بالفعل بعض الموضوعات التي لا يتنازع علم الاجتماع فيها علم آخر . فإذا بدأنا بالسياسة والاقتصاد وجدناهما يمثلان موضوعات لدراسة علوم « مستقرة » . ويصدق هذا الكلام إلى حد بعيد على الأدب ، واللغة ، والتربية ، والإدارة ثم يتبقى لنا بعد ذلك نظم : الأسرة والجريمة ، والطبقات الاجتماعية والجماعات العنصرية والسلالية ، والمجتمع الحضري والمجتمع الريفي . فلم يصبح أى من هذه المكونات الرئيسية للمجتمع موضوعاً متميزاً لدراسة أى فرع متخصص من فروع العلم يتمتع بمكانة مستقلة تناظر علم السياسة أو علم الاقتصاد .

ولكننا نجد أن كل موضوع من هذه الموضوعات قد أصبح بؤرة للبحوث والنظريات في حقل علم الاجتماع . وبهذه الطريقة يمكن القول إلى حد ما بأن علم الاجتماع قد أصبح المستودع الكبير لفضلات العلوم الاجتماعية . ويترتب على هذا أيضاً أنه ليس لعلم الاجتماع موضوع واحد ، وإنما موضوعات متعددة . بل إن البعض قد يعلق على هذا الموقف قائلاً بأن علم الاجتماع بهذا المعنى لا يكون له موضوع خاص متميز . وإنما هو مجرد مجموعة من الفروع التي يؤلف بينها إنها تتناول نظماً وعمليات اجتماعية لم تستطع على مدى التاريخ أن تصل إلى المستوى الكافي من التخصص ولا إلى الأهمية التي تمنحها مكانة العلوم المستقلة .

ومن الطبيعي أنه قد يحدث في أى وقت أن يصل أى فرع من فروع هذا العلم إلى المستوى الذي يؤهله للاستقلال ، ويخلق لنفسه أقساماً خاصة بالدراسة بالجامعات ويصبح معترفاً به كعلم مستقل من جانب الهيئات الأكاديمية ، ومؤسسات البحث ، والمجتمع العلمي ككل . وقد حدث هذا بالفعل إلى حد ما بالنسبة لدراسة السكان والديموغرافيا ، وعلم الإجرام وعلم العقاب ، وعلم الاجتماع الصناعي ، ودراسة الأسرة .

وهنا نتوقف لنطرح على أنفسنا السؤال التالي : إذا استمرت عملية التباين والتخصيص في موضوعات الدراسة إلى الحد الذي تتحول فيه كافة فروع علم الاجتماع إلى علوم مستقلة فهل يختفي علم الاجتماع عندئذ كعلم مستقل متميز ؟ إننا لانستطيع أن نجيب عن هذا السؤال بـ « لا » إلا إذا توصلنا إلى تحديد موضوع متميز يمكن أن يظل خاصاً بعلم الاجتماع . ومن حين الحظ أننا نستطيع ذلك فعلاً . فالواقع أننا لو استعنا بالتحليل الذي جاء في الأقسام السابقة من هذا الفصل لاستطعنا أن نقترح بعض الموضوعات المتميزة التي يمكن لعلم الاجتماع أن يدعى

لنفسه الاستئثار بها . وترتب هذه الموضوعات فيما يلي ترتيباً تنازلياً تبعاً للحجم ودرجة التعقيد :  
المجتمعات والنظم والعلاقات الاجتماعية .

### علم الاجتماع كدراسة للمجتمع :

لا يتحتم على علم الاجتماع أن يقتصر على دراسة جانب واحد فقط من جوانب الحياة الاجتماعية وإنما يمكنه أن يدرس الكيان الكلى . أى أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علماً خاصاً مستقلاً يتخذ المجتمع وحدة للتحليل . وهنا يصبح هدفه الكشف عن الصلات التى تربط النظم التى تكون المجتمع فى ظل الأنساق الاجتماعية المختلفة . فالمتخصص فى نظم الحكم يمكن أن يدرس أنماط الحكومات ، ويبحث فى كيفية تحديد وظائف السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وكيفية ارتباط الوحدات التى تضطلع بهذه الوظائف ببعضها ، والنتائج التى ترتب على مركزية الإدارة الحكومية ، فى الوقت الذى فيه السلطة التشريعية موزعة على أجزاء الدولة المختلفة . على هذا النحو تماماً يمكن أن يكون هناك فرع من فروع الدراسة يركز على المجتمع كوحدة للتحليل ، ويمكن أن تتضمن مثل هذه الدراسة للمجتمع قسمين رئيسيين على الأقل . يختص الأول بالتباين الداخلى بين المجتمعات المختلفة . ويتناول الثانى كافة المجتمعات كمجموعة من الناس تتميز ببعض السمات الخارجية المحددة . وفى الحالة الثانية يستطيع علم الاجتماع أن يطرح تساؤلات من النوع التالى : هل هناك أى شواهد على أن أنماطاً معينة من المجتمعات كالإمبراطوريات الكبرى مثلاً ، يمكن أن تستمر فترة معينة من الزمن ؟ هل تمر المجتمعات بمراحل تطور معينة ؟ وقد سيطرت مثل هذه الموضوعات ذات يوم على الفكر السوسيولوجى فى مرحلة معينة من مراحل تطوره ، خاصة فى صورة النظرية التطورية فى تفسير النمو الاجتماعى<sup>(١)</sup> . ويبدو أن الانتقادات التى وجهت إلى النظريات التطورية لم تعد تشجع على بذل مزيد من الجهود فى هذا السبيل .

أما اليوم فنجد أن الدراسات الأكثر شعبية والأكثر نجاحاً ، هى تلك الدراسات الاجتماعية التى تركز أساساً على البناء الداخلى للمجتمع . ومن التساؤلات الطرازية التى يطرحها هذا النوع من الدراسات ما هى المشكلات الداخلية التى يتحتم على كل مجتمع أن يواجهها ؟ ما هى أكثر المكونات شيوعاً فى معظم المجتمعات ؟ كيف تحدد المجتمعات - بشكل طرازى - مسئولية أداء الوظائف المختلفة ؟ ما هى النتائج التى ترتب على ارتباط بعض النظم الاجتماعية ببعضها ، من هذا مثلاً : إلى أى مدى يتفق النمط الصناعى من الحياة الاقتصادية مع نمط الأسرة « الممتدة » ؟

( ١ ) ناقشنا هذه النظرية التطورية بمزيد من التفصيل فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

ويسير على هذا النمط قدر كبير من دراسات ما يعرف باسم علم الاجتماع التاريخي وعلم الاجتماع المقارن. وقد أجرى ماكس فيبر مجموعة من الدراسات الكلاسيكية التي طرح فيها مجموعة الأسئلة التالية : هل تنطوي كل أخلاق دينية على بعض الدلالات التي توجه السلوك في العالم الواقعي ، وخاصة السلوك الاقتصادي ؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فهل لا يترتب على ذلك أن أتباع أديان معينة قد يكونون أكثر نشاطاً أو أكثر قاعلية في الحياة الاقتصادية من أتباع أخلاق دينية أخرى ؟ وقد حاول فيبر أن يجيب عن هذه التساؤلات من خلال مجموعة من الدراسات البارزة لتأثير الدين على النشاط الاقتصادي في الصين والهند ، والأجزاء البروتستانتية من أوروبا. وقد خرج من دراسته للنموذج الأخير بدراسة تعتبر من أشهر الدراسات التي عرفت في العلوم الاجتماعية ، ومن أكثرها إثارة للجدل ، وهي : « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية »\* . وقد أشرنا إلى ماكس فيبر كبمثال لدراسة المجتمع لأن اهتمامه لم يكن منصباً على الدين في ذاته ، وإنما على تأثير أنماط معينة من التنظيم الديني على جوانب أخرى من جوانب الحياة الاجتماعية ، وخاصة على الحياة الاقتصادية .

### علم الاجتماع كدراسة للنظم الاجتماعية :

إن الفكرة التي مؤداها أن الوحدة المتميزة للتحليل السوسيولوجي هي المجتمع ، أو بصورة أدق العلاقات التي تربط بين عناصر المجتمع ، فكرة قديمة وتحظى بقبول واسع النطاق. وإن كان البعض قد يرى أن النظم الاجتماعية في ذاتها — كالأسرة ، والكنيسة ، والمدرسة ، والحزب السياسي — موضوع أكثر تميزاً لعلم الاجتماع ، على أساس أن المجتمع ككل يمثل فعلاً وحدة التحليل في علمي التاريخ والأنثروبولوجيا . ويمكن أن نسوق فيما يلي أمثلة للموضوعات التي يتناولها علم متخصص في دراسة النظم : ماهي السمات المشتركة بين كافة النظم الاجتماعية ؟ ما هي الأبعاد التي يمكن على أساسها التمييز بينها ، وكيف تختلف هذه الأبعاد عندما نكون بصدد مقارنة النظم التي تؤدي وظائف مختلفة ؟ وهل تشترك بعض النظم في السمات الأخرى — بغض النظر عن وظائفها — بسبب تشابهها في الحجم وفي ، درجة التخصص ، وفي درجة الاستقلال ، وما إلى ذلك ؟

وقد كتب دوركايم في عام ١٩٠١ أنه يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه علم دراسة النظم ،<sup>(١)</sup> إلا أن هذا النوع من أنواع التحليل السوسيولوجي لم يتم بشكل مركز . إلا أن لأهمية المتزايدة

The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.

Durkheim, The Rules of Sociological Method, P. lvi.



لنمط معين من أنماط النظم ، هو التنظيم الواسع النطاق ، في العالم المعاصر قد أدت إلى تجديد الاهتمام وتنشيط البحوث في موضوع الخصائص العامة للنظم الاجتماعية .

### علم الاجتماع كدراسة للعلاقات الاجتماعية .

كما أن المجتمعات تعتبر أنساقاً معقدة من النظم ، كذلك تعتبر النظم أنساقاً معقدة من « علاقات اجتماعية » أكثر بساطة . فالأسرة — على سبيل المثال — تتكون من مجموعات عدة من العلاقات ، منها العلاقات القائمة بين الرجل وزوجته ، والعلاقات بين الأبوين والطفل ، وتلك بين الأخ وأخته وبين الجدين والحفيد . فكل علاقة من هذه العلاقات يمكن أن تدرس كـ كنمط متميز من العلاقات . ونستطيع في دراستنا لكل العلاقات الاجتماعية أن نتبع بعض الجوانب المشتركة ، من هذا بعض الخصائص المتعلقة بحجم الجماعة ( ثنائية ، أو ثلاثية . . إلخ ) أو نوع العلاقة ، كما نجد مثلاً في دراسة السيطرة والخضوع .

ونستطيع من وجهة النظر التحليلية أن ندعى أن مثل هذه العلاقات تكون موضوعاً مستقلاً متميزاً للدراسة . وكما نستطيع أن ندرس الخصائص التي تؤدي إلى خلق التشابه والتباين بين النظم ، كذلك نستطيع دراسة العلاقات الاجتماعية بنفس الطريقة . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا فنُدعى أن هذه العلاقات ليست سوى « جزئيات » الحياة الاجتماعية ، وأنه ما تزال هناك وحدة أصغر ، هي « الفعل الاجتماعي » الذي يمثل « الدرة » الحقيقية للحياة الاجتماعية ، التي يمكن أن تكون موضوعاً خاصاً لدراسة علم الاجتماع .

وسوف نناقش مدلول هذه المصطلحات بشكل أكثر تفصيلاً في فصل لاحق من فصول هذا الكتاب \* . ولكننا نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى أن ما كس فيبر قد التزم التزاماً جاداً بالفكرة التي مؤداها أن علم الاجتماع يقوم أساساً على دراسة العلاقات والأفعال الاجتماعية ، كما وضع مجموعة من المقولات لوصفها وتحليلها . وقد شاركه في هذه النظرية بعض علماء الاجتماع الألمان البارزين فقد دافع ليوبولد فون فيزه Leopold von Wiese دفاعاً مفصلاً عن الفكرة التي مؤداها أن دراسة العلاقات الاجتماعية تمثل الموضوع الوحيد المتميز لعلم الاجتماع <sup>(١)</sup> . كما أن الجانب الأكبر من كتابات جورج زيمل Georg Simmel في علم الاجتماع

\* انظر الفصل الرابع من كتابنا هذا . ( المترجم ) .

Leopold von Wiese (F.H. Mueller, ed. and ann.), Sociology (New York : ( ١ ) Priest, 1941), and (adapted and amplified by Howard Becker), Systematic Sociology on the Basis of the Beziehungslehre and Gebildelehre of Leopold von Wiese (New York: wiley, 1932), 772 pp.

كانت تطبيقاً لهذا المبدأ الأساسي<sup>(١)</sup> .. وكان تالكوت بارسونز Talcott Parsons من بين علماء الاجتماع المعاصرين الذين عبروا عن آراء مشابهة لهذه<sup>(٢)</sup> . إلا أنه لم تجر بحوث إمبريقية منظمة على الفعل الاجتماعي والعلاقة الاجتماعية على نطاق واسع إلا حديثاً فقط ، وقد تركزت أساساً في دراسة الجماعات الصغيرة وفي البحوث الصناعية .

فإذا انطلقنا من المبدأ القائل بأن لكل علم من العلوم موضوعاً خاصاً متميزاً ، اتضح أن هناك مجموعة من النظم التي لم تفلح في أن تصبح موضوعاً لأي علم راسخ مستقل ، وأصبحت بدلاً من ذلك موضوعات لفروع من علم الاجتماع . وقد رأينا أيضاً أنه حتى إذا استطاعت بعض النظم الاجتماعية - كالأسرة مثلاً - أن تصبح موضوعات لدراسة علوم مستقلة متميزة ، فإن المجتمعات ، والنظم والعلاقات الاجتماعية ، والعمليات الاجتماعية ( كالتباين ، والتعاون ، والتقسيم ، والمنافسة ) سوف تظل تمثل بؤراً متميزة للتحليل السوسيولوجي . والمعروف طبعاً أن الأنثروبولوجيا تتناول نفس هذه الموضوعات جميعاً ، كما أصبح التاريخ يهتم بدراسة المجتمعات والنظم الاجتماعية . ولكي نميز بين أي علمين تمييزاً دقيقاً ، يجب ألا تقتصر على مقارنة الموضوع في كل منهما فقط وإنما يجب أن تمتد المقارنة إلى الأهداف التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها ، والمناهج التي يستخدمها . ولذلك نؤجل إلى الفصل التالي استعراض مزيد من الفروق بين علم الاجتماع ، والتاريخ ، والأنثروبولوجيا .

وقد حاولنا في هذا الفصل أن ننهج سبلاً ثلاثة يمكن أن توصلنا إلى تحديد موضوع علم الاجتماع ، حيث ركزنا على هذه الجوانب على التوالي : « آراء الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع » و « ما يفعله علماء الاجتماع فعلاً » ، و « ما يقول به المنطق » . وقد أوضحت كل هذه السبل الثلاث أن علم الاجتماع يدرس طائفة كبيرة من النظم والعمليات الاجتماعية . ثم إن ادعاء علم الاجتماع ملكية بعض هذه الموضوعات لا يطرح مشكلة خاصة . فمن غير المعقول ألا يكون نظام اجتماعي يمثل هذه العمومية - كالأسرة - أو عملية اجتماعية يمثل هذه الأهمية - كالتردد الاجتماعي - موضوعاً لدراسة مركزة ومتخصصة . ولذلك يمكن أن يعتبر علم الاجتماع مجموعة من الفروع التي تتناول النظم والعمليات الاجتماعية التي لا يدعيها لنفسه أي من العلوم الأكثر تخصصاً .

ومع ذلك يجب أن نذكر أنه حتى وإن كانت هناك بعض النظم - كالنظام الاقتصادي أو السياسي - تمثل موضوعاً لدراسة علوم مستقلة ومتخصصة ، فإنها ستظل مع ذلك موضوعات

( ١ ) Georg Simmel (Kurt H. Wolff, ed. and trans.), The Sociology of Georg.

Q Simmel (Glencoe Ill. : The Free Press, 1950).

( ٢ ) Talcott Parsons, The Social System (Glencoe, Ill., The Free Press, 1951).

للبحث السوسولوجى . وليس فى هذا شىء من التزيد ، أو نزعة علم إلى السيطرة على علوم أخرى . فذلك الجانب من جوانب أى نظام أو عملية اجتماعية الذى يربطه بأى نظام آخر أو عملية أخرى هو خاصيته « كمنسق » متشابه من الأفعال (١) . ولذلك نستطيع أن نقول : إن علم الاجتماع هو دراسة أنساق الفعل الاجتماعى والعلاقات المتبادلة بينها وأبرز هذه الأنساق — مرتبة تنازلياً تبعاً للحجم ودرجة التعقيد — ما يلى : الأفعال الاجتماعية المستقلة ، العلاقات الاجتماعية ، التنظيمات والنظم ، المجتمعات المحلية ، والمجتمعات (٢) .

ولم يتضح لنا هذا على الفور من دراسة كتب المدخل فى علم الاجتماع ، لأننا لا نقف من هذه الكتب إلا على النظم التى تدرس ، دون أن نقف بالتحديد على الجانب الذى يتم التأكيد عليه فيها . وإذا استرجعنا مرة أخرى الموضوعات التى يعتبر علماء الاجتماع أنفسهم متخصصين فيها ، فإننا نتذكر أنه كان من بين أكثر التخصصات تواتراً : « نظرية علم الاجتماع » و « علم الاجتماع العام » . ولم نعرض فيما سبق لمعانى هذين المصطلحين . ولو كنا فعلنا لاتفصح لنا أن كثيراً من علماء الاجتماع يعبرون باختياراتهم هذه عن رأى مؤداه أن علم الاجتماع ليس مجرد مجموعة من الفروع التى تشمل كل مجالات الحياة ، وإنما هو دراسة تلك الجوانب من الحياة مجموعة من الفروع التى تشمل كل مجالات الحياة ، وإنما هو دراسة تلك الجوانب من الحياة الاجتماعية المتمثلة فى كافة الأشكال الاجتماعية . والمعروف بالطبع أن هذه الفكرة قد وجدت تعبيراً واضحاً عنها فى الكتابات الكلاسيكية فى علم الاجتماع . كذلك ستواجهنا نفس الفكرة حتماً إذا ما حاولنا عن طريق التحليل المنطقى أن نحدد موضوعاً متميزاً لعلم الاجتماع لا يتعارض مع دعاوى علوم أخرى تهتم بنظم معينة كالنظام السياسى أو النظام الاقتصادى .

ومن الواضح أننا نحتاج لكى نفهم علم الاجتماع أن نعرف شيئاً عن موضوعه . ولكن النقطة الأكثر أهمية وأخطر وزناً فى تعريف طبيعة أى علم هى التساؤلات التى يطرحها عن موضوعه وعن الأساليب التى يتبعها فى الإجابة عن هذه التساؤلات . ونجد أن قوائم الموضوعات كتلك التى عرضناها فى الجدول رقم ( ١ ) ، تطلعتنا على موضوعات الدراسة فى علم الاجتماع ، ولكن دون أن نجيب إجابة واضحة نهائية عن السؤال الهام : « ما هو موضوع علم الاجتماع برمته ؟ » . فالموقف الذى نحن فيه الآن يشبه إلى حد كبير موقف الطالب الذى طلب منه أن يكتب بحثاً عن البيولوجيا البشرية كفروع من فروع العلم ، ثم عاد يقول إنها تدرس الأذرع ، والأقدام ، والرؤوس وما إلى ذلك . كما أنها تدرس الدورة الدموية ، والتنفس ، والهضم ،

( ١ ) سنعرض لموضوع « أنساق الفعل » بمزيد من التفصيل فى الفصل الخامس من هذا الكتاب .

( ٢ ) تناولنا هذه المصطلحات بالتعريف والمناقشة المفصلة فى الفصل الخامس أيضاً .



وكذلك تجرى دراسات مقارنة بين الرجل والمرأة . فن المؤكد أن هذه المعلومات يمكن أن تعين بعض الشيء على التقدم في دراسة هذا العلم ، ولكنها لا تقدم تعريفاً وافياً لموضوعه .

وعلىنا أن نستكشف فيما يلي وجهة النظر الخاصة التي ينظر بها علم الاجتماع إلى هذه الموضوعات ، كيف يتناولها ، وما هي المناهج التي يستخدمها في دراسته لها ، وما نوع النتائج التي يتوصل إليها من دراستها . وستكون هذه هي الموضوعات التي سندير عليها الفصول التالية من هذا الكتاب . وسوف يتضح لنا في ثنايا هذه الفصول أن بعض الفروق في أهمية مختلف الموضوعات - والتي ألمحنا بشكل عابر في ثنايا تحديدنا لموضوع علم الاجتماع - ستصبح بالغة الأهمية عندما يتحتم اتخاذ قرارات محددة بشأن تحديد الأهمية النسبية للموضوعات المختلفة وبشأن تحديد المناهج الملائمة لدراستها .

## الفصل الثاني

### وجهة نظر علم الاجتماع

سوف نحاول هنا تحقيق هدفين أساسيين : الأول هو توضيح علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى التي تتناول بالدراسة ظاهرة وجود الأنساق في مجتمع . أما الهدف الثاني فهو تقديم تعريف محدد لعلم الاجتماع . وتحقيقنا لهذين الهدفين مرتبط أوثق الارتباط بمناقشاتنا السابقة . لذلك فإن التحليل الذي تقدمه في هذا الفصل يعكس - بشكل أو بآخر - تصورنا لوجهة نظر علم الاجتماع .

ولقد أوضحنا في موضع سابق من هذه القضية حيناً ذهبنا إلى أن موضوع دراسة علم الاجتماع لا يستطيع - بذاته - أن يكون وسيلة لتعريف هذا العلم . لذلك فنحن لا نعتقد أننا بحاجة إلى التأمل كثيراً حتى نتمكن من تبرير محاولتنا تقديم تحديد دقيق للملامح الأساسية للتحليل السوسيولوجي . أما علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى فموضوع يختلف عن ذلك أشد الاختلاف . إن العلوم الثقافية الحديثة قد وصلت حداً من التعقيد والتنوع ، بحيث يصعب معه تقديم تحليل موجز لها ، إذ أن ذلك يتيح المجال لظهور التعسف وتقديم صورة غير دقيقة لهذه العلوم . وحينما نحاول التمييز بين فروع الدراسة الاجتماعية فإننا عادة ما نبالغ في وجوه الاختلاف أكثر مما نقر وجوه التشابه ، وبرغم هذه المخاطر ، فإن علينا أن نقدم خريطة لميدان الدراسة الاجتماعية حتى يستطيع أن يفيد منها الذين يريدون التخصص في هذا الميدان المعقد . ويتعين التنبيه إلى أن الانطباعات التي يكونها الدارس - وهي سطحية بالضرورة - غالباً ما تتغير بعد ذلك حينما يتعمق في الدراسة ويزداد فهماً للعلوم الاجتماعية . وهذا يتطلب - في الوقت نفسه - الإشارة إلى حقيقة هامة هي ، أن الاختلافات ( في المنظور والممارسة ) بين العلوم العديدة التي تتناول بالدراسة الإنسان في المجتمع ، إنما هي اختلافات أساسية ، وأنها قد ظلت قائمة لفترة طويلة نسبياً من الزمن .

### علم الاجتماع والعلوم الأخرى المرتبطة به

علم الاجتماع هو علم سلوكي أولاً وقبل كل شيء ، فهو يحاول تفسير السلوك الإنساني ( المعاصر والتاريخي ) سواء ذلك للذي يصدر عنا أو ذلك الذي نستجيب له أيّاً كان مصدره ( الفنون ، والآثار ، والقوانين ، والكتب . . . إلخ ) . غير أن هذا التعريف يعني أن التاريخ

والاقتصاد — بل حتى النقد الأدبي — يمكن أن تعد علوماً سلوكية . لذلك نجد من الضروري هنا أن نذكر شيئاً عن اتجاه علم الاجتماع في تناوله لهذه الظواهر ، حتى يزداد فهمنا لطبيعة علم الاجتماع .

لعل أول ما يمكن أن يقال إن أية محاولة للتمييز بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى ، إنما هي محاولة تنطوي على غير قليل من التعسف والغموض . فبتقدم المعرفة وتغير اتجاهات البحوث ، أصبحت محاولات تعريف العلوم الاجتماعية المختلفة عسيرة إلى أبعد الحدود . ولقد قال جوزيف شواب Schwab — وهو فيلسوف ومؤرخ للعلوم — في معرض تناوله لهذه المشكلة من منظور تاريخي : « قد يقلل عالم معين من أهمية علم من العلوم ، وقد يرفضه في وقت آخر ، ثم ما يلبث هذا العلم أن يصبح لدى هذا العالم مفيداً للغاية »<sup>(١)</sup> . ومع ذلك فإن العلوم التي تتناول الإنسان وإنجازاته قد تكشف عن ملامح متميزة عديدة ، بحيث تجعل من اليسير إقامة تفرقة بينها . ومن بين الأسئلة الحاسمة التي يمكن أن تعيننا على التمييز بين هذه العلوم : ما إذا كانت ( أى العلوم ) تتناول الأبعاد المختلفة للظاهرة أم أنها تركز على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية ، وما إذا كانت تهتم مباشرة بملاحظة السلوك ، أم أنها تركز على بيانات أخرى غير تلك المتعلقة بمجالات الحياة اليومية ، وما إذا كانت تسعى إلى تحقيق هدف أساسي هو التوصل إلى نظرية مجردة أو تعميمات دقيقة ، أم أنها تكتفي بوصف الظواهر المباشرة أو الملموسة ؛ وما إذا كانت تهتم بالقياس والمعالجة الرياضية للبيانات أم أنها تفضل الملاحظة المباشرة وما يتطلبه ذلك من فهم علاجي أو تعاطفي للسلوك الإنساني . ولما كانت هذه الأسئلة تكاد تنطبق على كل العلوم ، فإننا لا نجد مبرراً لمعالجتها بمعالجة مستفيضة ؛ وسوف أتناول فيما يلي علاقة علم الاجتماع بالعلوم التي قد تتداخل معه بشكل ظاهر ( وأعني علم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والتاريخ ) ، على أن أتناول بعد ذلك كلا من علم النفس والأنثروبولوجيا .

### علم الاقتصاد :

يوصف هذا العلم في بعض الأحيان بالكآبة . ويبدو أن بعض علماء الاجتماع يبدون ارتياحهم لهذا الوصف ، حينما يصفون علمهم بالوضوح . وبغض النظر عن طبيعة هذه الاتهامات فإن هناك أسساً عديدة يمكن في ضوئها تحديد الفرق بين علمي الاقتصاد والاجتماع .

يهتم علم الاقتصاد — بوجه عام — بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ولقد تطور علم الاقتصاد في ظل المجتمع الغربي والمدرسة الكلاسيكية في بريطانيا بخاصة . لذلك نجده

( ١ ) Joseph J. Schwab, "What Do Scientists Do", Behavioral Science (1960), V : 1.



يتناول العلاقات المتبادلة بين متغيرات اقتصادية خالصة كالعلاقة بين الأسعار والعرض وتدفق النقود ... إلخ. وفي المراحل الأولى من تطور علم الاقتصاد لانجداً اهتماماً كبيراً بالسلوك الاقتصادي الواقعي للفرد أو دافعيته، بل إن أقصى ما وصل إليه علم الاقتصاد في هذه المراحل الأولى هو دراسة المشروعات الإنتاجية كالتنظيمات الصناعية. ولقد أدى ذلك إلى ظهور ثغرات أساسية في معرفتنا بالحياة الاقتصادية؛ فضلاً عن عدم قدرة علم الاقتصاد على دراسة السياق الواقعي للأحداث الاقتصادية. ولقد أبدى علماء الاقتصاد في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بموضوع الدافعية والسياق النظامي للفعل الاقتصادي. ومع ذلك نجد مشكلات عديدة بالغة الأهمية (من وجهة نظر علم الاقتصاد) لم تحظ بالاهتمام الواجب من جانب علماء الاقتصاد. من ذلك مثلاً تأثير القيم والتفضيلات على طلب القوة العاملة، والتأثير الذي تمارسه الهيبة أو العرف على أسعار السلع، والأصول الاجتماعية للمنظمين والمديرين فضلاً عن الدوافع التي تحركهم، ومدى إسهام التعليم في رفع معدل الإنتاجية. الواقع أن هذه المشكلات لم تنل نصيبها الضروري من الاهتمام من جانب علماء الاقتصاد.

وإذا كان تضيق مجال علم الاقتصاد قد مثل نقطة من نقاط الضعف في تاريخ هذا العلم، إلا أنه قد أفاده في الوقت نفسه؛ ذلك أن علم الاقتصاد قد استطاع - بفضل ذلك - أن يصبح علماً محدد النطاق، قادراً على معالجة ظواهره بطريقة متسقة. وكثيراً ما نجد علماء الاجتماع يحسدون علماء الاقتصاد على دقة مصطلحاتهم، وكفاءة المقاييس التي يستخدمونها، وسهولة الاتصال فيما بينهم، واتفاقهم على مبادئ أساسية معينة، فضلاً عن قدرتهم على تحويل دراساتهم النظرية إلى مقترحات عملية تجدد لها صدى عميقاً في رسم السياسة العامة. ومع ذلك فلا تزال قدرة علماء الاقتصاد على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية ضئيلة إلى حد ما بسبب عدم اهتمامهم بعوامل كالدافعية الفردية، والمقاومة النظامية، تلك العوامل التي يمنحها علماء الاجتماع أهمية كبيرة.

وبرغم كل ماسبق، فإن ثمة تشابهاً واضحاً في طابع التفكير العلمي السائد في علمي الاقتصاد والاجتماع، والملاحظ أن علماء الاجتماع المحدثين يجدون أن طابع التفكير السائد في علم الاقتصاد أقرب إليهم من ذلك الذي يسود التاريخ أو النظرية السياسية<sup>(١)</sup>؛ ذلك أن علماء الاقتصاد - شأنهم في ذلك شأن علماء الاجتماع - يفكرون في ضوء الأنساق، والأنساق

(١) For example, See Talcott Parsons and Neil Smelser, Economy and Society :

A Study in the Integration of Economics and Social Theory (Glencoe, Ill. : The Free Press (1956)

الفرعية ؛ حيث يؤكدون فكرة العلاقات بين الأجزاء وعلى الأخص أنماط الاعتماد والسيطرة والتبادل . . . إلخ . فضلاً عن ذلك فالعلماء يهتمان اهتماماً خاصاً بالقياس وبالعلاقات بين المتغيرات المختلفة ؛ أى أنهما يستعينان بالنماذج الرياضية في تحليل البيانات (١) .

### علم السياسة :

ينقسم هذا العلم إلى مبحثين أساسيين هما : النظرية السياسية ، والإدارة الحكومية . ويرتبط كلا المبحثين بروابط عميقة بالسلوك السياسي .: فغالباً ما نجد برامج النظرية السياسية تتناول الآراء السياسية المتعلقة بالحكومة . كذلك التي قدمها أفلاطون وميكافيللي وروسو وماركس . أما برامج الإدارة فغالباً ما تزود الدارس بوصف شامل لبناء الهيئات الحكومية ووظائفها .

ولذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة كل جوانب المجتمع ، فإن علم السياسة مكرس جل اهتمامه لدراسة القوة كما تتجسد في التنظيمات الرسمية . وإذا كان علم الاجتماع يولى اهتماماً كبيراً بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة النظم ( بما في ذلك الحكومة ) فإن علم السياسة يميل إلى الاهتمام بالعمليات الداخلية ، أى العمليات التي تحدث داخل الحكومة مثلاً . ومع ذلك فإن علم الاجتماع السياسي يشترك مع علم السياسة في دراسة كثير من الموضوعات . ولقد لعب بعض العلماء البارزين أمثال ماكس فيبر Weber وروبرت ميشلز Michels دوراً هاماً في تطور علم الاجتماع السياسي . وبرغم ذلك فهناك اختلافات أساسية بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي . ولقد عبر ليبست Lipset عن ذلك بقوله : « يهتم علم السياسة بالإدارة العامة ، أى كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة . أما علم الاجتماع السياسي فيعنى بالبيروقراطية ، وعلى الأخص مشكلاتها الداخلية » (٢) .

وخلال العقود الثلاثة الماضية نلاحظ لدى علماء الاجتماع اهتماماً شديداً بالسياسة ، مما أظهر قدراً من الاختلاف بينهم وبين علماء السياسة . ولقد تأكد ذلك بوضوح من خلال الدراسات العديدة التي أجراها علماء الاجتماع على السلوك السياسي (٣) ؛ ذلك أن هؤلاء

(١) انظر مناقشتنا للنماذج الرياضية في علم الاجتماع في موضع لاحق من هذا الكتاب .

(٢) S. Martin Lipset, "Political Sociology", in Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr.; (eds.), *Sociology Today : Problems and Prospects* (New York : Basic Books, 1959), p. 83.

(٣) For example, See S. Martin Lipset, in Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr; (eds.), *Sociology Today*, pp. 81-114; Alex Inkeles; *National Character and Modern Political Systems*, in Francis Hsu (ed.) *Psychological Anthropology* (Homewood, Ill. : Dorsey, 1961), pp. 122-208; Felix Gross, "Political Sociology", in Joseph S. Roucek (ed.) *Contemporary Sociology* (New York : Philosophical Library, 1958), pp. 201-223.

العلماء قد اهتموا بدراسة السلوك الانتخابي ، والاتجاهات والقيم الشعبية المتعلقة بالقضايا السياسية والعضوية في الحركات السياسية الراديكالية سواء كانت يمينية أو يسارية ، والتنظيمات الطوعية ، وعملية اتخاذ القرار داخل المجتمعات المحلية الصغيرة والتنظيمات البيروقراطية الخاصة والحكومية (١) . ولقد منح ذلك علم الاجتماع السياسي طابعاً جديداً بحيث بدأ وكأنه علم سلوكي متميز . وفي نفس الوقت نجد بعض العلماء السياسيين يولون اهتماماً خاصاً بالدراسات السلوكية في علم السياسة . ومن هؤلاء العلماء كي Key ( هارفارد ) ، وروبرت دال Dahl ( ييل ) وجبرائيل ألود ( ستانفورد ) (٢) . ونستطيع أن نلمس في كتابات هؤلاء العلماء مزجاً شديداً بين التحليل السوسيولوجي والتحليل السياسي ، بحيث يمكن القول إن علماء سلوكياً جديداً يتناول العمليات السياسية قد بدأ يظهر إلى حيز الوجود :

### التاريخ :

يسعى التاريخ إلى إقامة تتابع للأحداث التي تمت بالفعل . هو إذن يحاول ترتيب وتصنيف السلوك عبر الزمن . ويهتم علماء الاجتماع اهتماماً خاصاً بالكشف عن العلاقات بين الأحداث التي تم - بشكل أو بآخر - خلال نفس الفترة الزمنية . أما المؤرخون فيقصرّون اهتمامهم على دراسة الماضي ، وعلى الأخص الماضي البعيد نسبياً . وفضلاً عن ذلك نجد المؤرخين - باستثناء فلاسفة التاريخ - يتجنبون مهمة اكتشاف الأسباب ، إذ أنهم يقنعون بالتعرف على كيفية حدوث الأحداث . أما علماء الاجتماع فيهتمون - بدرجة أكبر - بالبحث عن العلاقات المتبادلة بين الأحداث ثم التوصل إلى تتابعها السببي . وعادة ما نجد المؤرخ يفخر كثيراً بوضوح بياناته وبعدها الشديد عن التجريد ، بينما نجد عالم الاجتماع يميل إلى تجريد الواقع الملموس ثم تصنيفه تمهيداً للوصول إلى تعميمات ، أي أن عالم الاجتماع لا يهتم بما هو حقيقي

( ١ ) Paul Lazarsfeld, Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, *The Voter's Choice* ( New York : Columbia University Press, 1944 ); Elihu Katz and Paul Lazarsfeld, *Personal Influence* ( Glencoe, Ill. : The Free Press, 1955 ); Hadley Cantril, *The Politics of Despair* ( New York : Basic Books, 1958 ), S. Martin Lipset, Martin A. Trow, and James S. Coleman, *Union Democracy* ( Glencoe, Ill. : The Free Press, 1956 ); William Kornhauser, *The Politics of Mass Society* ( Glencoe, Ill. : The Free Press, 1959 ); Amitai Etzioni; *A Comparative Analysis of Complex Organizations* ( Glencoe, Ill. : The Free Press, 1961 ).

( ٢ ) V.O. Key, Jr; *Southern Politics in State and Nation* ( New York : Knopf, 1949 ); Robert Dahl and L.E. Lindbloom, *Politics, Economics and Welfare : Planning and Politicoeconomic Systems Resolved into Basic social Processes* ( New York : Harper, 1953 ); Gabriel Almond, *The Appeals of Communism* ( Princeton : Princeton University Press, 1954 ).



بالنسبة لتاريخ شعب معين بقدر ما يهتم بما هو حقيقى بالنسبة لتاريخ عدد كبير من الشعوب والواقع أن ما يقوم به عالم الاجتماع من تجريد لتاريخ شعوب عديدة إنما يعد من وجهة نظر المؤرخ تشويهاً للواقع الذى يميز مكاناً تاريخياً أو فترة زمنية بعينها .

إن جانباً كبيراً من التاريخ المدون هو - فى حقيقة الأمر - تاريخ الملوك والحروب ؛ ذلك أن المؤرخين لا يهتمون كثيراً بالأحداث العادية أو التغيرات التى تطرأ عبر الزمن والتى تتخذ شكلاً نظامياً مثل الملكية أو العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة داخل الأسرة . لذلك نجد عالم الاجتماع يهتم بهذه الظواهر اهتماماً خاصاً ، بل قد يجعل منها محور اهتمامه .

وبرغم وجوه الاختلاف هذه بين التاريخ وعلم الاجتماع ؛ إلا أن ثمة وجوه شبه بينهما واضحة كل الوضوح . فعلى سبيل المثال نجد بعض المؤرخين ( روستوفتريف Rostovtzev ، وكولتون Coulton ، وبوركهات Burkhardt ) (١) . يكتبون تاريخاً اجتماعياً ؛ حقيقياً ؛ أى يعالجون العلاقات الاجتماعية ، والأنماط الاجتماعية ، والسنن والأعراف والنظم الاجتماعية الهامة . كما نجد تحليلات سوسيولوجية هامة - كذلك التى قدمها فيبر - تحاول معالجة مشكلات تاريخية بعينها . ولقد أصبح علم الاجتماع التاريخى علماً بالغ الأهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع . يشهد على ذلك جهود بعض الاجتماعيين أمثال سيجموند دايموند Diamond وروبرت بيلاه Bellah ونورمان بيرنباوم Birnbaum (٢)

### علم النفس :

يمكن تعريف علم النفس بأنه علم دراسة العقل ؛ أو العمليات العقلية . فدراسات علم النفس تتناول قدرات العقل على إدراك الأحاسيس ؛ ومنحها معانى معينة ثم الاستجابة

( ١ ) Mikhail I. Rostovtzev, The Social and Economic History of the Hellenistic World (Oxford: The Clarendon Press, 1941); George C. Coulton, Medieval Panorama: The English Scene from Conquest to Reformation (New York: Meridian Books, 1957); Jakob Burckhard: (S.G.C.) Middlemore, trans.), The Civilization of the Renaissance in Italy Vol. 1 - 11 (New York: Harper, 1958).

( ٢ ) Sigmund Diamond, The Reputation of the American Businessman (Cambridge: Harvard University Press, (1955); Robert Bellah, Tokugawa Religion: The Values of Pre-Industrial Japan (Glencoe Ill.: The Free Press, 1957, Norman Birnbaum, "Social Structure and the German University", (pH. D. Thesis, Harvard University 1958); "Great Britain: The Reactive Revolt", in M. Kaplan (ed.), The Revolution in World Politics (New York: Wiley, 1962). Also see George C. Homans English Villagers of the Thirteenth Century (Cambridge: Harvard University Press, 1941).

لهذه الأحاسيس . بعبارة أخرى يعالج علم النفس العمليات العقلية كالإدراك والتعرف والتعلم . ويولي علماء النفس المحدثين اهتماماً خاصاً بدراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز ، والدور الذي تلعبه في تحديد نمط الشخصية .

ولعلم النفس جذور عميقة في كل من علمي الأحياء ووظائف الأعضاء ، بل لا يزال يرتبط بهما حتى الآن ارتباطاً وثيقاً . والملاحظ أن جانباً كبيراً من بحوث علماء النفس التي تتناول الإدراك البصري والسمعي لا تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للسلوك الاجتماعي ؛ بينما نجد ارتباطاً واضحاً بين الدراسات التي تتناول العواطف والدافعية . . . إلخ ، وتلك التي تتناول مشاركة الفرد في العلاقات الاجتماعية . وغالباً ما يسعى دارسو الإدراك والتعلم والعمليات العقلية الأخرى إلى التوصل إلى قوانين الوظائف السيكلوجية ، تلك القوانين التي تتجاوز الفروق بين الأفراد أو حتى الأنواع . أما الذين يدرسون العواطف والمشاعر والسلوك العرفي فغالباً ما يتناولون الفرد والطابع المميز لشخصيته ، وهذا ينطبق — بصفة خاصة — على علماء النفس الإكلينيكين .

ويعد مفهوم « الشخصية » مفهوماً محورياً بالنسبة لعلماء النفس الذين يعنون بالحوافز السيكلوجية أكثر من عنايتهم بالحوافز الفسيولوجية . ويكاد يلعب مفهوم « الشخصية » هنا بالنسبة لعالم النفس نفس الدور الذي يلعبه مفهوم « المجتمع » أو « النسق الاجتماعي » بالنسبة لعالم الاجتماع (١) . وبهذا المعنى فإن علم النفس يحاول تفسير السلوك كما يتبدى في شخصية الفرد ، وكما يتحدد من خلال وظائف أعضائه وجهازه النفسي وتخزيناته الشخصية الفريدة . أما علم الاجتماع فيحاول — على العكس من ذلك — فهم السلوك كما يتبدى في المجتمع ، وكما يتحدد من خلال بعض العوامل مثل عدد السكان والثقافة والتنظيم الاجتماعي . . . إلخ .

ويكاد يلتقي علم الاجتماع وعلم النفس عند نقطة معينة تشكل مبحثاً متميزاً هو علم النفس الاجتماعي . ومن وجهة النظر السيكلوجية الحالية ، نجد علم النفس الاجتماعي يهتم بتناول الوسائل التي من خلالها تخضع الشخصية ( أو السلوك ) للخصائص الاجتماعية للفرد أو الوضع الاجتماعي الذي يشغله . ويمكننا أن نستشهد على ذلك بدراسات سولومون آش Asch عن الامتثال والإدراك . فلقد أوضح كيف أن العملية السيكلوجية ( الإدراك ) تتأثر بالموقف الاجتماعي ، مما يؤدي إلى حدوث اضطراب معين في إدراك الشخص (٢) .

أما من وجهة النظر السوسيولوجية فإننا نجد علم النفس الاجتماعي يضم فيما يضم أية دراسة

(١) سوف نقدم تعريفاً لهذه المفاهيم في موضع لاحق .

(٢) Solomon Asch, Social Psychology. (Englewood cliffs, N.J. : Prentice - Hall, (٢)

1952), pp. 450-501.

مقدمة في علم الاجتماع

للعمليات الاجتماعية تحاول توضيح كيف أن الخصائص السيكولوجية لكل فرد ، أو الاستعدادات الشخصية لمجموعة معينة من الأفراد أو التصرف على نحو معين في موقف معين ، يمكن أن يؤثر على طابع العملية الاجتماعية . ولقد وضع جانوفيتز Janowitz ومارفيك Marvick - في دراسة لهما عن السلوك الانتخابي - كيف أن تأييد السياسة الخارجية الانعزالية كان شائعاً لا فقط بين الأشخاص ذوي التعليم المحدود ، بل أيضاً بين الذين تتصف شخصياتهم بالسلطوية (١) .

على أن وجهتي النظر النوسبولوجية والسيكولوجية فيما يتعلق بعلم النفس الاجتماعي غالباً ماتتداخلان وتختلطان عند إجراء البحوث الواقعية . ففي الدراسات التي تتناول الرأي العام ، والحركات الجماهيرية في مجال السياسة والدين مثلاً ، نجد صعوبة كبيرة في التمييز بين اهتمامات عالم الاجتماع واهتمامات عالم النفس . لذلك نجد البعض يذهب إلى ضرورة اعتبار علم النفس الاجتماعي علماً مستقلاً ، شأنه في ذلك شأن الكيمياء الحيوية .

### الأنثروبولوجيا :

تضم الأنثروبولوجيا - شأنها شأن علم الاجتماع - مباحث عديدة مثل الحفريات ، والأنثروبولوجيا الطبيعية ، والتاريخ الثقافي وكثير من مباحث علم اللغة . وتدرس الأنثروبولوجيا كل جوانب حياة الإنسان البدائي أينما كان . والأنثروبولوجيا - شأنها شأن علم النفس - ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الطبيعية . فعلى سبيل المثال نجد الأنثروبولوجيا الطبيعية تشترك مع علم الحياة في دراسة كثير من الموضوعات .

والأنثروبولوجيا - كعلم للثقافة - ذات صلة بالغة القوة بعلم الاجتماع . وبإمكاننا تعريف الثقافة بأنها ذلك النسق من الرموز الذي يضم اللغة والقيم اللتين تسودان مجتمعاً من المجتمعات . وهنا يمكن تحديد موضوع دراسة الأنثروبولوجيا بنفس الطريقة التي نعتبر بها القوة والسلطة موضوعاً لعلم السياسة ، وإنتاج وتوزيع السلع موضوعاً لعلم الاقتصاد . أما إذا عرفنا الثقافة تعريفاً واسعاً ( بأنها تضم كل الأساليب التي يمكن بواسطتها صنع الأشياء بما في ذلك القيم السائدة والإجراءات النظامية العامة ) ، فقد يترتب على ذلك تداخل الأنثروبولوجيا مع علم الاجتماع . وفي الجامعات البريطانية نجد الأنثروبولوجيا علماً أكاديمياً ذا تقاليد أقوى من تقاليد

( ١ ) Morris Janowitz and D. Marvick, "Authoritarianism and Political Behavior",

Public Opinion Quarterly (1953), XVII : 185-201.



علم الاجتماع ؛ بينما نجد الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في كثير من الجامعات الأمريكية يمثلان معاً — مجالا واحداً من مجالات الدراسة .

ومع ذلك فهناك وجوه اختلاف ملحوظة بين العلمين . فالأنثروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائي أو غير المتعلم ، بينما يتناول علم الاجتماع بالدراسة الحضارات الأكثر تقدماً . والواقع أن هذه الحقيقة الأساسية تمارس تأثيراً كبيراً على مضمون العلمين وموضوعهما . فالأنثروبولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كلية شاملة . أما علماء الاجتماع فيميلون — غالباً — إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع كأن يدرسوا نظاماً بعينه مثل الأسرة ، وعملية بذاتها كالحراك الاجتماعي . وعادة ما يعيش الأنثروبولوجيون في المجتمع الذي يدرسونه حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة ، ويسجلون العادات والأعراف مستعينين في ذلك بالإخباريين . والمنهج الأنثروبولوجي هو — بالضرورة — منهج كيفي أو « علاجي » . أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الإحصاءات والاستبيانات . لذلك فإن تحليلاتهم غالباً ما تكون رسمية وكيفية . وفضلاً عن ذلك فالوسط الطبيعي لعالم الأنثروبولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة المكتفية بذاتها بينما نجد عالم الاجتماع يدرس — بمرونة كبيرة — التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة .

والواقع أن استمرار وجود عالم الأنثروبولوجيا مرتبط باستمرار وجود الشعوب البدائية ذاتها . وفي حالة انتقال هذه الشعوب إلى عالم متقدم أو حديث ، فإن باستطاعة عالم الأنثروبولوجيا أن يتتبع دراستهم طالما ظلت تمثل جيوباً أو مجتمعات محلية متميزة داخل مجتمع أكبر . أما إذا مرت هذه الشعوب بعملية تثقيف أو تشتت داخل المجتمع الأكبر ، فإن فرصة الأنثروبولوجيا في البقاء تكون ضئيلة للغاية وقد تتحول الأنثروبولوجيا — حيثئذ — لتصبح فرعاً من علم الاجتماع يدرس القيم والمجتمعات المحلية الصغيرة ، أو أن تذوب في إطار علم اجتماعي عام .

## العلوم والحدود والقضايا

كتب بينجامين كيد Kidd عن علم الاجتماع في الطبعة الحادية عشرة من دائرة المعارف البريطانية يقول : « ابتداء من القرن السابع عشر يمكن اعتبار الإسهامات الهامة في ميدان الفلسفة الغربية بمثابة إسهامات حقيقية في ميدان علم المجتمع ( علم الاجتماع ) » . ويستطرد كيد قائلاً :

إنه خلال السنوات التالية على ذلك ظهرت مصطلحات عديدة كبديل عن مصطلح « علم الاجتماع » مثل السياسة وعلم السياسة ، والاقتصاد الاجتماعى ، والفلسفة الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية<sup>(١)</sup> . إن إقامة حدود معينة لنطاق علم الاجتماع قد تكون مسألة عسيرة ؛ إذ أن ذلك معناه استبعاد عالم الاجتماع للنظم التى قد لا تدخل فى نطاق علم الاجتماع بمعناه المحدود . وهنا يجب أن نمتدح حرص عالم الاجتماع على دراسة النظم ذات الأهمية الخاصة ولا نعتبر ذلك تمييزاً لحدود العلم .

والواقع أن انفتاح مجال الدراسة فى علم الاجتماع واستعداده لقبول مبادئ جديدة للدراسة ، إنما ينشأ عن اهتمام عالم الاجتماع بأنساق الفعل الاجتماعى والعلاقات المتبادلة بينها<sup>(٢)</sup> . ومن الضروري أن يودى ذلك إلى معالجة علم الاجتماع لكل جوانب الحياة الاجتماعية سواء كانت هذه الجوانب متعلقة بالمجال الضيق لهذا العلم أم متعلقة بمجالات علوم إنسانية أخرى .

وليس أمامنا — فى حقيقة الأمر — محكمة يمكن الاحتكام إليها فى حل هذه المنازعات الإقليمية . لذلك فإن علينا أن نتوجه إلى كل علم من العلوم الإنسانية لنوجه إليه طائفة من التساؤلات مثل : هل يتناول هذا العلم قضايا حاسمة ؟ وهل هناك منهج معين يمكن بواسطته التعرف على القضايا موضوع الدراسة ؟ هل يودى هذا المنهج إلى التوصل إلى حقائق ذات معنى ؟ وهل يمكن تجميع هذه الحقائق وصياغة استنتاجات أو تعميمات يمكن أن تزيد المعرفة التى لدينا ؟ وهل يمكن أن تودى هذه الاستنتاجات إلى ظهور قضايا جديدة يمكن أن تقودنا إلى بدل مزيد من الجهد لفهم الإنسان ونشاطاته ؟ والآن كيف يجيب علم الاجتماع على هذه التساؤلات ؟ ذلك ما سنعرض له فى مواضع لاحقة . غير أننا نجد — مع ذلك — ضرورة هنا لعرض إجابة علم الاجتماع على التساؤل الأول وهو : ما هى القضية الأساسية التى يعنى علم الاجتماع بدراستها ؟

### نحو تعريف لعلم الاجتماع : النظام الاجتماعى : والتفكك ، والتغير :

إذا كان علينا أن نحدد فى عبارة المشكلة الأساسية التى يعنى علم الاجتماع بدراستها ، فبإمكاننا القول بأنه يسعى إلى تفسير طبيعة كل من النظام الاجتماعى والتفكك الاجتماعى .  
والواقع أن علم الاجتماع يشارك العلوم الأخرى لإيمانها بالقضية التى تذهب إلى أن ثمة نظاماً

(١) "Sociology , Vol. XXV, Encyclopedia Britannica (1911), p. 322 ff.

(٢) سنناقش تعريف أنساق الفعل الاجتماعى فى موضع لاحق .

كامناً في الطبيعة ، وأن بالإمكان اكتشافه ووصفه وفهمه . فإذا كانت قوانين الفيزياء تصف النظام الذي يحكم العلاقة بين الأشياء الطبيعية : وإذا كان علم الفلك يصف حركة النظام الكوني ، وإذا كانت الجيولوجيا تصف النظام الذي يحكم بناء الأرض ( تاريخه وحاضره ) ، فإن علم الاجتماع يسعى إلى اكتشاف ووصف وتفسير النظام الذي يميز الحياة الاجتماعية للإنسان .

وحيثما نتناول « النظام » فإننا نقصد أن الأحداث تتم في شكل تتابع منتظم أو نمط ، بحيث يمكننا صياغة أحكام قابلة للتحقق الإمبريقي حول علاقة حادثة معينة بحادثة أخرى عند نقطة معينة من الزمن وتحت ظروف محددة . ويهتم علم الاجتماع بأشكال عديدة من النظام تختلف في نطاقها اختلافاً كبيراً ولكنها ذات طابع واحد .

وتبدو هذه المشكلة أوضح ما تكون على مستوى الوحدات الكبرى التي يهتم علم الاجتماع بدراسة كالأمة مثلاً . ونستطيع أن نتصور هنا أن أعضاء مجتمع كبير قد يقومون بملايين ( أو حتى بلايين ) الأفعال الاجتماعية خلال تفاعلاتهم اليومية<sup>(١)</sup> . ولا يؤدي ذلك - بطبيعة الحال - إلى فوضى واضطراب ، بل يؤدي - في نهاية الأمر - إلى ظهور ضرب من النظام . إن النظام يمكن الفرد من تحقيق أهدافه دون تضارب أو تداخل مع أهداف الآخرين ومن الطبيعي أن هذا النظام يضمن معاونته الفرد للآخرين في تحقيق أهدافهم . وإذن فالهدف الأساسي لعلم الاجتماع هو تفسير كيفية حدوث ذلك ، وكيف يؤدي التنسيق بين الأفعال المتنوعة الصادرة عن الأفراد إلى تدفق الحياة الاجتماعية واستمرارها . وحيثما نقول إن هناك نسقاً اجتماعياً ، فإننا نشير - حيثند - إلى التنسيق والتكامل بين الأفعال الاجتماعية ، بحيث يتحقق النظام في نهاية الأمر .

وقد يسعى البعض فهم تأكيدنا هذا لفكرة النظام ، لذلك نبادر فنقول إن تحديد طبيعة النظام الاجتماعي لا يعني - بالضرورة - تأييده أو تبريره فالحكومة القائمة على مركزية السلطة قد تخلق نظاماً اجتماعياً معيناً وعلى عالم الاجتماع الذي يدرس مثل هذا الشكل من الحكومات أن يفسر دور الحزب الواحد في احتكار السلطة السياسية . وقد يوضح كيفية استخدام وسائل الاتصال الجماهيري في تعبئة الرأي العام وخلق إجماع لدى الأفراد ، وقد يعرض لنا طبيعة الدور الذي يلعبه البوليس السري في تحقيق الضبط الاجتماعي الذي تريده الصفوة الحاكمة . وحيثما يفعل عالم الاجتماع ذلك ، فإنه لا يسعى - بطبيعة الحال - إلى تبرير الأوضاع القائمة أو حتى إصدار أية أحكام قيمية تتعلق بالنظام الاجتماعي الذي يدرسه والمحقق أن عالم الاجتماع يخضع لتأثير

(١) سوف نناقش في موضع لاحق مصطلحي الفعل الاجتماعي والمجتمع .



قيمه الخاصة ، ويبدو ذلك واضحاً عند تأكيده لأهمية مشكلة معينة دون مشكلة أخرى . حينها يقوم عالم الاجتماع بتحليلاته ، فإنه بذلك يزود الذين لا يفهمون تماماً النظام القائم بأساس يمكن في ضوءه إصدار أحكامهم الأخلاقية والسياسية . غير أننا يجب ألا نخلط بين هذه الأحكام من ناحية والحقائق التي يتضمنها التحليل السوسيولوجي من ناحية أخرى .

إن اهتمام عالم الاجتماع بمشكلة النظام يجب ألا يقودنا إلى الزعم بأنه ( أى عالم الاجتماع ) لا يهتم بدراسة أعراض التفكك الاجتماعي . فليس هناك نسق اجتماعي يؤدي وظائفه في انسياب كامل ، بغض النظر عن المنظور الذي نرى من خلاله هذا النسق . ولعل من الأمور الجوهرية في الحياة الاجتماعية أن البعض قد لا يستطيع الالتزام بالمعايير الاجتماعية ، وأن البعض الآخر قد لا يتمكن من تحقيق أهدافه ، ذلك أن في كل مجتمع من المجتمعات قلة معينة من الناس تنتهك المعايير الاجتماعية أو القانونية ، وأن على المجتمع أن يدفع نفقات باهظة نتيجة لذلك . ولنا بحاجة إلى القول بأن كل المجتمعات تشهد فترات ( قد تطول ) اضطراب ، وحروب أهلية ، وعنف ، وإرهاب ، وجريمة وتفكك اجتماعي عام . وكل هذه المظاهر تمثل — بطبيعة الحال — خرقاً للنظام الاجتماعي القائم .

وعلى المستوى الاجتماعي والفردى يبدو أن هناك قوى « طبيعية » تسهم في إحداث النظام والاستقرار ، وأخرى تسهم في إحداث التفكك والصراع . أما التوازن بين هذين الضربين من القوى فيختلف من فترة زمنية لفترة زمنية أخرى . ويبدو أن لدى الناس ميلاً شخصياً أو فلسفياً لرؤية العالم المحيط بهم من أحد منظورين : إما أن يكون ( أى العالم ) في حالة فوضى أو تفكك ، بحيث يتعين عليه أن يناضل من أجل قدر من النظام ، وإما أن يكون في حالة نظام ، ولكنه خاضع لتهديد التفكك . أما وجهة نظري الخاصة في هذا الموضوع فهي ، أن النظام يمثل ظرفاً أساسياً للإنسان ، وأن هذه الحقيقة تتلاءم مع الحقائق الشائعة ، فضلاً عن أنها تعين على إجراء تحليل سوسيولوجي ملائم . وأنبه إلى أن وجهة نظري هذه لا تتجاهل الإسهامات الهامة والدائمة التي يقدمها الإنسان في ظروف التفكك النسبي ، وأقول « نسبي » لأنه بدون قدر من النظام ( أو حتى بدون الظروف التي قد تبدو مفككة ) لا يستطيع الإنسان الاستمرار في البقاء . ولقد أخفقت بعض المجتمعات في حل مشكلة النظام ، وكان من نتيجة ذلك تفككها ، وبعثرة أفرادها ، ثم اندماجهم في مجتمعات أخرى . إن هذه الحقيقة تعني أن نسقاً اجتماعياً آخر يمكن أن يظهر إلى حيز الوجود ، وأن النظام ما يلبث أن يتدعم فيه ، ومن ثم يتمكن الإنسان الاجتماعي من البقاء .

إن تجاهل علم الاجتماع لمشكلى التفكك والصراع من شأنه أن يفقده اكتماله وفعاليته ، كما أن تجاهل عالم الاجتماع للحقائق الأساسية للنظام الاجتماعي قد يدفعه إلى الاكتفاء بدراسة

مشكلات التفكك الاجتماعي وحدها . والواقع أن الصراع الذي نشهده الآن بين الذين يتبنون « نظرية التوازن » والذين يتبنون « نظرية الصراع » إنما هو - في حقيقة الأمر - صراع عقيم ، ذلك لأن علم الاجتماع يجب أن يهتم بدراسة كل من النظام والتفكك . ولقد أكد أرنولد فيلدمان Feldman وولبرت مور Moore ضرورة تبني تصوراً أكثر دينامية وشمولاً للمجتمع .

وحيثما نقول إن هناك « نظاماً » معيناً في أى نسق اجتماعي ، فإننا نعني كلا من الأنماط المنتظمة من الأفعال والنظم التي تمارس ضبطاً معيناً وتلك التي توجه الصراع في مسارات معينة . إن المجتمع ينطوي على صراعات تؤدي إلى تغيرات معينة ، كما أنه ينطوي على نظام اجتماعي يضمن منع التوترات وتوجيهها<sup>(١)</sup> .

والمهمة الأولى التي يتعين على عالم الاجتماع أن يواجهها هي ، تحديد معنى النسق الاجتماعي في ضوء العلاقات السائدة بين الأفعال الاجتماعية العديدة والمعقدة . غير أن بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن هذه المهمة أقل أهمية بكثير من مهمة أخرى ؛ تحديد مدى استمرار الأنساق الاجتماعية عبر الزمن . وقد تبدو عملية التنسيق ( في وقت واحد ) بين آلاف أو حتى ملايين الأفعال الفردية في نسق اجتماعي مستقر نسبياً عملية بالغة التعقيد أو صعبة التحقيق غير أن هذه الحقيقة تتضاءل إذا ما أخذنا في اعتبارنا استمرار النسق الاجتماعي عبر فترات طويلة من الزمن . ولقد أوضحت دراسات عديدة أن بالإمكان تدريب بعض السلالات الحيوانية ( كالكلاب والفيلة ) على التنسيق بين أفعالها . وبدون هذا التدريب يصعب على هذه السلالات الحيوانية أن تنقل أسلوبها في الحياة إلى الأجيال اللاحقة . على أن هذا التنظيم الغريزي للسلوك لا يوجد بنفس هذه الطريقة لدى الإنسان ، ذلك لأن استمرار النظام الاجتماعي يعتمد على ميكانزمات اجتماعية أخرى .

وإذن فعلم الاجتماع يسعى إلى تفسير استمرار الأنساق الاجتماعية عبر الزمن . ومع ذلك فيجب أن نعتبره استمراراً نسبياً . وعلينا ألا نعتبر حدوث الاستمرار دليلاً على قوته ، بل إنه يثير التساؤل دائماً . وقد يجد البعض مبرراً للاعتقاد بأن بعض المجتمعات التي تبدو مستقرة قد تستمر في وجودها دون تغير أساسي في جوانبها الأساسية . غير أننا نعتقد أن ذلك أمر صعب التسليم به ، إذ أن تصورات المجتمعات على أنها مستقرة غير متغيرة قد يعود إلى عدم كفاية السجلات التاريخية . وعلى أية حال فباستطاعتنا القول بأن المجتمعات الحديثة تخبر عملية تغير مستمرة وشاملة وسريعة . ويحدث التغير والاستمرار قد يذهب عالم الاجتماع إلى أن تتابع الأحداث هو عملية كامنة في قلب

Arnold Feldman and Wilbert Moore, "Industrialization and Industrialism : ( ١ )

Convergence and Differentiation", Transactions of the Fifth World Congress of Sociology vol. 11 (Louvain : International Sociological Association, 1962), p. 155.

الواقع الاجتماعي . إن عملية التغير ليست عملية عشوائية ، حتى ولو بدت في بعض الأحيان اعتباطية . على علم الاجتماع — إذن — أن يصف التغير الذي يطرأ على الأنساق الاجتماعية ، وأن يتعرف على العمليات الأساسية التي من خلالها يتحول نسق اجتماعي من حالة إلى حالة أخرى .

وباختصار يمكننا القول إن علم الاجتماع هو علم دراسة النظام الاجتماعي ؛ أي دراسة انتظام السلوك الاجتماعي الإنساني . أما مفهوم النظام فيضم كلا من المحاولات التي تدعمه وتلك التي تصفه . وعلى علم الاجتماع أيضاً أن يحاول تحديد وحدات الفعل الاجتماعي الإنساني ، وأن يتعرف على نمط العلاقة بين هذه الوحدات ، أي أن يتعرف على كيفية انتظامها كأنساق فعل . وباستعانة علم الاجتماع بأنساق الفعل يمكنه بعد ذلك تفسير الاستمرار عبر الزمن ، كما يمكنه فهم كيفية وأسباب تغير هذه الوحدات أو اختفائها تماماً .



## الفصل الثالث

### أنماط التحليل السوسولوجي.

يضع كل عالم اجتماع في ذهنه نموذجاً واحداً أو أكثر للمجتمع والإنسان يؤثر تأثيراً بالغاً فيما يبحث عنه ، وينظر إليه ، ويقوم به بصدد الملاحظات التي يحاول ربطها بغيرها من الوقائع داخل إطار أوسع للتفسير . ولا يختلف عالم الاجتماع في ذلك عن أى عالم آخر : ذلك أن كل عالم لديه بعض التصورات العامة عن الميدان الذي يدرسه ، وهي بمثابة صورة عقلية تكشف عن « الصلات القائمة بين مختلف جوانب ميدان الدراسة وكيفية عملها » . والواقع أن مثل هذه النماذج لا غنى عنها في أى عمل علمي . وجدير بالذكر هنا أنه ليس من اليسير دائماً التمييز بين « النموذج العلمي » والنظرية العلمية ، إذ يستخدم المصطلحين أحياناً للإشارة إلى نفس الشيء . وقد يؤدي النموذج إلى تطوير مجموعة نظريات ، بينما نظرية واحدة قد تكون من القوة بحيث تصبح نموذجاً عاماً . ولعلنا نستخدم مصطلح النموذج في مناقشاتنا التالية للإشارة إلى الصورة الأساسية لظاهرة بعينها ، ويتضمن ذلك أيضاً الأفكار المتعلقة بطبيعة وحداتها المكونة وما ينشأ بينها وبين غيرها من صلات . وتستخدم النظرية كوسيلة لتنظيم معارفنا ، أو مانعتقد أننا على معرفة به في فترة زمنية معينة حول مسألة واضحة أو تساؤلات مطروحة . والنظرية على هذا النحو تصبح أكثر تحديداً من النموذج . ويمكن — بالطبع — التدليل على خطأ النظرية ، أما في حالة النموذج فن الممكن الحكم عليه بأنه غير مكتمل ، أو مضلل ، أو عقيم .

وثمة مثال توضيحي مقنع هو الافتراض القائل بأن الجراثيم تسبب الأمراض . فمثل هذه النظرية تعد بمثابة نموذج عام ، على حين أن تفسير أمراض معينة في ضوء هذا النموذج قد يمثل نظريات مشتقة من النموذج . ونحن نسلم بأن النموذج الخاص بأسباب المرض نموذج منتج : فهو يقودنا إلى البحث عن كائنات عضوية بالذات بوصفها تؤدي إلى إحداث أمراض بالذات ، وعلينا أيضاً أن نتبع أساليب فنية ملائمة في بحثنا هذا . يضاف إلى ذلك أن النموذج يشجع الجهود التي نبذلها للسيطرة على المرض عن طريق أساليب تقتل هذه الكائنات العضوية . غير أن الاعتماد المطلق على هذا النموذج قد يضللنا أو يعوق تقدمنا إذا كنا نحاول تفسير الأمراض السيكوسوماتية ، أو أمراض النقص في التغذية أو حالات التسمم الكيميائي . وهكذا ، فمع أن النماذج ضرورية ولا غنى عنها ، إلا أن علينا أن نتحمل تكلفة الاعتماد عليها .

وفي الظروف المثالية لا يشكل النموذج نظرتنا بصورة طاغية تحجب عنا رؤية الوقائع الهامة والظروف الجديدة . إذ يتعين على الدارسين التوحد الشخصي بنموذج واحد بالذات . فطالما أنه من الممكن أن يحصلوا على صورة أفضل ، يجب عليهم توسيع تصورهم للعالم . ونادراً ما يتحقق هذا الوضع المثالي في الحياة . إذ أن النماذج التي يستعين بها العلماء غالباً ما تصبح نماذج جامدة ، فهي تحجب عن اهتمامنا تلك الوقائع والأفكار الجديدة ، بل قد تؤدي بنا إلى تجاهلها . والعالم على هذا النحو يصبح متعلقاً بصفة شخصية بنموذج معين بالذات ، ومن ثم يقاوم الجهود التي تبذل لاستبداله ، كما لو كانت محاولة تستهدف النيل منه شخصياً . في ضوء ذلك لا يصبح النموذج نظرية ، ولكنه يعبر فقط عن وجهة نظر محددة ، وأحياناً يمثل إيديولوجية علمية ، تحجب وتحدد القدرة على رؤية الأشياء في ضوء جديد<sup>(١)</sup> . وقد تنبه كبار العلماء إلى هذا الجمود ، بل إن بعضهم قد واجه هذا الجمود بنفسه .

وتبدو هذه المشكلة حادة في علم الاجتماع . فالنماذج الخاصة بالمجتمع والإنسان تنطوي على مضامين أخلاقية سياسية واضحة ومباشرة أكثر من أي تصورات علمية أخرى . يضاف إلى ذلك أن الفيلسوف الفرنسي والعالم الكبير بوان كاريه Poincaré قد أشار ذات مرة إلى أن علماء الطبيعة لديهم مادة موضوعية ، على حين أن علماء الاجتماع ينشغلون غالباً في مسائل تتعلق بالمنهج<sup>(٢)</sup> ومن اليسير في العلوم الطبيعية تخطي الاختلافات بين العلماء ، طالما أنه من الممكن مواجهة الوقائع وفقاً لقواعد إجرائية عامة ومعروفة . على حين أننا في العلوم الاجتماعية نجد صعوبة أكبر تواجه الاتفاق حول الوقائع ، وهناك أيضاً عدم اتفاق لا يقل عن ذلك خطورة حول الطريقة المستخدمة في تقييم هذه الوقائع . والنتيجة المترتبة على ذلك أن نظريات العلوم الاجتماعية مستثناة من النقد والمجموع ، فالنماذج المستخدمة في هذه العلوم تصور لنا الحياة تصويراً مزدهراً بصفة مطلقة ، وهي تستمر في بقائها حتى وإن قدمت لنا صورة مضللة للمجتمع والإنسان . وفي الوقت ذاته طالما أننا في مجال لا يحظى بوجود وقائع مستقرة ، فإنه من اليسير أن يتمسك الناس بالنماذج التي أمكن صياغتها ، باعتبارها الأساس الأكيد الوحيد الذي يمكن أن يؤسسوا عليه نظرتهم للعالم .

على أن كافة العلوم تستعير أفكاراً من ميادين أخرى ، لكن يبدو أن علم الاجتماع له وضع متميز بين هذه العلوم ، فغالبية النماذج المستخدمة في دراسة المجتمع والتي حققت أوسع

(١) Bernard Barber "Resistance by Scientists to Scientific Discovery" (New York December, 1960).

قدمت هذه الدراسة إلى الجمعية الأمريكية لتقديم العلم .

(٢) Morris Cohen, Reason and Nature (An Essay on the Meaning of Scientific Method (New York : Harcourt Brace & World, 1931) p. 350.

انتشاره في الواقع مماثلات مستمدة من ميادين أخرى . ومع ذلك فليست كل نماذج المجتمع والإنسان السائدة في علم الاجتماع كانت واضحة ومعترفاً بها صراحة من جانب أولئك الذين طوروها للاستخدام . إذ نادراً ما يفرق علماء الاجتماع بين النموذج البسيط ، والصورة أو التصور ، وبين النظرية العلمية . وليس من الشائع أن يتجاهل علماء الاجتماع تلك النماذج المنسوبة إليهم . وحينما تتضح هذه النماذج ، كما يبدو ذلك في هذا الفصل ، سنجد أنها بسيطة ومحددة بصورة تخالف ذلك التصور الذي يوجد عند أصحابها . ومع ذلك كله ، فمن المؤكد أن علماء الاجتماع يسترشدون بنماذج يمكن وصفها بأنها متسقة نسبياً وهي تمثل أيضاً توجيهها محدداً للباحث أو هي « إيديولوجية » . وسوف نقدم في هذا القسم بعض النماذج الهامة للمجتمع التي تقف وراء أعمال رواد علم الاجتماع ، وربما كانت تكمن وراء معظم مدارس علم الاجتماع . وأحياناً تأخذ هذه النماذج صورة الأزواج المتقابلة أو الأقطاب المتعارضة التي يتخذ كل منها موقفاً محدداً من بعض المسائل . وفي ضوء الالتزام بجانب معين أو تأكيد وجهة نظر محددة يجري علماء الاجتماع دراساتهم . وبدون معرفة هذه النماذج يتعذر علينا وضع الكثير من الدراسات السوسيولوجية في منظورها الصحيح . وطالما أن هذه النماذج تمثل الأساس الذي تستند إليه المدارس المتصارعة في علم الاجتماع ، فإن فهمنا لها يعد ضرورياً حتى نتمكن من تحديد التيارات الفكرية الرئيسية في الميدان .

### النموذج التطوري :

كان تفكير علماء الاجتماع الأوائل محكوماً بتصوير للإنسان والمجتمع بوصفهما يتقدمان عبر خطوات محددة للتطور تنتهي إلى أعقد المراحل وأكملها . وهناك عدد كبير من النظريات تمثل النموذج التطوري العام للمجتمع . فكونت Comte على سبيل المثال حدد ثلاث مراحل كبرى تمر خلالها كافة المجتمعات - وهي مراحل التدهور ، والدفاع ، والصناعة . وفي مقابل كل مرحلة من هذه المراحل حدد خطوة موازية يقطعها تطور الفكر الإنساني ، ذلك الذي أدركه بوصفه يتطور من المرحلة اللاهوتية ، خلال المرحلة الميتافيزيقية ، حتى نصل في النهاية إلى الفلسفة الوضعية التي اعتبرها كونت النموذج الكامل . على حين أن نموذج سبنسر للتطور كان أقل مبالغة ، فقد اتخذ موقفاً مؤداه أن علم الاجتماع هو « دراسة التطور في أكثر أشكاله تعقيداً » (١) .



ويعالج النموذج التطوري المجتمع كما لو كان ينطوي بداخله على قوة التطور الاجتماعي للإنسان التي تقتضي التسليم بأن كل مرحلة تؤدي دورها وفقاً لقانون طبيعي . وقد أغرى هذا التصور رواد الفلسفات الاجتماعية على استخدام النظرية التطورية والاستعانة بها في تدعيم مواقفهم السياسية . مثال ذلك أن وليام جراهام سومنر Sumner كان يبرر امتياز الطبقات العليا على الطبقات الدنيا على أساس أن التباين هو قانون طبيعي يحفظ مبدأ بقاء الأصلح . وقبل استخدام سومنر ، الذي أطلق عليه أنه من أتباع الدارونية الاجتماعية ، فكرة التطور كما فعل سبنسر لكي يعارض الجهد الذي يبذل للتغير الاجتماعي ، ذاهباً إلى أن التطور الاجتماعي يسير بطريقته الخاصة توجهه الطبيعة ، ذلك هو السبب الذي يدفعنا إلى القول : « بأنه من حماقة البالغة أن يعتقد المرء أن بوسعه أن يجلس ومعه لوحه وقلمه لكي يخطط عالماً اجتماعياً جديداً » (١) .

ولقد استخدم أيضاً الاتجاه التطوري في دراسة المجتمع لتدعيم حجم الاتجاه اليساري المتطرف في السياسة . فقد تأثر ماركس وإنجلز تأثراً بالغاً بأعمال الأنثروبولوجي لويس مورجان I.H. Morgan الذي حاول أن يدلل على أن كافة المجتمعات تمر خلال مراحل محددة للتطور كل مرحلة تتبع الأخرى تبدأ من الوحشية ثم البربرية إلى الحضارة . وذهب ماركس وإنجلز إلى أن كل مرحلة للحضارة مثل الإقطاعية تهيء الأساس للملازم للمرحلة التالية ، فهي تحل في ذاتها بذور فنائها ، ولا بد أن تتلوها مرحلة أعلى وأرق منها في سلم التطور . وعلى هذا الأساس ذهبوا إلى أن مرحلة الرأسمالية قد عملت على تطوير الإنتاج الرشيد وتركزه داخل وحدات أكبر بحيث جعلت من الاشتراكية والتخطيط مرحلة تاريخية ضرورية وأيضاً الفكرة التي مؤداها : أن كل حقبة تقاوم ميلاد المرحلة الجديدة ، وخلصوا إلى أن المرحلة التالية في التطور الاجتماعي لن يمكن تحقيقها إلا بواسطة ثورة عنيفة .

وتشارك نظريات كل من كونت وماركس في التسليم بالافتراض القائل بأن كل مجتمع يتعين أن يمر بمراحل محددة للتطور تسير وفقاً لتتابع معين . ولهذا السبب يشار إليهما بأنهما من أصحاب نظريات التطور الأحادية الخط unilinear Theories وقد سيطرت هذه النظريات لفترة طويلة على الخيال السوسيولوجي . ومن المتوقع في كل جيل أن يسعى أظهري علماء اجتماع هذا الجيل إلى وضع إطار جديد يصلح لتصنيف مراحل التطور الاجتماعي .

William Graham Sumner, ,The Absurd Effort to Make the World Over in (١)

A.G. Keller and M.R. Davis (eds.). Essays of William Graham Sumner (New Haven, Yale University Press, 1934) p. 106.

وطالما أن هذه الإطارات الأخيرة لاتزال أقل تكاملاً ووضوحاً ، فلذا يطلق عليها النظريات شبه التطورية .

أما بالنسبة لدوركايم فقد كان البعد الأساسى للمجتمع عنده هو درجة التخصص فيه ، أو ما أطلق عليه تقسيم العمل . واعتقد أن هناك اتجاهاً تاريخياً ، أو تطوراً من درجة دنيا إلى درجة أعلى فى التخصص ، وأن ثمة نتائج هامة تترتب على ذلك . وفرق دوركايم بين نموذجين أساسيين للمجتمع استناداً إلى مدى تقدم تقسيم العمل . . الأول يقوم على ما أطلق عليه التضامن الآلى ، ويسود هذا الشكل للتضامن فى المجتمع المحلى الصغير الذى تكون فيه درجة التخصص محدودة ، وتربط الناس ببعضهم روابط قوية ناتجة عن اندماجهم فى نظم أولية قوية مثل الأسرة الممتدة والدين المحلى . والنموذج الثانى للمجتمع هو ذلك الذى يتركز على التضامن العضوى . وفى هذا النسق تصبح العلاقات أقل ارتباطاً وشخصية ، وتربط المصالح العامة بين الناس ويسود التعاقد من خلال رموز أكثر تجريداً . واعتقد دوركايم أن هذا النموذج الثانى ينبع دائماً عن النموذج الأول ويتبعه كلما ازدادت درجة التخصص وتقسيم العمل<sup>(١)</sup> .

وقبل أن ينشر دوركايم مؤلفه تقسيم العمل بسنوات قليلة قدم فريديناند تونيز أحد علماء الاجتماع الألمان نموذجاً مشابهاً يفترض نفس اتجاه التطور ، حيث فرق بين المجتمع المحلى والمجتمع بوصفهما نموذجين للمجتمعات . الأول منهما يرتبط إلى حد كبير بالتضامن الآلى عند دوركايم ، والثانى وثيق الصلة بالتضامن العضوى . وهناك آخرون وضعوا أفكاراً مماثلة . ومكان الإطار الذى حظى حديثاً بالاهتمام هو ذلك الذى صاغه الأنثروبولوجى الأمريكى روبرت ريد فيلد الذى وضع تفرقة بين المجتمع الشعبى (الفولك) والمجتمع الحضرى<sup>(٢)</sup> على أن الاكتشاف المنظم والصياغة الجديدة ، وتطوير ثنائيات أساسية تعبر عن الأنماط الاجتماعية شىء يوحى بأن التفرقة بين المجتمعات تعد أساسية . يضاف إلى ذلك أنها تكشف عن الصعوبة التى يواجهها علم الاجتماع حين يحاول أن يتخطى حدود مرحلة تطوير نماذج المجتمع ، ويتجه نحو إمكانية استخدامها فى العمليات الاجتماعية الأساسية .

وتعد النظريات الدورية بمثابة تطوير هام للتصور الأحادى للتطور . وتفترض هذه النظريات أن هناك عدداً من المراحل أو الدوائر التى لا بد أن تمر خلالها أية ثقافة تتسم بالدوام .

Emile Durkheim (G. Simpson, trans). The Division of Labor in Society ( ١ )

(Glencoe III The Free Press, 1933.

Robert Redfield. "The Folk Society, American Journal of sociology" (1947 vol, ( ٢ )

III No. 4.

وتعتبر نظرية باريتو عن دورة الصفوة\* نموذجاً أساسياً لهذا النوع من النظريات<sup>(١)</sup>.

ومن بين الأمثلة الحديثة جداً لهذا المنظور نظرية الأستاذ سوروكين عن الديناميات الاجتماعية والثقافية : فقد نظر إلى المجتمعات بوصفها تمر خلال ثلاث مراحل ، يسيطر على كل منها نسق معين للحقيقة : ففي المرحلة الفكرية تبدو الحقيقة متمثلة في العناية الإلهية وتدور حول الإيمان ، وتسيطر على الثقافة الحسية حواسنا ، وتنطوي الثقافة المثالية على تأليف يضم هاتين المرحلتين ، حين يسيطر عليها العقل<sup>(٢)</sup> : وقد صنف الأستاذ سوروكين الثقافة الأوروبية المعاصرة والأمريكية في المرحلة الأخيرة حيث يتقدم تكامل الثقافة الحسية ، وذهب إلى أن المخرج الوحيد من أزمتنا يتمثل في إيجاد تركيب أو تأليف بين الإيمان والحس . فذلك — كما يقول — هو التطور المحدد للآزمات الكبرى في الماضي ، وهو طريق الخلاص من أزمتنا الحالية ، وليس هناك أى احتمال آخر<sup>(٣)</sup>.

وتسلم النظرية العالمية للتطور<sup>(٤)</sup> بأن كل مجتمع ليس من الضروري أن يمر خلال نفس مراحل التطور المحددة ، وهي تذهب إلى أبعد من ذلك . فتقافة الإنسان حين تؤخذ ككل قد سارت وفقاً لخط محدد للتطور . ولقد تمثلت هذه المبادئ بوضوح في أعمال سبنسر حين ذهب إلى أن الجنس البشري قد تطور من جماعات صغيرة إلى جماعات أكبر ، ومن جماعات بسيطة إلى أخرى مركبة ، ومزدوجة التركيب . أو بعبارة أخرى أكثر عمومية تطور الجنس البشري من حالة

\* دورة الصفوة عند باريتو تشكل إحدى القضايا الأساسية في نظريته السوسيولوجية . وتتألف الصفوة من أفراد يتميزون بقدرة عالية على الأداء في مجالاتهم المتخصصة . وهناك فئتان أساسيتان للصفوة هما : الصفوة الحاكمة التي تضم الأفراد الذين يؤدون دوراً بارزاً في ممارسة السلطة السياسية ، ثم الصفوة غير الحاكمة وتضم أفراداً لديهم القدرة ولكنهم ليسوا في مراكز القوة . ويرى باريتو أن هناك تعاقباً أو تناوباً للصفوة ، بحيث يتخذ التغير الاجتماعي طابعاً دورياً . انظر تفاصيل هذه النظرية عند بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وزملائه ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

( المترجم ) .

( ١ ) يجد القارئ عرضاً وافياً لهذه القضية في معالجتنا للدراسات السوسيولوجية عن الانحراف والامتناع في الفصل السادس .

( ٢ ) Pitrim Sorokin, Social and Cultural Dynamics, one Volume -ed. (Boston : Sargent, 1957).

( ٣ ) Pitrim Sorokin, The Crisis of Our Age (New York, 1947, p. 324.

( ٤ ) إننى هنا أتبع المصطلحات التي اقترحها جوليان ستيفارد انظر Evolution

and Process in A Kroeber (ed.) Anthropology Today, (Chicago : University Press, 1953) pp. 313-326.



التجانس إلى حالة اللاتجانس<sup>(١)</sup> . كذلك كان الأنثروبولوجي ليزلى هويت White أحد رواد هذا التصور<sup>(٢)</sup> . فلقد ذهب الأستاذ هويت إلى أن التكنولوجيا ، وبخاصة كمية الطاقة الموجودة وطريقة استخدامها ، تحدد صور ومضامين الثقافة والمجتمع . وقد ذهب إلى أن تطور الثقافة ليس شيئاً غير مستقر ، ولكنه يمثل انفجارات كبرى تصاحب اكتشاف مصادر جديدة للطاقة . وهكذا نجد أن الثورة الزراعية التي قامت حولها حضارات العالم القديم الكبرى ، قد أعقبتها فترة ركود طويلة إلى أن شهد العالم الحديد عصر الوقود حوالى عام ١٨٠٠ . وعلى الرغم من أن هذه النظرية تقرر أن هناك خطأ واضحاً للتقدم تقطعه الأنواع الإنسانية ككل ، فإنها لا تذهب إلى أن كل مجتمع يمر بالضرورة خلال كل مراحل التطور أو حتى غالبيتها . وإنما الأمر على خلاف ذلك تماماً فكل مرحلة تسهم في تقدم المرحلة التالية عليها كنتيجة لانتشار الاكتشافات التكنولوجية . يضاف إلى ذلك أن كل وثبة للأمام تعمل على الإسراع من معدل التطور ، بمعنى أن معدل السكان والطاقة يتزايدان نسبياً مع رأس المال . ومع ذلك ، فإن هويت يعود مرة أخرى إلى وجهة نظر التطورين القدامى . فهو ينظر إلى التطور ككل على أنه يتجه نحو نقطة ما نتحرك نحوها بالضرورة . فالمستقبل يقدم وعداً لبني البشر بمستويات أعلى للتكامل . . . . ومزيداً من التركيز للقوة السياسية والضبط . . . وتنظيماً سياسياً فريداً يستطيع أن يستوعب البشرية بأسرها<sup>(٣)</sup> .

وقد صاغ وليام أوجبرن أفكاراً مشابهة ، فهو يركز على دور الاختراع في التغير الاجتماعي ، حين تناول بالذات سرعة معدلات تغير الثقافة المادية ، واستطاع أن يتوصل إلى قانون التخلف الثقافي - الذى يحدد تغير ثقافتنا اللامادية - أى التغير في الأفكار والتنظيمات الاجتماعية . إذ أن هذا الجانب يتخلف دائماً وراء التغيرات في الثقافة المادية ، أى التغير في التكنولوجيا والاختراعات<sup>(٤)</sup> .

ولا يزال هناك أيضاً نموذج آخر للنظرية التطورية ؛ ذلك الذى يمكن أن نطلق عليه التطور المتعدد الخطوط<sup>(٥)</sup> . وأولئك الذين يتبنون هذا المنظور لا يحاولون تفسير الخط المستقيم للتطور في كل مجتمع ، أو تقدم الجنس البشرى ككل . ولكن التساؤل الذى يطرحونه هو : « في كل الحالات التى حدث فيها تحول من الصيد إلى الزراعة في المجال الاقتصادى هل حدث

Herbert Spencer, Principles of Sociology, p. 471.

(١)

Leslie White, The Science of Culture (New York, Farrar, Strauss, (1949).

(٢)

Ibid, p. 338 ff.

(٣)

William F. Ogburn Social Change with Respect to Culture and Original Nature, N.Y. Viking, 1950.

(٤)

Julian Steward "Evolution and Progress , in A. Kroeber, Anthropology Today, ( ٥ ) pp. 313-326.

أيضاً تغير مصاحب في نظام الأسرة ؟ . ولهذا التساؤل أهميته وقيمته الخاصة ، لا ولكنه يختلف إلى حد كبير عن التفكير التطوري التقليدي .

ويهتم حديثاً عدد من علماء الاجتماع الشبان ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، بالنتائج المترتبة على انتشار التصنيع . فقد حاول كل من هويت وأجبرن فحص الثقافة والبناء الاجتماعي في كافة المجتمعات حتى يتمكنوا من قياس مدى انتشار تبني الأشكال الصناعية للإنتاج بصورة تشجع تطور نظم وأنماط اجتماعية متماثلة . وقد عبر أرنولد روز A. Rose عن وجهة نظر شائعة حينما كتب في مقدمة مؤلفه « نظم المجتمعات المتطورة » : إن ثقافة عالمية أثرت في كافة المجتمعات المتطورة قد نمت خلال القرون الأربعة الماضية . . . ويمكن مصدر هذه الثقافة المشتركة وجوهرها في نمو التجارة العالمية والصناعة والنتائج المباشرة لهما فيما يتعلق بالتحضر ، والتخصص ، والعلمانية ، وتزايد فرص الحراك الاجتماعي ، والتعليم الجامعي ، والتحسين الذي طرأ على المستويات المادية للحياة » (١) .

على أن هذه المدرسة الأخيرة لعلم الاجتماع لا تستخدم في الحقيقة نموذجاً تطورياً عالمياً أو متعدد الخطوط ، ولكنها تتبنى تصوراً للمجتمع يفترض أن أي تغيرات تطرأ على جانب معين من النسق الاجتماعي سوف تكون لها نتائج هامة بالنسبة للأجزاء الأخرى وللنسق الوظيفي ككل . ومثل هذا النموذج يطلق عليه غالباً النموذج العضوي ، أو البنائي الوظيفي ، وسوف نناقشه في الفقرة التالية .

ولقد تراكت شواهد هائلة كشفت عن أن المجتمعات لا تمر خلال مراحل محددة تماماً . يضاف إلى ذلك أن ظروف العالم خلال القرن العشرين قد جعلت من العسير الاعتقاد بأن المجتمع المعاصر يمثل أعلى مراحل تطور الإنسان ، وأنه سوف يتحرك بالضرورة نحو مرحلة أكثر تطوراً ، أي أشكالا متقدمة للحياة الاجتماعية : ومن ثم فإن النموذج التطوري الأحادي الخط للنمو الاجتماعي أصبح قليل الأهمية جداً بالنسبة لمعظم علماء الاجتماع المعاصرين . كذلك فشلت نظرية التطور العالمي في جذب اهتمامهم بوصفها نظرية هامة : ويبدو أن علماء الاجتماع قد تركوا مهمة الدراسة المستمرة للتطور الأحادي والعالمي لعلماء الأنثروبولوجيا . وهم يشعرون بأن الشيء الذي تقدمه نظرية التطور المتعدد الخطوط يمكن أن يتحقق بصورة أفضل عن طريق استخدام نماذج أخرى . وهكذا ، أصبح النموذج التطوري للنمو الاجتماعي بكافة اتجاهاته لا يحظى بعناية علماء الاجتماع .

(١) Arnold Rose (ed.) the Institutions of Advanced Societies (Minneapolis : 1958). p. 28. also Inkeles, Industrial Man, The Relation of status to Experience Perception and value, A.J.S, 1960, I.X.VI : 1-31.

وبعد رفض وجهة النظر التطورية : أصبحت بعض الأنشطة التي كانت تابعة عنها غير جديرة بالاهتمام . إذ يتطلب المنظور التزاماً كبيراً بدراسة التاريخ ، وبخاصة التاريخ المبكر للإنسان . ولقد انتهى عهد هذا الاهتمام في ميدان علم الاجتماع . والتطبيق الصحيح للإطار التطوري يستند إلى تطوير تصنيف للمجتمعات ، إلا أن علماء الاجتماع المعاصرين ينظرون إلى هذه المهمة على أنها عديمة الجدوى . ومن بين نتائج إهمال علماء الاجتماع للتاريخ أنهم أصبحوا يلعبون دوراً محدوداً في توجيه دراسة الأشكال الجديدة للمجتمعات ، مثل النظام الشمولي في أوروبا ، والآنم الجديدة التي انبثقت عن الظروف القبلية والاستعمارية التي كانت سائدة في آسيا وأفريقيا<sup>(١)</sup> . والاهتمام الحديث لعلماء الاجتماع الشبان بنتائج التصنيع وما صاحبه من صور للمجتمع الصناعي ، قد يكون هو الطريق الذي تستطيع من خلاله أن تستعيد بعض الأعمال التي وجهها المنظور التطوري مكانتها في علم الاجتماع المعاصر .

### النموذج العضوي : البنائية - الوظيفية :

المماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية قديمة قدم التفكير الاجتماعي . فقد تحدث أفلاطون عن العناصر الثلاثة للمجتمع وهي التفكير أو العقل ، والشعور أو الروح ، والشهوة ، وكل منها تمثل طبقة اجتماعية خاصة . وانتشرت المماثلة العضوية في الفكر السابق على أوجيست كونت . وليس من الغريب في شيء أن تظهر مبكراً في تاريخ علم الاجتماع . والصورة الرئيسية لهذه المماثلة هي تطور مفهوم البناء والوظيفة ، اللذين ظهرا عند سبنسر ، واستخدمهما دوركايم ، ثم تطورا أساساً في أعمال الأنثروبولوجيين البريطانيين ذوي التوجيه السوسيولوجي من أمثال مالفينوفسكي وراي كليف براون<sup>(٢)</sup> . ومن خلال هذه القنوات وغيرها أصبح لهذا

( ١ ) من أهم الاستثنائات من هذا الحكم :

Barrington Moore, Jr. Soviet Politics : The Dilemma of Power (Cambridge : Harvard University Press, 1950); Raymond Bauer, Alex Inkeles, and Clyde Kluckhohn, How the Soviet System Works (Cambridge : Harvard University Press, 1959); Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East Glencoe, Ill. : the Free Press, 1958); Morroe Berger, The Arab World Today (London : Nicolson, 1962); Willbert Moore and Arnold Feldman, Labor Commitment and Social Change in Developing Areas (New York : Social Science Research Council 1960); Marion Levy, Family Revolution in Modern China (Cambridge : Harvard University Press, 1949).

Herbert Spencer Principles of Sociology; Emile Durkheim (J.W. Swain, trans.), ( ٢ )

Elementary Forms of Religious Life (New York : Macmillan 1926); Bronislaw Malinowsk, Crime and Custom in Savage Society (London : Trench and Trubner, 1926); A.Ri. Radcliffe - Brown, Structure and Function in Primitive Society (Glencoe: Ill. : The Free Press, 1952).



المنظور تأثيره في علم الاجتماع الأمريكي ، وبخاصة بين تلاميذ وأتباع تالكوت بارسونز ، وهو الآن يعرف عموماً باسم المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع .

وهناك بالطبع اختلافات بين البنائين الوظيفيين في اهتماماتهم وفي مدى تعلقهم الكامل بالمماثلة العضوية للمجتمع<sup>(١)</sup> . والمنظور الأساسي للاتجاه البنائي الوظيفي جعل محور اهتمامه هو المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه ، أكثر من الاهتمام بالفرد أو الجماعات مثل الأسرة . والتساؤل الرئيسي الذي يطرحه مؤداه : « كيف تستطيع الحياة الاجتماعية أن تحقق بقاءها وتستمر خلال الزمن بالرغم من ذلك التحول التام الذي يطرأ على عضوية المجتمع مع كل جيل جديد ؟ » . والإجابة التي يقدمها هي : « أن الحياة الاجتماعية مستمرة لأن المجتمعات لديها وسائل ( بناءات ) تشبع بها الحاجات ( الوظائف ) التي إما أن تكون ظروفاً سابقة أو نتائج للحياة الاجتماعية المنظمة » .

على أن وجهتي النظر التطورية والوظيفية ليستا متعارضتين ، ولكن الاختلاف يكمن فقط في اهتماماتهما وما يؤكدان عليه . فالمنظور التطوري يشبه فكرة كونت عن الديناميات الاجتماعية ، على حين أن الاتجاه البنائي الوظيفي هو بديل معاصر للإستاتيكا الاجتماعية . ويهتم العالم التطوري بتصنيف المجتمعات وفقاً لمقياس تطوري محدد ، ومن ثم فإن مراحل التطور والتغير يحتلان أهمية خاصة عنده . أما الاتجاه البنائي الوظيفي فهو يتضمن تصوراً محدوداً عن الزمن . فهو يوقف حركة النسق عند نقطة زمنية معينة لكي يتمكن من فهم كيفية قيامه بعمله كنسق . وحينما يهتم أولئك الذين يوجههم المنظور التطوري بنظام معين بالذات يحاولون فهم كيف تشكل مراحل تطور المجتمع ككل صورة هذا النظام . على حين يؤكد البنائيون الوظيفيون أكثر على كيفية إسهام النظام في المحافظة على استمرار المجتمع . ومن الواضح إذن أن هذا الاتجاه يؤدي بسهولة بالعالم الوظيفي إلى إهمال عملية التغير ، وهي نقطة سنعود إليها بإيجاز بعد ذلك .

ويهدف أصحاب وجهة النظر البنائية الوظيفية إلى تمييز تلك الظروف والمتطلبات الخاصة بالحياة الاجتماعية ، وتتبع العملية التي يستعين بها مجتمع معين لكي يحقق مطالبه . ولنقدم مثالا واضحاً ، فإذا كان للمجتمع أن يستمر ، فإن عليه دورياً أن يجد أعضاء جدداً . وهذه الحاجة يشبعها في كل المجتمعات نظام الأسرة : فالأسرة هي النظام الذي يحقق للمجتمع

( ١ ) لا غنى عن المصادر التالية للوقوف على الاتجاه العام للمدرسة البنائية الوظيفية :

Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure (Glencoe, The Free Press, 1957); Kingsley Davis, Human Society (New York : Macmillan, 1949) Marion Levy; The Structure of Society (Princeton, 1952). Talcott Parsons, The Structure of Social Action, Glencoe Ill, The Free Press, 1949, and the Social System, Glencoe Ill, the Free Press, 1951).

وظائف التناسل ، والعناية الأولية بالطفل ، وتدريبه على الأساليب السائدة في المجتمع الذي سيعيش فيه .

ويتعين أيضاً على الباحث الذي يستخدم التحليل البنائي الوظيفي أن يتناول طريقة التنسيق بين البناءات المختلفة وكيفية تكاملها للمحافظة على وحدة المجتمع كنسق كلي (أو كائن عضوي) ولقد أوضح كونت هذه النقطة تماماً حينما كتب يقول : « يتناول علم الاجتماع بحث قوانين الفعل والاستجابة بالنسبة لكافة أجزاء النسق الاجتماعي »<sup>(١)</sup> .

ولاشك أن وجهة النظر البنائية الوظيفية قد أسهمت إسهاماً كبيراً في تطور الفكر الاجتماعي والبحث . فالكثير من ملامح المجتمع ، التي كانت تبدو محيرة لاتخضع لمنطق يبرر وجودها ، أصبحت واضحة مفهومة حينما نظر إليها في علاقتها بالوظيفة (إسهامها في استمرار الحياة الاجتماعية) . وهكذا ، فبينما تبدو شعائر المرور rites de passage - مثلاً - عنيفة ومضرة بالفرد أصبحت وجهة النظر الوظيفية تمثل تدريباً مفيداً على الجزء العام الذي يفرضه مجتمع يعتمد على الصيد - مثلاً - في الحصول على الطعام . كما أن الحب الرومانسي في مجتمعنا أصبح ينظر إليه على أنه يقوم بوظيفة توجيه الشباب للتخلص من التبعية التي يشجعها النظام الأسري ، حتى يتحمل مسئوليات الزواج .

على أن هذا المنظور أيضاً قد زاد من حساسيتنا لوظائف عديدة تعتبر هامة لاستمرار الحياة الاجتماعية كانت مهمة أو لم تكن بالاهتمام الكافي . فقد بذل دوركايم وتلاميذه جهداً كبيراً في توضيح أهمية الطقوس العامة كوسيلة لزيادة التضامن الاجتماعي<sup>(٢)</sup> ، وتكشف الدراسات التي قام بها تلميذه مارسيل موس عن الهدية The Gift<sup>(٣)</sup> بالتفصيل كيف أن الجوانب التي تبدو عديمة الأهمية في الحياة الاجتماعية تؤدي وظائف هامة في المحافظة على الروابط بين الأفراد والجماعات ، ومن ثم تحافظ على وحدة المجتمع ككل .

ولقد عملت تلك الحساسية للعلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنسق الاجتماعي على زيادة فهمنا للتغير الاجتماعي . فإدراكنا بأن التغيرات في جانب معين من المجتمع ذات نتائج هامة بالنسبة للأجزاء الأخرى من النسق قد عمل على توسيع آفاق نظرتنا ، وساعدنا على تطوير فهم أفضل لأسباب تبني الاكتشافات الجديدة ببطء (المقاومة) ، وأسباب تعدد نتائج التغيرات التي تستهدف تحقيق هدف معين ، بحيث تختلف هذه النتائج عن تلك التي نقصدها بداءة أو نتوقعها .

(١) Auguste Comte, (H. Martineau, trans.), The Positive Philosophy of Auguste Comte (New York Blanchard, 1855), p. 457.

(٢) Durkheim, Elementary Forms of Religious life.

(٣) Marcel Mauss (I. Cunnison, trans), The Gift (Glencoe Ill, The Free Press, 1954).

كذلك كانت وجهة النظر البنائية الوظيفية دعامة كبرى للدراسات المقارنة ، وبخاصة تلك التي تناولت الثقافات البدائية وغيرها من الثقافات الغريبة عنا . وهناك مجتمعات كثيرة تبدو خالية من الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية بالمعنى الذى نفهمه ، لكن الاتجاه الوظيفى يدفعنا إلى البحث عن تلك الطرائق التى لا تكون واضحة تماماً وتستعين بها هذه المجتمعات فى ترتيب ما يتعلق بالسلع والخدمات أو الممارسة الشرعية للقوة . ومن ثم فإننا نستطيع أن نجعل رؤيتنا أكثر اتساعاً من حيث تباين صور الحياة الاجتماعية ، ونصبح على وعى بالقبود الفعلية التى تفرض على تلك المخططات الطوبائية للتنظيم الاجتماعى .

ومن اليسير بعد ذلك توضيح المخاطر والصعوبات التى تنطوى عليها وجهة النظر هذه . فهناك نقد غالباً ما يثار مؤداه أن الاتجاه البنائى الوظيفى اتجاه غائى . فالوظيفة تبدو فقط مصطلحاً بديلاً لمصطلح « الغرض » ، وقد يكون للفرد غرض ما ، لكن يصعب أن يقال إن للمجموعة نفس الغرض . ومع ذلك فمن الممكن الرد على ذلك بأن هناك جماعات تسلك بفاعلية بحيث تبدو كما لو أنها كائن عضوى فريد ذو إرادة معروفة وبوجهه هدف محدد . يضاف إلى ذلك أن بعض رواد الاتجاه البنائى الوظيفى يستخدمون الوظيفة لكى يصفوا بها فقط « نتيجة مترتبة على شيء ما » ، ومن ثم يتجنبون تماماً مسألة القيمة والغرض .

على أننا حتى إذا استخدمنا الوظيفة بهذا المعنى المحدود فإن ذلك لا يجنبنا النقد الهام الذى يوجه إلى العلماء البنائيين الوظيفيين وهو أنهم لا يستطيعون كشف الحقيقة التى مؤداها : على أى مقياس يصبح الشيء وظيفياً ؟ فإما هو وظيفى بالنسبة للمجتمع قد لا يكون وظيفياً بالنسبة للفرد . مثال ذلك نظام العبودية فى اليونان القديمة أو مستعمرات زراعة القطن فى أمريكا الجنوبية قبل عام ١٩٤٠ . والحقيقة أن وجهة النظر الوظيفية تجعلنا نبالغ فى تأكيد أهمية الفرد وحاجاته بالنسبة للجماعة . ولا شك أن محور البحث ، وطبيعة المشكلات التى يؤكدونها ، والمادة التى يحصل عليها الباحث سوف تختلف كلية إذا افترض أن المجتمع يوجد أساساً لكى يشبع حاجات الفرد بدلاً من الاعتقاد بأن للمجتمع طبيعته الخاصة ، وأن الفرد يوجد أساساً لإشباع حاجات المجتمع .

ومن الملاحظ كذلك أن ما هو وظيفى بالنسبة لفرد معين أو جماعة ما قد لا يكون وظيفياً بالنسبة لفرد آخر أو جماعة أخرى . وإذا زعمنا أن باستطاعتنا حل هذه المشكلة باختيار البديل الذى يبدو وظيفياً بصورة أكثر بالنسبة للمجتمع ، فإن هذا القول لا يمثل إجابة مقنعة إلا إذا اتفقنا على مكونات المجتمع ، وعلى ما هو وظيفى أو غير وظيفى بالنسبة له . ول سوء الحظ أننا لا نستطيع دائماً أن نتفق على ما يعنيه مصطلح « المجتمع » . فالعبيد اليونانيون لم يكونوا من بين أعضاء المجتمع اليونانى القديم ، على الرغم من أنهم كانوا فى بعض الأقاليم يمثلون غالبية السكان . وحتى



إذا اتفق العلماء الاجتماعيون على أولئك الذين يكونون عضوية المجتمع . فإنهم قد يجدون أن أعضاء المجتمع أنفسهم يختلفون حول ما يهتم المجتمع أو يحقق مصالحه . وحتى إذا اتفق الناس فإنهم مع ذلك قد يقودون مجتمعهم إلى طريق يؤدي به إلى الانحلال والتدهور ، بحيث يصعب أن يكون وظيفياً على أى نحو .

غير أن الاتجاه البنائى الوظيقي يشجع البحث عن وظيفة كل بناء قائم بالفعل . وليس هناك شيء يعوق الخيال في بحثه عن تلك الوظائف . والنتيجة المترتبة على ذلك أن كل شيء يوجد في المجتمع في وقت معين نفترض بسهولة أنه يحقق وظيفة معينة تبرر وجوده . أما إذا افترضنا عدم وجوده فإن إحدى حاجات المجتمع ستظل دون إشباع . ومثل هذا المبدأ يمكن الاعتماد عليه في الرد على النقد الذي يوجه إلى هذا الاتجاه من أنه يتجاهل التجريب والتغير الاجتماعي ، فما يوجد في المجتمع لتحقيق وظيفة ما ، يتعذر تجنبه دون أن يترتب على ذلك نتائج بالغة الضرر .

وعلى الرغم من هذه النقائص والأخطار التي ينطوي عليها هذا النموذج ، إلا أن كل عالم اجتماع يعتبر إلى حد ما من أصحاب التحليل البنائى الوظيقي . وهناك فئة قليلة جداً من علماء الاجتماع تذهب إلى أنه ليس ثمة نظام أو نسق في الحياة الاجتماعية : ولا يؤمن إلا قليلون بأن المجتمع يعبر عن شيء مضطرب غير محدد ، أو أن الأنماط التي يدعى علماء الاجتماع أنهم يلاحظونها في الحياة الاجتماعية ليست إلا أوهاماً . ومن المشكوك فيه أن يتجاهل أى عالم اجتماع أن استمرار الحياة الاجتماعية يتطلب وجود هيئات اجتماعية معينة تقوم بأداء بعض الوظائف مثل تنشئة الأطفال ، وضبط الانحراف ، وتنظيم الجنس أو أداء الأعمال ، ولا يعارض كثيرون أيضاً أهمية دراسة البناءات المميزة للمجتمع لكي نتعرف على الوظائف التي تؤديها .

ومع أن هناك اعترافاً عاماً بهذا الاتجاه ، إلا أن المدخل البنائى الوظيقي قد خضع لنقد شديد . ويستند هذا النقد إلى الصعوبات المشار إليها فيما سبق ومنها الميل إلى إعطاء وظيفة لكل شيء ، هذا من ناحية : كما يستند من ناحية أخرى إلى اعتقاد دوى الاتجاه البنائى الوظيقي بأنهم يمكنهم المفتاح السحري لعلم الاجتماع . وربما كان أهم نقد وجه إلى وجهة النظر هذه هو ذلك الذي أثاره أولئك الذين يتبنون ما يعرف بنموذج الصراع في دراسة المجتمع ، إذ أنهم يضعون الصراع في مقابل التوازن ، الذي يعد في رأيهم المفهوم الرئيسى عند أصحاب النزعة البنائية الوظيفية .

## نموذج التوازن في مقابل الصراع :

يمثل نموذج التوازن للمجتمع إحدى صور الاتجاه الوظيفي . ويذهب أولئك الذين يوجهون إليه النقد إلى أنه يصرف اهتمامنا عن وقائع الصراع والتوتر الاجتماعي ، ومن ثم فهو يمثل تياراً سياسياً محافظاً يؤثر في الفكر الاجتماعي . والاتجاه المحافظ ليس طرفاً ينطوي عليه المنظور البنائي الوظيفي ، ذلك الذي يستطيع أن يتناول معظم مشكلات التغير : والحقيقة أن النظرية تقرر بوضوح أن الفشل في مواجهة وظائف معينة سوف يؤدي إلى انهيار المجتمع . فالتغير الذي يطرأ على البناء يؤثر في القدرة على أداء الوظيفة ، كما أن التغير الذي يطرأ على بناء فرعي معين يؤثر على البناءات الفرعية الأخرى في نفس النسق . ومع ذلك ، ففيما يتعلق بنموذج التوازن تسقط مشكلة التغير من الاعتبار حيث يمكن التركيز على حالة ثبات النسق . وليس هذا التصور شيئاً غير معروف في نموذج التوازن ، ولكنه يظهر عند الممارسة بصورة واضحة .

ولقد طور تالكوت بارسونز وتلاميذه نظرية التوازن . ويمكننا أن نقرر بأن النموذج العام لهذه النظرية كما يتجلى في أعمال روادها هو مفهوم إعادة التوازن Homeostasis\* كما طبقه والتر كانون W.B. Cannon في الفزيولوجيا في مؤلفه الدائع الصيت : حكمة الجسم . والنموذج الذي سار عليه كانون في تحليله تمثل في مناقشة تلك العمليات التي تكشف عن أن الأنسجة تتغذى دائماً عن طريق الدم ، وهذا بدوره هو ما يجعلها صالحة ويعوض الضائع . وقد أوضح كانون أنه دون أن تحدث أية إصابة يعمل الجسم بسرعة على إيجاد سلسلة من الميكانيزمات مثل انقباض الوعاء الدموي المؤدى إلى نقطة الإصابة ، ثم مجموعة من التوافقات التي تعمل على حدوث التجلط ، وزيادة إنتاج خلايا الدم الحمراء . . إلخ . والجسم بهذه الطريقة يمنع فقدان الدم من أن يؤثر بشدة على اختلال التوازن، ويستعيد النسق تدريجياً حالة التوازن السابقة<sup>(١)</sup> .

ووفقاً لهذا النموذج أدرك بارسونز وزملاؤه المجتمع على أنه يحاول أيضاً عن طريق بعض التوافقات الآلية أن يحافظ على ميزان توازنه حينما تؤثر فيه قوى داخلية أو خارجية . ولكي نقدم مثالا على ذلك دعنا نفترض أنه في بعض طبقات المجتمع تكون الأسرة ضعيفة ،

\* مبدأ إعادة التوازن : أحد الخصائص العامة الأساسية للكائنات الحية ، من حيث اتجاهها إلى الاحتفاظ بظروف الحياة في مستوى ثابت واستعادة هذا المستوى إذا طرأ عليه تغير . انظر دكتور سامي محمود على ، القاموس الملحق بترجمة لكتاب سارتر « نظرية في الانفعالات » دار المعارف ، ( المترجم ) ١٩٦١ .

( ١ ) Walter B. Cannon, the Wisdom of the Body, (New York : Norton, 1932).

وهذا بدوره يؤدي إلى إهمال الأطفال وعدم تنشئتهم التنشئة الصحيحة . وإذا كانت قيم المجتمع تؤكد أهمية العناية الفائقة بالصغار وإتاحة الفرصة أمامهم ، ومثل هذا الموقف يمثل أحدهمصادر الضغط على نسق القيم . وإذا أدى ذلك بالمناطق التي أصيبت بالعدوى إلى إخراج نسبة عالية من الأحداث الجانحين ، فإن ذلك معناه ظهور نوع من الخلل الاجتماعي . كل هذه الظواهر تشكل عناصر اختلال توازن النسق الاجتماعي . ويؤكد نموذج التوازن أن المجتمع الذي يواجه هذا الموقف عليه أن يتخذ بعض الإجراءات الإيجابية : وقد تتضمن هذه الإجراءات تدعيم الخدمة الاجتماعية للأسر لكي تحافظ على تماسكها حتى تستطيع تدريب الأطفال وفقاً لأسس جديدة ، وتطوير مراكز خدمة في المجتمع المحلي للشباب ، وبناء مساكن جديدة لمحاصرة المناطق المصابة . هكذا ، مع بذل الجهد الواعي المنظم على نطاق كاف يمكن حصار المنطقة المصابة بالعدوى . ومن ثم نكتسب الجماعة عادات جديدة في رعاية الأطفال وصلتهم بالمجتمع ، ومن ثم يستعيد المجتمع حالة توازنه المفقود .

ونموذج التوازن باعتباره يمثل صورة خاصة من التحليل البنائي الوظيفي له بعض مميزات هذا الاتجاه . ولكن المماثلة التي تقترحها دراسات كانون لاتضيف شيئاً هاماً جديداً إلى ما ينطوي عليه التحليل البنائي الوظيفي ، وإنما هناك نقائص جديدة واضحة : فهناك شواهد تاريخية لاحصر لها تدلل على أن المجتمعات كثيراً ما تنفصل في السيطرة على الأحداث التي تتعرض لها ، وأنها تشهد تغيراً أساسياً ، بل هي عادة ماتتعرض للفناء . وثانياً أن تطبيق المماثلة بنموذج إعادة التوازن الفزيولوجي يحتاج منا أن نعرف الحالة المثل للنسق التي سوف يعود إليها بعد أن يصيبه الاختلال . وقد يكون ذلك واضحاً بالنسبة لحرارة الجسم الإنساني ، ولكنه ليس بنفس درجة الوضوح بالنسبة للمناخ الاجتماعي : ثالثاً : علينا أن نعرف السبب الذي يؤدي إلى حدوث هذه العملية . أما النموذج الذي يتبناه كانون فيؤكد أن التوافقات الضرورية كامنة داخل بناء الخلايا ، والأعضاء ، والتركيب الكيميائي للجسم الإنساني لكننا لانستطيع أن نحدد بنفس الدقة عوامل التوازن في المجتمع .

ولعل النقد المبرر الذي وجه إلى نموذج التوازن هو ذلك الذي أثاره أولئك الذين ينتمون إلى ما يعرف باسم نموذج الصراع للمجتمع . فهم يقولون إنه من الوهم أن نعتقد بأن المجتمع ، وبخاصة المجتمع الحديث ، يحقق ضرباً من التوازن المنسجم مهمته المحافظة على كل شيء . ويذهب نقاد نظرية التوازن إلى تعذر وجود حالة توازن تام . وبالتالي فكل المجتمعات تشهد حالة صراع ، وبخاصة صراع المصالح . وبعبارة أخرى أنهم يقررون أنه بدلا من الاتفاق أو الإجماع ، نلاحظ أن النزاع هو الشرط الأساسي للحياة الاجتماعية ، ذلك الذي ينشأ عن المنافسة حول القوة والامتياز بين الجماعات المختلفة . ومن ثم ، فإن العملية الاجتماعية الأساسية ليست هي الجهد



المنظم لاستعادة الانسجام أو التوازن ، ولكنها الصراع اللا محدود بين الذين ليست لديهم امتيازات ويرغبون في اكتسابها ، والذين لديهم بالفعل هذه الامتيازات ويرغبون إما في المزيد منها ، أو في منع الآخرين من الحصول على ما هو سائد . ويذهب أصحاب نظرية الصراع إلى أن نموذج التوازن أصبح دعامة للوضع القائم . فبدلاً من أن يكون منظوراً لرؤيتنا بصور الواقع الاجتماعي تصويراً صحيحاً ، أصبح يمثل عدسة حمراء تشوه الواقع ، وتجب عن رؤيتنا وقائع صراع الأهداف والمصالح في الشئون الإنسانية .

وقد تطور نموذج الصراع للمجتمع حديثاً بصورة عميقة وشاملة على أيدي لويس كوزر ، ورالف داهرندورف ، وجوهان جالتنج<sup>(١)</sup> . ولكنه وجد تدعياً قوياً من جانب عدد من نقاد علم الاجتماع الحديث مثل رايت ملز : وهناك بالطبع جانب حق ينطوي عليه نقدهم . فتحليل الكتابات السوسيولوجية الحديثة سوف يكشف عن اهتمام ضئيل بوصف الصراع الطبقي والاجتماعي على عكس ما توحى به الوقائع . . . .

غير أن قولنا هذا لا يعني أن نموذج الصراع أفضل من نموذج التوازن . فنحن لانزال لسوء الحظ في موقف لا يسمح لنا أن نقرر ما هو النموذج الصحيح . والحق أن وضع السؤال على هذا النحو العام يجعل من العسير الإجابة عليه . فالمجتمعات تكشف عن ميل نحو الصراع والاتفاق أيضاً . ففترات الاستقرار النسبي تتبعها فترات صراع حاد وتغير سريع . وتختلف المجتمعات فيما بينها باختلاف الزمان والمكان من حيث هذه الاعتبارات . وليست هذه ملاحظة عابرة ، فهي حقيقة لا يجب أن نتجاهلها . والشئ الذي علينا أن ندركه تماماً عند هذه النقطة من دراستنا للتحليل السوسيولوجي هو أن علماء الاجتماع يختارون الوقائع ويؤكدونها معتمدين في ذلك على نموذج المجتمع الذي يتبنونه .

ولقد أشار فيلسوف العلم موريس كوهن إلى أن العلوم الاجتماعية تتبنى مجموعات متضاربة من التعميمات ، بحيث يمكن القول إن كلا النوعين من التعميمات صحيح . والمثال الذي أشار إليه هو الفكرة القائلة بأن الناس تحركهم غريزة . اجتماعية ، ثم الفكرة المقابلة القائلة إنهم فرديون بالقطرة ، وربما كانوا غير اجتماعيين . ولعلنا نستطيع يوماً أن نقدر الوزن الحقيقي لأحد هذين العاملين ، ومن ثم يصبح بوسعنا في مواقف معينة المقاضلة بينهما . ولقد حدث ذلك

( ١ ) Lewis Coser, The Functions of Social Conflict (Glencoe IL, The Free Press 1956), Ralf Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society (Stanford University Press 1959), Johan Galtung, Pacifism Sociological Point of View, Journal of Social Issues (1959), 3 : 67-84.

إلى حد ما في علم الاجتماع الحديث : وحتى نتمكن من تحقيق تقدم أكثر عبر هذا الاتجاه علينا أن نتبع ما قاله كوهن من أن « العلم يعنى الوزن الدقيق لكل الشواهد ، مع الاهتمام الكلى بكافة النظريات الممكنة » فذلك هو طريق التخلص من التحيز والتعصب « (١) .

### : نموذج العلم الطبيعي :

من أقدم نماذج المجتمع ذلك النموذج الذى يقلمه العالم الطبيعي . والحقيقة أن كونت قبل أن يصلك مصطلح علم الاجتماع أشار إلى العلم بالحديد على أنه الفيزياء الاجتماعية ، ثم ظهرت هذه الفكرة مرات أخرى بانتظام خلال تطور علم الاجتماع وهى لاتزال ذات تأثير حتى يومنا هذا على تفكير عدد كبير من علماء الاجتماع . حتى إننا نجد أحد رواد وجهة النظر البنائية الوظيفية وهو تولكوت بارسونز يصوغ مبدأ سوسيولوجياً على هيئة قانون طبيعى . فبدأ القصور الذاتى Inertia عنده مثلاً يقرر : « أن عملية معينة للفعل الاجتماعى سوف تظل كما هى دون تغير فى المعدل أو الاتجاه إلى أن توقفها أو تعترضها قوى دافعية معارضة » (٢) .

وهناك كثيرون من علماء الاجتماع وعلى الأخص جورج لندبرج Lundberg وستوارت دود Dodd (٣) ، أصبح لديهم إيمان عميق بذلك الموقف الذى يؤكد أن علم الاجتماع ينبغى أن يتبع نمط العلوم الطبيعية . والحقيقة أنهم غالباً ما يأخذون ظواهر من العالم الطبيعى بوصفها نماذج واضحة للأحداث الاجتماعية ، ويذهبون إلى أن القوانين التى تنطبق على الأول تنطبق أيضاً على الثانية ، بل إن الفيزياء الاجتماعية المعاصرة تذهب إلى حد القول بأن القوانين التى تفسر طيران قطعة من الورق عبر الريح سوف تفسر أيضاً حركات الإنسان حينما يتعدى عن الحشد . أما عمق الجدل الذى تثيره هذه الفكرة فهو يشبه الفجوة التى تفصل بين أولئك الذين تأثروا تماماً بالنموذج الطبيعى للمجتمع ، والذين يعارضون تماماً ملاءمته . وتتسع هذه الفجوة حينما تؤخذ مبادئ الفيزياء من ميدان الميكانيكا .

ولعل أفضل تفسير لرواج نموذج العلم الطبيعى هو أن نجاح علماء الطبيعة والكيمياء قد جعل طريقتهم ذات قوة وهيبة جذبت إليها الناس بشدة . ويحتقد بعض علماء الاجتماع أن العلم الطبيعى لديه مفتاح سحرى لكل شيء ، حتى وإن كانت المماثلة بين الظواهر الطبيعية

(١) Cohen, Reason and Nature : An Essay on the Meaning of Scientific Method, (١) p. 347.

(٢) Talcott Parsons, Robert F. Bales and Edward Shils, Working Papers in the Theory of Action (Glencoe Ill, the Press, 1953), p. 102.

(٣) See George Lundberg Foundations of sociology (1939) and Stuart Dodd, Dimensions of Society (1947).

والاجتماعية محدودة الصديق . والواقع أن التحديد الدقيق الذى يميز العبارات المستخدمة فى العلم الطبيعى بإبعاده عن الزمان والمكان وعن القوى والمجالات قد أغرى إلى حد بعيد أولئك الذين يعانون من غموض كثير من مصطلحات علم الاجتماع ، وعدم تحديد العلاقات بين المتغيرات ، وعدم دقة النتائج التى يتم التوصل إليها .

ويتعين علينا أن نميز بدقة بين الإجراءات العامة للعلم وبين النظريات الخاصة فى العلوم الطبيعية والكيميائية . إن علم الاجتماع لاشك أنه يشارك فى المنهج ويفيد من تقدمه فى نطاق العلم ، ذلك الذى أسهم فيه العلماء الطبيعيون إسهاماً كبيراً . ومع ذلك ، فبرغم فائدة المبادئ العامة للعلم ، إلا أن ذلك لا يعنى أن المبادئ الخاصة بالعلوم الفيزيائية التى تحكم انجذاب الأجسام وفقاً لقانون الجاذبية يجب أن تكون نماذج دقيقة لتفسير الظواهر الاجتماعية . غير أن التطبيق المباشر للنماذج التفسيرية فى علمى الطبيعة والكيمياء لم يقدم شيئاً يذكر إلى تطوير التحليل السوسولوجى . فالمبادئ السوسولوجية المصاغة فى صورة قوانين طبيعية تبدو فارغة ، ذلك أننا لانستطيع أن نحدد وحدات هذه المصطلحات مثل : معدل التغير أو « الاتجاه » . وهكذا يصبح تطوير قواعد مثل تلك التى صاغها بارسونز عن القصور الذاتى لا يعدو أن يكون أكثر من تمرين .

وحتى إذا كان بوسعنا أن نكسب المفاهيم مضموناً يشتق معناه من الطبيعة ، فليس هناك ما يبرر الافتراض القائل بأن العلاقات بين العناصر المتشابهة فى الميدان الاجتماعى سوف تظل هى نفس العلاقات فى نطاق الفيزياء . والحقيقة أنه لا يوجد لذلك أى مبرر على الإطلاق . ومن ثم تنعدم فائدة الدراسات العملية التى تسعى إلى ترجمة مشكلات علم الاجتماع إلى مشكلات فيزيائية أو كيميائية .

ولعل الصعوبة التى تنطوى عليها هذه الترجمة يمكن أن يكشف عنها تاريخ الجهود المبذولة لتفسير حركة السكان فى المكان ، وهذه بالتأكيد مشكلة تناسب النموذج الطبيعى . فقد حاول جورج زيبف G.K. Zipf من هارفارد وهو متخصص فى فقه اللغة ومن رواد الفيزياء الاجتماعية ، أن يفسر هذه الحركة عن طريق ما أسماه مبدأ اختزال الجهد الذى اعتبره قانوناً طبيعياً . ولقد حاول تطبيق هذا القانون بطرق شتى ، حيث استخدمه فى تفسير بعض مظاهر اللغة وحركة السكان . ووفقاً لقانون اختزال الجهد يصبح عدد السكان الذين ينتقلون من مدينة إلى أخرى مرتبطاً بالمسافة التى تفصل بينهما ، طالما أن الجهد الذى يتطلبه عبور هذه المسافة سوف يتزايد بتزايدها . غير أن هذه القاعدة <sup>(١)</sup> لم يكتب لها النجاح فى وصف الحركة الفعلية للسكان على الأقل بالنسبة لمسألة الهجرة .

(١) George K. Zipf. „The P1.P2/D Hypothesis on the Intercity Movement of

= Persons” American Sociological Review (1946), XI : 677.



وثمة تحليل آخر استخدمه ستوفر Stouffer كشف من خلاله كيف نستطيع التنبؤ بحركات السكان بصورة أفضل عن طريق الاستعانة بفكرة الفرص الوسيطة . وقد ذهب ستوفر إلى أن حركة السكان تتأثر بالفرص المتاحة لهم عبر الطريق ، تلك التي قد تجذب المهاجر فتمنعه من الاستمرار في الحركة . وقد عبر ستوفر عن فكرته تعبيراً دقيقاً للغاية <sup>(١)</sup> . فأثبت هو وزملاؤه أن نظريته تتفوق من الناحية الواقعية على النظرية الأصلية التي قدمها زيبف . ثم عدل ستوفر في دراساته اللاحقة من نظريته لكي يدخل في اعتباره تأثير المهاجرين المتنافسين حول نفس الفرص النادرة على حركة السكان من مدينة إلى أخرى <sup>(٢)</sup> . وهذه المحاولة مكنته من استيعاب الوقائع المتصلة بالهجرة بين المدن . وفي دراسة أخيرة نشرت له قبل وفاته ، ناقش أولئك الذين سوف يدرسون هذه المشكلة في المستقبل وينهمكون في قياس المسافات على أساس الأميال فقط ، وطالبهم بأن يستعينوا بدلاً من ذلك بمقياس اجتماعي مثل تكاليف الانتقال .

على أن التفاصيل الدقيقة لهذه الدراسة لاتعني في هذا الصدد . فالشيء الذي يهمنا هو فشل أي قاعدة طبيعية بسيطة في تفسير انظاهرة الاجتماعية ورغم أنها تبدو منطقية عليها . إن مبدأ اختزال الجهد لا يتضمن أية مفاهيم سوسيولوجية ، إنه يتناول ظواهر اجتماعية في ضوء وحدات فيزيائية ، أي أنه يدرس عدد الأشخاص ، والمسافة . . إلخ . وقد فشل في استيعاب الوقائع المتصلة بهجرة السكان من مدينة إلى أخرى . ولقد اكتسبت هذه التفسيرات بعض الأهمية بعد أن أدخل ستوفر وزملاؤه مفاهيم مثل « الفرص الوسيطة » و « المهاجرون المتنافسون » ، والتكاليف الاقتصادية ، وهي مصطلحات لانجد لها مثيلاً يطابقها في العالم الطبيعي . وهكذا ، فإن المبدأ التفسيري الذي صاغه ستوفر أخيراً يكشف عن صلة محدودة جداً بالمفهوم الذي طوره

= والصياغة الدقيقة لهذه القضية هي أن عدد الأشخاص الذين يتحركون بين أي مجتمعين محليين في الولايات المتحدة والذين يتراوح سكانهما ما بين  $P_1$  و  $P_2$  ، وتفصل بينهما المسافة  $D$  ، سوف يتناسب هذا العدد مع النسبة  $P_1.P_2/D$  وتخضع لتأثير عوامل تعدل من الوضع القائم .

(١) Samuel Stouffer Intervening Opportunities : A Theory Relating Mobility and Distance American Sociological Review (1940), VI, 845-867.

(٢) Samuel Stouffer, Intervening Opportunities and Competing Migrants', Journal of Regional Studies (1960). II : 1-26.

وتقرر نظريته بالتحديد أن عدد الناس الذين سوف يعبرون المسافة (S) من نقطة ما ، يتناسب مباشرة مع عدد الفرص الواقعة على محيط دائرة قطرها (S) ، ويتناسب عكسياً مع عدد الفرص الواقعة على هذه الدائرة أو داخلها .

زيف . إن نظرية زيف قد عاونه على اختيار مشكلة اجتماعية هامة ، لكن نموذج العلم الطبيعي عنده منعه من تطوير تفسير ملائم لها . .

غير أن هذه الشكوك التي أثرت بصدد ملائمة تلك النماذج الخاصة بالظواهر الفيزيائية والكيميائية للعلوم الاجتماعية ، لا يجب أن تجعلنا نتجاهل تلك المسألة العامة المتصلة بانتماء علم الاجتماع إلى دائرة العلوم . فحينما يتضح لنا أن نموذجاً أو آخر مستمد من الفيزياء أو الكيمياء يلائم الظواهر الاجتماعية بقدر محدود جداً ، أو أنه يلائمها تماماً ، فذلك لا يحسم التساؤل الخاص بإمكانية وجود علم مستقل للظواهر الاجتماعية . أما ميلنا إلى الافتراض أن هذه المسألة قد حسمت فعلاً ، فهو يستند إلى الحقيقة التي مؤداها : أن أولئك الذين يطالبون باستخدام مناهج العلم الطبيعي في علم الاجتماع هم الذين ينزلقون بسهولة في استخدام القوانين الطبيعية بوصفها نماذج لتحليل السوسيولوجي . مع أن الاتجاهين مختلفان تماماً . وربما كانت المفاهيم المستعارة من الفيزياء هي أقل المفاهيم ملائمة لعلم الاجتماع ، بل إنها قد تؤدي إلى التضليل . كما أن المناهج الخاصة بالفيزياء والكيمياء تعد بالمثل غير ذات أهمية بالنسبة للعلوم الاجتماعية . ومع ذلك كله ، فإن العلوم الطبيعية قد توجه العلوم الاجتماعية من حيث إنها تعطى الاتجاهات التفسيرية العامة أو النماذج دون أن تطبق تماماً . كما أن الإجراءات العامة للعلم تعد ملائمة بالتأكيد لعلم الاجتماع (١) .

### النماذج الإحصائية والرياضية :

يعتبر أغلب علماء الاجتماع الذين يستخدمون الطرق الإحصائية في التحليل أنها أدوات أو وسائل فنية . وربما يندهشون إذا أشار المرء إلى أن مجرد تبني تكنيك إحصائي معين معناه أنهم يقبلون نموذجاً رياضياً باعتباره يمثل وصفاً ملائماً لجانب معين على الأقل من العالم الاجتماعي . ويعتقد علماء الاجتماع أن أدواتهم الفنية « محايدة » ولا تعني أنهم يلتزمون ضمناً بأية نظرة خاصة للعالم . والواقع أنه يتعذر تطبيق أي أسلوب إحصائي بحذق ما لم توضع بعض الافتراضات لمواجهة بعض الظروف . وهنا يضطر عالم الاجتماع إلى قبول بعض العلاقات الرياضية كنموذج ، حتى وإن كان ذلك بصفة مبدئية ، لدراسة العلاقات الاجتماعية . وطالما أن الأساليب الإحصائية التي يستعين بها عالم الاجتماع تتبع نظرية الاحتمال ، فإن علماء الاجتماع الذين يستخدمونها يتبنون نموذجاً احتمالياً للمجتمع .

(١) سنعود إلى مناقشة هذه القضية عند الحديث عن إمكانية وجود علم للإنسان في فصل لاحق .

ولقد أصبح تطبيق النماذج الرياضية على الظواهر الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية إجراء شائعاً وواضحاً . ويتخذ تطبيق هذه النماذج أحد طريقين . فقد يلاحظ الباحث أن نتائجه تتخذ باستمرار شكلاً معيناً ، ومن ثم يبحث عن نموذج رياضي يلائم هذا النمط ، ويطبقه مباشرة على دراسته . فإذا ما وجد أنه ملائم تماماً اتجه نحو استخدام النموذج الرياضي كأساس للتنبؤ بملاحظات أخرى عن نفس الظاهرة . وقد يوحى النموذج له أيضاً بأنواع معينة من البيانات ، أو يتنبأ بعلاقات لم يتناولها قبل ذلك .

وتقدم لنا دراسة روبرت بيلز Bales عن التفاعل في الجماعات الصغيرة مثالا على ذلك . فقد سجل الأستاذ بيلز داخل جماعات المناقشة الصغيرة الأفعال الصادرة عن الأشخاص تجاه بعضهم البعض . ثم قام بترتيب كل مشارك في الجماعة وفقاً لعدد الأفعال الموجهة إليه من الآخرين . ولاحظ بيلز في بعض الجماعات أن حوالي ٤٥ ٪ من الأفعال تتجه نحو الشخص الذي يمثل المرتبة الأولى ، وأن ١٨ ٪ من هذه الأفعال تتجه نحو الشخص ذي المرتبة الثانية ، وأن ٦ ٪ موجهة نحو الشخص الذي يحظى بأقل اهتمام ، وكان ذلك في جماعة تتألف من ستة أشخاص . ولما كان هذا النمط يشبه المنحنى الاعتدالي ، فقد حاول الأستاذ بيلز تطبيق نموده الرياضي على جماعات تختلف في حجمها من ٣ إلى ٨ أشخاص . وقد توصل إلى نتيجة مثيرة مؤداها : أنه كلما وصل حجم الجماعة إلى ثمانية أشخاص ، لوحظ وجود هذا النمط . فالشخص الذي يحظى بأكثر اهتمام هو الذي يحصل على ٤٥ ٪ من الأفعال في الجماعة ، والثاني ١٨ ٪ ، أما بقية الأفعال فتتنوع بانتظام على الأشخاص وفقاً لحجم الجماعة . ومع أن المنحنى الاعتدالي هو في حقيقة الأمر شيء تقريبي لا يرقى إلى مستوى الدقة الكاملة ، إلا أنه يصلح نموذجاً للنمط الملاحظ (١) .

على أن هذا الإجراء ليس بسيطاً دائماً . فالبيانات المتاحة لعالم الاجتماع قد لا توحى له بوضوح بأن هناك أسلوباً رياضياً ملائماً . فالواقع ، أنه من الضروري دائماً صياغة نماذج رياضية جديدة حتى يمكن تناول نمط العلاقات السائد في ميدان معين . !

ولعل الأعمال التي ضمنها هربرت سيمون مؤلفه : نماذج الإنسان الاجتماعية والعقلية (٢) . تمثل تطبيقاً ناجحاً للنماذج الرياضية على مشكلات العلوم الاجتماعية . فقد أوضح كيف

Robert, F. Bales, Interaction Process Analysis (Cambridge, Addison-Wesley, (١)

(1951).

Herbert Simon, Models of Man : Social and Rational (New York : Wiley (٢)

1957).



أن نظرية الفئة Set theory <sup>(١)</sup> يمكن أن تستخدم في وصف القوة السياسية أو السلطة ، وكيف تستخدم المعادلات الفارقة في ترجمة القضايا التي طورها الأستاذ جورج هومانز لوصف التفاعل في الجماعات الصغيرة إلى صيغ رياضية ، وكيف أن نموذج الاحتمال <sup>(٢)</sup> يمكن أن يصف سلسلة من الانتظامات الإحصائية المتعلقة بتوزيع حجم المدينة ، والدخول ، والنشر . وهذه المشكلة الأخيرة تعني أن العمليات الرياضية الاحتمالية تصلح نموذجاً عاماً لوصف الظواهر المتصلة « بالتقليد الاجتماعي » .

ولاشك أن النماذج الرياضية شأنها شأن أى تصور آخر للعالم الاجتماعي قد أثرت على أعمال علماء الاجتماع ، فقد وجهت اهتمام عالم الاجتماع نحو تلك المشكلات التي تبدو الرياضيات ملائمة لها تماماً ، وأبعدته عن تلك التي لا تصلح لهذه المعالجة . وطالما أنه من العسير عادة ترجمة الملاحظات الواقعية أو تحويلها إلى مصطلحات مستخدمة في النموذج ، فإن الاهتمام بالنماذج الرياضية قد شجع العناية المركزة بمشكلات القياس ، أو ذلك الاتجاه الذي يتبناه الدارس متجاهلاً مسألة انطباق النموذج على العالم الواقعي ، ومركزاً ببساطة على قبول القضية التي مؤداها أن العالم يبدو « كما لو كان » متطابقاً مع الأوصاف التي يقدمها النموذج .

وإذا اعترفنا بأن استخدام إجراء إحصائي هو في الواقع تبنى للنموذج الرياضي ، وهو نموذج احتمالي في هذه الحالة ، فإن علينا أن نقر بأن النماذج الرياضية لها تأثير هائل في علم الاجتماع ، بل إنها في الواقع قد أدت إلى تعديله . وإذا نظرنا إلى الإحصاء على أنها مجرد تكنيك محايد ، فإن النتيجة التي نخلص إليها هي أن الاستخدام الواضح للنماذج الرياضية في علم الاجتماع قد حقق إسهاماً محدوداً جداً . وسوف تكون هذه النماذج نتائج بالغة الأهمية في المستقبل ، إذ أخذنا في اعتبارنا هذا النص الذي ذكره الأستاذ سيمون :

« أولاً : علينا أن نتحرر من الالتزام مسبقاً بأي نماذج خاصة سواء كانت احتمالية أو ختمية ، دائمة أو فريدة ، تحليلية أو تنتمي إلى نظرية الفئة .

وثانياً : لا نتوقع أن نجد النماذج التي نحتاجها جاهزة في مؤلف رياضي : إننا لسنا بحاجة

---

(١) نظرية الفئة صيغة رياضية تعالج مجموعات أو فئات من الظواهر أكثر من معالجة الأعداد . وهي في العلوم الاجتماعية أساساً لنظرية اللعب ، وصيغت لحساب العائد والمفقود في بعض القرارات الخاصة .

(٢) تشير عملية الاحتمال بصفة عامة إلى أى عملية إحصائية . وهي بالتحديد أى عملية إحصائية تتضمن سلسلة من الأحداث ، بحيث يعتمد احتمال وقوع حادثة معينة على الأحداث السابقة . ولقد درست ظواهر مثل : اللغة ، والتعلم ، وتحركات السكان ، والاستجابات المطردة عن طريق العمليات الاحتمالية .

إلى ابتداء رياضيات جديدة ، وإنما بوسعنا أن نشكل نموذجنا من مجموعة مواد متاحة . ولهذا السبب علينا أن ننتبه إلى الاستعارة أو المماثلات المستمدة من العلوم الطبيعية . حقيقة أنه توجد مماثلات . . . ولكن الأجدر أن نلاحظ هذه المماثلات بعد تطوير نظرياتنا ، بدلا من استخدامها كأساس لبناء النظرية <sup>(١)</sup> .

إن الانتقادات التي يقدمها الأستاذ سيمون تصلح في ذاتها كنموذج نحتكم إليه في محاولتنا اختيار نماذج العلوم الاجتماعية .

### النماذج والقضايا والحقيقة :

إن نماذج المجتمع التي يتضمنها علم الاجتماع عديدة ومتباينة . وطبيعي أن يثور التساؤل التالي : أي هذه النماذج صحيح ، وأيها حقيقي وما هي النماذج الخاطئة ؟ ومن العسير الإجابة على هذا التساؤل ، بل إنه يتعين في الحقيقة رفضه أصلا . إذ من الممكن اعتبار كل هذه النماذج صحيحة من زاوية معينة ، فكل منها ينطوي على جانب حق . أما التساؤل عن أي منهما أكثر صحة من الآخر فعناه الفشل في فهم الوظيفة الحقيقية لهذه النماذج ، فهي وسائل لتركيز الاهتمام ، لأنها تحدد المشكلات ونوعية البيانات الملائمة لها ، وتطرح الأساليب الفنية الملائمة لجمع البيانات ، وطرق تحليلها . وقد تكون قضية معينة أو فرضا خاطئا أو صحيحا . وأحيانا يكون النموذج محددًا بصورة كافية بحيث يشكل فرضا دقيقا . وتعد النظرية الأحادية للتطور من هذا النوع . ومع ذلك ، فعظم النماذج تقدم منظورات عامة . ومثل هذه النماذج قد تكون ذات فائدة أو عديمة الجدوى ، مثمرة أو عقيمة ، ولكنها لا يمكن أن تكون خاطئة أو صحيحة .

إلا أن قولنا هذا يبدو كما لو أننا نعترف بأن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون علما . إن ذلك يعتمد بالطبع على تصورنا للعلم . إذ يعتقد غالبية الناس أن العلم أكثر انتظاما ، وتحديدًا ووحدة ، بصورة تخالف واقع الأمر . إن ما يتضمنه أي علم تلخصه مجموعة نظريات بينها تكامل جزئي ، وأحيانا ما تكون منفصلة تماما إحداها عن الأخرى . وقد لاحظ ألفرد نورث هوبنتهد في مؤلفه : العلم والعالم الحديث أن نظرية هيوجين عن الموجات الضوئية مع أنها قد فتحت آفاقا رحبة ، لكنها لم تستطع أن تكشف طبيعة الظلال التي تسببها الأشياء العارضة ، وهذه الأخيرة أوضحتها نظرية نيوتن في الضوء . ويقول هوبنتهد عن هذه النظريات المتنافسة إن لكل من هذه النظريات « فترات ازدهار » <sup>(٢)</sup> .

Simon, Models of Man : Social and Rational, p. 97 ff.

(١)

Alfred North White head, Science and the Modern World (New York : Macmillan, 1925) p. 48.

(٢)

ومن الأمور التي يسلم بها المرء أنه بقدر ما يتقدم العلم ، بقدر ما يستطيع تطوير نظريات تضم المزيد من الملاحظات . وهكذا وصف روبرت أوبنهايمر Oppenheimer خصائص علماء الفيزياء الذرية المعاصرين بقوله : « إن الشعور الذي يخالجنا الآن أننا نطوف في ضباب ، في جانب القاعدة رقم ( ١ ) هناك اتجاهات عديدة في دراسة الذرة ، لا يستوعب إحداها الموضوع كلية فعليك أن تفكر في أكثر من اتجاه واحد ، وأن تستخدمها جميعا لكي تستطيع أن تكشف عن الشيء الذي تريده » (١) .

واقصد وصف أوبنهايمر ذلك بأنه اتجاه تكميلي يمكن أن يستخدم في دراسة الأنساق الذرية (٢) . ويتعين على هذا الاتجاه أن يسود العلوم الاجتماعية . إن علينا أن نعيش في ظل إطار متنوع ، إذ يجب أن نتخلى عن التمسك الشديد بنموذج واحد ، وأن نتقبل إمكانية دراسة هذا العالم من خلال نماذج متضاربة وعديدة . ونحن لا نفعل ذلك لمجرد أن هذه النماذج يمكن أن « تضيف لنا شيئا في النهاية » ، بل لأنها ضرورية لفهم الحياة الاجتماعية المعقدة . وقد نكتشف في نهاية الأمر — كما وجد أوبنهايمر في مجال الفيزياء — أن فعل شيء واحد معين قد « يفقدنا أهمية فعل أشياء أخرى » . إن كل اتجاه — كما يقول أوبنهايمر — يمثل فصلا بأكمله ، وإن « هذه الفصول ليست متتابعة أو متراكمة بأي حال من الأحوال » .

كذلك يجب علينا ألا نتجاهل نماذجنا مجتمعة : إن مجرد الاعتقاد في ذلك يمثل وهما : ذلك أن هذه النماذج — مجتمعة — سوف تواصل تأثيرها على تفكيرنا دون وعي منا . وإذن فعلى أن نتقبل ما أطلق عليه أوبنهايمر « بالحقائق القاسية » إن مدى دقة النموذج أو المنظور تتحدد من خلال الذين يستعينون به . ولقد قال أوبنهايمر في هذا المجال : « لكي نفهم أى شيء فإننا لا نتمكن من فهم أشياء أخرى بعيدة . إننا دائما ما نشترى المعرفة على حساب ما يتعين علينا أن نراه وأن نتعلمه . ولعل ذلك يمثل الظرف الذي من خلاله نستطيع أن نقبض على المفاتيح التي تمكنتنا من فهم العالم المحيط بنا » (٣) .

وإذن فالنماذج التي يستعين بها عالم الاجتماع تمثل دعامة هامة ، ويجب ألا تختلط هذه الدعومات مع المعرفة التي نسعى إلى الحصول عليها . ولكن لما كان العالم متنوعا تنوعا لا نهائيا ، فإننا نجد المجال يتسع — على الدوام — لنماذج عديدة تمثل كل منها دعامة من دعائم هذا العلم .

Robert Oppenheimer, „Tradition and Discovery” AGLS Newsletter (١)

(October, 1959) p. 7.

(٢) وفي الفيزياء نجد بعض المضامين الهامة التي لا تجد ضرورة للإسهاب فيها هنا .

Oppenheimer, „Tradition and Discovery”, p. 15.

(٣)



غير أن دعوتنا لمنافسة مفتوحة بين النماذج النظرية المختلفة في علم الاجتماع لا تعني أننا لانهتم بعملية اختيار النموذج النظرى الملائم . إن لكل نموذج زماناً معيناً وفترة معينة للازدهار . أما العوامل التى تخلف — فجأة — على نموذج معين أهمية خاصة ، أو تجعله قادراً على توجيه البحوث بشكل فعال فهى عوامل متعددة ومتنوعة بحيث لا نستطيع هنا الخوض فى تفاصيلها . « إن النماذج أشبه ماتكون بالمناجم : « فالمنجم الغنى غالباً ما يستنفد بسرعة أكبر . أما الذين يفضلون العمل فى المناجم القديمة ، فإنهم يجنون بعض الثمار ، وإن كانت الحصىلة النهائية ضعيفة » . ويظهر دائماً شخص يعترض على هذا الأسلوب ، ومن ثم يصبح اكتشاف منجم جديد للذهب مصدر جذب للجميع . ومع ذلك فلدينا دائماً باحثين أو متقنين منفردين ، يتبعون خرائط غير منتظمة ، ويتخبطون هنا وهناك فى منطقة عقيمة ، لكن يظهر واحد منهم أيضاً هو الذى يتزعم الإضراب الثانى الكبير . وليس هناك من شك فى أن وجود عدد كبير من النماذج يعتبر من السوء بقدر مساو لوجود نموذج واحد . وليست استخدامات النماذج هى التى تهتم علماء الاجتماع ، وإنما مساوئ هذه النماذج هى التى تعينهم . فعلماء الاجتماع يميلون إلى الانتماء الفكرى غير المرن الذى يجعلهم يفضلون اتجاهها أو آخر ويستبعدون بقية الاتجاهات . ومن ثم تصبح النماذج التى يفضلونها هى الوسيلة الضرورية التى يستبعدون بها الملاحظات غير الملائمة ، أو يقيمون عليها الوقائع المختارة إلى أن تتخذ الشكل الذى يوحى به النموذج .

ومن الضروري أن نكون على وعى تام فى التمييز بين تركيز الاهتمام حول شيء معين بصورة مختارة و بوحى من نموذج معين ، وبين تشويه الوقائع المدركة تحت تأثير هذا النموذج . فالإدراك الانتقائى أو الاختيارى شيء ضرورى ، وربما كان مرغوباً . إذ بدونه يتعذر ليس فقط وجود الفن ، بل وجود العلم أيضاً . ومع ذلك ، فالإدراك الذى يتخذ شكلاً مختلفاً عن الواقع هو الأمر المهم . فقد حذر داروين منذ فترة بعيدة من أن الملاحظات الخاطئة هى أكثر خطراً على التقدم العلمى من النظريات الخاطئة . ويميل علماء الاجتماع إلى درجة كبيرة نحو استنتاج الوقائع مباشرة من نماذجهم بدلاً من الحصول على هذه الوقائع عن طريق ملاحظة مستقلة . وطالما أن التأكد من صحة هذه الوقائع الاجتماعية يعد مهمة عسيرة فإن علماء الاجتماع نادراً ما يعتمدون على التجربة الدقيقة التى تحل كل المشكلات . وقد أوضح كوهن وناجل هذه النقطة تماماً بقولهما : « إن العلوم الطبيعية يمكن أن تكون أكثر تحملاً لأننا متأكدون من أن الأفكار غير الصائبة سوف تمحى تماماً بعد مواجهة الوقائع . ومع ذلك ، فى الميدان الاجتماعى لا يستطيع المرء أن يختبر هذه الأفكار أو يبرهن على فسادها » (١) .

وليس الحل مع كل ذلك هو تجاهل نماذجنا كلية ، ولكنه يتمثل فى القدرة على وضع القضايا المشتقة منها بصورة تسمح باختبارها موضوعياً عن طريق القواعد العامة المقررة علمياً .

## الفصل الرابع

### مفهوم الإنسان في علم الاجتماع<sup>(١)</sup>

على عالم الاجتماع أن يقيم تصوراً معيناً عن طبيعة الإنسان . ومن الطبيعي أن يؤثر هذا التصور على الدراسات التي يجريها عالم الاجتماع . وعلى الرغم من ذلك نلاحظ اتجاهات شائعة في علم الاجتماع يميل إلى رفض تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء العوامل السيكولوجية التي تتألف منها الحياة الاجتماعية .

ولاشك أن الذين يرفضون تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء العوامل السيكولوجية قد تأثروا تأثيراً واضحاً بالدراسة الشهيرة التي أجراها دوركايم عن الانتحار ، والتي أكد فيها استحالة تفسير معدلات الانتحار في ضوء حقائق علم النفس الفردي . ولقد حدد دوركايم هدف دراسته للانتحار بقوله : « الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العوامل الأساسية التي تسهم في حدوث الانتحار . . . ونحن لانهتم هنا كثيراً بدوافع الفرد وأفكاره » . وبعد أن استعرض دوركايم النظريات المختلفة المفسرة لظاهرة الانتحار ( بما في ذلك النظرية السيكولوجية ) نجده يؤكد بوضوح : « حينما تجاهلنا الفرد وبدأنا في دراسة أسباب الانتحار في المجتمعات ، وحللنا هذه الأسباب في ضوء طبيعة هذه المجتمعات ، أدركنا - حينئذ - أن معدل الانتحار في المجتمع لا يمكن تفسيره إلا من خلال وجهة نظر سوسيولوجية خالصة<sup>(٢)</sup> .

والمؤكد أن دوركايم كان يكافح من أجل استبدال النزعة السيكولوجية بنزعة سوسيولوجية ، ساعياً إلى خلق وعي جديد بالدور الذي تلعبه الخصائص والعوامل الاجتماعية في مواقف الانتحار . وإذا ما أخذنا في اعتبارنا المشكلات التي واجهها دوركايم في هذا المجال فسنجد مبرراً لدعوته

---

(١) اعتدنا في تدعيم أفكارنا الواردة في هذا الفصل اعتماداً مباشراً على مقال لنا سبق نشره في Robert Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr. (eds.), *Sociology Today* (New York : Basic Books, 1959, pp. 249-276. „Personality and Social Structure”.

(٢) Emile Durkheim (J.A. Spaulding and G. Simpson, trans.), *Suicide* (Glencoe, Ill. : The Free press, 1951), pp. 151, 159.

القوية وإصراره الشديد على أهمية العوامل الاجتماعية في تفسير الواقع الاجتماعي .

وعلى الرغم من أن موقف دوركايم كان ملائماً تماماً للعصر الذي عاش فيه ، إلا أن هذا الموقف لم يعد يتفق مع طبيعة علم الاجتماع الحديث . فمن الصعب الآن أن نقدم تحليلاً سوسيولوجياً لمشكلات عديدة ، دون أن نأخذ في اعتبارنا النظرية السيكولوجية والحقائق المختلفة التي يتوصل إليها علماء النفس المعاصرون . ومن ثم لنا أن نذهب إلى أن أغلب التحليلات السوسيولوجية المعاصرة تميل إلى الاستعانة بالنظريات المختلفة التي تتناول طبيعة الشخصية الإنسانية ومن شأن هذه الاستعانة أن تزودنا بفهم أعمق لطبيعة المشكلات الاجتماعية وقدرة أكبر على مواجهتها .

وعلى الدارس الذي يهتم بتحليل البناء الاجتماعي أن يفسر آثار الفعل الاجتماعي على الطابع النظامي للمجتمع . ولكي يتمكن من إجراء هذا التحليل ، عليه أن يزن - بدقة - آثار هذا الطابع النظامي على الشخصية الإنسانية . إذ أن النتائج التي تحدثها الإجراءات النظامية تتوقف - إلى حد كبير - على تأثيرها على الشخصية الإنسانية بمعناها الواسع . وعلى ذلك فإننا نجد الشخصية تمثل أحد المتغيرات الوسيطة الهامة حينما نريد تحديد أو تقييم الآثار التي يحدثها جانب من جوانب البناء الاجتماعي على جانب آخر . وفضلاً عن ذلك هناك جانب آخر تلعب فيه العوامل النفسية دوراً هاماً وهو الخصائص السيكولوجية المختلفة التي تميز الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية ؛ ذلك أن أداء الأدوار الاجتماعية يتوقف - إلى حد كبير - على حاجات الشخصية وعلى استعدادات الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية .

وتميل المناقشات التي تتناول الطبيعة الإنسانية والمجتمع إلى إثارة قضايا قديمة قدم التفكير الإنساني . من ذلك - مثلاً ما هي الطبيعة الأساسية للإنسان ؟ ما هي الخصائص الفطرية التي نرثها وما هي الخصائص المكتسبة التي نتعلمها ؟ ما هي السمات العامة التي تميز الشخصية الإنسانية ؟ كيف تتحدد الخصائص العامة للشخصية لتمييز مجموعة معينة من الناس دون مجموعة أخرى ؟ تحت أية ظروف تظهر أنماط مختلفة من الشخصية ؟ .

### طبيعة الإنسان :

يميل علماء الاجتماع إلى التركيز على المجتمع ك موضوع للدراسة تاركين الفرد موضوعاً للدراسة . علم النفس : لذلك فإننا نتوقع عدم وجود نماذج سوسيولوجية عديدة تتناول الإنسان في المجتمع .



وعلى الرغم من أن مفهوم المجتمع يتمتع بقدر كبير من الوضوح لدى علماء الاجتماع ، إلا أن نظرتهم للإنسان داخل المجتمع نظرة تتصف بقدر ملحوظ من الغموض . ومع ذلك فإن هذه النظرة الغامضة تمارس في بعض الأحيان تأثيراً كبيراً على دراساتهم .

### التصورات غير السوسيولوجية للإنسان :

نستطيع أن نتعرف على مفهوم الإنسان لدى معظم علماء الاجتماع إذا ما عقدنا مقابلة بين هذا المفهوم والمفاهيم الأخرى المقابلة له . فالنظرة الشائعة للإنسان لدى أصحاب « النزعة الإنسانية » تؤكد « تفرد ، وتنوع ، وتغيره الدائم » . ولقد أكد مونتاني Montaigne هذه النظرة بقوله : « الإنسان كائن عجيب ، غير مستقر ، بحيث يصعب التوصل إلى قوانين تحكم سلوكه » (١) .

وعلى النقيض من ذلك نجد علماء الاجتماع يؤكدون عدداً معيناً من الحقائق من أهمها انتظام سلوك الإنسان ، وتكرار هذا السلوك في مواقف معينة ، ثم إمكان العد والقياس في مجال السلوك الإنساني . وهنا نجد علماء الاجتماع يهتمون بدراسة الإنسان بوصفه مخلوقاً ذو عادات اجتماعية ، ثم يؤكدون أن الإنسان لا يتصف بالخصائص التي أطلقها عليه أصحاب النزعة الإنسانية ، لأنه لو صدقت هذه الخصائص لما عرفنا النظم الاجتماعية المختلفة التي أقامها الإنسان ، ولما اتخذت الحياة الاجتماعية طابعاً منظماً .

وعلى الرغم من أن مدرسة التحليل النفسي لا تؤكد الطبيعة المتغيرة للإنسان ، إلا أنها لا تسلم بسهولة — بأن الدافع الاجتماعي يمثل مظهراً معيناً ينعكس بوضوح — وبانتظام — على السلوك الإنساني . إذ أن هذه المدرسة تسلم بأن هناك موجهات أساسية للسلوك منها الدوافع البيولوجية العميقة ، والاستعدادات الغريزية التي تضمن للشخص تحقيق الإشباع . ومن الواضح أن وجهة نظر التحليل النفسي تمنح الإنسان أولوية على المجتمع . هي إذن تنظر إلى الإنسان على أنه مخلوق ضعيف مقهور قد تتعرض طبيعته البدائية للانفجار ، تتخذ شكل السلوك المضطرب . ولقد لحص فرويد وجهة نظر في خطاب أرسله إلى الدكتور فان إيدن Eeden حيث يقول : — « توصل التحليل النفسي إلى حقيقة أساسية هي . . . أن الدوافع البدائية البربرية الشريرة التي يتصف بها أفراد الجنس البشري لم تختف ، ولكنها استمرت في وجودها على الرغم من عمليات الكبح . إن هذه الدوافع تتحين دائماً فرص الظهور وتعبّر عن نفسها في ضروب مختلفة من السلوك . وفضلاً عن ذلك فلقد أوضح لنا التحليل النفسي أن عقولنا ضعيفة ،

وتابعة ، وأنها لاتعدو أن تكون أدوات تستخدمها دوافعنا وعواطفنا . إننا جميعا مضطرون إلى أن نتصرف — بذكاء أو غباء — طبقا لاتجاهاتنا والمقاومة الداخلية التي نبديها في بعض الأحيان<sup>(١)</sup> .

وهناك أخيراً تصور شائع عن الإنسان هو ذلك الذي ينطلق من وجهة نظر هوبز . وطبقا لوجهة نظر هوبز فإن الدوافع الاجتماعية هي التي تحكم سلوك الإنسان ، وأن الطاقة الجنسية الغريزية ليست هي العامل الحاسم في هذا المجال . فالإنسان يسعى إلى تحقيق الأمان لنفسه ولجماعته ، ومن أجل ذلك يحاول جمع المال وامتلاك مقاليد القوة والسيطرة . ومن الواضح أن الإشباع الشخصي (أو الجماعي المحدود) هو مايشغل الإنسان طبقا لوجهة نظر هوبز . والنتيجة النهائية لذلك هي أن العالم يبدو وكأنه يخضع لممارسة القوة ؛ أي أن الطابع العدواني يسيطر على علاقات الناس . وهنا نجد هوبز يؤكد أن قوة الدولة هي التي تحول دون نشوب الحروب والصراعات بين الناس .

ومع أن التصورات الثلاث السابقة للإنسان لاتعكس لنا كل المحاولات المختلفة التي شهدتها الفلسفة السياسية الغربية ، إلا أنها تمثل أساسا يمكن في ضوءه أن نحدد التصورات السوسولوجية الشائعة عن الإنسان .

### التنشئة الاجتماعية كبعد أساسي يعكس صورة الإنسان :

ينظر علماء الاجتماع إلى الإنسان الاجتماعي بوصفه مخلوقاً يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية التي بمقتضاها تتحول غرائزه الحيوانية لتتطابق مع طبيعة الحياة في مجتمع إنساني<sup>(٢)</sup> . ومن الواضح أن وجهة النظر هذه تتعارض مع تلك التي تؤكد الجانب الغريزي غير العقلي للإنسان . ويعتقد معظم علماء الاجتماع أن الإنسان في كل مكان (بما في ذلك أشد القبائل بدائية) لديه طبيعة فطرية حيوانية أولية ، وأن هذه الطبيعة تتغير بعد ذلك بفضل عملية التعليم الاجتماعي التي يخضع لها لفترة طويلة . ومن شأن عملية التعلم هذه أن توجه دوافعه البيولوجية لتتخذ مسالك مقبولة اجتماعياً ، ومن ثم تحول طاقاته الغريزية لتتخذ دوافع اجتماعية .

غير أن علماء الاجتماع لا ينكرون — مع ذلك — العناصر غير العقلية الداخلة في بناء الإنسان . إذ نجد باريتو Pareto — على سبيل المثال — يؤكد دور الجوانب غير العقلية لسلوك الإنسان .

Quoted in Ernest Jones, The Life and Work of Sigmund Freud, Vol. 11 (New York : Basic Books, 1957), p. 368. (١)

(٢) . سنناقش مفهوم التنشئة الاجتماعية بشيء من التفصيل في الفصل الخامس من هذا

وعلى أية حال فإن علماء الاجتماع لا يشعرون أن الجانب غير العقلي للإنسان يشكل عقبة تحول بينه وبين قبول الحياة في المجتمع . وهم يؤكدون قدرة المجتمع على الحيلولة دون ظهور الآثار السلبية التي تحدثها الجوانب غير العقلية للإنسان من خلال الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من جزاءات . وفضلا عن ذلك فهم يؤكدون سعي الإنسان الدائم نحو تحقيق أهداف اجتماعية وشخصية ، تلك الأهداف التي تتخذ طابعا شرعيا من خلال الثقافة . وبهذا المعنى يمكن القول إن معظم الأفعال الإنسانية تتصف بالمعقولة أو الرشدة ، إن ذلك هو الأساس الذي بدونه تصبح الحياة الاجتماعية صعبة التحقيق . وبدون الاعتماد المتبادل بين الناس لا تقوم قائمة للحياة الاجتماعية ذاتها .

وإذن فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الإنسان في ضوء دوافعه الاجتماعية . ومن الطبيعي أن تتعارض نظرتهم هذه مع نظرة هوبز التي تؤكد الطابع الانعزالي الفردي للإنسان . إنهم يؤكدون رغبة الإنسان القوية في الارتباط بالآخرين ، وميله إلى الاعتماد عليهم ، واستعداده لتوسيع نطاق قوته من خلال العمل الجماعي . ويميل التصور السوسيولوجي للإنسان إلى تأكيد حقيقة أساسية هي أنه ( أى الإنسان ) يميل إلى تقييم الآخرين ويسعى إلى ربط نفسه بهم . وهنا يبدو الإنسان وكأنه ملتزم بالتكيف المتبادل الذي يتم بمقتضاه تحقيق أهدافه الخاصة والأهداف العامة على السواء .

وبما سبق يتضح لنا أن التصور السوسيولوجي للإنسان يتضمن عدداً من العناصر . ونستطيع أن نسجل هنا ثلاثة منها . أما العنصر الأول فيتعلق « بالطبيعة الأساسية » للإنسان . ذلك أن علماء الاجتماع يميلون إلى وصف هذه الطبيعة بطريقة حيادية . هي ليست خيرة تماماً وليست شريرة تماماً . إنها تتضمن في داخلها احتمالات التطور والنمو ، وأن هذه الاحتمالات تتوقف على طبيعة الفترة الزمنية ونوعية المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان . وفضلا عن ذلك نجد ميلا واضحا لتأكيد مرونة الإنسان وقدرته على التشكل .

وتمثل التنشئة الاجتماعية العنصر الثاني للتصور السوسيولوجي للإنسان . وبمقتضى التنشئة الاجتماعية يكتسب الفرد الثقافة ويستوعب قيم المجتمع وأهدافه . إذ أن لدى الفرد استعداداً لأن يفعل ما يعتبره المجتمع صحيحاً ومقبولاً . وهنا — أيضا — نجد التصور السوسيولوجي يؤكد أن الطبيعة الداخلية للإنسان تتصف بطابع أخلاقي ، وأن الإنسان يميل — بشكل أو بآخر — إلى قبول متطلبات المجتمع ويسعى إلى تحقيقها .

وأخيراً نجد العنصر الثالث للتصور السوسيولوجي يتناول الطبيعة الخارجية للإنسان . فالعلاقات التي يقيمها الإنسان مع الآخرين تعكس — بوضوح — ميله الاجتماعي . ولو تأملنا شبكة العلاقات الاجتماعية التي يدخل فيها الإنسان ( وهي العلاقات التي تحقق



أهدافاً مختلفة ( لاحظنا أنه يستجيب للضغوط الخارجية التي تدفعه — مرة أخرى — إلى أن ينصرف ويسلك في ضوء المعايير والقواعد السائدة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

ولقد أوضح دنييس رونج Wrong أن العناصر الثلاث التي تشكل التصور السوسيولوجي للإنسان إنما تؤكد — بشكل واضح — الدور الذي تلعبه عملية التنشئة الاجتماعية<sup>(١)</sup> . ولو حاولنا تتبع علاقة هذا التصور بنظريات السياسة الغربية ، لاحظنا قدراً ملحوظاً من التشابه بينهما . ويعبر عن ذلك بوضوح نظريات كل من لوك وروسو ومنسكيو وجون ستيوارت ميل . غير أن هذا القدر من التشابه يقل بدرجة ملحوظة بالنسبة لنظريات ميكافيلي وهوبز وهيوم وكانت . وفضلاً عن ذلك فإن التصور السوسيولوجي للإنسان يتلاءم مع الاتجاه البنائي الوظيفي الذي ينهض على فكرة التوازن أكثر من ملاءمته مع اتجاه الصراع .

وواقع الأمر أننا لانهتم هنا بمدى صحة أو كفاءة هذا التصور السوسيولوجي للإنسان بقدر ما نهتم بالتعرف على النتائج المترتبة على تطبيقه في الدراسات الاجتماعية . ولعل أحد هذه النتائج أن علماء الاجتماع لا يميلون إلى تفسير الاختلافات بين الأمم والثقافات في ضوء الخصائص الفطرية للأفراد . وبدلاً من ذلك نجدهم يفسرون الاختلافات في ضوء مستوى الثقافة المادية وأشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ولنا أن نتوقع بعد ذلك معارضة علماء الاجتماع لأية تفسيرات تستند إلى الخصائص الفطرية للأفراد . لذلك نجدهم يقدمون تفسيرات اجتماعية لظواهر ومشكلات عديدة مثل الجريمة وجناح الأحداث والانتحار . وهكذا نجد علماء الاجتماع يميلون إلى هذه الظواهر والمشكلات على أنها نتائج لاعتبارات اجتماعية مختلفة متفاوتة القوة فرضت على الأفراد فرضاً بحكم الأوضاع التي يشغلونها داخل الباء الاجتماعي<sup>(٢)</sup> . ومن شأن هذه النظرة أن تمنح الاستعدادات الشريرة لدى الإنسان مكانة أدنى بكثير من تلك المكانة التي منحها إياها الفلاسفة القدامى .

ولقد كان من نتائج التصور السوسيولوجي للطبيعة الإنسانية أن ظهر اتجاه واضح لدى علماء الاجتماع مؤداه : أن تغيير الناس يجب أن يبدأ أولاً بتغيير الظروف الاجتماعية المحيطة بهم لا العكس . كذلك نجد علماء الاجتماع يعبرون عن شكوكهم في فعالية الإصلاحات التي تستند إلى خلق ظروف خيالية تقوم على منح الحرية الكاملة للإنسان وإزالة كل العقبات والضغوط التي يخضع لها . وكنتيجة لذلك نجد علماء الاجتماع يتخذون موقفاً وسطاً . فهم يسلّمون

(١) Dennis Wrong, "The Oversocialized Conception of Man", American Sociological Review (1961), XXVI : 183-192.

(٢) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر مناقشتنا للدراسات السوسيولوجية عن الانحراف والامتناع في الفصل السادس .

بأن الدوافع الاجتماعية للإنسان يجب أن تخضع للتهذيب وتوجه لخدمة الصالح العام ، ولكنهم يقرون بعد ذلك أن الإنسان — خلال هذه العملية — يعاني من ضغوط عديدة ، ضغوط من شأنها أن تحول دون التعبير التلقائي عن دوافعه .

## نماذج الإنسان في علم الاجتماع

بذلت محاولات سوسيولوجية عديدة لتصنيف الشخصية الإنسانية بهدف تفسير الاختلافات السلوكية بين أفراد المجموعات المختلفة وبين أفراد الجماعات العديدة داخل المجتمع الواحد . فعلى سبيل المثال نجد توماس Thomas وزنانيكي Stonequist يقدمان تصنيفاً للشخصية يستند إلى ثلاث نماذج : « البوهيمية » ، « المعارضة » ، و « الإبداعية » . كما نجد بارك Park وستونكويست Stonequist يقدمان نموذج « الإنسان الهامش » . أما بول لازار سفيلد Lazarsfeld فقد قدم نموذج الشخصية المؤثرة « ، بينما نجد روبرت ميرتون Merton يميز بين الشخصية « العالمية » « والمحلية » (١) . ولقد شجعت هذه المحاولات عدداً آخر من علماء الاجتماع فقدموا تصنيفات للشخصية أكثر اتساعاً كما هو الحال عند فانس باكارد Packard الذي توصل إلى تحديد فئة من الناس أطلق عليهم « الباحثون عن المكنانة » . ونظراً للأهمية التي تنطوي عليها التصنيفات الاجتماعية — النفسية في التحليل السوسيولوجي ، فإننا نجد ضرورة لمعالجتها بشيء من التفصيل . ويمكننا أن نستشهد في هذا المجال بمثالين بارزين .

أما المثال الأول فيعبر عنه بارييتو Pareto الذي قدم عدداً من التصنيفات الهامة في علم الاجتماع (٢) . ويعد مفهوم « الرواسب » residues من المفاهيم الأساسية عند بارييتو ،

(١) W.J. Thomas and Florian Znaniecki, *The Polish Peasant in Europe and America*, Vol. I - IV (Chicago : university of Chicago Press, 1918), E.V. Stonequist, *The Marginal Man : A Study in Personality and Culture Conflict* (New York : Scribner, 1937); William F. Whyte, *Street Corner Society, the Social Structure of an Italian Slum* (Chicago : university of Chicago Press, 1943); Paul Lazarsfeld, & Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, *The People's Choice* (New York : Duell, Sloan and Pearce, 1944); Robert K. Merton, „Patterns of Influence : Local and Cosmopolitan Influentials“, *Social Theory and Social Structure*, rev. and ent. ed. (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1957), pp. 387.

(٢) Vilfredo Pareto (T. Livingston, ed.), *Mind, Self and Society*, Vol. I-IV (New York : Harcourt Brace & World, 1939), For a Commentary See George C. Homans and Charles D. Curtis, *An Introduction to Pareto : His Sociology* (New York : Knopf, 1934).

حيث يشير إلى الخصائص الأساسية الدائمة للفعل الاجتماعي : ولقد اعتبر باريتو الرواسب بمثابة « الثوابت » التي يتضمنها السلوك الإنساني . فالراسب قد يمثل الخاصية الأساسية التي تميز المجتمع أو النظام أو الشخص . ولقد ميز باريتو بين ست فئات أساسية من الرواسب ، ثم ميز بين المجتمعات والأزمان والجماعات والأشخاص طبقاً للرواسب المميزة لها . فعلى سبيل المثال نجده يشير إلى نمط « الثعالب » من الناس ، ويمتيز أن « راسب الربط والتأليف بين الأشياء » هو الراسب المعبر عنهم . « فالثعالب » - كما يقول باريتو - تبتكرو وتخاطرو وتقوم على التجارب المختلفة . أما « الأسود » فهم على النقيض من الثعالب ؛ « لأنهم ذلك ( أى الأسود ) أكثر تقليدية ويميلون إلى السلوك الروتيني ؛ فضلاً عن أنهم يفتقدون إلى الخيال . وعلى ذلك نجد الراسب المعبر عنهم هو « دوام الارتباط بالآخرين » .

ولقد استخدم باريتو هذا التصنيف لكي يفسر ما يطرأ على المجتمع من استقرار أو تغير ؛ حيث أوضح أن على المجتمع أن يخلق قيادة قوية تتمتع براسب « الربط والتأليف بين الأشياء » ، وأن يكون هناك أتباع يتمتعون براسب « دوام الارتباط بالآخرين » . ولكي يدال باريتو على صدق وجهة نظره هذه ذهب إلى أن الطبقات الحاكمة - في أغلب الحالات التاريخية - لم تكن مرنة بالقدر الذي يمكنها من ضم بعض أفراد الطبقات المحكومة إليها ومشاركتهم إياها في الحكم . ولعل هذا الموقف هو السبب الأساسي الذي يؤدي إلى نشوب الثورات وإحلال الصفوة القديمة بصفوة جديدة تتمتع براسب « الربط والتأليف بين الأشياء » . وبظل هذا الموقف قائماً دون نهاية ، مما يشكل ما أطلق عليه باريتو « دورة الصفوة » . وهكذا نجد باريتو يستخدم الأنماط الاجتماعية لكي يقدم لنا نظرية دائرية في التطور الاجتماعي (١) .

أما دافيد ريزمان Reisman فقد قدم في مؤلف شهير له عدداً من الأنماط الاجتماعية للدقيقة اكتسبت شهرة كبيرة في علم الاجتماع (٢) . ولقد ميز ريزمان بين ثلاث أنماط أساسية ، يعكس كل منها نموذجاً معيناً من الامتثال أو الاستجابة للضبط الاجتماعي .

ويعكس النموذج الأول « التوجيه نحو التقليد » . ويعبر عن هذا النموذج سلوك الناس للذين يخضعون للمعايير الثقافية التقليدية التي تمثلها روابط القرابة والدين والطقوس والمراسم . والخاصية المميزة لهذا النموذج هي الامتثال للمعايير الخارجية للسلوك التي ينظمها المجتمع . أما النموذج الثاني فيعكس « التوجيه الداخلي » . ويمثل هذا النموذج سلوك الناس الذين يتصرفون

(١) انظر أيضاً الفصل السادس من هذا الكتاب ، حيث نجد تناولاً لموضوع التغير الاجتماعي

(٢) David Riesman, The Lonely Crowd, abr. (New York : Doubleday, 1958);

see also S. Martin Lipset and Leo Lowenthal, Culture and Social Character (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1961).



« في ضوء المعايير التي اكتسبونها خلال طفولتهم من كبار السن ، تلك المعايير التي تحتم عليهم السعى نحو تحقيق أهداف لا مفر من تحقيقها<sup>(١)</sup> . وأخيراً نجد النموذج الثالث يعكس التوجيه نحو الآخرين » . وطبقاً لهذا النموذج نجد الأفراد يخضعون مباشرة للاتجاه الذي يتخذه قرناؤهم<sup>(٢)</sup> . ومن الواضح أن هذا النموذج يتعارض بوضوح مع النموذج السابق .

ولقد وصف ريزمان هذه النماذج الثلاثة بأنها نماذج تاريخية ، ذلك لأنه اعتقد أن كلا منها قد يميز مجتمعا معينا خلال فترة زمنية معينة . فنموذج « التوجيه نحو التقليد » يسود المجتمعات المستقرة الساكنة التي تتصف فيها علاقة الإنسان بالأرض بالثبات . ويعتقد ريزمان أن أوروبا قد شهدت بوضوح نموذج « التوجيه نحو التقليد » خلال العصور الوسطى .

ويعتقد ريزمان أن تغير معدلات المواليد بالنسبة لمعدلات الوفيات قد يؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة في مثل هذا المجتمع التقليدي . فزيادة عدد السكان تنخفض معدلات الوفيات وتحسن أساليب الزراعة ، ويتحقق الفائض الإنتاجي . ومن شأن هذه الظروف أن تخلق نمطا جديداً من الشخصية يميل إلى الإفادة من الفرص الجديدة . ويظهر هذا النمط من الشخصية خلال فترات الحراك الاجتماعي السريع وتراكم رؤوس الأموال والاختراعات ؛ أي أن « التوجيه الداخلي » يميل إلى الظهور خلال هذه الفترات . وعلى ذلك نجد ريزمان يذهب إلى أن نموذج الشخصية القائمة على « التوجيه الداخلي » قد ظهر بوضوح خلال عصر النهضة والإصلاح الذي شهدته أوروبا .

ثم نجد ريزمان يذهب بعد ذلك إلى أن المجتمع مايلبث أن يتعرض لتغيرات أخرى . فانخفاض معدلات الوفيات يرتبط بانخفاض معدلات المواليد . ومايلبث حجم السكان أن يتجه نحو الثبات أو الانخفاض ، وما تلبث أن تحل الصناعة محل الزراعة ، وتزداد مهن الخدمات ، وتقل ساعات العمل ، وتزداد السلع وفرة . وفي ظل هذه الظروف يجد الإنسان أن من الضروري عليه أن يهتم بالآخرين أكثر من اهتمامه بالبيئة المادية<sup>(٣)</sup> . وهنا نجد فترة زمنية يظهر فيها نموذج الشخصية « الموجهة نحو الآخرين » . وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية أوضح مثال على ذلك .

ومن الواضح أن التصنيفات التي طورها كل من باريتو وريزمان لم تكن فقط إجراء منهجياً خالصاً . فلقد استخدمهما في دراسة نماذج تاريخية معينة للشخصية بهدف التعرف على

Riesman, The Lonely Crowd, p. 30.

Ibid; p. 31 H.

Ibid; p. 34.

(١)

(٢)

(٣)

العمليات الاجتماعية الأساسية لكل من التكيف والتغير . غير أن هذه التصنيفات قابلة دائماً للتغير ، وأن أهميتها وفائدتها تتوقف على طبيعة التحليل السوسيولوجي الذي نريد إجراؤه . ولنا أن نتوقع اختلاف التصنيفات باختلاف علماء الاجتماع واتجاهاتهم النظرية .

ولو دققنا النظر في كثير من التصنيفات التي قدمها علماء الاجتماع ،<sup>(١)</sup> لاحظنا أنهم يميلون إلى استخدام مصطلحات ومفاهيم جديدة لوصف فئات أو مقولات تم التعبير عنها من قبل بطرق مختلفة . فـنموذج « التوجيه نحو التقليد » عند ريزمان يكاد يقرب من مفهوم « دوام الارتباط بالآخرين » عند باريتو . كما أن نموذج « التوجيه الداخلي » عند ريزمان يتشابه — إلى حد كبير — مع مفهوم « الربط والتأليف بين الأشياء » عند باريتو . ولا شك أن هذه التصنيفات تكاد تشبه إلى حد كبير تلك التصنيفات التي قدمها توماس زانبيكي . بل إن ريزمان قد أقر في مؤلفه أن نموذج « التوجيه الداخلي » الذي صاغه يكاد يماثل نموذج ماكس فيبر عن « الإنسان البروتستانتي »<sup>(٢)</sup> .

وواقع الأمر أن استخدام مثل هذه التصنيفات يتطلب منا التعرف على الأسس والمؤثرات التي تنهض عليها . ولسوء الحظ فإننا لانستطيع أن نجد محاولات جادة للتمييز بين الخصائص المختلفة التي تتضمنها هذه التصنيفات والتي على أساسها يمكن أن نفرق بينها . فإذا كان نموذج « التوجيه نحو الآخرين » — كما استخدمه ريزمان — يفترض أن الشخص يتأثر — أساساً — بزملائه ومعاصريه ، إلا أننا نجد النموذجين الآخرين ( « التوجيه نحو التقليد » ، « والتوجيه الداخلي » ) يفترضان أيضاً أن الشخص يتأثر بالآخرين إذا ما كان عليه أن يوجد في مجتمع ويمارس أدواره بنجاح . هنا نجد أنفسنا بحاجة إلى التعرف على مدى التأثير الذي يمارسه الآخرون ، والمجالات التي يبدو فيها هذا التأثير واضحاً . هل يتعلق هذا التأثير باختيار سيارة يريد الشخص شراءها ، أم كتاب يريد قراءته ، أم فتاة يريد الاقتران بها ، أم مهنة يرغب في الالتحاق بها ؟

أو تفقدنا هذه التساؤلات إلى إثارة قضية أخرى تتعلق بمدى صدق هذه التصنيفات وواقعيتها . فإذا كنا على يقين من أن الخصائص التي حددها باريتو وريزمان تتوافر بالفعل لدى الناس فكيف نستطيع أن نتعرف على ارتباطها ببعضها ؟ وحتى إذا افترضنا أن هذه الخصائص المنفصلة مرتبطة ببعضها كما تخيل ذلك علماء الاجتماع فكيف نستطيع القول بأن هذه الخصائص تميز جماعات اجتماعية معينة يظن أنها متماثلة ؟ فعلى سبيل المثال ماهي الشواهد الواقعية التي تمكنتنا من التعرف على مدى صدق القضية التي ذهب إليها ريزمان من أن نموذج « التوجيه نحو الآخرين » يظهر بوضوح لدى الطبقات الوسطى — العليا في المدن الأمريكية الكبرى ؟

والكى نتمكن من الإجابة على مثل هذه التساؤلات فإننا بحاجة إلى مقاييس أكثر صدقا وثباتا حتى نتمكن من التعرف على الخصائص التى يعتقد أنها مميزة للجماعات الاجتماعية المختلفة - وباستخدام هذه المقاييس فإننا نستطيع - على الأقل فى الوقت الراهن - التعرف على مدى صدق الخصائص التى أشار إليها ريزمان بالنسبة لجماعات اجتماعية معينة وفئات سكانية ممثلة للمجتمع . ولاشك أن تحليلنا للنتائج التى يمكن التوصل إليها فى هذا المجال يمكننا من التعرف على مدى صدق الفروض التى صاغها ريزمان ، كما يزودنا بصورة واضحة عن مدى فائدة النماذج التى حددتها فى دراسة الجماعات الاجتماعية الواقعية .

ولقد ساد حتى وقت قريب اعتقاد مؤداه أن تصميم مثل هذه المقاييس ما هو إلا ضرب من الخيال . ذلك أن بعض علماء الاجتماع قد تشككوا فى إمكانية تصميم المقاييس والقدرة على تطبيقها وما يمكن أن تحققه لنا من فائدة بعد ذلك . لذلك نجد هؤلاء العلماء يذهبون إلى أن هذه المقاييس لا يمكننا - بذاتها - من فهم الأحداث التاريخية والمعاصرة .

غير أن هذا الموقف قد تغير الآن . فلقد مكنت التطورات التكنولوجية الحديثة علماء الاجتماع والنفس من تصميم مقاييس تتناول طابع الشخصية بحيث أمكن تطبيقها على جماعات اجتماعية كبيرة . ولقد استطاع هؤلاء العلماء بعد ذلك - بفضل استخدامهم للأساليب الإحصائية المختلفة - تحليل نتائج تطبيق هذه المقاييس ثم تفسيرها فى ضوء طبيعة البناء الاجتماعى . ومن أشهر وأقدم المحاولات التى بذلت فى هذا المجال التى قام بها ألبورت Allport وفيرنون Vernon ؛ فلقد صمما مقياسا للقيم يميز بين ستة أنماط من الشخصية كان قد حددها من قبل عالم النفس الألماني شبرانجر Spranger<sup>(١)</sup> . كذلك نجد محاولات أخرى تسعى إلى تصميم مقاييس موضوعية لأنماط الشخصية التى حددتها ريزمان والتى أشرنا إليها قبل قليل . ومن الجدير بالذكر أن الدراسات الأمبيريقية التى أجراها تلاميذ ريزمان ومريدوه قد واجهت بعض المشكلات النظرية . فى دراسة أجراها رايلي Riley على عينة كبيرة من الطلبة نجده يكشف عن صعوبة تطبيق نموذجى « التوجيه نحو الآخرين » و « التوجيه الداخلى » ، حيث اتضح أن العناصر المؤلفة للنموذجين كانت متوافرة لدى نسبة كبيرة من أفراد العينة<sup>(٢)</sup> .

(١) Edwaurd Spranger (P.J.W. Pigors, trans.), *Types of Men : The Psychology and Ethics of Personality*, 5th ed. (Halle M. Niemeyer, 1928); Gordon Allport, P. Vernon, and G. Lindzey, *Manual : Study of Values-a Scale for Measuring the Dominant Interests in Personality*, 3rd ed. (Boston : Houghton, Mifflin, 1960).

(٢) For example, see Robert Gutman and Dennis Wrong, „David Riesman's Typology of Character", IP. 295 - 315; Elaine G. Sofer, „Inner-Direction, Other-Direction and Autonomy", pp. 316-348; and Matilda white Riley, John W. Riley, and



وربما كانت الدراسات التي أجريت عن الشخصية التسلطية أوضح مثال على نجاح الجهود الرامية إلى تصميم مقاييس واقعية بهدف التعرف على أنماط الشخصية الإنسانية . ولقد صك إيرك فروم Fromm - وهو محلل نفسي - مصطلح الشخصية التسلطية استنادا إلى ممارسته للطب العقلي ودراساته التاريخية . ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة من علماء النفس الإكلينيكي حاولوا دراسة موضوع الشخصية التسلطية . ولقد كان أحد ثمار ذلك . ظهور مؤلف هام يعد من أهم وأدق المؤلفات التي ظهرت في منتصف هذا القرن<sup>(١)</sup> . ولقد استندت دراسات هؤلاء العلماء إلى ربط وثيق بين البيانات المتضمنة في الوثائق والبيانات المختلفة الأخرى التي يتم الحصول عليها من خلال تطبيق الاختبارات السيكولوجية وإجراء الاستبارات المتعمقة . وهكذا نجد علماء النفس يتوصلون إلى مركب مؤلف من سمات سيكولوجية ، ثم أطلقوا على هذا المركب مصطلح « التسلطية » . ومن بين العناصر التي يتألف منها هذا المركب : « النزعة التقليدية المفرطة » ، « ومقاومة استبطان الذات » ، « أي مقاومة الشخص تأمل مشاعره وانفعالاته ودوافعه » ، والميل إلى اعتبار السلطة مسألة مطلقة وأنها تتطلب - بالضرورة - الإذعان . ولقد كان أحد النتائج السوسولوجية لهذه الدراسات السيكولوجية ظهور اختبار « القلم والورقة » ، وهو الاختبار الذي يعرف باسم « بمقياس ف » ، حيث يمكننا من التعرف بسهولة على درجات التسلطية لدى الفرد .

وينطوي اختبار « ف » على مزايا عديدة . من ذلك - مثلا - قابليته للتطبيق على عينات كبيرة من الأفراد وما يرتبط بذلك من اقتصاد في الوقت والمال : كذلك فإن مثل هذا النوع من الاختبارات يمكننا من التعرف - وبدقة - على موقع الأنماط السيكولوجية المختلفة داخل البناء الاجتماعي . فعلى سبيل المثال نجد جانوفيتز Janowitz ومارفيك Marvick يتوصلان - بفضل استخدامهما لاختبار « ف » - إلى أن ١٣ ٪ من أفراد الطبقة الوسطى - العليا الأمريكية قد سجلوا درجات عالية على مقياس التسلطية . كذلك أوضح الباحثان أن هذه الدرجات العالية كانت متوافرة لدى ٣٠ ٪ من أفراد الطبقة الدنيا الأمريكية . ومن النتائج الطريفة التي توصلوا إليها

Mary E. Moore, „Adolescent Values and the Riesman Typology", pp. 370-388, all = in Lipset and Lowenthal (eds.), Culture and Social Character.

Riley, et al; in Lipset and Lowenthal (eds.), Culture and Social character, pp. 370-388.

T.W. Adorno, et al; The Authoritarian Personality (New York : Harper, ( ١ ) 1950), see especially Chapter VII. See also Richard Christie and Marie Jahoda (eds.), Studies in Scope and Method of 'The Authoritarian Personality' (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1954).

أن أعلى درجات التسلطية كانت متوافرة لدى شاغلي وظائف الياقة البيضاء وذوى الدخول الضئيلة والمستويات التعليمية الدنيا . ولقد ذهب جا نوفير ومارفيك إلى أن دراستهما الإمبيريقية قد أيدت النظرية السيكولوجية المتضمنة في كثير من التحليلات الحديثة ، تلك النظرية التي تذهب إلى أن شاغلي وظائف الياقة البيضاء وذوى الدخول الضئيلة والمستويات التعليمية الدنيا يتميزون بدرجات عالية من التسلطية بسبب الإحباطات التي يخبرونها عندما يسعون إلى الوصول إلى مكانة الطبقة الوسطى<sup>(١)</sup> .

ولاشك أن التقدم الذي تحقق في مجال اختبارات الشخصية ( كاختبار « ف » ) قد أتاح الفرصة للإجابة على تساؤل هام يتعلق بدراسة الإنسان وهو : « هل هناك فروق أساسية في شخصية الناس الذين يشكلون دول العالم ؟ والواقع أن مفهوم الطابع القوي ليس مفهوما قديما فحسب ، ولكنه خضع أيضا لانتقادات مريرة ؛ ذلك لأن بعض الدارسين قد عدوه مفهوما عنصريا متحيزاً . غير أن ذلك لم يمنع بعض العلماء الاجتماعيين من معالجة هذا المفهوم معالجة نظرية وإمبيريقية في وقت واحد<sup>(٢)</sup> .

والحق أن العلماء الذين يستخدمون الاختبارات السيكولوجية لأغراض حضارية مقارنة يواجهون مشكلات فنية قاسية . ومع ذلك فبالإمكان الاستفادة من هذه الاختبارات إذا ما كان هؤلاء العلماء على وعى شديد بهذه المشكلات . ولقد تمكن بعض العلماء من قياس التفاؤل ( أو على الأقل التعبير الصريح عن السعادة ) لدى شعوب العالم الغربي عن طريق الاستعانة باستفتاءات الرأي العام . ومن النتائج التي توصل إليها هؤلاء العلماء أن الفرنسيين كانوا يظهرون دائما تشاؤمهم ؛ حيث وصف ٤٠ ٪ منهم أنفسهم بأنهم « ليسوا سعداء تماما » ؟ ، بينما نجد في دول أوربية أخرى أن هذه النسبة لا تزيد عن ١٠ ٪ . وعلى النقيض من ذلك لوحظ أن شعب الولايات المتحدة قد سجل درجة عالية على مقياس التفاؤل . فعلى سبيل المثال نجد ٤٣ ٪ من الأمريكيين قد أقرروا أنهم « سعداء جداً » ، بينما لم يقر ذلك من الفرنسيين سوى ١١ ٪<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) Morris Janowitz and D. Marrick, „Authoritarianism and Political Behavior“, Public Opinion Cenarterly (1953), XVII : 185 - 201.

( ٢ ) يمكننا أن نجد نتائج حضارية مقارنة حول هذا الموضوع في :

Alex Inkeles, „Industrial

Man“, American Journal of Sociology (1960), LXVI : 1 - 31.

( ٣ ) يمكننا أن نجد استعراضاً لنتائج استفتاءات الرأي العام هذه في المصدر التالي : —

Alex Inkeles,

„Industrial Man“, American Journal of Sociology (1960), LXVI : 1 - 31.

ولقد طبق اختبار « ف » على شعوب دول عديدة وأتى بنتائج طيبة وعلى الأخص بالنسبة لدول أوروبا . فحينما طبق الاختبار على مدرسي المدارس المختلفة في سبع دول ، لوحظ أن تطبيقه كان فعالا ومفيداً في الدول الأوروبية عنه في الولايات المتحدة الأمريكية .<sup>(١)</sup> كذلك اتضح أن هناك اختلافات ملحوظة بين أفراد عينات قومية مختلفة فيما يتعلق بمتوسط درجات الاختبار التي حصلوا عليها . فدرجة التسلمية — على سبيل المثال — كانت أكبر في ألمانيا منها في إنجلترا والسويد . غير أن الاختلافات والفروق بين الدول كانت أقل منها داخل الدول ، خاصة حينما تم تصنيف المدرسين طبقاً لانتماءاتهم الدينية . فدرجة التسلمية كانت أعلى لدى الكاثوليك منها لدى البروتستانت ، كما أن هاتين الجماعتين الدينتين قد أظهرتا ميولا تسلمية أوضح وأظهر من الجماعات التي لم توضح انتماءاتها الدينية .

والواقع أن دارسي الطابع القوي لم يهتموا فقط بدراسة المجتمعات الحديثة ، ولكنهم اهتموا أيضا — وبنفس الدرجة — بالمجتمعات التاريخية أو القديمة . فعلى سبيل المثال نجد دافيد ماكليلاند Mc Clelland يستخدم بعض المقاييس لكي يرتب أفراد الشعوب المختلفة طبقاً « لحاجتهم إلى الإنجاز » . ولقد استعان ماكليلاند بشواهد تاريخية تمكن من خلالها تحليل « الحاجة إلى الإنجاز » لدى اليونان القديمة ، وإسبانيا خلال العصور الوسطى ، وإنجلترا خلال الفترة التي سبقت الثورة الصناعية ، والولايات المتحدة خلال الفترة المتحضرة فيما بين سنتي ١٨٨٠ و ١٩٥٠ . وعندما درس ماكليلاند شعوب الحضارات القديمة ( كحضارات أمريكا اللاتينية ) نجده يحلل الآثار القديمة لكي يتعرف على درجة « الحاجة إلى الإنجاز » لدى هذه الشعوب . وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي تواجه مثل هذا النوع من الدراسات ، إلا أنها تسهم في فهمنا للديناميات الاجتماعية المختلفة . ويكفي أن نشير هنا إلى أن ماكليلاند قد توصل إلى وجود علاقة بين التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على المجتمع ومعدل الإنجاز التخيلي كما يتجلى في كل من التراث المكتوب وغير المكتوب . وهناك شواهد متزايدة تميل إلى تأكيد وإثبات العلاقة التي توصل إليها ماكليلاند<sup>(٢)</sup> ..

ولاشك أن الدراسات السابقة لاتعدو أن تكون بداية متواضعة لفهم ميدان واسع من ميادين البحث الاجتماعي . لقد علمتنا التجارب أن الواقع الاجتماعي أعقد بكثير من الأطر والتصنيفات النظرية التي تتناوله ؛ وأن المدخل إلى التغير الاجتماعي هو أمر أشد تعقيداً مما تخيله

(١) من دراسة غير منشورة أجراها كل من داينيل ليفنسون Levinson وآثر كوش

Couch وستاين روكان Rokan

(٢) David G. Mc Clelland, The Achieving Society (Princeton: D. Von Nostrand, (٢)

1961), especially Chap. IV, „The Achieving Societies in the Past”.



الدارسون . فسمات الشخصية التي حددها باريتو وريزمان والتي أشرنا إليها في موضع سابق هي سمات يصعب قياسها في الواقع ، كما أن من الصعب عزلها عن السمات الأخرى للشخصية . وفي نفس الوقت لا نجد محاولات جادة لإقامة نماذج مثالية مركبة تتناول الشخصية . وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن مكونات الشخصية تختلف من عالم لعالم آخر . ولهذا الأسباب جميعها فإننا لانزال في بداية الطريق الذي يوصلنا إلى فهم أعمق لسمات الشخصية . ولاشك أننا نعتقد آمالاً كبيرة على الدراسات الحضارية المقارنة التي ستجرى في المستقبل . غير أن القيمة التي تنطوي عليها هذه الدراسات تتوقف على التقدم الذي يمكن إحرازه في مجال الدراسة التاريخية لأنماط الشخصية والدور الاجتماعي . إن مقدار الإنجاز الذي يمكن تحقيقه في مجال الدراسة التاريخية للشخصية هو الذي يحدد مدى فهمنا للدور الذي تلعبه الشخصية في إحداث التغير الاجتماعي .

## الشخصية في الأدوار الاجتماعية

يميل عدد كبير من علماء الاجتماع إلى إبراز الدور الذي تلعبه الشخصية الإنسانية عند إجراء تحليلاتهم السوسولوجية . ومن ثم فإنهم يسلّمون بأن العوامل المرتبطة بالشخصية تلعب — على الأقل نظرياً — دوراً هاماً في تحديد السلوك الاجتماعي للفرد . غير أن هؤلاء العلماء لا يعتقدون — بعد ذلك — أن العوامل المرتبطة بالشخصية تتمتع بنفس القدر من التأثير الذي تتمتع به القوى البنائية « الموضوعية » أو الوضع الاجتماعي للفرد كما يحدده الدخل والتعليم والمهنة إلخ . . . . . لذلك فإننا نجد من الضروري هنا توضيح دور النظرية السيكولوجية في فهم بعض الموضوعات السوسولوجية الهامة مثل الالتحاق بالمهن والأوضاع الاجتماعية وأداء الأدوار الاجتماعية (١) .

لعلنا نعلم أن علماء الاجتماع قد اعتادوا تفسير أداء الناس لالتزاماتهم الاجتماعية في ضوء الجزاءات التي تفرض على الذين لا يؤدون التزاماتهم والمكافآت التي يحصل عليها أولئك الذين يؤدونها . ومن هنا فإن الأداء يبدو وكأنه متوقف على عوامل « خارجية » عن نطاق الشخص : والشئ الوحيد الذي يمكن أن « يدخل » في نطاق الشخص هو رغبته في تحاشي العقاب والحصول على المكافأة . وأياً كانت أهمية « الدوافع » الداخلية لدى الأشخاص ، إلا أنها لا تكفي لتفسير الاختلافات بينهم فيما يتعلق بأدائهم للأدوار الاجتماعية . وإذا كنا نقر الأهمية الحاسمة للعوامل

(١) يمكننا أن نجد مناقشة لمفاهيم المكانة والوضع والدور في الفصل الخامس من هذا الكتاب .

الموضوعية التي تحدد السلوك الاجتماعي ، إلا أننا يجب أن نقر أيضاً حقيقة موازية هي ؟ أن التحاق الشخص بالمهنة وأدائه للأدوار المرتبطة بها قد يتأثران أيضاً بسماته السيكولوجية . ونستطيع أن نذهب بعد ذلك إلى حقيقة أساسية هي أن النسق الاجتماعي — شأنه شأن الفرد — يخضع لعوامل سيكولوجية . لذلك فإن دراسة النسق الاجتماعي تتطلب فيما تتطلب فهماً للسمات السيكولوجية المميزة للأعضاء المكونين له .

وليس من الإنصاف القول بأن علماء الاجتماع لا يهتمون بدراسة الخصائص السلوكية العامة للذين يشغلون مهناً معينة . إذ أنهم ( أى علماء الاجتماع ) عادة ما يفترضون أن هذه الخصائص تظهر إلى حيز الوجود كاستجابة لضغوط موقفية ( أو بنائية كما يحلو لهم تسميتها ) يواجهها الذين يشغلون مهناً معينة . بعبارة أخرى فإن علماء الاجتماع يفترضون أن أى شخص يلتحق بمهنة معينة لابد وأن يسلك ويتصرف بنفس الطريقة ، وأن أنماط الشخصية التي يواجهها الفرد داخل مكان العمل لابد وأن تسلك بطريقة معينة . ولقد عبر روبرت ميرتون Merton عن هذه الفكرة بوضوح في مقال شهير له نشر في سنة ١٩٤٩ ، حيث تناول علاقة الشخصية بالبيروقراطية . وفي هذا المقال نجد ميرتون يوضح لنا كيف أن القيم والضغوط التي يخضع لها العاملون في المنظمات الكبرى تجبرهم على أداء السلوك « البيروقراطي » . ويعبر ميرتون عن هذه الفكرة بقوله : « كنتيجة للأعمال اليومية الروتينية التي يقوم بها الناس داخل المنظمات الكبرى تظهر لديهم تفضيلات خاصة وتأكيادات معينة وعادات معينة »<sup>(١)</sup> . وبعبارة أخرى فإن الشخصية البيروقراطية هي نتاج للوظيفة أو المهنة .

وعلى الرغم من تأكيد ميرتون المطلق للدور الذي تلعبه الوظيفة أو المهنة في تشكيل الشخصية ، إلا أننا نجد في نهاية مقاله يثير تساؤلاً يتعلق بما إذا كانت المنظمات تميل إلى اختيار نمط معين من الشخصية يتلاءم مع متطلباتها<sup>(٢)</sup> .

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً ملحوظاً من جانب علماء الاجتماع والنفس بهذا الموضوع . وهناك شواهد واقعية متزايدة توضح كيف أن الناس ينجذبون — بدرجات متفاوتة — إلى المهن طبقاً لسماتهم الشخصية . ومن أشهر الدراسات التي أجريت في هذا المجال تلك التي تناولت التفاصيل المهنية لعينة قومية من طلاب الجامعات الأمريكية ، حيث طلب إليهم أن يذكروا المهنة التي يودون الالتحاق بها بعد تخرجهم ، كما طلب إليهم الإجابة على مجموعة من الأسئلة الأخرى بحيث أمكن في النهاية تصنيف قيمهم وشخصياتهم وخصائصهم

Robert K. Merton, „Bureaucratic Structure and Personality”, Social Theory ( ١ )

and Social Structure, p. 198.

Ibid; p. 205 ff.

( ٢ )

الاجتماعية . ولقد أوضحت الدراسة أن الشخصية تمارس تأثيراً قوياً على الخطط المهنية لهؤلاء الطلاب . فعلى سبيل المثال نجد أن الذين سجلوا درجة عالية على مقياس « الثقة في الناس » قد مالوا إلى تفضيل المهن التي يستطيع فيها الفرد تأدية خدمات شخصية . ولعل أوضح مثال على ذلك أولئك الذين عبروا عن رغبتهم في الالتحاق بمهنة الخدمة الاجتماعية، حيث سجل ٦٢ ٪ منهم درجات عالية على مقياس « الثقة في الناس » ، بينما نجد هذه النسبة ٢٢ ٪ بالنسبة للذين عبروا عن رغبتهم في الالتحاق بالمهن التجارية والإدارية . كذلك لوحظ أن الطلبة ذوي الشخصيات المستقلة قد مالوا إلى اختيار مهن لا تتطلب احتكاكاً دائماً بالآخرين ( كـ مهن الفن ، والهندسة المعمارية ، والعلوم الطبيعية ) ومع ذلك فلقد لوحظ أيضاً أن الطلاب الجامعيين قد يغيرون تفضيلاتهم الدراسية بمرور الوقت وتقدمهم في الدراسة .

ففي دراسة لجماعة طلابية في جامعة كورنيل لوحظ أن معامل الارتباط بين القيم واختبار المهنة قد ارتفع من ٥٥٩ في سنة ١٩٥٠ إلى ٧١١ في سنة ١٩٥٢ (١) .

وقد يكون من الملائم هنا أن نعقد مقارنة بين التأثير النسبي الذي تمارسه العوامل الشخصية ( المتعلقة بالشخصية ) والعوامل الموضوعية ( كـ مهنة الأب والدخل ) على اختيار الفرد لمهنته . وعلى الرغم من أن تقرير البحث الذي أشرنا إليه قبل قليل لم يعقد مقارنة بين تأثير هذين النوعين من العوامل على الاختيار المهني ، إلا أن البيانات الواردة في هذا التقرير تشير إلى أن العوامل الموضوعية ( أو البنائية ) تكاد تتكافأ مع عوامل الشخصية فيما يتعلق باختيار الفرد لمهنته . وأياً كان الأمر فإن الاختلافات بين أنماط الشخصية في المهن المختلفة تحتل أهمية خاصة بالنسبة لعالم الاجتماع ، خاصة وأنها قد تؤثر على أداء الفرد لدوره وبالتالي تؤثر على أداء النسق الاجتماعي لوظائفه . والملاحظ أن الدراسات التي تتناول علاقة الشخصية بإداء الدور لا تزال قليلة نسبياً . ومع ذلك فإن الدراسات القليلة المتاحة لنا تشير إلى أن الشخصية تمارس تأثيراً ملحوظاً على أداء الفرد لدوره ففي دراسة أجراها جيلبرت Gilbert وليفنسون Levinson على مرضات إحدى المستشفيات العقلية اتضح أن بالإمكان التوصل إلى مقياس يتناول الشخصية وآخر يتناول أداء الدور . أما الجانب الهام من الشخصية الذي اهتم به الباحثان فكان التسليطة كما تقاس بواسطة مقياس « ف » الشهير ، وكما تقاس أيضاً من خلال تقييم رؤساء الممرضات لهن ولقد صنف جيلبرت وليفنسون الممرضات إلى فئتين طبقاً لطبيعة معاملتهن للمرضى أما الفئة الأولى فتعكس « المعاملة العقابية » ، وأما الثانية فتعكس المعاملة « الإنسانية » وتعد الممرضة « عقابية » في سلوكها إذا ما كانت تكثر من تهديدها للمرضى وتؤكد العقاب كوسيلة أساسية للمعاملة . وتعد الممرضة « إنسانية » في سلوكها إذا ما أقامت علاقات صداقة واحترام مع



المرضى وأكدت الطابع الاجتماعي في مقدماتها . ولقد اتضح ان هناك ارتباطاً قوياً (٧٥) بين الطابع العقابي لسلوك الممرضة مع المرضى ودرجة التسلبية لديها ، مما يعني أن طابع الشخصية يمارس تأثيراً قوياً على مواقف العمل<sup>(١)</sup> .

وهناك دراسات عديدة حاولت الربط بين الشخصية والتحصيل الدراسي . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التي أجراها شتيرن Stern وشتاين Stein وبلوم Bloom حيث توصلوا إلى عدد من المقاييس التي تتناول التحصيل الدراسي ثم طبقوها بعد ذلك على عينات لطلبة الكليات الجامعية ولقد توصل هؤلاء الدارسون إلى وجود نمط من الشخصية التسلبية لدى الطلبة<sup>(٢)</sup> ويستند هذا النمط إلى قبول السلطة على أنها مسألة مقررة واجبة الطاعة<sup>(٣)</sup> . كما أن هذا النمط يميل إلى طبع العلاقات بطابع رسمي مؤكداً الامتثال منكراً الدوافع السيكولوجية<sup>(٤)</sup> . وتبدو أهمية هذه السمات السيكولوجية إذا ما أدركنا أن جامعة شيكاغو (وهي الجامعة التي ينتمي إليها المبحوثون) كانت تدعم لدى الطلبة الإحساس بالانفصال<sup>(٥)</sup> .

ولعل الاستنتاج الهام الذي يمكن أن نتوصل إليه من خلال هذه الدراسات هو أن التحاق الفرد بالمهنة وأدائه للأدوار المرتبطة بها لا يمكن تفسيرهما فقط في ضوء الظروف الخارجية المحيطة بالمهنة (أي الظروف المتعلقة بالبناء الاجتماعي) ، بل يجب تفسيرهما أيضاً في ضوء طبيعة شخصية الفرد. ولما كان الأفراد لا يلتحقون عشوائياً بالمهن المختلفة، فلنا أن نتوقع بعد ذلك أن تمارس الشخصية تأثيراً هاماً سواء فيما يتعلق بالالتحاق أو الأداء المهني ، وأن يمتد هذا التأثير إلى الجماعة بأسرها . وإذا كنا قد عالجنا البناء الاجتماعي معالجة مستقلة عن الشخصية ، إلا أننا لا ننكر التفاعل المتبادل بينهما ، ذلك التفاعل الذي يحدد — إلى حد كبير — طابع العملية الاجتماعية .

(١) Doris C. Gilbert and Daniel J. Levinson, "Role Performance, Ideology and Personality in Mental Hospital Aides", in Milton Greenblatt, et al; (eds.), *The Patient and the Mental Hospital* (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1957), p. 206.

(٢) George C. Stern, Morris J. Stein, and Benjamin S. Bloom, *Methods in Personality Assessment* (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1956), p. 189.

Ibid; p. 206.

Ibid; p. 210.

Ibid; p. 219.

(٣)

(٤)

(٥)

## الشخصية والسياسة

خلال السنوات الأخيرة اتسع نطاق الدراسات التي تهتم بالكشف عن تأثير الشخصية على الالتحاق بالمهن وأداء الفرد لواجباته المهنية . وأحد اتجاهات هذا الاتساع ما نلاحظه الآن من اهتمام بكيفية تأثير الشخصية على الدور السياسي ونمط الفعل السياسي ذاته <sup>(١)</sup> . فعلى سبيل المثال نجد هنري ديكس Dicks - وهو أحد الأطباء العقلين في بريطانيا - يوضح لنا في دراسته لمجرى الحرب الألمان أن هناك علاقة قوية بين استعداداتهم السيكولوجية واتجاهاتهم نحو النازية فبمقارنة النازيين بغير النازيين من مجرى الحرب لوحظ أن الأولين كانوا يفتقرون إلى الرقة في سلوكهم ، كما عبروا عن نزعات سادية <sup>(٢)</sup> .

ولاشك أن التقدم الذي طرأ على المقاييس السيكولوجية يمكننا من فهم السلوك السياسي فهما أعمق وأشمل ، خاصة حينما نهتم بتطبيق هذه المقاييس على عينات كبيرة نسبياً . ومن الدراسات الهامة في هذا المجال تلك التي أجراها جانوفيتز Janowitz ومارفيك Marvick ، حيث أوضحا أن التسليطة كانت مرتبطة ارتباطاً قوياً بمدى اهتمام أو عدم اهتمام الشخص بالتصويت في الانتخابات . فهناك ٤٠ ٪ من غير المصوتين سجلوا درجة عالية على مقياس الشخصية التسليطية ( مقياس « ف » ) <sup>(٣)</sup> . كذلك لوحظ أن الدرجات على مقياس « ف » كانت مرتبطة ارتباطاً قوياً بالموقف الذي يتخذه الشخص إزاء السياسة الخارجية فن بين الذين سجلوا درجات عالية على مقياس التسليطية نجد ٤٥ ٪ أيدوا السياسة الخارجية الانعزالية ، بينما لم يؤيد هذه السياسة الانعزالية إلا ٢٢ ٪ من الذين سجلوا درجات منخفضة على مقياس التسليطية <sup>(٤)</sup> ومن الواضح أن هناك توازياً بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسة التي أجريت عن قيم الطلبة والتي أشرنا إليها من قبل . وهكذا نجد أن مقياس الشخصية يمكن أن يلعب دوراً فعالاً في التنبؤ بالسلوك الانتخابي واتجاهات الناس نحو السياسة الخارجية ، وأن هذا الدور لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه المؤشرات البنائية كالدخل والمهنة ، وهي المؤشرات التي طالما اهتم علماء الاجتماع بتأكيد دورها في التحليل السوسيولوجي .

( ١ ) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر :

Alex Inkeles, „National Character and

Modern Political Systems” in Francis Hsu (ed.), Psychological Anthropology (Homewood : Dorsey, 1961), pp. 122-209.

Henry V. Dicks, „Personality Traits and the National Socialist Ideology”, ( ٢ )

Human Relations (1950), III : 111-154.

Janowitz and Marvick, Public Opinion Quarterly, XVII : 200.

( ٣ )

Ibid; p. 198.

( ٤ )

## الشخصية والبناء الاجتماعي

أوضحت في مواضع سابقة كيف أن التحليل السوسولوجي ( أى فهم بناء الأنساق الاجتماعية ووظائفها ) يتطلب الاستعانة بنظرية عامة في الشخصية ، كما يتطلب التعرف بخصائص الشخصية للأفراد الذين يكونون الأنساق الاجتماعية . وقد يعتقد البعض أنني أطالب باختزال أورد التحليل السوسولوجي إلى مستوى التحليل السيكولوجي . إنني لأقصد ذلك على الإطلاق . فالقضية التي تعيننا هنا ليست مجرد رد مستوى معين من التفسير إلى مستوى آخر ولكنها على وجه التحديد قضية معالجة الجوانب المختلفة للظاهرة وكما تعالجها العلوم المختلفة .

والحق أن علمي الاجتماع والنفس لديهما اهتمامات تحليلية مختلفة . فعلم الاجتماع يهتم بدراسة بناء الأنساق الاجتماعية ووظائفها ، أى أنساق الفعل الدائمة التي توجد في أية جماعة إنسانية . أما علم النفس فإنه يسعى إلى دراسة بناء نسق الشخصية ووظائفه ؛ أى نسق الفعل الذي يميز الكائن العضوي البيولوجي وعلى الأخص الكائن البشري . وهناك — في حقيقة الأمر — ميادين سوسولوجية تقليدية بدت فيها أهمية نظرية الشخصية واضحة إلى حد بعيد كما هو الحال في الدراسات السكانية ، وجانب كبير من علم الاجتماع الحضري ، فضلاً عن المقاييس المختلفة التي تتناول التوزيع الاجتماعي وعلى الأخص في مجال الطبقات الاجتماعية<sup>(١)</sup> والواقع أننا لو حاولنا تجاوز شكل البناء الطبقي بقصد فهم سلوك أفراد الطبقات المختلفة، فإننا سنجد البيانات السيكولوجية هامة بالنسبة لنا ، إذ ستزيد تحليلنا السوسولوجي عمقا وثراء . وحينما نقول ذلك فإننا لا نقصد — بطبيعة الحال — رد التفسير السوسولوجي إلى تفسير سيكولوجي وقد نوضح وجهة نظرنا هذه بمثال واقعي . فإذا كان الحصول على مستوى تعليمي مطلباً أساسياً للائتماق بمستوى مهني معين ، وان هذا المستوى التعليمي ليس متاحاً بالنسبة للمناطق الريفية ، فإننا قد نتوقع بعد ذلك أن تلعب هذه الحقيقة دوراً أساسياً في تشكيل معدل الحراك بالنسبة لسكان المناطق الريفية .

ومن الطبيعي أن تحتل القوى السيكولوجية أهمية خاصة في داخل هذا الإطار البنائي الواسع فالذين يفتقدون إلى القدر الضروري من الدافعية قد لا يتمكنون من الاستفادة من الفرص المهنية العديدة التي يتيحها لهم البناء الاجتماعي كذلك فإن الفرص المهنية المحدودة داخل البناء الاجتماعي قد لا تتيح الحراك بالنسبة للذين يتميزون بدرجة عالية من الدافعية والنظرة العابرة للدراسات الحديثة العديدة التي تتناول أصحاب المواهب والمبدعين تشير إلى تأكيد

(١) سوف نعالج موضوعي التدرج الاجتماعي والحراك الاجتماعي بشيء من التفصيل في الفصل السادس .



ملحوظ للجوانب البنائية . غير أننا لو حاولنا تجاوز البيانات الإحصائية التي تتناول معدلات الحراك الاجتماعي بالنسبة للطبقات المختلفة، فسوف نجد أن عامل الشخصية يلعب دوراً هاماً في تشكيل هذه المعدلات . ومن ذلك يبدو واضحاً كيف أننا لانتزّل عوامل الحراك الاجتماعي إلى عوامل سيكولوجية ، إنها تظل - مع ذلك - عوامل اجتماعية .

وما يقال عن الحراك الاجتماعي يقال أيضاً عن جوانب أخرى من سلوك الفرد داخل الإطار الاجتماعي . وإذا كانت أفعال الفرد في أي موقف تتخذ طابعاً شخصياً ، إلا أنها تتأثر ولاشك بالبيئة الاجتماعية تأثيراً على سلوك الفرد من خلال الشخصية . وعلى ذلك فإن فهم أي موقف اجتماعي لا يتطلب منا فقط إلماماً بالحقائق الأساسية المتعلقة بالبناء الاجتماعي ( وهي مجال الدراسة السوسيولوجية ) ولكنه يتطلب إلماماً بالحقائق الأساسية للشخصية الذي تدخل في نطاق هذا البناء الاجتماعي . حيث لن نكون في وضع المفاضل بين التفسيرات السيكولوجية والسوسيولوجية ، ولكننا سنكون في وضع يمكننا من إقامة فهم متكامل وتفسير شامل لظواهر وحقائق بالغة التعقيد .

## الفصل الخامس

### العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية

يعتمد الناس في كل مكان إلى تطوير أنشطة متخصصة لمواجهة التحدي الذي يفرضه عليهم مشكلات تطوير وتدعيم وتنظيم حياتهم المشتركة. وبعد تنظيم العمل أول مبادئ الحياة الاجتماعية . وهو عبارة عن تنظيم محكم للأفعال المتباينة التي تستهدف مواجهة مقتضيات الحياة اليومية في ظل الظروف الاجتماعية المختلفة . ويضطرنا تباين الأنشطة الإنسانية وتخصصها إلى تطوير مجموعة من المصطلحات التي تتميز بقدر ملائم من التباين، وقدر كاف من التخصص يناسب الظواهر التي نتصدى لدراستها .

وكثيراً ما يوجه النقد إلى علماء الاجتماع لاستخدامهم لغة متخصصة ، وشغفهم الواضح بابتكار كلمات جديدة ، في الوقت الذي يصفون فيه على المصطلحات القديمة المألوفة معاني جديدة كثيراً ما تكون غريبة . والحق أن هذه الاتهامات لها ما يبررها في الغالب . ولو أنها كثيراً أيضاً بما تتجاوز المنطق السليم . فالمناقشة العلمية المنظمة سوف تصبح أمراً مستحيلاً إذا لم يستخدم الباحث مصطلحات على شيء من التحديد الدقيق . وبدون اللغة الغنية المتخصصة يصبح الاتصال العلمي شيئاً مرهقاً وقاصراً في نفس الوقت . بل إنه حتى في الإنسانيات أدت الرغبة في مزيد من الدقة في التحليل إلى وضع مجموعة من المصطلحات الفنية الدقيقة كما يشهد بذلك أي مطلع على حركة « النقد الجديد » في الأدب .

والواقع أن مصطلح علم الاجتماع قد أصبح مستقراً نسبياً، على الأقل بالنسبة لكثير من المفاهيم المجورية . ومنذ عام ١٩٠٠ تضمن كشف أولى للمجالات الكبرى في علم الاجتماع وهي مجلة الحولية الاجتماعية تضمن كثيراً من المصطلحات التي تعد مصطلحات قياسية في الاستخدام السوسيولوجي المعاصر . من هذا مثلاً التركيز الحضري ، الطائفة الدينية ، العنصر ( العرق ) ، السن الأخلاقية ، الزواج الإغترابي التفتك الأسري ، التشقق الاجتماعي ، التزعة إلى الامتثال ، الطبقات ، الطبقة المغلقة ( الطائفة ) ، الاتحادات ، التكيف . والحقيقة أن المشكلة لا تكمن أساساً في المصطلحات نفسها ، وإنما في عدم الاتفاق حول تعريفها ، وتضارب معانيها . وعدم الاتفاق على أسلوب واحد في استخدامها ، فتلك هي المشكلات الأساسية في علم الاجتماع . ونجد في هذا الصدد أن علم الاجتماع في موقف يتناقض تناقضاً حاداً مع العلوم الطبيعية . ومع ذلك فالمشتغلون بعلم الاجتماع متفقون فيما بينهم على المفاهيم الأساسية .

وأياً كانت أهمية المصطلحات ، فإن تعريفات المصطلحات الفنية في أى ميدان أقل أهمية بكثير من استخدامات تلك المصطلحات في تحليل موضوع العلم . وبرغم تسليمى الشديد بهذه النقطة ، فقد قررت عدم تقديم مجموعة من المفاهيم السوسولوجية الأساسية في صورة قائمة تعريفات مبتسرة وموجزة . واخترت بدلا من هذا أن أقدم تلك المصطلحات بشكل تدريجى في ثنايا استعراض النظرة إلى الإنسان في المجتمع ، وتوضيح مشكلات التحليل التى تواجه عالم الاجتماع ، الذى يأمل في إثراء معرفتنا وتعميق فهمنا للعمليات الاجتماعية .

وقد قمت على سبيل التمهيد بتقديم عرض موجز للحد الأدنى من شروط الوجود الاجتماعى الإنسانى ، أو متطلبات ذلك الوجود . وهى تعد الشروط التى يتحتم على أى وحدة اجتماعية أن تفى بها إذا ما أرادت لحياتها أن تستمر وتتقدم عبر الأجيال . وتمثل أساليب الوفاء بتلك الشروط ما يطلق عليه على سبيل التمييز الفعل الاجتماعى ، تمييزاً له عن الفعل الإنسانى الذى لا يختلف عن سلوك التدريبات الأخرى ، ومن أجل حل المشكلات الأساسية التى يواجهها الإنسان في حياته قام بتطوير مجموعة من أنماط الفعل التى تعتبر الأشكال الأساسية للتنظيم الاجتماعى . وتراوح تلك الأشكال ما بين أبسط العادات الاجتماعية ، كمادات التحية عند اللقاء وعند الافراق مروراً بالمستوى المتوسط من حيث الحجم ، ودرجة التعقيد والاكتمال - كالمجتمع المحلى مثلاً - وصولاً إلى المجتمع المكتفى بذاته ، الذى يمثل أكبر وحدة للتحليل في علم الاجتماع وتخلق العلاقة الاجتماعية كافة تلك الوحدات ، وهى تمثل في نفس الوقت العنصر المشترك فيها جميعاً مما دفع بعض الاجتماعيين إلى الاعتقاد بأنها الموضوع المتميز حقيقة للدراسة في علم الاجتماع . ونحن وإن كنا لا نقبل هذا رأى بالضرورة ، إلا أننا نسلم مع ذلك بأهمية وجهة النظر هذه . ومن ثم نتبع ذلك بمناقشة موجزة للجهود التى بذلت لتطوير مصطلحات خاصة لوصف الجوانب المختلفة لأية علاقة اجتماعية ، وكذلك عرض بعض نماذج من تلك الجهود استخدمت هذا الاتجاه في البحث .

## الحد الأدنى من الشروط اللازمة

### للحياة الاجتماعية الإنسانية

إن الطبيعة المميزة للإنسان أنه قادر على تنظيم الكثير من جوانب حياته ، وهو يفعل ذلك فعلاً ، حتى تصل إلى درجة من التبلور والتعقيد الذى يفوق كل تصور . وهذا الاتجاه نادر كل الندرة ، بل يكاد يكون منعزلاً كلية في عالم الحيوان والحشرات . إن الحيوانات قد تكون مزودة بوسائل بسيطة للاتصال ببعضها البعض ، كما هو الحال بالنسبة للإشارات المستخدمة للتنبيه إلى وجود عدو أو طعام ، ولكنها لا تملك لغة يمكن أن تستخدمها في تأليف حكايات



شعبية محبوكة ، وتؤلف بها الشعر ، وتكتب بها الأعمال الروائية . حقيقة أن هناك بعض الحيوانات والحشرات التي تؤدي « رقصات » معقدة ، ولكن هذا النشاط يخضع خضوعاً صارماً للغرائز ، ويتميز بنشأته بين النوع كله على وجه العموم ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض الأفعال كالزواج مثلاً . وهكذا لم تستطع الحيوانات ولا الحشرات أن تخلق رصيماً من الرقصات التي تصلح لمختلف المناسبات ، أولاً تصلح ببساطة لأي مناسبة سوى الترويح والمرح . كذلك الطيور يمكن أن تبنى أعشاشاً معقدة ، والعنكبوت قد ينسج بيوتاً رائعة ، ولكن لا يوجد حيوان أو طائر يستطيع أن يبنى المباني ويزينها بما يفوق بكثير احتياجه المباشر إلى السكن وإلى الإيواء كما يفعل الإنسان في ميدان فن العمارة الراقى .

إن ميل الإنسان إلى تنظيم عناصر السلوك الإنساني تنظيمًا محكمًا قد تحجب ببساطة الحقيقة التي مؤداها، أن هناك خلف ذلك الغشاء الخارجى تكمن نواة صلبة من مشكلات الوجود الأساسية التي يتعين عليه أيضاً أن يتصدى لها . وليست تلك المشكلات مقصورة على مجرد البقاء الفيزيقي للكائن العضوي المنعزل أو المستقل . إذ أنه لما كان الناس يعيشون دائماً في جماعات ، فإنهم يواجهون مجموعة من المشكلات الأساسية الخاصة بالحياة الاجتماعية ، التي لا تقل أهمية عن ذلك.

ولاشك أن كل جماعة قائمة استطاعت أن تستمر في الوجود لعدة أجيال ربما تكون قد توصلت إلى طريقة معينة لإشباع تلك الاحتياجات ، وإلا لما استطاعت البقاء طوال تلك المدة . وإذا كانت الحلول التي توصلت إليها قاصرة نسبياً ، فإن المجتمع سوف يعاني من اختلال في أداء وظائفه ، ويتعرض لكثير من الضغوط ، وربما قضى عليه بالتفكك إذا لم يتوصل على الفور إلى حلول أفضل . أما إذا كانت استجابة المجتمع للتحديات الأساسية التي تتعرض لها الحياة الاجتماعية استجابة مرضية بالقدر الكافي ، فإن النسق الاجتماعي يمكن أن يستمر لأمد طويل . ولما كانت جميع الأنساق الاجتماعية المتطورة تشبع الحد الأدنى من متطلبات الوجود إلى حد ما ، فإنه يصبح من السهل أن نأخذ تلك الشروط كشيء ملم به ، وننتقل مباشرة إلى مناقشة النظم الرئيسية كالأسرة مثلاً . إلا أن هذا ليس ملائماً في الحقيقة . فالحد الأدنى من الشروط التي لا غناء عنها للحياة الاجتماعية تمارس تأثيراً عميقاً ، بحيث إن مفهوم المجتمع لا يمكن أن يكتبل أو يستوفى حقه من التعريف ما لم نأخذ في اعتبارنا الدور الذي تلعبه تلك المشكلات الأساسية في تنظيم وتحديد الفعل الاجتماعي بكافة أنواعه .

والمشكلة التي نواجهها هنا شبيهة بتلك المشكلة المطروحة في علم الحياة : ماهى الشروط التي يجب تحقيقها للحفاظ على حياة كائن عضوي معين ؟ والصورة السوسولوجية من ذلك السؤال هي : ماهى الشروط التي يجب أن يحققها المجتمع ، إذا ما أريد للحياة الاجتماعية أن تبقى وتستمر ؟

وهناك عدة مفاهيم مختلفة غطت الإجابة على هذا السؤال. وتعتمد واحدة من أفضل المحاولات الحديثة في هذا الصدد على مفهوم : « الشروط الوظيفية لأي نسق اجتماعي ». وقد قامت مجموعة من تلاميذ العالم الأمريكي تالكوت بارسونز Parsons فاقترحت - تحت هذا العنوان - قائمة تضم نحو عشرة شروط يتحتم على أي مجتمع أن يحققها، ابتداء من الاحتياجات الواضحة ، كالحاجة إلى نسق للتواصل ، حتى الشروط الأقل وضوحاً ومباشرة ، كالحاجة إلى « تنظيم التعبير العاطفي » (١).

ولعله من السهل - رغم ما قد يكون في ذلك من التبسيط الزائد - أن نصنف المشكلات المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، تتعلق كل مجموعة منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع حقائق الحياة الأساسية .

ويعتبر التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء بمثابة المحور الأساسي للمجموعة الأولى من الشروط فإذا أرادت جماعة ما أن تستمر في الوجود ، فلا بد لها من تطوير تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام ، والملابس ، والمأوى المناسب لحجمها ، وببشرتها الجغرافية ، ومناخها وغير ذلك من الظروف . وعلاوة على مواجهة تلك المشكلة القصيرة الأمد ، فإنه يتعين على الجماعة أن تستعد لتوفير مقومات وجودها في المدى الطويل . ويتطلب هذا ، أولاً وقبل كل شيء ، توفير الغذاء والرعاية للصغار الذين ليسوا قادرين بعد على إشباع احتياجاتهم الخاصة أو حماية أنفسهم . ولا يقتصر مفهوم الحماية على مجرد دفع أخطار الطبيعة والحيوان ، وإنما على دفع الأخطار الإنسانية أيضاً . ولذلك يتدرج تحت هذا المفهوم تنظيم السلوك الدفاعي والهجومى ضد الجماعات الإنسانية الأخرى .

كذلك نجد أن التكيف مع الطبيعة الاجتماعية الحيوية للإنسان يطرح مجموعة ثانية من المشكلات . فالمجتمع لا يستطيع أن يستمر في البقاء إذا فشل في إشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضائه . وهذه الاحتياجات عند الإنسان لا تقتصر على الطعام واللباس ، وإنما تتضمن كذلك إشباع بعض المتطلبات النفسية والثقافية ، والتي لا تبدو في أي شيء بنفس الدرجة الموجودة بها عند الحيوان . ولم يستطع العلماء الاجتماعيون حتى الآن أن يضعوا قائمة بالاحتياجات الفردية المميزة التي يتعين على أي مجتمع أن يوفرها . كما أننا لانستطيع أن نحدد بيقين أي الاحتياجات المشتركة يرجع في الأصل إلى الوراثة الحيوية عند الإنسان ، وأيها ثمرة تاريخه الطويل في الحياة الاجتماعية . إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أي حال حول أنماط الاحتياجات الفردية التي يجب أخذها في الاعتبار . وهي تتضمن الاحتياجات الواضحة إلى الطعام والمأوى ،

David F. Aberle, et. al., „The Functional Prerequisites of a Society”, *Ethics* (١)

(1950), LX : 100 - 111.

والحاجة البالغة التعقيد إلى التنفيس الجنسي . ويرتبط بتلك إرتباطاً وثيقاً طائفة أخرى من الاحتياجات - التي ليست مفهومة بنفس الدرجة من الوضوح من ناحيتها البيولوجية - وهي الحاجة إلى الاتصال المادى والنفسى مع البشر الآخرين لممارسة الحياة ، وللتنفيس عن التوتر أو التخلص منه . أما الاحتياجات التي تعد أكثر بعداً من هذا عن البناء الفسيولوجى المتميز فهي الاحتياجات التعبيرية ، من ذلك النوع الذى يبدو عادة فى الرقص ، وفى الفنون ، وربما كذلك فى السحر ، وفى الحرب . وهناك احتياجات أخرى كالحاجة إلى الإحساس بالمكانة ، واحترام النفس ، لانستطيع أن نقيدها من الناحية الفسيولوجية على الإطلاق ، ولكنها تكاد تكون عامة فى كافة أشكال الحياة الاجتماعية ، بحيث إنه يتعين علينا أن نفترض أنها راسخة متأصلة فى الطبيعة الإنسانية الاجتماعية الحيوية الأساسية عند البشر .

ويهتم كل مجتمع ، بلا استثناء ، اهتماماً خاصاً بالجنس والسن والأحداث ذات الأهمية الحاسمة من الناحية البيولوجية كالميلاد والموت ، ويحرص على ابتكار أساليب التكيف معها . كذلك تهتم أغلب المجتمعات بالفروق فى المزاج الفردى ، على الرغم من أنها أقل انتظاماً واطراداً . وتتخذ كافة المجتمعات ترتيبات خاصة لمواجهة المرضى . وحيثما توجد حياة اجتماعية ، يوجد نمط متميز للترويح وقضاء أوقات الفراغ ، كما يوجد نوع من التنظيم للحرف والفنون ، ويوجد كذلك شكل من أشكال الدين ، الذى يتم التعبير عنه فى مجموعة خاصة من الأفكار أو الأساطير وكذلك أيضاً مجموعة من الطقوس التى تتميز بقدر واضح من الأحكام والتنظيم .

وبوسعنا أن نقدم عدداً من التفسيرات المقنعة لهذه التنظيمات المحكمة للحياة الاجتماعية الإنسانية<sup>(١)</sup> . ولكن المؤكد أن هناك قوة هامة هى التى تخلق تلك الأشكال الثقافية العامة ، هى حاجة الفرد إلى بعض الإشبعات . وهى الحاجة التى تتجاوز الحد الأدنى من احتياجه إلى الطعام ، والمأوى ، والملبس . وقد تعتبر هذه الاحتياجات اجتماعية حيوية أو نفسية ، ويتعين على كل مجتمع أن يخلق نوعاً من التكيف لها .

(١) Glyde Kluckhohn, „Universal Values and Anthropological Relativism”,

Modern Education and Human Values (Pittsburgh : university of Pittsburgh Press, 1952), pp. 87 - 112, and „universal Categories of Culture”, in A.L. Kroeber (ed.), Anthropology Today (Chicago : university of Chicago Press, 1958), pp. 507-523.

هذا وقد نشرت ترجمة عربية لهذا المقال الهام ، انظر : كلايد كلاكهون ، «المقولات العامة للثقافة» ، ترجمة فاروق عبد القادر ، مجلة مطالعات فى العلوم الاجتماعية ، شتاء ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، دار المعارف القاهرة ، ص ص ٩ - ٣٤ .

(الترجم)



ويخلق التكيف مع ظروف الحياة الجمعية مجموعة ثالثة من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع أن يحلها . ومن الواضح أن الإنسان لا يستطيع البقاء في بيئته الطبيعية دون حياة اجتماعية . وربما كانت الحاجة إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية الحيوية أو احتياجاته النفسية هي التي تدفعه إلى الحياة المشتركة . ولكن ما أن يجد نفسه يحيا في جماعات ، حتى يواجه على الفور مجموعة خاصة من المشكلات التي تتجاوز المستوى الفردي . ذلك إن الأفراد الذين يعيشون معا يجب أن يخلقوا قدراً من التنسيق والتكامل بين أفعالهم ، إذا ما أرادوا أن يتجنبوا الخراب والفوضى . والملاحظ بالنسبة للجمعية للحيوانات والحشرات أن الغرائز تتكفل بتحقيق هذا التنسيق . أما في المجتمع الإنساني فإنه يعد في مجموعة تقريباً ثمرة الاختراع الاجتماعي . إذ يجب على الإنسان أن يضع قواعد محكمة واجراءات منظمة لتحديد الاشخاص الذين يشغلون مواقع معينة ، وينسق حركة الأفكار ، وينظم استخدام القوة وقدرة البعض على الخداع ، وينظم السلوك الجنسي ، ويتحكم في ظروف التبادل ، وهكذا إلى آخر السلسلة الكاملة للعلاقات الإنسانية بأنواعها . ومن خلال عملية وضع هذه القواعد ، يتوصل الإنسان إلى خلق الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي . ولقد كان اختراع التنظيم الاجتماعي أكثر أهمية وأبعد تأثيراً من اختراع الأدوات في تمييز العالم الإنساني عن العالم الحيواني .

## وحدات التنظيم الاجتماعي

إن الإنسان قادر على الاختراع بلا حدود . غير أن أعظم اختراعاته هو عدم الاختراع ، أعنى مهارته في نقل أساليب السلوك الأساسية التي تعلمها من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق . سليمة ودون تغيير فأغلب أعضاء المجتمع يلدون الأطفال ويربونهم ، ويبنون البيوت ، ويصيدون الأسماك ، ويقتلون الأعداء بنفس الطريقة إلى حد كبير . وتستمر تلك النماذج السلوكية ثابتة لفترات طويلة نسبياً من الزمن . وتؤدي عملية النقل الثقافي هذه إلى اقتصاد هائل في الجهد من وجهة نظر أبناء الجيل الجديد ، وبالنسبة للمجتمع ككيان تاريخي مستمر في البقاء . وبفضل تلك العملية لا يحتاج كل جيل إلى أن يعيد اكتشاف كل منجزات أسلافه ، مع مراعاة ما يكلفه ذلك من وقت طويل وتعرض لأخطار الوقوع في الفشل . ولا يتم بهذه الطريقة الحفاظ على الثقافة فحسب ، وإنما تتأسس بهذه الطريقة نواة الحياة المشتركة القائمة على المعلومات المشتركة والفهم المشترك . ولا كان أبناء كل جيل يتلقون نفس الميراث الثقافي إلى حد ما عن الجيل السابق أصبح من الميسور عليهم أن يرتبطوا ببعضهم البعض وأن ينسقوا أفعالهم على نحو أكثر فعالية .

ويطلق الأنثروبولوجيون اسم ثقافة الجماعة على المجموع الكلي لكافة الأشياء ، والأفكار ،

والمعارف ، وأساليب السلوك ، والعادات ، والقيم ، والاتجاهات التي ينقلها كل جيل في المجتمع إلى الجيل التالي عليه . ويعد نقل الثقافة البديل الإنساني للغرائز التي تتسلح بها معظم الكائنات الحية الأخرى لمواجهة بيئتها والارتباط ببعضها البعض . إلا أن هذه الثقافة أكثر مرونة من الغرائز ويمكن أن تنمو ، بمعنى أنها تستطيع أن تخزن معلومات جديدة بشكل يفوق في سرعته ما تستطيع أن تؤديه عملية الطفرة والتطور البيولوجي لإثراء المخزون الغرائزي لأي نوع آخر . من الأساليب الشعبية إلى النظم :

العادة الاجتماعية custom أو كما تسمى في بعض الأحيان العادات الشعبية folkways هي أكثر المصطلحات استخداماً للدلالة على الأساليب القياسية المتميزة للسلوك الشائعة بين أبناء ثقافة معينة . ويمكن استخدام المصطلح للدلالة على فعل<sup>(١)</sup> اجتماعي بالغ البساطة ، مثل رفع الرجل قبعته وإلقاء عبارة التحية — مرحباً ؛ عندما يمر بامرأة يعرفها كما يمكن استخدامه في الدلالة على مجموعة كبيرة معقدة من الأحداث كالخطب ، والاحتفالات ، والاستعراضات ، والألعاب النارية التي تمارس احتفالاً بعيد الرابع من يوليو في الولايات المتحدة . فالعادة الاجتماعية إذن هي أن أي مجموعة من الأفعال تتصف بالقياسية وبقدر من التميز ، وتمارس بشكل منتظم تبعاً لنمط يقبله عامة المشاركين في جماعة معينة . أما إذا كانت العادة لا تمارس بانتظام وحسب ، وإنما تحاط علاوة على هذا بنوع من العواطف والقيم ( مثلاً عندما يؤدي الخروج على نمط السلوك المتوقع إلى توقيع جزاءات عنيفة على الفرد من جانب الجماعة ) فإنها تعرف في هذه الحالة بأنها جزء من السنن الأخلاقية ؛ mores ويمثل التمييز بين العادات الشعبية والسنن الأخلاقية صلب عمل عالم الاجتماع الأمريكي البارز — ويليام جراهام سمر<sup>(٢)</sup> .

على أن الارتباط بين العادات الاجتماعية ، ليس ارتباطاً عشوائياً . إذ يمكننا أن نتعرف في كل مجتمع إنساني على مجموعات محددة أو مركبات محددة من الأساليب التقليدية في السلوك ،

(١) سوف نقوم بتعريف مصطلح « الفعل الاجتماعي » Social act ومناقشته فيما بعد  
الفقرة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية .

(٢) انظر مؤلفه :

William Graham Sumner, Folkways, Boston, Ginn, 1906, 692 pp.

وقد قدم الدكتور أحمد أبو زيد دراسة تحليلية لهذا العمل الكبير في مقاله : « الأساليب الشعبية . دراسة تحليلية لآراء ويليام جراهام سمر » ، المنشور في : أحمد أبو زيد وزملاؤه ، دراسات في الفولكلور ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، من ص ٩٩ - ١٣٧ ( المترجم )

التي تدور حول مشكلة معينة ، أو تستهدف تحقيق هدف معين . ويطلق على مجموعة الأساليب التقليدية ( أو الاعتيادية ) هذه اسم الدور ؛ Role . ويتم تحديد الأدوار وقبواً بشكل عام من جانب الأفراد المشتركين في نسق اجتماعي معين . فهي لذلك مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من التوقعات التي تحدد أي الأفعال تناسب أي الأشخاص ، وتسلسل تلك الأفعال ، والظروف التي تتم في ظلها . كما أن هناك بعض الأدوار المفتوحة التي يمكن تكليف أي شخص بها . فالطفل الذي يطلب منه أن يذهب ليجمع أوراق الشجر التي تساقطت على الحشائش قد كلف ، وقتاً بحدوثه ، بدور معين عندئذ يتوقع منه أن يتبع تسلسلاً معيناً من الأفعال متفق عليه بشكل عام ، بما في ذلك وضع الأداة التي استخدمها في جمع العشب مكانها في جراج البيت بعد أن يفرغ من عمله . وقد يطلب من أي طفل آخر في الأسرة أن يؤدي هذا العمل نفسه ، وسيستظر منه أيضاً أن يتبع نفس الخطوات .

إلا أن هناك أدواراً أخرى أكثر تخصصاً ومن ثم تصبح وفقاً على أفراد بعينهم . وعندنا توجد هذه الدرجة من التخصص ، وبالذات عندما نستخدم اسماً معيناً ، أو لقباً ، أو تحديداً معيناً لشاغل دور معين ، فإننا نكون بصدد — وضع ؛ Position اجتماعي محدد . ويعد مصطلح « مكانة » status أشيع المصطلحات للدلالة على هذا الوضع . إلا أنه كثيراً ما يحدث نوع من الخلط بين هذا المعنى ومعنى آخر يقترب من مصطلح « الهيبة » Prestige أو وضع الشخص في المجتمع المحلي ، كما نجد ذلك مثلاً عند « فانس باكارد » في كتابه « الباحثون عن المكانة »\* ، ولهذا سوف نقصر على استخدام مصطلح « وضع » أو « الوضع ذي المكانة » Status-position ومن الواضح أننا في داخل أسرتنا لانعترف بوجود وضع ذي مكانة معينة لجامع أوراق الشجر من فوق الحشائش . أما في الميدان المهني ، حيث درجة التخصص أعلى من ذلك بكثير ، فإننا نعرف ببعض الأوضاع الاجتماعية ذات الاختصاص المحدود — كالوقاد ، مثلاً الذي يعمل على ظهر سفينة تعمل بالفحم ، أو قطار يسير بالفحم .

فالوضع ذو المكانة إذن عبارة عن تسمية معترف بها من المجتمع تدل على وضع الفرد في وسط اجتماعي على خلاف الوسط الجغرافي . وإلى هذا الوضع ينتسب الأفراد ، وهو يضمن على شاغله مجموعة من الحقوق والواجبات . وتمثل تلك الحقوق والواجبات الدور الذي يتوقع من شاغل الدور أن يؤديه . ويمكن أن تتباين الأوضاع في مدى الأدوار التي تتضمنها وفي درجة تخصص تلك الأدوار . فأننا في الوضع ذي المكانة الذي أشغله كراكب في إحدى السيارات العامة يكون حق الأساس هو تيسير انتقاله إلى هدفه بشكل مباشر قدر الإمكان . أما واجباته فتقتصر أساساً على دفع أجر الانتقال ، وعدم التسبب في أي إزعاج للركاب الآخرين . ولكن عندما انتقل إلى وضع



الزوج أو الأب فإننى أكتسب مجموعة كبيرة مركبة من الأدوار التى [تتطوى] على سلسلة متنوعة أشد التنوع من الحقوق والواجبات .

ويمكن بصفة عامة التمييز بين السبل التى تؤدى إلى اكتساب الوضع ذى المكانة على أساس ما إذا كان الوضع موروثاً أو مكتسباً . فالوضع ذو المكانة الموروثة هو ذلك الذى يكتسبه الفرد تلقائياً — إلى حد ما — على أساس المولد . ويمثل العمر والنوع ( ذكر أو أنثى ) أبرز أسس ذلك النوع من الاكتساب الوراثى ، وغالباً ما يتدخل أيضاً اللون ، والطبقة المغلقة ( الطائفة ) ، والانتماء العائلى ، والدين فى تحديد ذلك النوع من الاكتساب . أما الوضع ذو المكانة المكتسبة فهو ذلك الذى يمثله الفرد بسبب سلوك من جانبه معين أو إنجاز استطاع أن يحققه . ويمثل العمل السياسى والمهنة أو التخصص — فى المجتمع الأمريكى مثلاً — أهم نماذج الوضع المكتسب . وإن كنا نستطيع أن ننظر بنفس الطريقة إلى وضع كل من الزوج والزوجة ، أى باعتبارها أوضاعاً ذات مكانة مكتسبة . وهناك بعض الأوضاع المكتسبة التى قد لا تكون متاحة إلا بالنسبة لمن تتوفر فيهم مؤهلات سابقة يمكن اكتسابها هى الأخرى . كما أن هناك كثيراً من الأوضاع التى كانت متاحة على أساس الإيجاز أساساً ، ثم استحوذت عليها جماعة معينة ، وحولتها إلى أوضاع موروثة .

وكما تتجمع الأفعال الاجتماعية فى صورة عادات اجتماعية ، وكما تأتلف مجموعات من تلك الأفعال فى صورة أدوار ، كذلك يمكن أن تأتلف بناء أكثر تعقيداً من الأدوار — التى تدور حول نشاط معين على قدر من الأهمية بالنسبة للمجتمع ، أو حول حاجة اجتماعية معينة — فى صورة نظام اجتماعى . ويرى رويتر Reuter فى القاموس الذى وضعه من مصطلحات علم الاجتماع أن نعرف النظام الاجتماعى بأنه : « ذلك النسق المنظم من الممارسات والأدوار الاجتماعية التى تدور حول قيمة معينة أو مجموعة من القيم <sup>(١)</sup> . وتلك الأداة التى تنظم هذه الممارسات وتشرف على تنفيذ قواعد التعامل <sup>(٢)</sup> . »

وتمثل النظم الاجتماعية بؤرة الاهتمام فى ميدان علم الاجتماع . فهى بمثابة أحجار البناء الأساسية فى صرح المجتمع . ويختلف عدد النظم كما تتباين درجة تخصصها من مجتمع لآخر . وتتميز الحضارات الراقية وكذلك المجتمعات الصناعية الحديثة بالتخصص الشديد فى النظم التى يدور كل منها حول « مشكلة محددة » من مشكلات الحياة الاجتماعية . كما تتميز تلك المجتمعات بالتنظيم الداخلى [ المحكم للأنساق الفرعية ] الموجودة داخل النظم الكبرى .

( ١ ) منقوم بتعريف القيم كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع ومناقشتها فى موضع لاحق من هذا الفصل .

( ٢ ) Edward B. Reuter, Handbook of Sociology, New York, Dryden, 1941, p. 113.

ولذلك يجب أن نميز بين النظم المحدودة والنظم الكبرى ، ومركبات النظم التي تمثل أنساقاً فرعية داخل المجتمع الكبير . وهناك على الأقل أربع مجموعات أو مركبات نظم رئيسية ذات أهمية خاصة تتفق عليها غالبية علماء الاجتماع . ولو أنه سيبدو واضحاً أن كل مجموعة من هذه المجموعات الأربع يمكن أن تنقسم إلى عدة فئات أو وحدات أصغر .

المجموعة الأولى هي النظم السياسية وهي التي تتعلق بممارسة القوة ، وتميز باختكار الاستخدام المشروع للقوة . وتندرج تحت النظم السياسية تلك التي تنطوي على علاقات مع المجتمعات الأخرى ، بما في ذلك الحرب . وهناك ثانياً النظم الاقتصادية وهي التي تختص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ثم النظم التكاملية التعبيرية ، وهي تضم النظم التي تتصل بالفنون ، والدراما ، والإبداع ، وهي المجموعة الثالثة في هذه القائمة . وتضم تلك المجموعة كذلك النظم التي تتناول الأفكار ، ونقل القيم التي يتوارثها المجتمع . ولذلك يمكن أن ندرج المنظمات العلمية ، والدينية ، والفلسفية ، والتربوية تحت هذه المجموعة . أما المجموعة الرابعة الأساسية فهي النظم القرابية التي تركز أساساً حول مشكلة تنظيم العلاقات الجنسية ، وتهيئة إطار ثابت ومضمون لرعاية الصغار وتنشئتهم .

وعلى الرغم من أنه من المفيد ، ومن الدقة إلى حد ما ، أن ننظر إلى النظم باعتبارها تدور أساساً حول مشكلة أساسية واحدة من مشكلات الوجود الاجتماعي ، إلا أنه من الخطأ أن نتصور أن لإسهام كل نظام اجتماعي في الحياة الاجتماعية يقتصر على هذا المجال الرئيسي فقط . ذلك أن كل مركب رئيسي من النظم يشارك في حياة المجتمع ويساهم فيها بعدة طرق مختلفة . فالأسرة على سبيل المثال قد تكون ، وهي في الغالب كذلك ، مؤسسة إنتاجية ، كما أنها تشارك باستمرار في عملية توزيع السلع والخدمات . كذلك النظم الاقتصادية لا تقتصر فقط على إنتاج السلع والخدمات ، وإنما يجب كذلك أن يكون لها نوع من النظام الداخلي ، الذي ينطوي على التدخل في القوة السياسية ، وممارسة السلطة الشرعية . وقد أدت هذه الاعتبارات بعلماء الاجتماع إلى أن يميزوا بين البناء الاجتماعي بمعناه التحليلي (النظري أو التجريدي) ومعناه الشخص الملموس . فهم عندما يتكلمون عن الأبنية الشخصية ، ويقصدون النظم التي لنا ألفة بها : كالأسرة ، والمحكمة ، والمصنع وما إلى ذلك . ويقصدون بالأبنية التحليلية كافة الأساليب الاجتماعية ، الشائعة في العديد من النظم الشخصية ، والتي يستطيع المجتمع من خلالها أن ينتج السلع ويوزعها ، ويتحكم في علاقات القوة ويشبع كافة احتياجات المجتمع الوظيفية الأساسية الأخرى . فنحن مثلاً عندما نتكلم عن « بناء السلطة » بالمعنى التحليلي لفني أسلوب تنظيم السلطة وممارستها ، ليس فقط في الشؤون السياسية وإنما كذلك في جماعة الحوار ، وفي الكنسية ، والمدرسة ، والأسرة ، بل وفي الجماعات غير الرسمية أيضاً . ولهذا يمكن القول بأن الأبنية التحليلية عبارة عن صور عقلية فرضية ، من نتاج العقل ، يتم تجريدها من الواقع الشخص لمجموعة من النظم المعينة .

ويتكون النسق الاجتماعي Social system من مجموعة من النظم ، التي يعتبر الواحد منها أو بعضها بمثابة نسق فرعى . ويستخدم مصطلح النسق الاجتماعي ، شأنه شأن كثير من مصطلحات علم الاجتماع الأخرى ، لوصف مستويات من التركيب والتعقيد متبانية تمام التباين . ولذلك ليس من المستغرب أن نتكلم مثلاً عن النسق الاجتماعي لوحدة اجتماعية صغيرة ، كالقرية أو عصابات الطرق ، أو لوحدة اجتماعية كبيرة كالأمة مثلاً . وبرغم ما يسببه ذلك من غموض واضطراب ، إلا أن هذا المصطلح يمثل في المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع أداة لانستطيع أن نعمل بدونها .

وهناك ثلاثة عناصر لا بد من مراعاتها عند تعريف المجتمع المحلي Community . فالمجتمع المحلي يوجد :

- ١ — عندما تتجاوز مجموعة من الأسر في منطقة جغرافية محدودة .
  - ٢ — عندما يوجد بين أبناء ذلك المجتمع قدر ملحوظ من التفاعل الاجتماعي المتكامل .
  - ٣ — عندما يتحقق لديهم إحساس بالعضوية المشتركة ، أو بالانتماء المشترك الذي لا يقوم على مجرد روابط القرابة الدموية فحسب . وتعد القرية الزراعية أكثر الأمثلة شيوعاً ، وأكثرها ألفة لنا ، وأكثرها قرباً إلى طبيعة الموضوع . ففي مثل هذه القرية يعيش الفلاحون وأسرهم عادة في علاقة جوار وثيق كما أن منطقة سكناتهم المشتركة تكون محددة بوضوح ومعروفة لهم بصفاتها كذلك . ويتم القدر الأكبر من علاقات التفاعل بين ساكني نفس القرية وبعضهم البعض . ويعتبر سكان القرية أنفسهم متمين إليها ، يعرفون اسمها ، ويسلمون بعضويتهم في المجتمع المحلي ، وتتحدد هويتهم ويعاملون من جانب أبناء المجتمعات المحلية الأخرى تبعاً لمكانة القرية التي ينتمون إليها .
- أما جماعة الجوار neighborhood فهي شكل أكثر تحديداً من أشكال المجتمع المحلي ، ولكنها فيما عدا ذلك تتميز بنفس السمات . فهي تعيش في منطقة متميزة ومحددة مكانياً ، وأعضاؤها يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مكثف نسبياً ، كما يشعرون بالانتماء المشترك . وتعد جماعة الجوار في العادة أصغر وحدة سكنية يتناولها علم الاجتماع ، بعد الأسرة بطبيعة الحال . والمألوف ألا يوصف مجتمع الأسرة بأنه مجتمع محلي ، لأنه قائم في المحل الأول على أساس القرابة .

وكلما ازداد حجم الجماعة التي تسكن منطقة معينة ، كلما حدث تناقص يكاد يكون حتمياً في احتمالات حدوث التفاعل بين أي شخصين يمكن أن يقع اختيارنا عليهما بالمصادفة وعندما تتناقص إمكانيات التفاعل بين العضو العادي وأي عضو آخر ، وتجاوز في تناقضها نقطة معينة ، تتفاعل قدرتنا على وصف ذلك المجتمع بأنه مجتمع محلي . بمعنى آخر إن مجرد الجوار المكاني لا يخلق وحده مجتمعاً محلياً إن وضع بيانات التعداد بشكل تعسفي ميكانيكي مقدمة في علم الاجتماع .



على خريطة مدينة معينة ليست له أى علاقة ذات دلالة بالمجتمعات المحلية الطبيعية التى تتكون فى مختلف أجزاء المدينة . فبأى معنى يمكن أن نعتبر العشرة ملايين نسمة الذين يسكنون مدينة نيويورك أعضاء فى مجتمع محلى واحد ؟ وربما يمكننا أن نجيب على ذلك بالقول بأن التفاعل الشخصى المباشر يمكن أن يستعاض عنه إلى حد ما بالتفاعل الرهزى ، الذى تساهم فى تحقيقه وسائل الاتصال الجمعى . أما الإحساس بالعضوية المشتركة فيمكن تدعيمه عن طريق بعض المؤثرات الخارجية التشريعية أو السياسية التى تجعل الفرد ينظر إلى نفسه كجزء من مجتمع محلى معين .

وعلى الرغم من أن مجرد التجاور المكافى لا يؤدى تلقائياً إلى خلق مجتمع محلى ، فهل يمكن القول أن المجتمع المحلى يمكن أن تقوم له قائمة مع عدم وجود مكان إقامة مشترك ؟ ذلك هو جوهر المشكلة التى تثار عندما نتساءل عما إذا كانت بعض الشعوب المتفرقة فى أرجاء الأرض ، كالغجر أو الأرمن تكون أمة واحدة ، طالما أن أبناء الشعب الواحد لا يسكنون منطقة مشتركة . إن إجابتنا على هذا السؤال تتوقف على تعريفنا للمجتمع المحلى . فإذا كنا نعنى بالمجتمع المحلى مجموعة من الناس الذين يسكنون منطقة إقامة مشتركة ، فإن الإجابة ستكون بالقطع « لا » أما إذا كنا نعرف المجتمع المحلى أساساً فى ضوء كثرة التفاعل ، أو الإحساس بالعضوية المشتركة ، فإن الإجابة يمكن أن تكون « نعم » . ومن المؤكد أن فكرة اعتماد المجتمع المحلى أساساً على الإحساس أو الاعتقاد المشترك تبرز بوضوح فى بعض التعبيرات الشائعة مثل : « مجتمع الأشخاص المتجانسين فكرياً » ، « مجتمع العلماء الدولى » . ومن الواضح أن أيّاً من هذين المجتمعين المحايين لا يشترك فى سكنى منطقة إقامة معينة ومحدودة .

فجوهر المجتمع المحلى هو الإحساس بالرابطة المشتركة ، والاشتراك فى هوية واحدة ، وعضوية جماعة معينة تضفى قدراً من الاحترام على بعض الأشياء المادية أو الروحية ، إلى جانب بعض الحقوق والواجبات إزاء أعضاء المجتمعات المحلية الأخرى . ويمكن أن نحدد فيما يلى بعض أنماط المجتمعات المحلية . فهناك مثلاً مجتمع الإقامة residence community ويطلق عليه المجتمع الأيكولوجى ، والرابطة التى تجمع بين أفرادها هى الإقامة المشتركة فى منطقة مكانية محددة اجتماعياً : كالمركب العمرانى ( أو مانسبويه الحى المتكامل Compound ) ، أو جماعة الجوار ، أو البلدة ، أو القرية ، أو المدينة ، أو الإقليم ، أو الدولة . وهناك مصطلح المجتمع المحلى الروحى أو النفسى ، وهو ينطبق على أولئك الأفراد الذين يرتكز الإحساس بالعضوية عندهم على رابطة روحية تضم مجموعة من القيم ، أو الأصول ، أو المعتقدات . وقد يكون كلا النوعين من المجتمعات المحلية كامناً إلى حد كبير ، أى يتمتع فقط بالقدرة على القيام بأفعال مشتركة ، وقد يكون نشطاً أو فعالاً حيث يتم التفاعل بين أفرادها بشكل منتظم ومركز .

والملاحظ أن المجتمع المحلي الصغير الطبيعي المكون من أعضاء دائمين . كالقرية ، أو البلدة ، أو جماعة الحوار - يجمع بين هذه العناصر كلها . فهو مجتمع محلي أيكولوجي وروحي يتميز في العادة بعدد كبير من علاقات التفاعل الواقعية ، كما يتميز بعدد كبير من الأسس الكامنة لتعبئة الإحساس بالتضامن في العضوية المشتركة .

### المجتمع - القوى والدولي :

هناك نوع من الأنساق الاجتماعية يتميز بأنه أكبر من النظام الاجتماعي ، ويختلف عن المجتمع المحلي . ومع ذلك فهو لا يوجد تلقائياً بمجرد توفر مجموعة من النظم الاجتماعية . كما أنه لا يتكون تلقائياً من كل مجموعة من المجتمعات المحلية . ويمثل هذا النوع من الأنساق الاجتماعية أكبر وحدة يتناولها علم الاجتماع عادة ، وهو ما يعرف باسم المجتمع .

وقد اقترح ماريون ليفي Livi في كتابه « بناء المجتمع » أربعة معايير ينبغي توفرها في الجماعة قبل أن يصح لنا اعتبارها مجتمعا . وهذه المعايير الأربعة هي : يجب أن تكون الجماعة قادرة على البقاء لمدة أطول من دورة حياة الفرد . كما يتعين عليها أن تضم إليها أعضاء جدد - على الأقل جزئياً - عن طريق التكاثر الجنسي . ويجب أن تتفق على الولاء لمجموعة مركبة مشتركة يطلق عليها اسم : « نسق الفعل العام » . وأخيراً ينبغي أن يكون نسق الفاعل هذا « مكثفياً بذاته » <sup>(١)</sup> . والواقع أن المعيار الأخير في هذه القائمة الرباعية يحتاج إلى شيء من الإيضاح فنحن نغني بمصطلح « نسق الفاعل » المجموع الكلي للعادات الاجتماعية والقيم ، والأساليب القياسية للسلوك المشتركة بين أفراد الجماعة ، الذين تربط بينهم علاقات اجتماعية متبادلة مستمرة نسبياً . وقد تكون أنساق الفعل محدودة نسبياً ، كما قد تكون بسيطة إلى حد ما : فنجد مثلاً أن العلاقات القائمة بين المدرسين والتلاميذ في مدرسة معينة تمثل نسق الفاعل الخاص بهذه المدرسة . ونحن لاعتبر نسق الفعل « مكثفياً بذاته » إلا عندما تهبط القوانين ، والعادات الاجتماعية ، والتكنولوجيا الخاصة بجماعة معينة كافة الموارد ، والمعارف ، والسلطة الشرعية التي تنشأ عادة خلال الحياة الاجتماعية ..

وطبقاً لهذا التعريف لا تعتبر ضاحية المدينة العادية في الولايات المتحدة ، رغم ثقافتها المادية المتقدمة وتنظيمها المركب ، مجتمعاً بالمعنى الصحيح . إذ ليست لديها القدرة على تنظيم عملية الدفاع عن نفسها ، كما أنها تضطر عادة عندما تريد مقاضاة قاتل إلى الاعتماد على شرطة

Marion Levy, The Structure of Society (Irincceton : Princeton university (١)  
Press, 1952), p. 113.

الولاية أو المنطقة ومحاكمها وسجونها وما إلى ذلك . كذلك الدير لا يصلح أن يكون مجتمعاً حتى ولو كانت قوانينه تغطي احتمالات التعامل مع القاتل ، لأنه لا يكفل إضافة أعضاء جدد عن طريق التكاثر الجنسي . غير أن هذه التحفظات في جوهرها تحفظات فنية . وهناك طريقة أكثر بساطة من هذا ، وإن كانت مفرقة بعض الشيء ، لتحديد ما إذا كانت جماعة ما تصلح لأن تكون مجتمعاً أم لا . ذلك أن نتصور أن جميع المجتمعات المحلية الأخرى الموجودة في العالم — فيما عدا هذا المجتمع — قد اختفت فجأة من الوجود . فإذا زادت احتمالات بقاء ذلك المجتمع واستمراره بصورته الحالية أساساً على مدى الأجيال المتتالية ، فإنه يصلح عندئذ لأن يكون مجتمعاً . والواقع أن أغلب القبائل البدائية ، مهما صغر حجمها ، وكذلك جميع الدول التي تقوم على أم تستوفي هذا الشرط . أما إذا لم يستطع المجتمع أن يستمر في البقاء تحت هذا الاختيار القاسي ، أو أنه لا يستطيع ذلك إلا من خلال تطوير أو تنظيم نظم اجتماعية جديدة كثيرة ، كأن يضع نسقاً للقانون والعدالة لأنه كان يعتمد في الماضي على نسق اجتماعي أكبر ، في هذه الحالة لا يستوفي ذلك الكيان شروط المجتمع الحقيقي .

وقد يرى البعض أن السرعة المتزايدة لوسائل النقل والمواصلات ، وكذلك الطبيعة المتشابكة للاقتصاد العالمي والسياسة الدولية قد استطاعت بالفعل أن تخلق مجتمعاً متفاعلاً يضم كافة الناس الذين يعيشون على سطح هذه الأرض . وقد يؤكد البعض من خلال هذا المنظور أن هناك نسقاً اجتماعياً عالمياً . وتقوم المشاركة في هذا النسق على أساس فردي في جانب منها ، وعلى أساس الجماعات غير الرسمية من الجانب الآخر ، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات القائمة بين الأقارب المنتشرين في مختلف البلاد . كما قد تقوم المشاركة — من جانب ثالث — بين كيانات ذات تنظيم رسمي كالشركات التي تمارس عملها على نطاق دولي أو منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية ، كالصليب الأحمر مثلاً . على أن الجانب الأكبر من التفاعل الذي يتم داخل نطاق النسق الاجتماعي العالمي يرجع إلى العلاقات القائمة بين الدول كوحدات للتعامل ، أو على الأقل بين الأفراد والجماعات التي تكون بمثابة ممثلين أو وكلاء لتلك الوحدات القومية . وتتضمن تلك الأنشطة العلاقات الدبلوماسية ، والإشراف على التجارة وتحرك الأفراد ، وشئون الحرب .

ولا شك أن مسألة ما إذا كان نسق الفعل الذي تشارك فيه دول العالم يمثل مجتمعاً عالمياً حقيقياً ، بالمعنى الذي نستخدمه هنا لكلمة مجتمع ، لا شك أن هذه المسألة تقبل النقاش وتحتل أكثر من رأي . فالمسألة تتوقف تبعاً لتعريفنا على وجود نسق للفعل يتميز بأنه مشترك بين أفراد المجتمع ، وبأنه مكتف بذاته . فإذا وضعنا المجتمع العالمي أمام هذا الاختيار ، وجدناه يفتقر إليه بشكل صارخ فالقيم المشتركة بين أغلب شعوب العالم قليلة جداً ، وأقل منها تلك القيم المشتركة بين حكوماتها



إذ لم يتوصل المجتمع العالمى بشكل مرض إلى وضع أساليب مسلم بها من الجميع لتسوية النزاعات تسوية سلمية ، وهو ما يعد عنصراً لا غناء عنه لأى مجتمع . ورغم وجود الأمم المتحدة ، فليست هناك سلطة منظمة قادرة على إلزام الدول الأعضاء بالخضوع للقرارات الجماعية ويبدو أننا اليوم أبعد عن المجتمع العالمى الحقيقى من ذلك النظام الذى عرفه العالم فى ظل سيطرة روما ، أو ذروة سلطة الكنيسة فى العصور الوسطى . ومع ذلك فإن هناك من الأسباب ما يدعونا إلى الإحساس بأننا قد أصبحنا منذ الحرب العالمية الثانية أقرب إلى خلق مجتمع دولى ، بشكل يفوق الوضع فى أى مرحلة من القرون القليلة الماضية .

### طبيعة العلاقات الاجتماعية

استطعنا من خلال دراستنا للعناصر الأساسية للتنظيم الاجتماعى أن نتعرف على النظام ، والمجتمع المحلى ، والمجتمع ، على اعتبار أن كلا منها يعكس درجة مختلفة من الاكتمال كنسق من أنساق الفعل الاجتماعى . ولكننا فى تتبعنا لهذا الخط أهملنا النظر فى مجموعة أخرى من الفروق التى تتمتع فى علم الاجتماع بنفس المكان الأثير ونفس الاهتمام الطويل : ذلك أن أحد أساليب التحليل الرئيسية فى علم الاجتماع يركز - بصفة أساسية - على تردد العلاقات الاجتماعية وخصائصها المختلفة . ومن الممكن تطبيق هذا الاتجاه فى الدراسة على كافة الجماعات التى تناولناها بالمناقشة حتى الآن . فهى تدخل فى صميم النظم الاجتماعية ، وحياة الأسرة ، وجماعات الحوار ، والجماعات المحلية ، والمجتمع .

ويعد « الفعل الاجتماعى » أصغر وحدة يقوم التحليل السوسولوجى بدراستها . وقد تناول هذا الموضوع بالتفصيل رواد الفكر السوسولوجى ، مثل ماكس فيبر ، وجورج هربرت ميد<sup>(١)</sup> . ولكنه ظل مع ذلك مفهوماً خادعاً ، صعب القياس إلى حد ما . ومن الواضح أن معظم المفكرين النظريين كانوا يضعون نصب أعينهم دائماً أصغر وحدة للفعل يمكن ملاحظتها بملاحظة مباشرة . وتتميز تلك الوحدة بأن لها معنى مشتركاً واضحاً إلى حد ما بالنسبة للفاعل وللآخرين الذين يدخل

( ١ ) Max Weber, (A. Henderson and Talcott Parsons, trans.), Theory of Economic

Economic and Social Organization, New York, Oxford university Press, 1947, especially pp. 88 - 112; George Herbert Mead (G.W. Morris, ed.), Mind, Self and Society, Chicago, university of Chicago Press, 1934, and (G.W. Morris, ed.), The Philosophy of the Act, Chicago, University of Chicago Press, 1950.

في علاقة معهم . ويمكننا أن نصرب في هذا الصدد مثلاً بسيطاً بحركة الجفن التي تتم في أقل من اللحظة فإذا كنت « أطرف » ؛ بعيني تلقائياً ، خاصة كفعل منعكس لا أكثر ، فإن فعلي هذا يكون فعلاً جسمانياً ( فيزيقياً ) ، وليس فعلاً اجتماعياً . ولكن إذا كنت « أغمز » ؛ بعيني لأوصل لمحدثي الذي أعتقد أنه قادر على فهم تلك الإشارة فكرة مؤداها « أني أوافقك ، أو أؤيدك » ؛ فإن حركة جفني هذه تصبح « فعلاً اجتماعياً » . وإذا استجاب الشخص الآخر بالإيماء موافقاً أو بالابتسام ؛ ومن ثم نقل إلى استقبالي للإشارة الصادرة مني ، فإن إيماءته هذه تعتبر هي الأخرى « فعلاً اجتماعياً » . وإذا نظرنا إلى هذه الجزئيات في تتبعها الواحدة بعد الأخرى ، أوجدنا أنها تمثل « تفاعلاً اجتماعياً بسيطاً » ؛ فالعلاقات الاجتماعية يمكن أن نعتبرها مكونة من مجموعات أو مجموعات من سلاسل التفاعل هذه .

ومن الواضح أن هذه الأفكار تقودنا إلى عدد من التساؤلات المعقدة فقد نتساءل على سبيل المثال :- هل يمكن أن يكون الفعل اجتماعياً حتى ولو أضيفت عليه أنا وحدي معنى معيناً ؟ وهل يكون اجتماعياً إذا لم يكن له معنى معين بالنسبة لي ، وإنما له معنى عند الآخرين فقط ؟ ثم ماهو الوضع بالنسبة للأفعال « الداخلية » ، التي لا يستطيع أحد آخر أن يلاحظها ملاحظة مباشرة ؟ ومن الأمور المختلفة عن هذا ، وإن كانت على نفس القدر من الصعوبة ، مهمة تعيين حدود لبداية ونهاية أي فعل اجتماعي . فإذا لم أكن « أغمز » فقط ، وإنما ضحكت أيضاً وقات « راثع جداً » ، فهل تعد كل وحدة من هذه الوحدات فعلاً اجتماعياً متميزاً ، أم تعتبر سلسلة الوحدات كلها فعلاً واحداً ؟ ومن هذا يتضح أن هناك مشكلات حادة تواجه أولئك الذين يطمحون إلى تصنيف وقياس التفاعل في أثناء البحوث الأثيريقية .

ومن السهل أن يتوهم الشخص وجود علاقة تشابه بين المفهومين السوسيوولوجيين « الفعل » و « العلاقة » من ناحية وبين مفهومى الذرة والجزئى في الفيزياء ، ومفهومي الخلية والنسيج في علم الأحياء من ناحية أخرى . إذ تمثل هذه جميعاً ( الفعل والذرة والخلية ) الوحدات الأساسية التي تتكون منها جميع الأبنية الكبيرة الأكثر تعقيداً في تلك العلوم على التوالي . ومن ثم لاندعش عندنا نجد كثيراً من المفكرين النظريين في علم الاجتماع يعملون على تطوير مجموعة من المصطلحات لتمييز مختلف أنماط العلاقات ، ولزيادة فهمنا لها . والكتابات السوسيوولوجية زاخرة بالخططات والمشروعات التي تستهدف تصنيف العلاقات الاجتماعية . وهي تتباين فيما بينها تبايناً كبيراً من حيث درجة التعقيد ، والدقة ، والشمول . وربما كانت أفضلها جميعاً محاولة تشارلز كولي التمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية<sup>(١)</sup> . . . والعلاقة الأولية في رأى كولي هي تلك التي يسيطر عليها الارتباط

Charles H. Cooley, Human Nature and the Social Order, New York, Scribner, ( ١ )

والتعاون المباشر العميق . ويصبح الأفراد بفضلها أكثر انصهاراً في كيان مشترك يتلخص في التأكيد على تونيز Tonnies في ألمانيا<sup>(١)</sup> ، ودوركهايم في فرنسا<sup>(٢)</sup> .

ولم تستمر هذه التصنيفات قائمة في ميدان العلم وحسب . وإنما ظلت قائمة أيضاً صعوبة استخدام المفاهيم بأي قدر من الدقة أو الإحكام . وكما أوضح كنجزلى دافيز فإن تأكيد كولى على الشعور بالنحن ؛ لا يمكن أن يعتبر العنصر المميز في الجماعة الأولية ، طالما أن نفس هذا الشعور يلزم إلى حد ما لأي مجتمع محلي مستمر في البقاء بل إن هذا الشعور ينبغي أن يكون موجوداً في الأمم الكبرى ، التي لا يمكن أن يقوم فيها اتصال مباشر وثيق - كما هو واضح - إلا بين شريحة صغيرة فقط من أعضائها<sup>(٣)</sup> .

والمشكلة الواضحة هي أن تلك المفاهيم ، مثل مفهوم كولى عن الجماعة الأولية ، وفهم تونيز عن « المجتمع المحلي » Gemeinschaft ، تفترض التماسك الفعلي لمجموعة الجوانب المنفصلة للعلاقات الاجتماعية . مع أن هذه الجوانب قد ترتبط - في الواقع الحسى وقد لا ترتبط بنفس الطريقة التي يتصورها رجل الاجتماع . فتلك المفاهيم هي بمعنى آخر - تلخيص للواقع أقرب إلى الطابع الشامل الجمل ، وهي تعنى الجوانب الفرضي أكثر مما تعنى شيئاً أبدته الظواهر الأمبيريقية . ولذلك كان من أهم الواجبات التي شغلت أتباع كولى وتونيز أن يتوصلوا إلى تحديد أدق للجوانب أى علاقة اجتماعية . ولاشك أن التبرير الأساسي لتلك الجهود التي تستهدف الوضوح النظري هو أن تعيين الفروق النظرية بشكل أكثر دقة سوف يشجع القيام بملاحظات وقياس أدق . وسوف يمكننا تراكم البيانات القائمة على الملاحظة المباشرة من وصف النمط الفعلي للارتباط بين مختلف أبعاد التفاعل بشكل أكثر دقة . وهو الارتباط الذي نفترض وجوده ونحن نستخدم مفاهيم مثل « الجماعة الأولية » .

ومن الواضح أن هناك تمييزاً يجب أن ننتبه إليه عند وصف أى علاقة اجتماعية ، هو التمييز بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية لتلك العلاقة . وتتضمن العناصر الكمية في المقام الأول : عدد الأشخاص المشتركين في نسق الفعل ، وتركزهم أو انتشارهم في منطقة جغرافية معينة ، ودرجة كثافة تفاعلهم مع بعضهم البعض ، والاستمرار النسبي للارتباط بينهم .

( ١ ) Ferdinand Tonnies (C.P. Loomis, trans.), Fundamental Concepts of Sociology, New York, American Book, 1940.

( ٢ ) Emile Durkheim, (G. Simpson, trans.), The Division of Labor in Society, Glencoe, Ill., the Free Press, 1949.

وقد قمنا بتعريف تلك المصطلحات في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

( ٣ ) Kingsley Davis, Human Society, New York, Macmillan, 1957, p. 303.



أما الجوانب الكيفية للتفاعل فالاتفاق حولها أكثر صعوبة من هذا . وقد حدد كنجزلى دافيز خمس سمات يمكن الاعتماد عليها إذا اجتمع إليها بعض المعلومات عن الجوانب الكمية ( التي يسميها « الظروف المادية » كأساس لتمييز العلاقات الأولية عن العلاقات الثانوية<sup>(١)</sup> ) ويقدم دافيز أمثلة لتلك العلاقات على المستوى الثنائي ، وعلى مستوى الجماعة الكبيرة ويعرض الجدول رقم ( ٢ ) لتصوره هذا .

---

( ١ ) انظر المرجع السابق ، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

الجدول رقم (٢)  
العلاقات الأولية والثانوية\*

العلاقات الأولية			
الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج للعلاقات	نماذج للجماعات
التجاور المكاني العدد الصغير الاستمرار الطويل	تمائل الغايات التقييم الداخلي للعلاقة التقييم الداخلي للأشخاص الآخرين المعرفة الشاملة بالأشخاص الآخرين الشعور بالحرية والتلقائية تأثير وسائل الضبط غير الرسمية .	الصديق—بالصديق الزوج — بزوجه الأب — بابه المدرس — بتلميذه	جماعة اللعب الأسرة القرية أو جماعة الحوار، فريق العمل

العلاقات الثانوية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج للعلاقات	نماذج للجماعات
الاتساع المكاني العدد الكبير الاستمرار القصير	تباين الغايات التقييم الخارجي للعلاقة التقييم الخارجي للأشخاص الآخرين المعرفة الخاصة والمحدودة بالآخرين الشعور بالقيود الخارجية تأثير وسائل الضبط الرسمية	البائع — والعميل المذيع — والمستمع الممثل—والمتفرج الضابط—وجنوده المؤلف — والقارئ	الأمة الأكليريكية الاتحاد المهني الشركة

\* المصدر

ويعد مخطط البرفيسور ديفز هذا صورة مغايرة لمخطط آخر أكثر شهرة ذلك الذى وضعه تالكوت بارسونز<sup>(١)</sup> وهويستعين بخمسة «متغيرات نمط» ، لتمييز الجوانب المختلفة لأى علاقة اجتماعية . ويرى بارسونز أننا فى أى وقت نؤدى فيه فعلا اجتماعيا ، وفى كل دور نمارس فيه الفعل ، نؤكد فى الحقيقة على جانب أو آخر من هذه الأقسام الرئيسية الخمسة . فإذا كان الدور متخصصا ، فإن علاقتنا تقتصر على تبادل بعينه محدد تحديداً دقيقاً . أما إذا كان الدور منتشراً ، فإن التزامنا سوف يمتد ليشمل فئة عريضة من المشكلات أو العلاقات . ونحن نؤكد إما على الوجدانية ( أى الشعور ، والعاطفة ، والرضا . ) ، أو على الحياة الوجدانية ، وهو ما يعنى أننا نؤكد أكثر على الاعتبارات العملية المفيدة ، أو الاعتبارات الأخلاقية . وقد نبدى سمة الخصوصية عندما نبدى اهتماما خاصاً بالناس بسبب علاقتهم بنا ، على حين أننا فى حالة العمومية نعامل كافة الناس الذين يتصلون فى وضع معين معاملة متماثلة تقريبا . أما إذا كانت معاملتى لك تتوقف أساسا على ما أنت عليه بالفعل ، فى مقابل ما تفعله أو ما فعلته ، فإننى بذلك أرجح النوعية على الأداء . أما إذا كان اهتمامى منصب أساسا على تحقيق أهداف الجماعة فإننى أظهر اهتماما بالمصلحة الجمعية ، أما إذا كنت أكثر اهتماما بتحقيق مصالحى الخاصة من خلال علاقتى ، فإننى أرجح المصلحة الذاتية . فإذا درسنا علاقات الزوج بزوجته ، بل وجميع العلاقات القائمة داخل الأسرة النووية فى ضوء متغيرات النمط هذه ، وجدنا أنها تميل إلى الانتشار ، والوجدانية ، والخصوصية وتنعكس تأكيداً على النوعية ، والمصلحة الجمعية . أما العلاقة بين البائع والعميل فإنها تقع على الطرف المقابل لكل مقياس من هذه المقاييس الخمسة .

والدقة فى تحديد المفاهيم شرط لازم ، وإن لم يكن كافياً ، لإجراء ملاحظة أمبيريقية دقيقة . فبعد عقود من الحديث عن عناصر التفاعل داخل الجماعة ، استطعنا أخيراً بعد الحرب العالمية الثانية أن نبدأ — على أساس منهجى — قياس مضمون التفاعل الاجتماعى قياساً دقيقاً . ومن أبرز الجهود التى بذلت فى هذا الصدد بحوث البرفيسور روبرت بيلز فى معمل العلاقات الاجتماعية التابع لجماعة هارفارد<sup>(٢)</sup> وقد أحرز تكتيك البرفيسور بيلز — الذى يعرف باسم تحليل عمية التفاعل — قدراً كافياً من التقدم بحيث أصبحنا نستطيع من خلال دراسة مظهر التفاعل الذى يتم فى أثناء مناقشة داخل إحدى الجماعات أن نحدد للوهلة الأولى ما إذا كانت تلك الجماعة غير راضية ، أو كانت تتمتع بروح معنوية عالية . وقد سبق أن أعطيت نموذجاً لذلك فى الجدول رقم (٥) فى الفصل السابع من هذا الكتاب .

(١) Talcot Parsons, The Social System, Glencoe, Ill., The Free Press, 1951.

(٢) انظر كذلك الفصلين الثالث والسابع من هذا الكتاب .



## دراسة القيم :

على الرغم من أن أبرز الانتصارات التي تحققت في الملاحظة المباشرة للعلاقات بين الأشخاص وفي قياس التفاعل قد تمت داخل العمل ، إلا أنه أمكن كذلك إحراز تقدم كبير في دراسة العلاقات في الحياة الواقعية. إلا أن هذه الدراسات غالباً ما تتناول القيم المتعلقة بالعلاقات الإنسانية وليس السلوك الذي تم ملاحظته بشكل مباشر.

ويحظى مصطلح « القيم » في علم الاجتماع بنفس الأهمية تقريباً التي يحظى بها مصطلحا « النظام الاجتماعي » ، و « النسق الاجتماعي » . إذ يقال إن الأفراد ، والجماعات ، والتنظيمات ، والمجتمعات ، والثقافات لها قيم معينة ، أو تبدو فيها قيم معينة ، أو تعمل على بلوغ قيم معينة ، ولا يختلف مصطلح القيم كثيراً عن غيره من أغلب مصطلحات علم الاجتماع في أنه مشغل بتعريفات كثيرة . وإذا استعرضنا التعريفات العديدة للقيم التي قدمها علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا ، وجدنا أن العنصر المشترك بينها هو الإجماع على أن القيم تعد تعبيراً عن الغايات ، أو الأهداف البعيدة ( النهائية ) للفاعل الاجتماعي . فالقيم لا تتعلق بما هو كائن فعلاً ، وإنما بما ينبغي أن يكون ، فهي بمعنى آخر تعبير عن بعض الدوافع الأخلاقية الفعالة . وهكذا فعندما نجد فير يوضح أهمية الاتزان ، والأخلاق الصارمة في المعاملات التجارية ، ونجنب الانغماس في الشهوات في نظريتي فريدمان ، فهو بذلك يصف القيم التي يؤمن بها فرانكلين : ويكاد أي جانب من جوانب أي علاقة اجتماعية أن يصبح موضوعاً لقيمة معينة ، هذا إذا لم يكن ذلك قد حدث بالفعل في مكان ما . فالأمانة والنفاق ، والصمت ، والثروة ، والاتزان والانفعال ، والنشاط الذي لا يعرف هوادة ، والاستسلام السلبي ، كل تلك كانت محل نظرة قيمة عميقة في المجتمعات المختلفة .

ويبدو أن أغلب المجتمعات قد أدركت إلى حد كبير نفس المدى من الخصائص الإنسانية. ومن جوانب العلاقات ، ولكن الفروق الرئيسية بين الثقافات المختلفة تكمن في القيمة التي تضيفها تلك الثقافات على هذه الخصائص ، فتعتبرها هامة أو قليلة الشأن ، أو تعتبرها خيراً أو شراً . فهناك مجتمع يقدر العدوان ويستهن بالسلبية ، ومجتمع آخر على عكس ذلك . بينما قد يكون هناك مجتمع ثالث لا يهتم كثيراً بهذا البعد على الإطلاق ، وإنما يهتم بدلاً من هذا بتفضيل الاتزان على الانفعال . وهو أمر قد لا تكون له أدنى أهمية في كلتا الثقافتين السابقتين<sup>(١)</sup> .

(١) الرجوع إلى مرجع عام واحد ، انظر :

وكما كان الحال بالنسبة للدراسة التفاعل الاجتماعي ، لم يستطع علماء الاجتماع إلا بعد الحرب العالمية الثانية أن يتجاوزوا مجرد تعريف القيم ومناقشتها . إذ بدأوا بعد ذلك يدرسونها بشكل إيجابي عن طريق قياس طبيعتها وتوزيعها . ومن أعقد وأطرف تلك الجهود الدراسة التي أجرتها . فلورنس كلاكهون . فقد بدأت بتعريف بعض المشكلات الإنسانية الأساسية المشتركة التي كان على جميع الشعوب في جميع العصور أن تجد حلاً لها<sup>(١)</sup> . وتؤكد كلاكهون أن كافة المجتمعات تتخذ موقفاً قيمياً معيناً من علاقة الإنسان بالأفراد الآخرين ، وبالطبيعة ، وبالزمن ، وبالنشاط . وتري أن كافة الثقافات قد اكتشفت نفس المدى تقريباً من المواقف أو البدائل التي يمكن أن يتخذها الفرد إزاء مشكلات الحياة هذه . إلا أن الثقافات المختلفة تضي قيمة مختلفة على كل من تلك البدائل .

ولكى تدلل الدكتورة كلاكهون على وجهة نظرها قامت بدراسة خمسة مجتمعات محلية صغيرة يتميز كل منها بأسلوب في الحياة واضح الاختلاف عن الباقي ، إلا أنها تشترك جميعاً في أنها تسكن نفس المنطقة في جنوب غرب الولايات المتحدة . وضمت تلك المجتمعات .

١ - إحدى مستعمرات المرمون\* .

٢ - مستعمرة لسكان تكساس القدامى •

٣ - إحدى قرى الأمريكيين الأسبان .

٤ - أحد معسكرات إقامة أبناء قبيلة الزوني .

٥ - أحد معسكرات أبناء قبيلة النافاهو . وكلا القبيلتين من قبائل الهنود الحمر .

وقدمت كلاكهون لعينات من أفراد كل مجتمع على نفس المجموعة من المواقف الإنسانية الأساسية ، وقامت بتسجيل الحلول البديلة التي كانوا يختارونها . وتبينت في النهاية أن الجماعات مختلفة عن بعضها اختلافاً حقيقياً - « ولم تختار أي ثقافتين من الثقافات المدروسة تماماً نفس النوع من الحلول التي تفضلها لأي من التوجيهات القيمة »<sup>(٢)</sup> .

إلا أنه تبين أن الجماعتين الناطقتين باللغة الإنجليزية كانتا أقرب إلى بعضهما ، على الرغم من اختلافهما في بعض النواحي الهامة وبدا أنهما تمثلان أحد قطبي الموقف ، بينما يمثل الأمريكيون الأسبان القطب الآخر . أما الجماعتان الهنديتان فتقعان في مكان ما بينهما . ونجد على سبيل المثال

( ١ ) Florence Kluckhohn and Fred. I. Strodbeck, Variation in Value Orientation,

New York, Honper and Raw, 1961, p. 10

\* طائفة دينية أمريكية أنشأها جوزيف سميث عام ١٨٣٠ ( المترجم )

( ٢ ) المرجع السابق ، صفحة ١٧٢ .

أن أهل تكساس كانوا أقرب إلى الطابع الفردى ، وأقل اهتماماً بأفراد الأسرة الممتدة . كما كانوا متطلعين إلى المستقبل وليس إلى الماضي ، يميلون إلى النظر إلى الإنسان كشيء فوق الطبيعة وليس خاضعاً لها . أما فيما يتعلق ببعد النشاط فكانوا يهتمون بالعمل في المقام الأول . على خلاف هذا كان الأمريكيون الأسباب يؤكدون على مبدأ تسلسل الأصل ( أى المبدأ الذى ينظر إلى الفرد أساساً فى ضوء موقعه من التسلسل المنظم للأوضاع الاجتماعية المستمر عبر الزمن ) كما كانوا أكثر تطلعاً إلى الحاضر منهم إلى المستقبل ، وينظرون إلى الإنسان كخاضع للطبيعة ، ويفضلون الوجود على العمل<sup>(١)</sup> .

كذلك تتيح الدراسات المسحية للرأى العام ، خاصة تلك التى بدأت تجرى مؤخراً على مستوى عالمى ، الكلام بشكل أصبح عن توزيع القيم فى جماعات كبرى تصل إلى حجم الأمم . من هذا مثلاً أنه طلب فى عام ١٩٥٨ من بعض الأفراد البالغين فى ١١ دولة أن يدلوا برأيهم فى بعض القيم التى يرونها فى غاية الأهمية لكى تلقن للأطفال . . ويلخص الجدول رقم (٣) بعض نتائج تلك الدراسة •



الجدول رقم (٣)  
القيم الهامة في تربية الأطفال  
موضحة بالنسب المئوية تبعاً للبلد والمستوى الاقتصادي الاجتماعي\*

المستوى الاقتصادى الاجتماعى			الدولة وقيم تنشئة الطفل
الأدنى	الأوسط	الأعلى	
استراليا			
٨	٣	٥	الطموح
٢٣	١٧	١٣	الخضوع للوالدين
١	٠٠	٠٠	الاستمتاع
٢٥	٣٣	٢٦	الثقة فى الله
٤٥	٥١	٦٠	الهدوء والأمانة
٣	٤	٥	لا يعلم
٣٦٧	٣١٣	٩٤	عدد المبحوثين
الدانمرك			
٩	١٣	١١	الطموح
١٥	١٨	١٤	الخضوع للوالدين
٣	١	٢	الاستمتاع
١٠	٩	١٦	الثقة فى الله
٦١	٥٦	٥٤	الهدوء والأمانة
٢	٣	٣	لا يعلم
١٢٩	٣٩٠	١٦٧	عدد المبحوثين
اليابان			
٢٢	٢٤	٢٠	الطموح
١٩	٩	٦	الخضوع للوالدين

المستوى الاقتصادى والاجتماعى			الدولة وقيم تنشئة الطفل
الأعلى	الأوسط	الأدنى	
٤	٣	١	الاستمتاع
٤	٤	٦	الثقة فى الله
٦٤	٥٨	٤٦	الهدوء والأمانة
٢	٢	٦	لا يعلم
٣٦٨	٤٢٢	٦٩	عدد المبحوثين
			هولانده
٨	٤	٣	الطموح
٤	٩	١٢	الخضوع للوالدين
١	٢	٢	الاستمتاع
٤٠	٤١	٣٧	الثقة فى الله
٤٦	٤٨	٥٠	الهدوء والأمانة
٤	٢	٢	لا يعلم
٢١٤	١٤٧	١٤٢	عدد المبحوثين

واتضح أن الهدوء والأمانة كانت أهم القيم على الإطلاق فى جميع البلاد ، وفى كافة المستويات الاقتصادية ، حيث وقع عليها اختيار نصف المبحوثين تقريبا . ويدل هذا على أن هناك بعض القيم التى تحتل نفس الدرجة من الأهمية لدى جميع الشعوب ، مما يعد أساسا لافتراض وجود مجموعة من القيم المشتركة بين كافة البشر ، إلا أنه تبين كذلك وجود فروق بعيدة فى الأهمية النسبية لقيم أخرى فى الدول المختلفة . وبدأ بشكل واضح أن الطموح يمثل ثانى أهم قيمة لدى جميع الطبقات فى اليابان ، بينما كان ذا قيمة ثانوية جداً فى استراليا وهولندا . كذلك كانت قيمة « الثقة فى الله » ذات أهمية فائقة فى الدانمارك وفى استراليا ، بينما لم يكدها ذكر عند اليابانيين ، مما يجعلها جذيرة بأن تلقى الصغار .

• المصدر :

Data Provided by International Research Associates, from a release of March, 13, 1958.  
 Alex Inkeles, "Industrial Man : The Relation of Status to Experience, Perception and Value", American Journal of Sociology, January, 1960, 66, 224.

إن أساليب البحث التي باغت درجة عالية من الإتقان ، والتي وضعت للملاحظة وتسجيل التفاعل الإنساني بشكل مباشر ، وكذلك الخطوات الواسعة التي أصبح بوسعنا الآن أن نقطعها في دراسة القيم المتصلة بالعلاقات بين الأشخاص ، والتي تؤمن بها جماعات كبيرة كأبناء أمة بأكملها ؛ إن ذلك كله يوحى بأن الدارسين الذين يعتبرون علم الاجتماع هو في الأساس علم دراسة العلاقات الاجتماعية سوف ينجحون خلال العقود القليلة القادمة ، وبفضل نوعية بحوثهم ، أن يكسبوا مزيداً من الأنصار والمؤيدين لوجهة نظرهم .



## الفصل السادس

### العمليات الاجتماعية الأساسية

إذا كان علم الاجتماع لا يستطيع أن يزودنا بأكثر من عدد من المفاهيم ( كالمجتمع المحلي ، والمجتمع ، والمكانة ، والدور ، والجماعات الأولية والثانوية ) ، إلا أنه يستطيع أن يعاوننا في فهم موقع الإنسان داخل المجتمع . غير أن علم الاجتماع يصبح - حيثئذ - علماً استاتيكيّاً أقرب ما يكون إلى علم التشريع بعد فصله عن علم وظائف الأعضاء . ومن الجدير بالذكر أن العمليات ( أى تبادل الأفعال وردود الأفعال ) التى يعنى علم الاجتماع بدراستها عديدة ومتنوعة . غير أن معالجة هذه العمليات تنطوى على صعوبات من أهمها ، المسميات المختلفة التى تطلق على كل منها والمعانى المختلفة التى تشير إليها . لذلك فنحن لانأمل أن تكون معالجتنا لهذه العمليات معالجة شاملة . وقد يكون من المفيد هنا أن نعقد مناقشة قصيرة نتناول فيها عدداً من العمليات كالامثال ، والانحراف ، والتدرج ، والتغير الاجتماعى ، على أن تكون مدخلاً لتناول العمليات الاجتماعية الأكثر أهمية ، وأن نتعرف من خلالها على كيفية معالجة علم الاجتماع لهذه العمليات .

ومن الطبيعى أن تقودنا مناقشتنا لهذه العمليات الاجتماعية الثلاث إلى معالجة العمليات الاجتماعية الأخرى الأوسع نطاقاً والتى تميز كل ضروب الأنساق الاجتماعية . غير أن ذلك يتطلب معالجة أشمل من تلك المعالجة المتواضعة التى نقدمها هنا . ويكفى لكى فوضح مدى تعقد وتنوع هذه العمليات الاجتماعية أن نشير إلى بعض منها مثل : المنافسة والتعاون ، والصراع والتكيف ، والهجرة والتمثل ، والتكامل والعزلة ، والتركز والتشتت ، والمحاكاة والانتشار . . . الخ . ومن المحقق أن الاهتمامات السوسيولوجية تتباين وتختلف بمرور الزمن . فالمحاكاة - مثلاً - التى نالت اهتماماً كبيراً فى فترة زمنية معينة لم تعد تلقى الآن مثل هذا القدر من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن أهمية العملية الاجتماعية لاتكمن فى ذاتها بقدر ماتكمن فيما تسهم به من استمرار فى الحياة الاجتماعية .

## الامتثال والتباين والانحراف :

يتوقف وجود النظام الاجتماعي على الأداء المنظم والكف للالتزامات المختلفة التي تعين على شاغلي الأوضاع الاجتماعية أن يؤديوها داخل النسق الاجتماعي . ويتربط على ذلك حقيقة أساسية هي ؛ أن أكثر العمليات أهمية هي تلك التي يضمن بواسطتها المجتمع أن يؤدي أفرادها الالتزامات التي تفرضها عليهم أوضاعهم الاجتماعية . ومن هنا يمكن القول أن عمليات الامتثال ، والتباين ، والانحراف تعد من أكثر العمليات أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع .

ويعتقد كثير من الناس أنهم يعرفون معنى الامتثال . فهو يعني أن تفعل ما يتعين عليك أن تفعله كأن يؤدي التلميذ واجباته المدرسية في المنزل ، أو أن يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور بمواصلة القيادة ، أو أن يدفع المواطن الضرائب المستحقة عليه . في كل هذه الأمثلة نجد أن المكانة ( أو الوضع ) محددة تحديداً قاطعاً . فالسلوك الذي يتعين على الفرد أن يؤديه سلوك واضح ومحدد ، والقواعد التي تحكمه صريحة ودقيقة ، فضلاً عن أن القوة التي تكفل تدعيم الامتثال قوة مجمدة وفي متناول اليد . وهنا نجد أن علم الاجتماع ينطلق من قضية نعرفها ونقبلها جميعاً وهي ؛ أن الامتثال للدور الاجتماعي وأداء المهام المرتبطة به يعتمد - إلى حد كبير - على الجزاءات ، أي قوة الآخرين ( سواء كانت متمثلة في الأفراد أو الجماعات أو المجتمع المحلي ) على فرض توقعاتهم باستخدام المكافأة والعقاب .

ويمثل الموت أقصى أنواع الجزاءات السلبية ؛ ذلك أن الجزاءات السلبية تبدأ بممارسة كل أشكال القوة الفيزيائية حتى ممارسة القهر . وتضم الجزاءات السلبية فيما تضم الجزاءات السيكولوجية كالتقليل من شأن الإنسان أو التهمك عليه . ولا تؤثر الجزاءات السلبية على ما يجب أن يفعله الإنسان ، بل على ما لا يجب أن يفعله . ومن الأفكار الشائعة التي نلمسها في العمر الحاضر ( الذي يدبح بحق عصر عالم النفس ) فكرة التهديد « بسحب الحب » كجزاء يمارسه الآباء على أبنائهم للتحكم في سلوكهم .

وهناك صعوبة واضحة تواجه الاعتماد على تدعيم التعهد بأداء الالتزامات التي تفرضها الأدوار الاجتماعية . وهذا يتطلب وجود أشخاص يراقبون هذا الأداء ، وينظمون المكافأة والعقاب . وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع قد يقومون جميعاً بمهمة المراقبة هذه ، إلا أن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعاً يستطيع أن يمارس المراقبة ممارسة حقيقية بفضل الإشراف الوثيق . لذلك فإن الدافعية ( أي استعداد الفرد ورغبته في أن يؤدي الالتزامات التي يفرضها الدور ) تمثل أساساً هاماً في تدعيم شبكة الأدوار الاجتماعية ، وفي ضمان الانتظام

في أداء النشاطات الاجتماعية دون الاستعانة الشديدة بإشراف أو مراقبة الآخرين . ومع ذلك فإن الجزاء والدافعية لا يستطيعان أن يؤديا وظائفهما إلا إذا كان شاغلو الأوضاع الاجتماعية على وعى عميق وواضح بما يتعين عليهم أدائه .

وإذا ما استطاع الفرد استيعاب المعرفة والمهارات الضرورية لأداء دوره الاجتماعي ، وإذا ما استطاع هذا الفرد أيضاً قبول القيم السائدة أو الاستعداد لممارسة الدور ، فإنه يكون — من وجهة نظر علم الاجتماع — قد « استدمج » الدور وأسس السيكولوجية . وهنا نجد أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يستخدم لوصف العملية التي من خلالها يكتسب الأفراد الثقافة ، سواء في شكلها العام أو تجسدها الخاصة حيناً تتعلق بأدوار اجتماعية بعينها . وعلى الرغم من أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يشير — عادة — إلى عملية تعليم الأطفال ، إلا أنه قد يستخدم أيضاً للإشارة إلى عملية تدريب الراشدين على الوظيفة الجديدة التي يلتحقون بها .

وعادة ما يوجه إلى علماء الأنثروبولوجيا — وفي بعض الأحيان أيضاً علماء الاجتماع — انتقاداً مؤداه ، أنهم كثيراً ما يفترضون أن أفراد المجتمع يؤمنون بقيم ومعتقدات واحدة ، وأنهم — استناداً إلى ذلك — يقومون بأداء نمط معين واحد من الفعل . وعندما يحاول العلماء الاجتماعيون إقامة « نموذج » يعبر عن أي مجتمع ، فإنهم يلجأون — غالباً — إلى تقديم صورة بالغة التبسيط ، بحيث تقلل من مدى تنوع وتعدد الاتجاهات وضروب السلوك التي توجد في أغلب المجتمعات . إن المعايير الثقافية وأساليب صنع الأشياء نادراً ما تفرض متطلبات ثابتة جامدة ؛ ذلك أننا نلاحظ وجود أساليب متنوعة وعديدة يمكن من خلالها صنع الأشياء . إننا قد نتوقع من الناس أن يعبروا الطريق من الموضع المخصص للعبور ، ولكنهم قد يعبرونه من أي موضع دون التقيد بقواعد المرور . ونستطيع أن نستنتج من ذلك حقيقة أساسية ؛ هي أن الثقافة لا تمثل بالنسبة للقضايا الأساسية في الحياة مجرد مجموعة واحدة متجانسة من المعتقدات ؛ بقدر ما تمثل قيماً متنوعة تتميز بقدر من الشروع والقبول<sup>(١)</sup> . والملاحظ أن أغلب الأمريكيين يهتمون بحاضرهم ومستقبلهم . ومع ذلك فن الأمور المألوفة أن ينظر الناس إلى ماضيهم ويخلعوا عليه قيمة معينة . ففي الولايات المتحدة نجد بعض الجماعات الاجتماعية ( وعلى الأخص في نيوجانكس والجنوب ) تجعل من الماضي بعداً أساسياً من أبعاد التمييز الاجتماعي .

Florence Kluckhohn and Fred L. Strodbeck, *Variations in Value Orientations* ( ١ )  
(New York : Harper & Row, 1961).

هذا وتعد فلورنس كلوكهون أول من أدخلت مفهوم القيم السائدة والقيم المتباينة في مجال علم الاجتماع . ونستطيع أن نجد شواهد أمبيريقية عديدة على الفكرة التي ناقشناها في المتن في دراساتها المقارنة للقيم في الجنوب الغربي في الولايات المتحدة . انظر بصفة خاصة الفصل الخامس .



وإذن فالانحراف لا يتمثل — بالضرورة — في الابتعاد عن المعايير المقبولة الشائعة ، كما أنه لا يتمثل في تبني وجهة نظر أقلية معينة . إن ذلك قد يمثل انحرافاً إحصائياً ، ولكنه لا يمثل — بأي حال من الأحوال — انحرافاً اجتماعياً . فالانحراف الاجتماعي ينشأ حينما ينطوي الابتعاد عن المعايير المقبولة عن فعل يحمل نحوه المجتمع مشاعر قوية إلى الحد الذي يجعله يتبنى جزاءات معينة لكي يمنع أو يتحكم في السلوك المنحرف . بعبارة أخرى ، فإن السلوك المنحرف ليس مجرد شذوذ عن القيم السائدة أو « المحورية » ، ولكنه مضاد تماماً لهذه القيم . ويبدو ذلك واضحاً تماماً في حالة الجرائم الأساسية . غير أن القضية قد تتعقد بعد ذلك بحيث تصبح كلمة « انحراف » كلمة غامضة تماماً . فزيادة سرعة العربة على الطريق العام قد تكون مخالفة للقانون ، ولكن هل يمكن اعتبارها انحرافاً إذا ما قام بها كل شخص ، إن الحقيقة التي ينبغي أن نؤكد لها هنا هي أن ما يعد انحرافاً يختلف باختلاف منظور الجماعات العديدة التي يضمها نسق اجتماعي واحد أكبر .

هذا وقد ظلت دراسة الانحراف الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية مقصورة — أساساً — على تناول مشكلات اجتماعية معينة كالجرمة ، وجناح الأحداث ، والبغاء ، وإدمان المخدرات وغير ذلك من المشكلات التي تنتشر بصفة خاصة في الطبقات الدنيا وفي القطاعات الفقيرة داخل المجتمع الصناعي الحديث . ولقد لعب علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو دوراً بارزاً في تطور هذه الدراسات ؛ إذ زودتهم مدينة شيكاغو بفرصة فريدة لإجراء دراساتهم الميدانية . والقضية الأساسية الموجهة في هذه الدراسات هي ؛ أن الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة ليس نتاجاً للضعف العقلي أو العصاب أو الأمراض النفسية بوجه عام ، ولكنه ( أي الانحراف ) ينشأ عن عوامل اجتماعية تلعب دوراً في تدعيمه . ولقد أبرزت هذه الدراسات دور الأحياء المتخلفة في ظهور الانحراف ، خاصة وأنها تشهد تفككا اجتماعياً يدعم صوراً عديدة من الانحراف .

ومن الدراسات الهامة في هذا المجال تلك التي أجراها كليفورد شو Shaw وزملاؤه عن جناح الأحداث (١) ، حيث قسموا مدينة شيكاغو إلى مناطق تبلغ كل منها ميلاً مربعاً ، ثم سجلوا بعد ذلك نسبة الأولاد الجانحين في كل منطقة من هذه المناطق . ولقد اتضح للباحثين بعد ذلك أن الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من عدد صغير من المناطق المحيطة بقلب المدينة (٢) . وفي بعض هذه المناطق اتضح أن ٢٥ ٪ من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم في مراكز

Clifford Shaw, et al; *Delinquency Areas* (Chicago : University of Chicago Press, ( ١ ) 1929), 214 pp.

Ibid; p. 203.

الشرطة مرة واحدة على الأقل خلال عام ؛ بينما اتضح للغالبية العظمى من هذه المناطق أن ١٪ أو أقل من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم في مراكز الشرطة . ولقد أوضحت الدراسة أن مناطق الجناح — على الرغم من عزلتها المكانية — كانت تمثل مناطق تحول خضعت للنمو الصناعي والتجاري ، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في ظروف طبيعية سيئة ، في الوقت الذي زادت فيه حدة الصراع الثقافي الناجم عن التغير السريع .

ولقد دفعت هذه الاعتبارات كليفورد شو وزملاءه إلى التوصل إلى استنتاج بشأن الجناح يشبه إلى حد كبير ذلك الاستنتاج الذي كان قد توصل إليه دوركايم في تفسيره للانتحار . ومؤدى هذا الاستنتاج أنه في ظل الظروف القائمة في الأحياء المتخلفة ، يصاب المجتمع المحلي بالتفكك ، ومن ثم لا يستطيع أن يتحكم تماما في سلوك أفراده ، لأنهم لا يستشعرون الضغط الذي يجب أن تمارسه عليهم المعايير الاجتماعية . ولقد قال شو وزملاؤه في هذا المجال : « إذا ما أصيب المجتمع المحلي بالتفكك ، وإذا ما فقد التحكم في أفراده ، فإن النظم الاجتماعية تصبح بعد ذلك عرضة للتفكك ، ومن ثم لا يخضع سلوك الأفراد للضبط الذي يمكن أن تمارسه المعايير التقليدية »<sup>(١)</sup> . وفضلا عن ذلك أوضح الباحثون أنه في ظل هذه الظروف يصبح السلوك الإجرامى نمطا شائعا من السلوك ، وما يلبث أن يتحول إلى ثقافة عامة في المناطق التي تشهد معدلات جناح عالية . وهكذا نجد أطفال هذه المناطق ينشأون في ظل ثقافة يكون فيها السلوك الإجرامى سلوكا طبيعيا مألوفا .

والواقع أن دراسات شو وزملائه تمثل — بذاتها — تحديا سوسيولوجيا قويا للأفكار السائدة — حيثند — حول الجناح ، وهي أفكار تسلم بأن الجناح يعد نتاجا للأمراض العقلية والنفسية والوراثية ، تلك الأمراض التي تعد ( طبقا لهذه الأفكار ) حوادث طبيعية تطرأ على الأفراد . غير أن دراسات شو وزملائه مالبت أن واجهت تحديا من دراسات لاحقة . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التي أجراها شيلدون واليانور جلوك Gluecks حيث أوضحا — بطريقة قاطعة — أن مفهوم منطقة التحول لا يستطيع وحده أن يفسر الجناح ، طالما أن بعض الأولاد في هذه المناطق ( وهم قلة ) هم الذين يرتكبون الجرائم<sup>(٢)</sup> .

ولقد عقد شيلدون واليانور جلوك مقارنة بين خمسمائة جانح وخمسمائة غير جانح ، وكانت المجموعتان تعيشان في حى واحد ، وذات أعمار واحدة ومستوى ذكاء واحد تقريبا ،

(bid; p. 6.

(١)

Sheldon Glueck and Eleanor Glueck, *Unraveling Juvenile Delinquency*

(٢)

(Cambridge : Harvard University Press, 1955).

فضلا عن تشابه الأصول العنصرية ، والملاحظ أن نتائجهما قد أيدت الاستنتاج الذي توصل إليه شو ، من أن المشكلات النفسية ( كالعصاب مثلا ) لا تستطيع أن تفسر الفروق بين أفراد المجموعتين ، كما لا تستطيع أن تفسر الفروق بينهما فيما يتعلق بالقوة الفيزيائية . . . إلخ ، ومع ذلك فلقد أوضحت نتائجهما أن الأولاد الجانحين يأتون من أسر غير مستقرة ، كأن يقضي أحد الأبوين وقتا طويلا خارج منزله ، أو أن تكون ظروف عمله قاسية ، أو مدمنا للخمور وغير ذلك من عوامل تسهم في تفكك الأسرة . كذلك أوضحت النتائج أنه على الرغم من انتشار ثقافة الجناح في الحي ، إلا أنها لم تؤثر إلا على أولئك الأولاد الذين كانوا يعيشون من قبل في ظروف أسرية عرضتهم للجناح إما بشكل مباشر أو غير مباشر .

وفضلا عما سبق نجد ريتشارد كلوارد Cloward ولويد أوهلين Ohlin<sup>(١)</sup> يجريان دراسة حديثة نسبياً تمثل — إلى حد كبير — تفنيدا للأفكار السابقة عن الجناح . فلقد ساد اعتقاد لدى معظم دارسي الجناح مؤداه ؛ أن الأولاد الجانحين غالبا ما يظهرون رفضا للقيم السائدة في الطبقة الوسطى . ويذهب كلوارد وأوهلين إلى أن الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا لديهم نفس القيم التي لدى الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى . غير أنهم خلال بحثهم عن الوسائل الشرعية الضرورية لتحقيق أهدافهم يواجهون صعوبات حادة ، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى وسائل غير شرعية . وإذا كان اتجاه شوقه أظهر الحاجة إلى الاهتمام بالتخطيط الحضري ، وإذا كان اتجاه شيلدون والبانورجلوك قد أبرز دور التنشئة الاجتماعية في الأسرة ، فإننا نجد اتجاه كلوارد وأوهلين يقوم على ضرورة تزويد أبناء الطبقة الدنيا بمزيد من الفرص الشرعية التي تمكنهم من تحقيق أهداف الطبقة الوسطى . ولقد انعكست هذه الفكرة بوضوح في عنوان مؤلفهما : الجناح والفرصة Delinquency and Opportunity . هذا وقد أصبحت نظرية كلوارد وأوهلين — فيما بعد — أساسا لدراسات تجريبية عديدة تحاول اختبار مدى صدق هذه النظرية وإمكان الإفادة منها .

وعلى الرغم من أن مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع قد زودتنا بفهم السلوك الجانح من خلال دراساتها عن مشكلات كالجناح ، إلا أن تعريفها للجناح قد بدأ وكأنه خاضعة تميز الطبقات الدنيا في المجتمع . وكنتيجة لذلك نجد إدوين سذرلاند Sutherland يقوم بشورة عنيفة ضد الدراسات الأمريكية للسلوك الجانح ، وذلك في مقال رائد له<sup>(٢)</sup> نشر في سنة ١٩٤٠ بعنوان :

(١) Richard Cloward and LLOYD Ohlin, *Delinquency and Opportunity* (Glencoe, (١)

Ill. : The Free Press, 1961).

(٢) Edwin Sutherland, "White-Collar Criminality" *American Sociological Review* . (٢)

(1940), V : 1-12. See also Albert Cohen, et al. (eds.), *The Sutherland Papers* (Bloomington : Indiana University Press, 1956.)



« جريمة الياقة البيضاء » \* . ولقد جمع سذرلاند شواهد متناثرة توضح كيف أن « كبار رجال الأعمال ، وذوى الخبرة الفنية العالية ، ورجال الثقافة وذوى السمعة الطيبة بوجه عام » ينتهكون القوانين المختلفة بنسبة عالية . ومن بين الجرائم التى أشار إليها سذرلاند فى هذا المجال : الاختلاس ، والرشوة . وسوء استغلال الاعتمادات المالية . . . إلخ ، وهى جرائم تعاقب عليها القوانين المختلفة .

ولقد رفض سذرلاند القضية الداهية إلى أن هذه الجرائم هى نتائج لطبيعة العمل الشاق أو المنافسة الضارية ، حيث أوضح أنه حتى فى الحالات التى لا يطلق عليها جريمة ، فإن « جريمة الياقة البيضاء » تعد جريمة حقيقية . . . لأنها تمثل انتهاكا للقانون الجنائى ( ومن ثم تدخل فى نطاق دراسة علم الإجرام ) . أما القضية الخامسة . . . فهى المحك الذى يمكن على أساسه تحديد انتهاك القانون الجنائى (١) . ولا يقتصر الأمر على هذا الأساس القنى ، ولكنه يتعدى ذلك ؛ فجريمة الياقة البيضاء جريمة باهظة التكاليف بالنسبة للمجتمع ، كما أن اكتشافها أمر يودى إلى فقدان الثقة فى المسئولين . وكنتيجة لذلك نجد سذرلاند يبحث علماء الإجرام على دراسة هذه الجرائم دراسة جدية شأنها فى ذلك شأن الجرائم الشائعة فى الطبقات الدنيا كالاغتصاب ، وسرقة المنازل ، والنشل . . إلخ .

ولقد كان من نتائج الحملة التى بدأها إدوين سذرلاند فى سنة ١٩٤٠ على هذه الدراسات الأمريكية ، أن ظهر اتجاه فكرى يعلن رفضه للتعريف الضيق النطاق للسلوك المنحرف . أما المنظور الواسع النطاق الذى بدأ يظهر إلى حيز الوجود فيهمكس بوضوح فى المؤلفات العامة فى علم الإجرام التى ظهرت فى الستينيات والتى لا تحتوى فقط على فصول تتناول القضايا العامة للجريمة والبغاء ، بل تضم أيضا فصولا بأكملها لمعالجة مشكلات العمل والمرور والنقل فى المدن

\* مصطلح الياقة البيضاء مشتق من اللغة الدارجة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشير عموماً إلى العاملين فى مهن غير يدوية فى مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى الياقة الزرقاء Blue collar Workers وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للإشارة إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى العليا بوجه عام . فى دراسة س . رايت ميلز Mills عن الطبقة الوسطى الأمريكية نجده يضمن الياقة البيضاء كل الذين لا يملكون مشروعات ، بحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضاً إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلاً عن العاملين فى مهن البيع والكتابيين .  
انظر :

C. Wright Mills; *White Collar*, New York : Oxford University Press, 1951).

(8) Sutherland, *American Sociological Review* (1940), V 5.

(١)

الكبرى ، فضلاً عن العلاقات العنصرية أو السلافية . هذا ولم يلق السلوك المنحرف في مجال السياسة والدين الاهتمام العلمي الواجب حتى الآن ، مما يدعم ماذهب إليه روبرت ميرتون Merton من أننا لانزال بعيدين عن الوصول إلى نظرية شاملة تتناول السلوك المنحرف <sup>(١)</sup> .

### التدرج والحراك :

تشير الشواهد التاريخية والمعاصرة إلى أن المجتمعات الإنسانية تميل دائماً إلى إقامة تفرقة بين الأفراد ، بحيث يحتلون مكانات مختلفة ومتباينة على مقياس يعكس قيماً متفاوتة <sup>(٢)</sup> . ولعل أشهر وأقدم تفرقة هي تلك التي تمت بين الرجل والمرأة . ومع ذلك فعادة ماتستند هذه التفرقة إلى أسس ومعايير مختلفة ، بحيث يبدو لنا في نهاية الأمر نمطين محددين من المكانة ، الأولى يكتسبها الفرد عن أسرته ، والثانية يحققها بنفسه تحقيقاً ذاتياً . والواقع أن ظاهرة التدرج ظاهرة عامة حتى في المجتمعات التي تتميز بتكنولوجيا بدائية ؛ ففيها نجد — على سبيل المثال — تفرقة بين القناص الماهر والقناص غير الماهر ، بحيث يمثل كل منهما مكانة معينة في المجتمع . وكلما ازدادت التكنولوجيا تعقداً ، ازدادت درجة التخصص ، وتعددت أسس أو معايير التدرج الاجتماعي .

وعادة مايشير التفاوت في مقدار الهيبة إلى تفاوت في مستوى المكانة الاجتماعية . وبهذا المعنى نجد الأفراد يسعون إلى تحقيق مكانة اجتماعية أعلى من تلك التي يشغلونها . والملاحظ أن أغلب الفلاسفة الدينيين والسياسيين قد نظروا إلى ظاهرة التدرج هذه على أنها شيء يؤدي إلى حدوث تفكك في المجتمع ، وبالتالي يسهم في ظهور الشرور . ولقد طالب هؤلاء الفلاسفة بخلق عالم تختفي فيه ظاهرة التفرقة بين الأفراد وتسوده — بدلاً من ذلك — مساواة حقيقية بينهم . ويكاد يجمع علماء الاجتماع على استحالة خلق هذا العالم ، عاونهم على ذلك الفشل الذي منيت به كل المحاولات التي سعت إلى خلق مجتمعات خيالية . ويبدو أن هناك مبرراً قوياً للتسليم بأن التدرج الاجتماعي مسألة كامنة في طبيعة الإنسان ذاته ، وأن من الصعب أن يظهر في المستقبل مجتمع لا يستند إلى تفرقة طبقية .

واستناداً إلى ما سبق يمكن أن نرتب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار الهيبة التي يتمتع بها كل منهم ؛ بحيث نجد في النهاية أفراداً يتمتعون بمقادير متكافئة من الهيبة ،

(١) Robert K. Merton and Robert A. Nisbet (eds.), *Contemporary Social Problems* (١)

(New York : Harcourt, Brace & World, 1961).

(٢) انظر مناقشتنا السابقة لموضوع القيم .

ومن ثم يشكلون ما يطلق عليه بجماعة الهيبة . وقد تحدث عملية الترتيب هذه في بعض المجتمعات بطريقة رسمية واضحة ، وقد تخضع لجزاءات دينية كما هو الحال في نظام الطائفة الهندي ، بل قد تجد تدعيماً أو سنداً قانونياً في مجتمعات أخرى . وبالمثل يمكن ترتيب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار ممتلكاتهم الخاصة كالقوة السياسية والأرض والنقود . وكنتيجة لذلك نجد الذين يتمتعون بمستوى قوة واحدة أو مقدار ثروة واحد يمثلون مستوى اجتماعياً واحداً أو طبقة واحدة .

وحينما نتناول نسق التدرج في أى مجتمع ، فإننا نشير - بالضرورة - إلى طبيعة تدرج الأفراد طبقاً لممتلكاتهم . وتدرجهم طبقاً لمكاناتهم ، كما نشير إلى الأسس التي يستند إليها هذين الضريين من التدرج ، فضلاً عن العلاقة بينهما . والواقع أن علم الاجتماع لم يشهد خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلة لفتت الأنظار وأثارت كثيراً من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعي . والملاحظ أن الاهتمام بهذه المشكلة لم يظهر كنتيجة لأهمية القضايا التي تتضمنها ، بقدر ما ظهر كرد فعل للدور الهام الذي احتلته نظرية التدرج الاجتماعي في الفكر الماركسي .

وتسعى المعالجة السوسيولوجية لمشكلة التدرج إلى الإجابة عن طائفة من التساؤلات . الأول : ما هو بناء التدرج في أى مجتمع أو جماعة ؟ هنا تكون المهمة وصفية أساساً ، أى أنها تتمثل في تقديم خريطة اجتماعية . ويحاول عالم الاجتماع في هذا المجال تحديد عدد الطبقات القائمة ، وخصائصها في ضوء الدخل والمهنة والهيبة ، فضلاً عن حجمها وموقع أفرادها داخلها .

ولقد أوضحت دراسات عديدة أن مهمة الوصف أعقد بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى ؛ ذلك لأنها تستند إلى قرارات معينة متضمنة في التساؤل الثانى وهو : ما هو الأساس الذى نستند إليه في قياس التدرج . هنا نجد اتجاهين أساسيين يستخدمان في ترتيب الأفراد طبقاً للمستويات الاجتماعية . ويقوم الاتجاه الأول على عدد من المعايير « الموضوعية » كالدخل . والممتلكات والتعليم ، أو القوة التي يمتلكها الفرد . أما الاتجاه الثانى فيقوم على عدد من المعايير « الذاتية » أو السيكولوجية كالمشاعر التي يحملها الشخص نحو الطبقة التي ينتمى إليها ، أو الآراء التي لدى الآخرين حول الموقع الطبقي الذي يحتله شخص معين :

وحينما يستخدم أكثر من مؤشر لتحديد الوضع الطبقي ، فإن ذلك يثير مباشرة عدداً من القضايا الهامة تتعلق بالتساؤل الثالث الذى مؤداه : ما هي العلاقات المتبادلة بين المؤشرات أو المعايير المختلفة التي تستخدم في تحديد الوضع الطبقي ؟ ذلك أن قبولنا لمبدأ تعدد المؤشرات يجبرنا على محاولة التعرف على درجة الارتباط بينها . فإذا ما كان هناك ارتباط بين المؤشرات ،



فلن تكون هناك بعد ذلك مشكلة خطيرة . ولعل هذا الموقف هو ما وجده لويد وارنر Warner في دراسته الشهيرة عن « اليانكي سيتي Yankee City » خلال ثلاثينيات هذا القرن (١) .

وفي هذه الدراسة نجد لويد وارنر وزملاءه يضعون كل فرد من أفراد المدينة الصناعية التي درسوها ( والتي يبلغ تعداد سكانها ١٧,٠٠٠ نسمة ) في طبقة من ست طبقات . ولقد درسوا بعد ذلك الجوانب الأخرى من حياة كل طبقة من هذه الطبقات ، ثم وجدوا أن هذه الجوانب ترتبط ارتباطاً قوياً بالوضع الذي تحتله كل طبقة داخل السلم الطبقي . فعلى سبيل المثال اتضح أن ٨٤ ٪ من الذين ينتمون إلى الطبقة العليا - العليا كانوا - طبقاً لمؤشر المهنة - من الملاك وأصحاب المهن الفنية العليا . أما النسبة المئوية المتبقية فتعثل أشخاصاً ينتمون إلى مهن كتابية . ويلاحظ أن هذه الطبقة لم تشمل أيّاً من الذين يعملون في المشروعات التجارية أو الصناعية الدنيا (٢) . كذلك لوحظ أن ٩٠ ٪ من أفراد الطبقة العليا الذين في سن العمل كانوا يشغلون بالفعل وظائف معينة ، بينما لا تزيد هذه النسبة في الطبقة الدنيا - الدنيا عن ٢٦ ٪ وذلك خلال فترة الكساد الاقتصادي (٣) . وفضلاً عن ذلك أوضح وارنر وزملاؤه أن أفراد الطبقة العليا - العليا قد ظلوا محافظين على مكاناتهم المهنية في الوقت الذي كانوا يحصلون فيه على أعلى الدخل الفردية ( بالنسبة للأسرة ) حيث بلغت ٦٤٠٠ في مقابل ٨٨٢ دولاراً بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا - الدنيا (٤) . وكنتيجة لذلك كانت أسر الطبقة العليا - العليا تعيش دائماً في أرقى أحياء المدينة ، كما كانت تقطن مساكن ضخمة جيدة . ولقد بلغ متوسط قيمة الملكية العقارية بالنسبة لأسر الطبقة العليا - العليا حوالي ٥٨٠٠ دولار في مقابل ١٦٠٠ دولار بالنسبة لأسر الطبقة الدنيا - الدنيا (٥) . ولقد انعكست المزايا الاقتصادية التي كانت تتمتع بها الطبقات العليا على القوة السياسية التي كانت تمارسها ، فأفراد هذه الطبقات كانوا يحتلون ضعف الوظائف السياسية التي كانت تحتلها الطبقات الأخرى ( مجتمعة ) في المجتمع . وفضلاً عن ذلك فأفراد الطبقات العليا كانوا يميلون إلى التركيز في الوظائف العامة ذات النفوذ القوي . وعلى الرغم من أن ذلك لا يرقى إلى حد تشكيل احتكار للقوة السياسية ، إلا أن بالإمكان القول بأن « الطبقتين العليا والوسطى كانتا تسيطران - بالفعل - على الوظائف الأساسية في مدينة اليانكي سيتي (٦) .

( ١ ) W. LLOYD Warner and paul A. Lunt, *The Social Life of a Modern Community* ( ١ )

(New Haven : Yale University Press, 1941).

*ibid*; p. 261.

( ٢ )

*ibid*; p. 424.

( ٣ )

*ibid*; p. 290.

( ٤ )

*ibid*; p. 282.

( ٥ )

*ibid*; p. 312.

( ٦ )

وإذا كانت الطبقة العليا - العليا في اليانكي سيتي تمثل قمة الطبقات بالنظر إلى المؤشرات المختلفة ، فإن من اليسير - حينئذ - التسليم بأنها تشكل - بالفعل - طبقة اجتماعية متميزة .  
والواقع أننا قد نقر حقيقة وجود الطبقات الاجتماعية حتى ولو كانت الجماعات لا تنطوي على تدرج متجانس ، طالما أن هذه الجماعات يمكن أن تدخل - بشكل أو بآخر - في إطار تدرج طبقى .  
وبعبارة أخرى فإن استخدامنا لمفهوم الطبقات يظل صحيحاً حتى ولو كان الذين يملكون قوة أشد يحصلون فقط على دخول متوسطة أو لديهم مؤهلات تعليمية محدودة . ولكن ماذا يحدث لو أن الذين يقبضون على مقاليد القوة قد ضموا بين صفوفهم أفراداً ذوي دخول عالية أو منخفضة جداً أو مستويات مهنية متفاوتة أشد التفاوت ؟ لقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح في عدد كبير من المجتمعات المحلية الأمريكية ، مما دفع روبرت دال<sup>(١)</sup> Dahl إلى إجراء دراسة شهيرة على مدينة نيوهافن . ولعلنا قد لاحظنا أن الطبقة العليا في مدينة اليانكي سيتي كانت تشارك الطبقة الوسطى ممارسة القوة ؛ وأن الطبقات الأخرى قد أظهرت قدراً ملحوظاً من التجانس ، شأنها في ذلك شأن الطبقة العليا - العليا . فعلى سبيل المثال لاحظ أن الطبقة الوسطى - الدنيا كانت تمثل - بشكل واضح جداً - كل أصحاب المهن المختلفة ابتداء من ذوي المهن الفنية العليا والملاك ( ١٤ ٪ ) حتى العمال نصف المهرة ( ٢٧ ٪ )<sup>(٢)</sup> . كذلك لاحظ أن نسبة الذين يقطنون مساكن كبيرة ومتوسطة الحجم كانت تعادل نسبة الذين يقطنون مساكن صغيرة ذات ظروف فيزيقية سيئة<sup>(٣)</sup> . فهل نستطيع إزاء هذا النوع داخل الجماعة الواحدة أن ندرس مفهوم الطبقة الاجتماعية كمفهوم محدد تحديداً قاطعاً .

وتتوقف إجابتنا عن هذا السؤال على حل كثير من المشكلات التي يثيرها التساؤل التالي :  
ماهى طبيعة العلاقات التي تنشأ بين أية مجموعة من الناس تشترك في واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية ؟ يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن الطبقة تشكل فقط حينما يكون لدى الناس منظور واحد ، أو حينما يتقابلون سويةً بانتظام ويمارسون تفاعلاً اجتماعياً من شأنه أن يخلق لديهم مصلحة مشتركة . وفي ضوء هذا المعنى الأخير نجد س . رايت ميلز Mills يذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لحكم « صفوة » من جنرالات الجيش ورجال الأعمال وأن هذه الصفوة هى التي تتخذ القرارات الأساسية في حياة الأمريكيين<sup>(٤)</sup> .

Robert Dahl, *Who Governs ? Democracy and Power in an American City* (New Haven : Yale University Press, 1962). (١)

Warner and Lunt, *The Social Life of a Modern Community*, p. 261. (٢)

*Ibid*; p. 245. (٣)

G. Wright Mills, *The Power Elite* (New York : Oxford University Press, 1957). (٤)

ومن الطبيعي أن تكون صياغة هذه التعميمات أسهل بكثير من عملية التحقق من صدقها . وعلى الرغم من أن ميلز قد قدم لنا شواهد عديدة تكشف عن مدى التداخل في عضوية الشركات الكبرى والخدمة الحكومية، إلا أنه لم يوضح لنا مدى احتكار هذه المؤسسات للقوة بأشكالها المختلفة، ومدى الاتفاق أو المنافسة فيما بينها . ولقد حاول دانييل بيل Bell تنفيذ بعض هذه الأفكار ، فذهب إلى أن المجتمع الأمريكي يعرف صفوات متنافسة ومستقلة إلى حد كبير<sup>(١)</sup> . فمن الصعب تتبع القرارات التي تتخذ على مستوى قوى ، خاصة إذا ما قورنت بتلك التي تتخذ على مستوى محلي . أما فلويد هنتر Hunter فلقد توصل — بعد دراسته لظاهرة القيادة في مجتمع محلي — إلى نتيجة مؤداها ؛ أن هناك بالفعل صفوة قوة تضم أولئك الذين يرتبطون فيما بينهم بروابط وثيقة ، والذين يشكلون فيما بينهم زمرة ؛ بحيث يتعين أخذ موافقتها على أي قرار هام يتعلق بالمجتمع المحلي<sup>(٢)</sup> . والملاحظ أن هنتر قد استند في بحثه إلى مقدار هيبة القادة المحليين أكثر من استناده إلى القرارات التاريخية الهامة التي شهدتها المجتمع المحلي . والواقع أن الدراسات التي استطاعت تبنى مثل هذا الاتجاه النظري ( كدراسة دال لمدينة نيويورك والتي أشرنا إليها من قبل ) قادرة على إلقاء الشكوك على ما ذهب إليه هنتر من أن المدينة الأمريكية تعرف صفوة واحدة متماسكة تتحكم وحدها في مقاليد الأمور .

وقد تظل المستويات الاجتماعية مستقرة ثابتة لفترة معينة من الزمن ، ولكنها — مع ذلك — قد تخضع لتغيرات سريعة حادة . وهناك شكلان أساسيان للحراك الاجتماعي : الأول أفقي ، والثاني رأسي . أما الحراك الأفقي فيتم حينما يتحرك فرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى اجتماعي — اقتصادي معين إلى مستوى اجتماعي — اقتصادي مماثل . والملاحظ أن علماء الاجتماع لا يهتمون كثيراً بدراسة هذا الشكل من الحراك . أما الحراك الرأسي فيتم حينما تحدث الحركة من مستوى اجتماعي — اقتصادي معين إلى مستوى اجتماعي — اقتصادي أدنى أو أعلى السلم الطبقي . غير أن هذا الشكل من الحركة يطرح أمامنا تساؤلاً خامساً لا يكف دارسو الحراك عن إثارته وهو : ماهي معدلات الحراك الاجتماعي ؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول إن معدلات الحراك الاجتماعي يمكن حسابها على مستوى الحياة المهنية للفرد الواحد ، أو على مستوى الأجيال المختلفة . وهناك اعتقاد شائع لدى كثير من علماء الاجتماع ( وهو اعتقاد لا يستند — بالطبع — إلى تحليل نظري دقيق للبيانات )

( ١ ) Daniel Bell, "Is There a Ruling Class in America ?" *The End of Ideology*

(Glencoe, Ill. : The Free Press, 1960), pp. 43-67.

Floyd Hunter, *Community Power Structure : A Study of Decision Makers* (Chapel

Hill : University of North Carolina Press, 1953).



مؤداه : أن لدى بعض المجتمعات - كالهند مثلاً - أنساق تدرج مقفلة ؛ أى أن الحراك الصاعد فى هذه المجتمعات ضئيل للغاية . وأن الأفراد غالباً ما ينفون حياتهم المهنية عند المستوى الذى وصل إليه آباءهم . ومن الطبيعى أن يتعارض هذا الشكل من التدرج مع الشكل الذى يوجد فى الأنساق الطبقيّة المفتوحة كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، حيث نجد ( أو هكذا يفترض أن نجد ) معدلاً عالياً جداً من الحراك الاجتماعى الصاعد .

ولعل أهم ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة الحذر عند قبول الصور التقليدية الجاهزة الشائعة عن المجتمعات<sup>(١)</sup> . ففى دراسة عن الحراك الاجتماعى بين الأجيال تناولت ثمانى عشرة دولة ، اتضح أن حركة أبناء العمال المهرة إلى وظائف الياقة البيضاء كانت حركة واسعة النطاق ، بحيث فاقت التصورات الشائعة لدى كثير من علماء الاجتماع . ففى بعض الدول النامية - كإيطاليا وبورتوريكو - استطاعت نسبة معينة من أبناء العمال اليدويين ( من ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪ ) الالتحاق بوظائف الياقة البيضاء . ومع ذلك فلقد اتضح أنه فى تسع دول من ثمانى عشرة دولة كان معدل الحراك الاجتماعى عالياً بشكل ملحوظ ؛ إذ كان ينحصر فيما بين ٢٤ ٪ و ٣١ ٪ . ومع أن الولايات المتحدة لا تتميز بمعدل حراك عال جداً ، إلا أنها تشارك الدول المتقدمة فى ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فيها<sup>(٢)</sup> . كذلك لوحظ أن الهند - التى يظن عادة أنها نموذج للجمود الطبقي - قد شهدت معدلاً عالياً نسبياً من الحراك ( ٢٧ ٪ ) ، على الرغم من أن هذه النسبة تعبر فقط عن عينة حضرية أخذت من مدينة Poona ، وهى مدينة صناعية . ولعل أكثر النتائج إثارة للدهشة هى تلك التى تتعلق بالحراك الاجتماعى الهابط ، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الذى ناله الحراك الاجتماعى الصاعد . فقد لوحظ - طبقاً للدراسة السابقة - أنه فى كثير من الدول كانت حركة أبناء الذين يشغلون وظائف الياقة البيضاء إلى المهن اليدوية حركة لا تقل اتساعاً عن الحركة المتجهة من المهن اليدوية إلى وظائف الياقة البيضاء . ففى ثلاث دول ( هولندا ، وبورتوريكو ، وبريطانيا ) تحول أكثر من ٤٠ ٪ من أبناء ذوى الياقة البيضاء ، إلى المهن اليدوية الصناعية<sup>(٣)</sup> .

ويبدو أن وضع الصفوات يختلف عن وضع الطبقات الأخرى إلى حد ما . فالصفوات تستطيع المحافظة على أوضاعها إما من خلال مواهبها الخاصة أو ممارستها للقوة التى تقبض

(١) هذا وقد لعب سيمورليبست Lipset ورينهارد بيندكس Bendix دوراً هاماً فى

تبديد هذه الصور . انظر مؤلفها

*Social Mobility in Industrial Society* (Berkeley University of California Press, 1959).

S.M. Miller, "Comparative Social Mobility" *Current Sociology* (1960), IX : (٢)

1-89.

*Ibid*; p. 34.

(٣)

بالفعل على مقاليدھا . وهذا - بدوره - يطرح أمامنا تساؤلا سادسا مؤداه : ما هو تأثير البناء الطبقي على حياة أعضاء الطبقة وعلى بقية النسق الاجتماعي ؟ الواقع أن علماء الاجتماع المعاصرين - خلال اهتمامهم الشديد بتصميم المقاييس الطبقيّة المختلفة والكشف عن العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تضمها هذه المقاييس - قد تجاهلوا بشكل واضح التساؤلات الهامة المتعلقة بالتأثير أو الآثار الاجتماعية التي تؤدي إلى البناءات الطبقيّة المختلفة ، وهي النتائج والآثار التي احتلت أهمية كبيرة لدى كثير من علماء الاجتماع الأوائل . فعلى سبيل المثال نجد علماء الاجتماع المعاصرين يتجاهلون مشكلة العلاقة بين الطبقات وهي مشكلة احتلت مكانة هامة في نظرية ماركس في الصراع الطبقي .

ويبدو أن هذه التساؤلات قد بدأت - مؤخراً - تأخذ نصيبها الذي تستحقه من الاهتمام . فعلى سبيل المثال نجد ليبست Lipset في مؤلفه الإنسان السياسي Political Man يستعين ببيانات تتعلق بالمظاهر الحديثة للتنمية الاقتصادية لكي يختبر فكرة تعود إلى أرسطو وهي : أن « المجتمع ينقسم إلى جماهير عريضة فقيرة ، وصفوة صغيرة غنية <sup>(١)</sup> » . وبعد أن استعان ليبست بمؤشرات الثروة كمتوسط الدخل الفردي ، والتصنيع ، والتحضر ، والتعليم ، أوضح أنه حينما يحدث توزيع واسع النطاق للثروة ، تميل الديمقراطية إلى الانتشار . ( نستطيع أن نجد تلخيصا للبيانات في الجدول رقم ( ١ ) ) . وحينما كان ليبست بصدد تحليل علاقة هذه المؤشرات بالصراع الطبقي ، توصل إلى النتيجة الحالية :

## جدول رقم ( ١ )

العلاقة بين الحكومة الديمقراطية ومؤشرات الثروة والتصنيع والتعليم والتحضّر\*

الدولة في	متوسط الدخل الفردى ( بالدولار )	النسبة المئوية للذكور الذين يعملون في الزراعة	عدد التلاميذ الملتحقين بمراحل تعليمية أعلى من الابتدائية بالنسبة لكل ١٠٠ من السكان	النسبة المئوية للذين يعيشون في مناطق حضرية كبيرة
أوروبا				
دول أكثر ديمقراطية	٦٩٥	٢١	٤٤	٣٨
دول أقل ديمقراطية	٣٠٨	٤١	٢٢	٢٣
أمريكا اللاتينية				
دول أكثر ديمقراطية	١٧١	٥٢	١٣	١٦
دول أقل ديمقراطية	١١٩	٦٧	٨	١٥

« من الأمور الواضحة أن التنمية الاقتصادية ، وزيادة الدخل القوي والفردى ، وتحقيق الأمان الاقتصادي ، ثم إتاحة فرص التعليم العالي ، كل هذه الأمور تتحدد - في نهاية الأمر - شكل « الصراع الطبقي » ، لأنها تمكن المستويات الاجتماعية الدنيا من تبني منظورات بعيدة المدى ، وبالتالي تتيح لهم الدفاع عن وجهات نظر سياسية معينة . إن الإيمان بالإصلاح التدريجي قد يصبح أيديولوجية الطبقة الدنيا التي تستطيع تحسين وضعها الاقتصادي .

ففي تحليل لأغني ثمان دول ( حيث كان متوسط الدخل الفردى فيها يزيد على ٥٠٠ دولار في سنة ١٩٤٩ ) لوحظ أن أصوات الشيوعيين في البرلمان لم تزد عن ٧ ٪ . أما بالنسبة للدول الأوربية الثمان التي يقل فيها متوسط الدخل الفردى على ٥٠٠ دولار ، فقد لوحظ أن الشيوعيين قد كسبوا أصواتا في البرلمان تزيد على ٢٠ (١) .

\* مقتبس من :

S. Martin Lipset, Political Man (New York : Doubleday, 1960), pp. 51-54.

Ibid; p. 61.

(١)



وقد تؤثر الأنساق الطبقية على الجوانب الأخرى من البناء الاجتماعي وإن كانت الأخيرة يمكن أن تسهم — بشكل مباشر — في تشكل الأولى . وإمكاننا هنا أن نعكس اتجاه التأثير لنثير التساؤل السابع وهو : ما هو نمط المجتمع الذي قد يؤدي إلى ظهور شكل معين من أشكال التدرج ؟ ومن القضايا الهامة التي أثارها ماكس فيبر Weber ( والتي لم تحظ من بعده باهتمام إمبريقي ) أنه في فترات الاستقرار الاقتصادي ، يميل نسق التدرج إلى الاستناد إلى اعتبارات الهيبة ؛ بينما نجد في فترات التغير الاقتصادي السريع ، يميل التدرج إلى الاعتماد — بدرجة كبيرة — على عوامل اقتصادية طبقية . وفي ذلك يقول فيبر : « من الملاحظ أن كل حدث تكنولوجي أو تحول اقتصادي يهدد نمط التدرج المستند إلى المكانة ، ومن ثم يدفع الموقف الطبقي إلى المقدمة (١) » .

على أن محاولات علماء الاجتماع الإجابة على التساؤلات السبعة السابقة ( حتى ولو كانت ناجحة ) لا تعنى أنها قد وجدت حلاً للمشكلات الأخلاقية والسياسية التي تنشأ عن التدرج الاجتماعي ذاته . وسوف تظل مسألة عدالة النظم الطبقية المختلفة . وإمكانية أن يشكل الناس يوماً ما مجتمعاً يتساوى فيه الناس جميعاً سوف يظل ذلك كله من الأمور التي تشغل أذهان الناس ، وتثير ضمايرهم ، وتحفزهم على العمل السياسي . ولا شك أن المعرفة المتاحة لعلماء الاجتماع الآن حول موضوع التدرج ، فضلاً عن إمكانية نموها في المستقبل قد تسهم في إجراء حوار هام مفيد ، حول مستند إلى أساس صلب متين .

### التغير الاجتماعي :

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذي ناله موضوع التغير الاجتماعي . ومع ذلك نجد بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن المحاولات السوسيولوجية في هذا المجال تسعى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة ، وعدم الرغبة في مواجهة التناقضات التي يشهدها المجتمع المعاصر ، وما يمكن أن تؤدي إليه من تقدم إلى الأفضل . ولعلنا نلاحظ الآن أن الدراسات السوسيولوجية قد بدأت تحول اهتمامها من المشكلات التاريخية البعيدة المدى إلى المشكلات المعاصرة القصيرة المدى ، ومن المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بعينها أو حتى وحدات اجتماعية صغيرة .

وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي : وقد نكون أكثر دقة إذا ما قلنا إن علماء الاجتماع —

Max Weber; *The Theory of Social and Economic Organization*; trans by A. M. (١)

Henderson and Talcott Parsons, Free Press, N.Y.; 1947.

في دراساتهم للتغير - لا يعانون من قلة النظريات ، بل يعانون من كثرتها وتعددتها . وليس هناك مشكلة اجتماعية كمسكلة التغير الاجتماعي استطاعت أن تسهم في ظهور نظريات كبرى تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة أساسية . ومن أمثلة ذلك النظرية الماركسية في التاريخ التي تحاول التنبؤ بالتغير في مجالات الحياة الاجتماعية استناداً إلى التغير الذي يطرأ على علاقات الناس بنمط الإنتاج . ولم يعد علم الاجتماع الحديث يهتم اهتماماً كبيراً بمثل هذه النظريات الكبرى في التغير . غير أن ذلك لا يعني - بطبيعة الحال - أن علماء الاجتماع المحدثين لا يهتمون بمشكلات التغير أو أنهم يفتقدون تماماً النظرية التي في ضوءها يمكن دراسة هذه المشكلات . إن ما يبدو واضحاً في هذا المجال هو أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن فكرة البحث عن نظرية واحدة شاملة تتناول التغير . لذلك نجدهم - بدلاً من ذلك - يسعون إلى معالجة التغير معالجة ملموسة أو واقعية إن شئت الدقة ، بحيث يكون الاهتمام الأساسي موجهاً لدراسة الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعي ، تلك الأشكال التي تتدرج من أكبر الوحدات حتى أصغرها حجماً .

وعندما يدرس علماء الاجتماع الاتجاهات والقيم ، فإنهم يحاولون التعرف على القوى المختلفة التي تسهم في حدوث تغير فيها . ففي دراسة شهيرة أجراها تيودور نيوكومب Newcomb على كلية للبنات في فيرمونت Vermont نجده يحاول تفسير أسباب تخلي بعض الطالبات عن وجهات نظرهن المحافظة تحت تأثير السياسة « الليبرالية » التي كانت تتبناها الكلية ، بينما ظل البعض الآخر متمسكاً بالقيم المحافظة التي اكتسبها من أسرته أو مجتمعه المحلي . ولقد اتضح لنيوكومب أن الطالبات اللاتي غيرن اتجاهاتهن كن « يتميزن بالاستقلال عن آبائهن كما كان لديهن إحساس بالتكافؤ في علاقاتهن بالآخرين ، فضلاً عن قدرتهن العالية على تغيير عاداتهن من أجل تحقيق أهدافهن الشخصية <sup>(١)</sup> » .

كذلك نجد كوتريل Cottrell يجري دراسة في بيئة مختلفة تماماً ، حيث يتساءل عما يحدث لقيم الناس لو أن الصناعة التي يعتمدون عليها اعتماداً كلياً قد تغيرت . ولقد وصف كوتريل في مقال له ردود أفعال الناس الذين يعيشون في مجتمع محلي صغير في الصحراء الغربية بالولايات المتحدة ، تلك الردود التي تركزت تماماً حول الاحتياجات التكنولوجية التي خلقتها الآلات البخارية <sup>(٢)</sup> ، ذلك أن استخدام هذه الآلات البخارية

( ١ ) Theodore Newcomb; *Personality and Social Change* (New York : Dryden, 1948),

p. 126.

( ٢ ) W.F. Cottrell, "Death by Dieselization", *American Sociological Review* (1951),

XVI : 358-365.

مقدمة في علم الاجتماع

قد تطلب وجود محطات للخدمة تقع على مسافات يبلغ طولها مائتي ميل . وحينما بدأ استخدام قطارات الديزل على نطاق واسع ( مما يفقد الاهتمام بالمحطات العديدة المنتشرة في الصحراء ) تغير الأساس الاقتصادي للمدن التي ظهرت فجأة لتقديم خدمات السكك الحديدية . وعلى الرغم من أن سكان هذه المدن كانوا يستشعرون الولاء الشديد لهيئات السكك الحديدية ، إلا أن اتجاهاتهم مالبثت أن تغيرت ، مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . والملاحظ أن هؤلاء السكان كانوا يفيدون إفادة مباشرة من طابع الاستقلال الذي كان يميز المشروعات الأمريكية ، أما الآن فقد أصبحوا يأملون في الحصول على المساعدات الحكومية .

كذلك نجد اهتماماً بدراسة التغير الذي يطرأ على النظم الاجتماعية في دراسات علماء الاجتماع المعنيين بدراسة الأسرة ، وهي دراسات تحاول — بصفة عامة — أن تجد إجابة على السؤال التالي : ماهي التغيرات التي تطرأ على الأسرة تحت تأثير التحضر والتنمية الاقتصادية ؟ والملاحظ أن معالجة هذه المشكلة قد تمت على مستوى عالمي ؛ لذلك نجد عدداً من الآراء المتعارضة تتطلب مزيداً من التحقق . ولقد أوضحت هذه الدراسات أن عملية التحديث ( التنمية ) في مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة ؛ وزيادة درجة المشاركة المتبادلة في المسؤولية على أساس الجنس ، وأخيراً تشجيع الاختيار للزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذي كان يمارسه الآباء والأقارب . وفي نفس الوقت نجد هذه الدراسات تكشف عن حقائق أخرى منها ؛ أن الظروف الحديثة قد أسهمت أيضا في تقوية الأسرة الممتدة كما يتبدى ذلك في أنماط الإقامة والمساعدة المتبادلة ، وأن أشكال السيطرة ( وعلى الأخص تلك التي يمارسها الرجال ) لا تزال قائمة في الأسر الحديثة وأن اختيار القرين — عادة — ما يكون محكوماً بالجماعات التقليدية المحيطة بالفرد والتي عادة ما يختار منها <sup>(١)</sup> .

غير أن ذلك لا يعني أن علماء الاجتماع المحدثين قد تجاهلوا تماما دراسة التغيرات الاجتماعية ذات النطاق الواسع . فهناك محاولات عديدة حديثة تسعى إلى تتبع التغيرات التي طرأت على المجتمعات التقليدية بإدخال التصنيع . ولقد ذهب ويلبرت مور Moore وأرنولد فيلدمان Feldman إلى أن « هناك عناصر بنائية جوهرية مشتركة في المجتمعات الصناعية ، وأنها ( أي العناصر ) تتدرج ابتداء من الملامح الواضحة تماما ( كنمو نظام المصنع ، وزيادة نسبة التحضر ) حتى الاتجاهات المعرفية الشائعة مثل النظرة إلى الزمن والإفادة من المعرفة ،

( ١ ) See, for example the special issue on "Changes in the Family", in *International Social Science Journal* (Paris : UNESCO, 1962), XIV : 411-580.



فضلاً عن التوجيهات القيمية العامة <sup>(١)</sup> . ومع ذلك فلقد كان مور وفيلدمان بالغى الحذر حينما ذهبوا إلى أنه ليست ثمة شواهد تشير إلى أنه يتقدم المجتمعات في مجال التصنيع ، تتقدم في مجالات الحياة الأخرى .

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الوحدات التي درسناها ، وعلى الرغم أيضاً من ضروب التغير المختلفة التي نلمسها في هذه الوحدات ، إلا أن ذلك يثير أمامنا عدداً من المشكلات الشائعة في دراسة التغير الاجتماعي بوجه عام . ولعل أخطر هذه المشكلات وزناً هي تلك التي تنشأ حينما نحقق في تحديد وحدة التغير ، أي ما إذا كان الجنس البشري بأكمله ، أم مجتمع بعينه ، أم نظام اجتماعي محدد ، أم مجموعة من العلاقات الاجتماعية . ثم إن علينا بعد ذلك تحديد العناصر التي نعتقد أنها في حالة تغير . فإذا كنا ندرس التغير الذي يطرأ على الشخص مثلاً ، فهل نشير إلى اتجاهاته وقيمه ، أم إلى سلوكه أم إلى وضعه الاجتماعي كما يتحدد عن طريق المهنة ؟ وعلينا بعد ذلك أن نتفق تماماً على ما يمكن — موضوعياً — أن يشكل « التغير » . لقد أخفقت مناقشات عديدة حول التغير الاجتماعي ولم تنته إلى نتيجة محددة ؛ ذلك لأنها لم تحدد ما إذا كانت تغيرات معينة — كمعدل الحراك الاجتماعي — تعد تغيرات حقيقية ، أم إنما مجرد « تعبير عن ظاهرة قديمة بطريقة جديدة » . . . إلخ .

يضاف إلى ماسبق مجموعة أخرى من المشكلات تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهه . فقد تبدو بعض المعدلات واضحة المعالم ، ولكنها لا تستطيع — بذاتها — أن تعيننا على فهم الكثير . كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية ( كأن نقول إن الناس يتحولون نحو العصرية ) ينطوي على بعض الصعوبات . ولعل الصعوبة الأكبر هي تلك التي تنشأ حينما نكون بصدد تحديد اتجاه « التغير » . والسؤال التقليدي الذي يثار في هذا المجال هو هل يتقدم الجنس البشري أم يتدهور ؟ كذلك تثار أسئلة أقل أهمية — وإن كانت أكثر قابلية للدراسة — مثل : هل يتجه أفراد المجتمع نحو الاستقلال أم يتجهون نحو الاعتماد على بعضهم البعض ؟ وهل يشهد سكان العالم المعاصر الذين ينتمون إلى أمم مختلفة ثقافة عامة عالمية صناعية مشتركة ؟

ولاشك أن كل القضايا السابقة تنبع من قضية أساسية يمكن أن نصورها على النحو التالي : ماهي أسباب التغير الاجتماعي ؟ وهنا نجد علماء الاجتماع يفرقون بين جانبين للحياة الاجتماعية يختلفان اختلافاً تلقائياً ، غير أنهم لم يستطيعوا — بهذه البساطة — أن يقيموا سلسلة متتابعة

Wilbert Moore and Arnold Feldman, "Industrialization and Industrialism : ( ١ )

Convergence and Differentiation", *Transactions of the Fifth World Congress of Sociology*

(Louvain : International Sociological Association, 1962), II : 165.

واضحة للأحداث . لذلك نجدهم لا يحققون نجاحاً كبيراً عندما يحاولون عزل العوامل السببية في هذه السلسلة . ويعود ذلك - في حقيقة الأمر - إلى تعدد وتنوع المواقف التي تسهم في تشكيل المواقف الاجتماعية . وفضلاً عن ذلك كله فلقد أثبت علماء الاجتماع عجزهم اقتفاء نموذج العلم الطبيعي ، عن طريق إجراء تجارب مضبوطة يمكن بواسطتها عزل تأثير بعض العوامل أو الأسباب <sup>(١)</sup> .

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن فهم عملية التغير الاجتماعي يتطلب فيما يتطلب رفع مستوى تصميم البحوث ، وتطوير المقاييس المختلفة ، وتوضيح المفاهيم المستخدمة . ولقد ظهرت الآن نظريات عديدة تتناول خصائص محددة للوحدات الاجتماعية المختلفة ؛ بحيث حلت هذه النظريات محل النظريات الشاملة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر . كذلك يذهب بعض علماء الاجتماع المعاصرين إلى أن الصدق الواضح الذي تتمتع به النظريات الحديثة في التغير قد يعوضهم عن بعض الجوانب الهامة التي تنطوي عليها النظريات الكلاسيكية .

---

(١) سنعود إلى مناقشة هذه القضية في موضع لاحق ، حيثما نتناول الجدل الذي دار حول علمية علم الاجتماع .

## الفصل السابع

### أساليب البحث في علم الاجتماع

بعد أن حددنا لأنفسنا ماهو علم الاجتماع ، وطورنا تصوراً مقنعاً عن الإنسان والمجتمع ، واخترنا مشكلة محددة للدراسة ، علينا بعد ذلك أن نتخذ بعض القرارات الهامة حول كيفية بحث هذه المشكلة المختارة . وسوف يجد أولئك الذين لديهم خبرة محدودة بالميدان أن البدائل عديدة ، وأنه ليست هناك صعوبة تواجه علماء الاجتماع في قبول طريقة معينة لتحليل المسائل الاجتماعية بدلا من الأخرى . إلا أن هناك جدلا مستمرا ، وأحيانا ما يكون شديداً حول هذه المسألة . على أن هذا الجدل ليس مقصوراً على تقييم أساليب البحث ، ولكنه يتناول مسائل رئيسية . ولقد انقسم علماء الاجتماع حول ما إذا كان علم الاجتماع علماً ، أو أن مناهجه يتعين أن تقوم على الفهم التعاطفي أو التجربة المضبوطة ، هل لديه القدرة على بناء النظرية أم يكفي الاندماج الكامل في الوقائع ، هل يختلط علم الاجتماع بالمسائل السياسية أم أنه متحرر من القيمة . ولاشك أن القرارات التي يتخذها علماء الاجتماع حول هذه المسائل ذات أثر عميق على نوع البحوث السوسيولوجية التي يجرونها . ولكي نعرف تماماً ما الذي تفعله طائفة كبيرة من علماء الاجتماع ، ولكي نفهم أيضاً النقد الذي يوجه أحيانا إلى أعمالهم ، يتعين علينا أن ندرك أهمية هذه المسائل وما هي الحلول المستمرة للخلافات التي تظهر في البحث السوسيولوجي .

هل يمكن قيام علم للمجتمع ؟

ربما كان أهم تساؤل انقسم حوله علماء الاجتماع ، وهو التساؤل الذي يشمل كافة الأسئلة الفرعية الأخرى هو ذلك الذي يتعلق بإمكانة علم الاجتماع كعلم . والواقع أن هناك تساؤلين أساسيين في هذا الصدد : هل يتعين أن يسعى علم الاجتماع إلى أن يكون علماً ؟ وإذا كان الأمر كذلك هل لديه القدرة على مواجهة معايير العلم كما نفهمها اليوم ؟

إن لعلم الاجتماع جذوره في الفلسفة الاجتماعية ، تلك التي لاتعد بالتأكيد علماً بالمعايير المعاصرة . لكن الفترة التي شملت سنوات صياغة علم الاجتماع ، كانت فكرة العلم خلالها باللغة القوة ، حيث تمتع العلم بهيبة تفوق أي شيء آخر . وكان كونيت يتحدث دائماً عن علم الاجتماع كعلم ، والحقيقة أنه رفعه فوق مصاف العلوم جميعاً . وهكذا ، كان



نموذج العلم يسيطر على كل شيء . فنذ عام ١٨٧٣ طرح سبنسر التساؤل الذي مؤداه :  
« هل هناك علم اجتماعي ؟ » (١) ، وذلك في مواجهة هجوم مماثل جداً لما نقرأه اليوم  
في مجلة نيويورك تايمز (٢) .

ومع ذلك هناك دائماً قلة من علماء الاجتماع ينظرون إلى علم الاجتماع بوصفه  
يمثل أساساً نوعاً من الدراسة الإنسانية ، يهتم بالتقييم ، والنقد ، والفهم التعاطفي أكثر من  
اهتمامه بالمسائل المألوفة للعلم . وهم غالباً ما ينظرون إلى علم الاجتماع كفرع من التاريخ  
أو السياسة بدلاً من اعتباره علماً مستقلاً ، ويميلون إلى الإشارة للحقيقة التي مؤداه أن رفير  
قد صنف علم الاجتماع ليس بين العلوم الطبيعية ، ولكنه بين التاريخ والدراسات الاجتماعية .  
وهناك علماء اجتماع معاصرون عديدون يتبنون هذا الموقف ، منهم على سبيل المثال  
رايت ملز G. Wright Mills الذي ذهب إلى أن علم الاجتماع يحاول أن يصبح « حرفة »  
أكثر من كونه علماً ؛ وهو يقول إن الضبط والتنسيق يهتم بهما طراز بيروقراطي جديد لعالم  
الاجتماع ابتعد عن النموذج القديم (٣) . وذهب روبرت بيرستد Robert Bierstedt  
في خطابه الرئاسي للجمعية الشرفية لعلم الاجتماع عام ١٩٦٠ إلى « أن علم الاجتماع يحتل  
مكانه الحقيقي ليس فقط بين العلوم ، ولكن بين الفنون التي حررت العقل الإنساني » (٤)

على أن أولئك الذين يريدون لعلم الاجتماع أن يكون دراسة إنسانية أكثر من كونه  
علماً يقيمون دعواهم على شيء يفوق مجرد التفضيل . فهم يزعمون أن هناك قيوداً مفروضة  
على دراسة الظواهر الاجتماعية تعوق علم الاجتماع عن تحقيق الوضع العلمي الحقيقي ؛  
وهم يذهبون إلى أن الأحداث الهامة تتميز بالتفرد ، وأن الظواهر الاجتماعية لا تتبع قوانين  
طبيعية ، وأن تطبيق المنهج العلمي على الأحداث الاجتماعية يحطم المعنى الذي تنطوي عليه  
هذه الأحداث .

(١) Herbert Spencer, the Study of Sociology, (New York : D. Appleton, 1929) pp. 22-42.

(٢) Russell Kirk, "Is Social Science Scientific ?" New York Times (June 25 1967). sec, 6; 14, Russell Kirk, "The Battle of Sociology" New York Times (July 23, 1961), see 6 : 30, Letters, New York Times (August 6, 1967) Sec. 6 : 52.

(٣) C. Wright Mills, The Sociological Imagination (New York : Oxford University Press, 1959), pp. 113-117.

(٤) Robert Bierstedt, "Sociology and Human Learning" American Sociological Review, (1960), XXV. 3.

## الانفرادى فى مقابل المتكرر :

لا يمكن أن يوجد علم يتناول ظاهرة منفردة . فالعلم يتناول القوانين التى تحكم الأحداث المتكررة الوقوع أو المتعددة . ومع ذلك ، فإن أهم الأحداث التى يتناولها علم الاجتماع ، من وجهة نظر أصحاب النزعة الإنسانية من علماء الاجتماع ، هى بالتحديد القوى التاريخية الفريدة والأفعال التى شكلت مجرى الحياة الإنسانية : وقد عبر بيتريم سوروكين عن فكرته بقوة حين قال : « إننى لأعرف كيف نستطيع أن نعرف إجرائياً وأن ندرس ظواهر مثل الدولة ، والأمة ، والديانة الصينية أو المسيحية ، والنزعة الكلاسيكية أو الرومانسية فى الفنون الجميلة ، والقصص ، والكوميديا ، والتراجيديا ، ، والحب أو الكراهية ، أو التاريخ الماضى للإنسان ، إن تلك الأحداث التاريخية بما تتميز به من تفرد ( مثل مصرع جوليوس قيصر ) قد حدثت فعلاً ولا يمكن أن يعاد وجودها فى أى وضع إجرائى حاضراً أو مستقبلاً » (١) .

وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه تنطوى على شيء من الصدق ، إلا أنها لا تحل المشكلة تماماً . فالعلم لا يتناول دائماً الأحداث المتكررة . إ فـالعصر الجليدى أو المرحلة الحوراسية فى الجيولوجيا ومولد النظام الشمسى فى الفلك كلها أحداث فريدة ذات أهمية بالغة ، لكنها مع ذلك ليست متعذرة على الدراسة والتفسير . يضاف إلى ذلك أن الإشارة إلى تفرد الأحداث التاريخية غالباً ما تتجاهل الحقيقة التى مؤداها : أن أحداثاً معينة مثل مصرع القيصر ، مع أنها فردية ، إلا أنها تمثل مظاهر تاريخية ملهوسة لفئة أشمل قد تكون متعددة بدرجة تكفى لتدعيم التعميم العلمى . فالعالم لم يعرف إلا عدداً قليلاً من الحكام الديكتاتوريين ، ومن بينهم كثيرون كانت نهايتهم مؤلة ، ومن ثم فمن الممكن القول إنه حتى بالنسبة لموت الحكام الديكتاتوريين ، هناك أمثلة كافية لأحداث تاريخية هامة تدعم التعميم العلمى (٢) . وكما يقول موريس كوهن M. Cohen : « إن الحقيقة التى مؤداها : أن المادة الاجتماعية أقل تكراراً من مادة العلوم الطبيعية ، تخلق صعوبة أكثر أمام التحقق من صحة القوانين الاجتماعية ، لكنها لا تلغى النموذج العام لكل العلوم » (٣) .

Pitirim Sorokin, Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences, ( ١ )

Chicago : Regnery, 1956 p. 50

George W.F. Hallgarten, Why Dictators ? New York Macmillan, 1955. ( ٢ )

Morris Cohen, Reason and Nature, An Essay on the Meaning of Scientific ( ٣ )

Method, (New York Macmillan, 1931) p. 345

وطبيعى أن عالم الاجتماع الذى يصوغ تعميماً تاريخياً لن يقع بسهولة فى خطأ افتراض أن أى حالة خاصة تتبع الحالة العامة من حيث الشكل والتفاصيل . هذه الفكرة تؤدى إلى إثارة أولئك الذين لديهم وعى بالخصائص الفريدة والمتعيزة للأحداث التاريخية الهامة ، ويؤدى بهم ذلك إلى القول بأن علماء الاجتماع المعاصرين ينقصهم « الإحساس بالتاريخ » . ومع ذلك ، فإن أولئك الذين يهتمون بالتاريخ غالباً ما ينشغلون تماماً فى فهم طبيعة عملية التعميم العلمى . فالجهد الذى يبذل لاكتشاف الجوانب المتكررة لموت الحكام الديكتاتوريين وتحديد العلاقات بين هذه الجوانب ، يمكن أن يكون غاية فى حد ذاته . فشل هذا الجهد هو الذى يؤدى إلى تلك المعرفة التى توصف بأنها علمية . إن القضية التى تنطوى على انتظام إحصائى ليست معجوماً على فكرة التفرد . فحينما نقدم تعميمات إحصائية فليس معنى ذلك تأكيداً بأن أى حالة خاصة يجب أن تشبه كافة الحالات الأخرى . ومن الأمور التى غالباً ما نتجاهلها أن معرفتنا بالعام تيسر إلى حد بعيد فهمنا لما هو خاص .

على أننا حتى إذا اعترفنا بأن الحادثة التاريخية الفريدة تخرج عن نطاق العلم ، فليس معنى ذلك أنه لا يوجد علم اجتماع علمى . وحتى إذا سلم علم الاجتماع بأنه سوف يتخلى عن دعواه فى تحليل أحداث التاريخ الهامة ، مثل مصرع القيصر ، فإنه سوف يحتفظ بموضوع للدراسة هو كافة صور العلاقات الاجتماعية التى تتكرر فى الحقيقة بصفة يومية خلال العصور . ففى علاقة أمة بأمة أخرى ، والعلاقات بين الناس فى التجارة والحرب ، فى التناسل والقرابة ، فى السلطة والتبعية ، فى التدريس والتعليم ، وفى كافة جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى ، ليست هناك نهاية للأحداث الاجتماعية المتكررة التى تشكل موضوع الدراسة فى علم الاجتماع العلمى . والحقيقة أن الصعوبة هنا لا تكمن فى قلة الأحداث المتكررة المتاحة للتحليل ، بل فى تعددها . وحينما نستعرض مصادرنا وإنجازاتنا الماضية ، تبدو عظمة هذه المهمة كبيرة ؟

### إمكانية القوانين الاجتماعية :

إن احتمال وجود علم الاجتماع العلمى لا يستند فقط إلى أن الأحداث الاجتماعية متكررة ، ولكنه يرتكز أيضاً على الاعتقاد فى أنها منتظمة أو خاضعة لقانون . ولقد وضع هذا الافتراض دوركايم منذ فترة بعيدة بوصفه يمثل « خطأ » يسير عليه كافة علماء الاجتماع . فى مقدمته للعدد الأول من الحولية الاجتماعية كتب يقول : « إن كافة النظريات . . . التى تعيننا



إنما تضع لنا تلك المسئلة التي يستند إليها علم الاجتماع والتي مؤداها أن القوانين توجد ويستطيع العقل أن يساعدنا على اكتشافها» (١).

وبعد سبعين سنة من المحاولات . لم نجد لدى علماء الاجتماع ذلك التفاؤل الشديد فيما يتعلق بإمكانية اكتشاف قوانين الظواهر الاجتماعية . والواقع ، أن موريس كوهين قد ذهب إلى أنه ليست هناك أية قوانين اجتماعية . لقد اعترف كوهين بأن الظواهر الاجتماعية محددة ، وهي بذلك تشبه كافة الظواهر الطبيعية الأخرى . ولكن فيما يتعلق بالقوانين الطبيعية تكون لدينا « وظائف تحليلية بسيطة تشتمل على عدد ضئيل من المتغيرات » . على حين أن الظواهر الاجتماعية تجعلنا نضطر إلى معالجة طائفة كبيرة من المتغيرات تنظم في نمط معقد من العلاقات المتبادلة بحيث تبدو « للعقل المحدود في وقت معين أنها لا تنطوي على أية قوانين مطلقاً » (٢).

وطبيعي أن تتضمن مؤلفات علم الاجتماع إشارات إلى قوانين متعددة . وربما كان قانون دوركايم الذي مؤداه أن معدلات الانتحار تختلف باختلاف درجة التماسك الاجتماعي في أي جماعة ، هو أظهر هذه القوانين ، وهو بالتأكيد من أكثر القوانين تحديداً وصياغة دقيقة . لكن هذا القانون ذاته يعاني من نقص يبدو واضحاً في العديد من القوانين الاجتماعية التي درسها تاريخ علم الاجتماع . إن القوانين تعد مجردة ، فهي تقرر ما سيحدث إذا ظلت كل الظروف الأخرى ثابتة . وعلى الرغم من أن ذلك يحدث غالباً بالنسبة للعالم الطبيعي ، فإنه لا يحدث مطلقاً في العالم الاجتماعي . وقد يثبت أحد علماء الاجتماع ، في ميدان من ميادين السلوك الإنساني أو بعد دراسة جمهور معين ، أن الناس يستجيبون لمصالحهم الاقتصادية ، بينما نجد عالماً آخر يدل على أنهم يتأثرون بديانتهم ، وقد يكشف ثالث أن التربية تشكل هذه الاستجابة ، بينما يثبت رابع أن العمر يلعب دوراً في هذا الصدد ، وهكذا تتعدد العوامل . وهكذا ، يصبح فشلنا في تطوير قوانين سوسيوإوجينية بسيطة يعكس إلى حد كبير ذلك التعقيد الشديد للظواهر الاجتماعية .

ومع تطور علم الاجتماع في الماضي القريب ، ظهر فيه ميل واضح نحو تطوير صياغات أكثر تعقيداً من تلك النظريات البسيطة التي تصف كيف أن « من يختلف باختلاف ص » . ولقد أشار الأستاذ روبين وليامز Robin Williams في خطاب الرئاسة الذي ألقاه

Kurt H. Wolf (ed.), Emile Durkheim, 1858-1917 : A Collection of Essays, (١)  
with Translations and a Bibliography (Columbia; Ohio State University Press, 1960)  
p. 345.

Cohen Raeson and Nature, p. 356.

أمام الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٥٨ إلى أننا لم نعد نقبل الفروض الكلاسيكية البسيطة التي اكتشفناها فيما سبق ، فهو يشير على سبيل المثال إلى أننا كنا مقتنعين بتفسير التجاذب الشخصي المتبادل بالقضية التالية : « كلما ازداد معدل تكرار التفاعل بين شخصين ، زاد معدل التجاذب المتبادل بينهما ، مع ثبات كافة الظروف الأخرى » (١) . ويقترح الباحثون المعاصرون القضية التالية : « داخل موقف التفاعل ، يلاحظ أن تكوين الصداقة سوف يظهر كلما استمر هذا الموقف ، وكلما ازداد معدل تكراره ، وكان أكثر ألفة ، وقلت المنافسة فيه ، وكان الجوال سائداً مريحاً ، وازدادت الحاجة إلى النشاط المتبادل » (٢) .

على أن ما كان يتسم بالبساطة أصبح الآن بالغ التعقيد . وإذا كان هذا التعقيد الشديد للظواهر الاجتماعية هو الذي يحول دون تقدم علم الاجتماع ، فإن الحل قد يكمن في الطرق الرياضية الحديثة للتحليل وفي الآلات الإلكترونية الحاسبة ، تلك التي تتميز على العكس من « العقل المتناهي » للإنسان ، بأنها معقدة بصورة غير محدودة . وبالطبع ، فإن هذه الآلات تستطيع أن تؤدي وظيفتها الفريدة وهي المعالجة السريعة لكمية كبيرة من البيانات البالغة التعقيد ، إذا كان في وسعنا فقط قياس التفاعل الاجتماعي بالتفاصيل الكافية وعلى درجة عالية من الدقة . ول سوء الحظ أننا — باستثناءات قليلة — لا نزال بعيدين عن تحويل ملاحظتنا إلى صيغ إجرائية وتسجيل الظواهر الاجتماعية . ومع ذلك ، يجد البعض تشجيعاً في اعتقاد الأستاذ هربرت سيمون H. Simon بأن الرياضيات تقدم وعداً بأن تتغلب على تعقيد الظواهر الاجتماعية : « إن الرياضيات أصبحت هي اللغة السائدة في العلوم الطبيعية ، ولا يرجع ذلك إلى أنها كمية — وهو وهم شائع — وإنما لأنها تسمح في المحل الأول بإيجاد صيغة واضحة ودقيقة تعبر عن الظواهر المعقدة التي يتعذر تناولها بالكلمات . ومثل هذه المزية التي تجعل الرياضيات متفوقة على اللغة العادية لاشك أنها سوف تكشف عن فائدة أكثر بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، تلك التي تتناول ظواهر أشد تعقيداً ، من تلك التي تعالجها العلوم الطبيعية » (٣) .

(١) Robin Williams, "Continuity and Change in Sociological Study" American

Sociological Review, (1958), XXII, 624.

Quoted in American Sociological Review, XXIII, 624. (٢)

Herbert A. Simon, Models of Man : Social and Rational (New York : Wiley, (٣)

1957) p. 89.

## الصراع بين المعنى والقياس :

بقدر ما تتطلب العلوم الاجتماعية مزيداً من الدقة ، والقياس الموضوعي ، والتعبير الرياضي والمعالجة الآلية ، بقدر ما تفقد ما تنطوي عليه الظواهر من معنى . فلقد اعتقد فيبر Weber أن ما يميز العلوم الاجتماعية « أننا نحقق شيئاً لا تستطيع العلوم الطبيعية تحقيقه ألا وهو الفهم الذاتي لأفعال الأفراد . إن العلوم الطبيعية . . . لا تستطيع أن تفعل ذلك . . . إننا لانفهم سلوك الخلايا ، ولكننا نستطيع فقط أن نلاحظ العلاقات الوظيفية الملائمة وأن نعمم على أساس هذه الملاحظات » (١) . ولقد عبر سوروكين عن فكرة مماثلة حول فقدان المعنى الذي اعتقد أنه ينتج عن عدم ممارسة عالم الاجتماع المباشرة للمواقف الاجتماعية التي يحللها ، وذلك غالباً هو ما يتحقق لدى أولئك الذين يوجهون كل عنايتهم إلى المعالجة الإحصائية للبيانات . ويذهب سوروكين إلى أنه « من خلال التعاطف المباشر فقط ، يستطيع المرء أن يقف على الطبيعة الحقيقية والاختلافات القائمة بين العصابة الإجرامية وبين الجماعة الحربية ، وبين الأسرة المتكاملة والأسرة المتصدعة » (٢) .

ولا شك أن المعالجة الإحصائية للدرجات اللاشخصية التي تستند إلى ترتيب الملاحظين غير المشاركين في جماعة معينة ، يمكن أن تؤدي إلى تشويه أو فقدان المعنى . ومع ذلك ، فإن المخاطرة لا تقل عن ذلك خطورة بالنسبة لأعمال الملاحظ المشارك ، الذي قد تؤدي مشاركته الكاملة في الموقف إلى إضعاف قدرته على أن يكون ملاحظاً ومحللاً غير متحيز . وربما أمكننا أن نخضع تأكيد الأستاذ سوروكين إلى اختبار بسيط ، وأكثر صرامة من ذلك الذي ذهب إليه . إن الفارق بين العصابة الإجرامية والجماعة المحاربة هو فارق واضح تماماً . ومع ذلك ، فقد نحتاج إلى أداة بالغة الحساسية للتمييز بين جماعتين مناقشة متشابهتين إلى حد بعيد ، تشتمل كل منهما على خمسة طلاب من جامعة هارفارد ، تكونت كل منهما بطريقة عشوائية ، وكلتا الجماعتين تناقشان دراسة واحدة في العلاقات الإنسانية . ولكن باستخدام الأدوات الفنية الحديثة يستطيع عالم الاجتماع أن يحدثنا بالتحديد ، بمجرد الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية البسيطة ، أي الجماعتين أكثر « سعادة » وتكاملاً ،

(١) Max Weber (A. Henderson and Talcott Parsons, trans) Theory of Social and

Economic Organization, New York, Wiley, 1947) p. 103.

Sorokin, Fads and Foibles, p. 160.

(٢)



وأيهما تعاني التوتر وعدم التكامل . ويمكن أن نتوصل إلى ذلك باستخدام سجلات تفاعل الجماعة وعن طريق منهج تحليل عملية التفاعل (١) .

ففي معمل دراسة الجماعات للأستاذ بيلز نلاحظ وجود جماعات قوامها خمسة أو ثمانية أشخاص تناقش إحدى مسائل العلاقات الإنسانية . مثال ذلك هل يلجأ مدير المدرسة إلى فصل مدرس لديه موهبة فريدة نظراً لأن سلوكه مختلف ؟ ويوجد في حجرة المناقشة بمعمل بيلز مرآة ذات وجهين متقابلين ، بحيث يتيسر تسجيل كل فعل يصدر عن أحد أعضاء الجماعة ، ثم إعطائه درجة بواسطة ملاحظ مدرب على مقياس يضم الفئات من ١ إلى ١٢ . وبعد انتهاء الساعة التي تستغرقها المناقشة يتم جمع درجات كل أعضاء الجماعة ، ومن توزيع هذه الدرجات على الفئات الاثني عشر نستطيع أن نعرف على وصف لشكل الجماعة (٢) .

ومن خلال خبرة محدودة بهذه الطريقة يمكننا أن نتعرف عن طريق بناء الجماعة على روح الجماعة ومزاجها ومعنوياتها . والجدول رقم (١) \* يعرض صورة لأفعال جماعتي مناقشة تتكون كل منهما من خمسة أشخاص . ولتبسيط العرض في هذا الجدول صنفنا البيانات إلى أربع فئات أساسية . واختيرت الصورة الخارجية للجماعة الثانية لتوضيح درجات الروح المعنوية للجماعة أو تماسكها . وقد أمكن قياس الروح المعنوية من خلال معرفة مدى رضا أعضاء الجماعة عن مشاركتهم ، وتعبيرهم عن مشاعر إيجابية نحو عضو يتهم

(١) انظر أيضاً الفصل الخاص بنماذج الإنسان والمجتمع في التحليل السوسولوجي .

(٢) Robert F. Bales, Interaction Process Analysis, (Cambridge : Addison-Wesley, (٢)

1950) pp. 1 - 29.

#### \* جدول رقم (١)

الأفعال الخارجية لأعضاء جماعتي مناقشة

نسبة الروح المعنوية		فئة العمل
عالية	منخفضة	
٤	١٠	الأسئلة :
		الاتجاه والرأي والإيحاء
		الإجابات :
٥٧	٥٦	تكشف عن الاتجاه والرأي والإيحاء
٣٤	١٧	إيجابية : تمنع التوتر وتكشف التضامن والاتفاق
٥	١٧	سلبية : تعبر عن التوتر ، والعداء ، والتباين
١٠٠	١٠٠	المجموع

في الجماعة ، ورغبتهم في مزيد من العمل مع أعضاء من نفس الجماعة : والجماعة ( ا ) هي جماعة على درجة عالية من الرضا ، أما الجماعة ( ب ) فهي جماعة لا يسود الرضا بين أعضائها .

وليست أماننا صعوبة في تحديد الجماعات عن طريق الإشارة إلى الشكل الخارجى لأفعالها . فالأفعال الإيجابية من النوع التكاملى ، مثل التعبير عن الاتفاق ، تكررت مرتين في الجماعة ( ا ) المرتفعة في روحها المعنوية والجماعة ( ب ) المنخفضة في الروح المعنوية أيضاً . والأفعال السلبية مثل التعبير عن العداء أو عدم الاتفاق ، تتكرر ثلاث مرات في الجماعة المنخفضة في روحها المعنوية مثل الجماعة ذات الروح المعنوية العالية . أما في الجماعة الأخيرة فيلاحظ أن التعبيرات الإيجابية ترتبط بالتعبيرات السلبية بنسبة ٧ : ١ ، بينما في الجماعة ذات الروح المعنوية المنخفضة تصل هذه النسبة إلى ١ : ١ . مع الأخذ في الاعتبار أيضاً ذلك الوقت الإضافى الذى استنفدته الجماعة ( ب ) في طرح الأسئلة ، وهذا يعكس عدم قدرتها على الفهم السريع للوقائع والمسائل ، ومن ثم عجزها على التوصل إلى حل لمشكلات العلاقات الإنسانية التى تسعى الجماعة إلى حلها .

ولاشك أن تقدير الروح المعنوية في هذه الجماعات يمكن أن يقوم به ملاحظ مشارك ما هر مدرب على أن يكون ذا حساسية عالية لمشاعر الجماعة . ومع ذلك ، فإن الأفراد الذين لديهم هذه المهارة نادرين ، بينما يمكن تدريب أشخاص أقل ذكاء على استخدام طريقة بيلز لتسجيل التفاعل وتحديد الروح المعنوية للجماعات . يضاف إلى ذلك أن طريقة بيلز تضع أماننا سجلاً واقعياً وموضوعياً ، بحيث إن الفروق في التأويل التى تنتج عن الاختلافات بين الملاحظين فيما يتعلق بتحديد ما يحدث في الجماعة ، سوف تقل إلى أبعد حد . كذلك تقدم لنا طريقة بيلز سجلاً دائماً ، إذ ليس من الضرورى التواجد لتقييم مناقشة الجماعة : وأخيراً ، تساعدنا طريقة بيلز على مقارنة جماعة بأخرى بطريقة دقيقة وصحيحة ، وذلك ليس الأمر اليسير عند الحديث عن الجماعات ، وبخاصة حينما ينشغل عدة ملاحظين بالعمل في جماعات مختلفة ، ولا توجد لديهم خبرة مشتركة . ويبدو أنه من المنطقى القول إن طريقة بيلز في تحليل عملية التفاعل تجيب عن الانتقادات التى وجهها الأستاذ سوروكين .

## الصراع بين بناء النظرية والأمبيريقية :

إن التفاعل بين النظرية والواقع يتسم في ميادين عديدة بالسرعة والتكامل . فالدراسة الأمبيريقية تركز على مشكلات تكشف النظرية أهميتها . والنظرية ، بدورها ، تتضمن نتائج أمبيريقية جديدة ، وتكسيبها المعنى عن طريق تحقيق التكامل بينها وبين النتائج الأخرى والنظريات القائمة : وبهذه الطريقة تفتح الطريق أمام بحث أمبيريقى جديد . غير أن هذا الوضع الصحيح نادراً ما يتحقق لعلم الاجتماع . فإطلاق عليه « النظرية » و « البحث الأمبيريقى » يمثلان تخصصين مستقلين إلى حد بعيد . وليس علم الاجتماع هو العلم الوحيد في ذلك . ففي الفيزياء ، مثلاً ، لا يمارس المتخصص في النظرية العمل التجريبي ، والتجريبيون غالباً ما يصفون أنفسهم بأنهم فئة مختلفة تماماً عن علماء الفيزياء النظريين . أما الشيء الذى يميز علم الاجتماع فهو أن نظريته تطورت إلى حد بعيد بصورة مستقلة عن البحوث الجارية ، وبنفس الدرجة غالباً ما يكون البحث الأمبيريقى في علم الاجتماع ذا صلة ضعيفة باهتمامات النظريين .

على أن هذا الانقسام قائم منذ فترة بعيدة : فقد أطلق فيبر على النموذجين : « المتخصصون في التأويل » و « المتخصصون في موضوع الدراسة » . وأطلق عليها رايت ملزيروخ الازدواء « مدرسة النظرية الكبرى » و « مدرسة الأمبيريقية المجردة » ، واختار تالكوت بارسونز بوصفه الممثل الحقيقى للأولى ، وبول لازارسفيلد ممثلاً للثانية . وجدير بالذكر أن هذه التفرقة في أسلوب الدراسة السوسيولوجية محددة تماماً ، والمشاعر نحوها قوية ، بحيث يتعذر على المرء دراسة علم الاجتماع دون أن يوجد لديه وعى بالمسائل المطروحة .

ومن ناحية أخرى يجب أن يفهم هذا الانقسام تاريخياً . فطالما أن علم الاجتماع قد تطور عن الفلسفة الاجتماعية ، فإنه مال نحو تأكيد الجانب التأملى والتقييمى في دراساته أكثر من البحث الأمبيريقى . ولقد كانت لدى كونت فكرة أو مخطط شعر أنه يستوعب المجتمع وتطوره . وكانت هذه الفكرة من وحيه ومن تبريره . وعلى الرغم من أنه فهم أهمية وضع تصورات موضوع الاختبار في مواجهة الوقائع المعروفة ، إلا أنه في الحقيقة لم يقدّر بجد بلعوض في هذا الصدد . وفي نفس هذا الوقت تقريباً ، في منتصف القرن التاسع عشر ، ظهر اهتمام مستقل عن أعمال كونت وسينسر ، وربما كان معارضا لهما ، يسعى إلى اكتشاف الوقائع الأساسية للحياة الاجتماعية . وهكذا ، نجد أن المقالة الأولى في مجلة الجمعية الإحصائية في لندن عام ١٨٣٨ تلاحظ « أن هناك ميلاً نحو عدم الثقة في النظريات الافتراضية المجردة



والفروض القبلية ، وتزايد الاعتقاد بأن مهمة العلوم الاجتماعية هي تطبيق المبادئ الصادقة طالما أنها تعبر عن استنتاجات من الوقائع التي لوحظت بدقة وصنفت بطريقة منهجية <sup>(١)</sup> .

على أن عدم اهتمام أصحاب الأطر النظرية بالوقائع ، وعداء أولئك الذين يهتمون بجمع الوقائع لما أطلقوا عليه « الأشكال اللغوية المجردة » ، قد أدى إلى ظهور نماذج متنافسة للدراسة السوسيولوجية برزت أمام الأجيال اللاحقة . ولسوء الحظ أن هذه المداخل المتعارضة للبحث السوسيولوجي استمرت تجذب إليها صغار علماء الاجتماع . ولاشك أن التفضيل الشخصي يلعب دوراً هاماً في تحديد الدور الذي سوف يقوم به عالم الاجتماع الشاب . والحقيقة أنه حتى إذا لم توجد هذه الأطراف المتنازعة بالفعل ، فمن المحتمل أن تكشف عن نفسها مرة أخرى . ولكن الحقيقة التي مؤداها أننا نضع خبرتنا في صورة كتابية دائماً كمعيارها ، تعني أنه من اليسير اتخاذ أحد الجانبين ، ومن ثم فطالما أن كل متخصص في علم الاجتماع أمامه طريق مهني طويل ، فإنه يميل إلى تبني أحد الاتجاهين المتصارعين .

وعلى أية حال ، فإن التعارض بين النظرية والأمبيريقية سطحي وغير حقيقي ، على الأقل إلى المدى الذي يطبق فيه على المسرح المعاصر . فالمعارك أيديولوجية إلى حد كبير ، والهجمات فيها توجه إلى أعداء وهميين . وكثيراً ما نسمع طلاقات عديدة ، لكن دون أن يسفك دم حقيقي . وتتضح المسائل إلى حد بعيد إذا تجنبنا الشعارات التي يرفعها أولئك الذين ينتمون إلى المعسكرات المختلفة ، ثم أقمنا تحديدات أكثر حول نماذج الدراسات التي تجري بالفعل .

ولقد أشار روبرت ميرتون تحت عنوان النظرية <sup>(٢)</sup> إلى أن علماء الاجتماع غالباً ما ينشغلون في نوعين من الدراسات :

١ - إعطاء توجيه عام : ذلك أن المتخصص في النظرية يهتم أساساً بتوضيح أهمية بعد أو متغير معين . وهو يقول بالتالي : « إنك تتجاهل انتظام الوقائع نتيجة هذه المخاطرة » . ومثالنا على ذلك هو مثال عالم النفس الاجتماعي الذي يذهب إلى أن البحث الذي يتناول ظاهرة الانتحار يجب ألا يقيس فقط درجة التماسك الاجتماعي في جماعة معينة ، ولكنه يتناول أيضاً بالدراسة خصائص شخصية أعضائها : وثمة مثال آخر هو مثال الباحث

(١) Nathan G. Glazer, The Rise of Social Research in Europe, in Lerner, The Human Meaning of Social Science, 1959.

(٢) Robert, K. Merton, "the Bearing of Sociological Theory on Empirical Research" Social Theory and Social Structure, (Glencoe Ill. :, the Free Press, 1957) p.86.

ويلاحظ أنني في الصفحات التالية لم أقتبس الإطار الذي قدمه ميرتون تماماً ، وإنما أدخلت عليه بعض التعديلات .

الذى يدرس الجماعات الصغيرة والذى يزعم أن المرء يعطى اهتمامه ليس فقط إلى النتيجة المترتبة على القواعد التى تحكم تفاعل الجماعة ، ولكننا نهتم أيضا بالنتيجة التى يحدثها حجم الجماعة على العمليات الاجتماعية فيها . وفى ميدان الديموجرافيا ، فإن مثالنا هو ذلك الشخص الذى يؤكد أهمية الدين ، أو بعض التوجيهات القيمة المشابهة ، بوصفها ذات أثر على معدل المواليد . وفى دراسة الحراك الاجتماعى ، يمكن أن يكون هو الباحث الذى ينبهنا إلى عدم تجاهل أثر مستوى الذكاء فى الحركة التى يشهدها العالم : وعموماً ، ليس هناك عالم اجتماع يعارض هذا النوع من بناء النظرية طالما أن المنافسة بين الدارسين حول توجيه الاهتمام إلى متغيرات بالذات تؤثر فى قدرتهم على إدراك المتغيرات التى يهتمون بها شخصياً .

٢ - تطوير مفاهيم علم الاجتماع : لاشك أن المفاهيم هى أدوات أى بحث علمى ، بالرغم من أنها فى ذاتها لا تكفى كأسس لإجراء البحث . والمفاهيم تحدد شكل ومحتوى المتغيرات التى يحددها الاتجاه السوسيولوجى العام للباحث ويعطيها أهميتها . وهكذا ، لم يهتم دوركايم فقط بدرجة التماسك الاجتماعى للجماعة ، ولكنه حدد نماذج مختلفة للتماسك ، وأكثرها معرفة هو ذلك الذى يصفه مصطلح الأنومى Anomie ، أو حالة فقدان المعايير . ولم يحصر تولكوت بارسونز نفسه فى الفكرة التى مؤداها أن كل سلوك يميل إلى اكتساب نمط معين ، ولكنه قدم أيضاً مجموعة مفاهيم مثل متغيرات النمط <sup>(١)</sup> ، وجد أنها ضرورية من أجل حسن إدراك الجوانب المختلفة للطرق التى يرتبط الناس من خلالها ببعضهم البعض .

ومع أن هذه المفاهيم ضرورية لأى علم ، إلا أنه من سوء الحظ أن كثيرين من علماء الاجتماع يتوقفون عند هذه النقطة . ويقدم عالم الاجتماع الأميريقى النزعة اعتراضين على هذا الأسلوب : أولاً فبينما يعرف المتخصص فى النظرية المفهوم ، إلا أنه لا يضع غالباً أى دليل يمكن أن يستعين به المرء فى معرفة ما إذا كان الشيء المعروف يوجد بالفعل فى الواقع . والنقد الثانى ربما كان أقوى من الأول هو أن عالم النظرية غالباً ما يفشل فى تحديد ماذا يمكن أن يفعله المرء بمفاهيمه غير مجرد استخدامها كسميات ، حتى تستبدل هذه التسميات بالأشياء الفعلية المرتبطة بها . وقد ذهب جورج هومانز إلى « أن معظم نظريات علم الاجتماع الحديث تتضمن كل المميزات وينقصها التفسير . ومن بين أسباب هذه المشكلة أن معظم هذه النظريات تتكون من مجموعات من الفئات ، أو الوحدات ، التى يصنف إليها عالم الاجتماع جوانب السلوك المختلفة <sup>(٢)</sup> » .

(١) انظر تعريف متغيرات النمط فى الفصل الثالث .

(٢) George Homans, Social Behavior; Its Elementary Forms (New York :

Harcourt Brace & World, 1961) p. 10.

٣ - صياغة التعميمات الأمبيريقية : يعرف ميرتون التعميم الأمبيريقى على طريقة جون ديوى بقوله : « قضية مفردة تلخص علاقات مشاهدة بين متغيرين أو أكثر<sup>(١)</sup> » والمثال الذى يقدمه على ذلك هو النتيجة التى خلص إليها هالفاكس من أن العمال يتفقون على إطعام أبنائهم أكثر موظفى الياقة البيضاء الذين يحصلون على نفس الدخل . ويلاحظ ميرتون أن الكتابات السوسيولوجية مليئة بهذه النتائج الأمبيريقية<sup>(٢)</sup> . فهناك باستمرار نتائج جديدة متعددة تنشر فى المقالات التى تتضمنها دوريات علم الاجتماع ، وهى النتيجة الأساسية لنموذج الباحث الأمبيريقى .

وعند هذه النقطة يذهب أصحاب الاتجاه النظرى إلى أن هناك خطأ آخر يقع فيه الباحث الأمبيريقى . فهناك وقائع لامتناهية ، ولكنها متعارضة فيما بينها . ونتائج البحوث تختلف باختلاف الظروف التى تجرى فى ظلها الدراسة ، والعينة المستخدمة ، إلى غير ذلك من عوامل . والشئ الأهم أن هذه النتائج لا تصب شياً ولا تؤدى إلى تراكم المعرفة بصورة تزيد من القدرة على التنبؤ أو الضبط . والواقع أن نتائج بحوثنا تفشل حتى فى إعطائنا ذلك الإحساس بأننا قد فهمنا الظاهرة المدروسة فهما أفضل . ولقد عبر روبرت ليند R. Lynd عن عدم رضا الكثيرين من علماء الاجتماع ذوى التوجيه النظرى عن النتائج الأمبيريقية غير المترابطة بقوله : « إن البحث الذى من وجهة نظر إيجابية مختارة يماثل حقيقة يحملها شخص أبله تكتظ بالأحجار ، والقش ، والريش وغيرها من الأشياء العشوائية »<sup>(٣)</sup> .

٤ - تطوير نظرية علمية : إن ما نريده هو بالطبع ليس الوقائع المتناثرة ، ولكن القانون العلمى ، وهو ما يعرفه ميرتون « بأنه عبارة استنتاجية مشتقة من نظرية »<sup>(٤)</sup> . وهذا النموذج من القوانين السوسيولوجية نادر ، كما لاحظ ذلك ميرتون وغيره من علماء الاجتماع . وهنا نعود مرة أخرى إلى صديقنا القديم دوركايم . فالعبارة التى ذكرناها من أن الانتحار يختلف باختلاف درجة تكامل الجماعة الاجتماعية تعبر عن ذلك القانون . إذ يستطيع المرء على أساسها التنبؤ بتلك الجماعات التى تشهد معدلات عالية للانتحار من بين جماعات تختلف فى الدين ، والظروف الزوجية ، والجنس ، ومستوى التعليم .

ولكى نفسر كيفية التوصل إلى هذا القانون علينا أن نفهم سلسلة من الخطوات التى توضح

Merton, Social Theory and Social Structure, p. 25.

(١)

Ibid, p. 95

(٢)

Robert Lynd, Knowledge for What ? (Princeton, Princeton University Press,

(٣)

1939) p. 183.

Merton, Social Theory and Social Structure, p. 96.

(٤)



المنطق الكامن خلفه والذي يعبر عن مجموعة علاقات . وقد لخص ميرتون هذه الخطوات على النحو التالي :

١ - التماسك الاجتماعي يوجد دعامة سيكولوجية لأعضاء الجماعة الذين يخضعون لضغوط قوية ويعانون من التوترات .

٢ - إن معدلات الانتحار هي وظيفة للتوتر والقلق الذي يخضع له الأشخاص .

٣ - الكاثوليك ( وبعض الجماعات الأخرى ) لديهم تماسك اجتماعي أكثر من البروتستانت .

٤ - وإذن ، فمن المتوقع أن تقل معدلات الانتحار بين الكاثوليك أكثر منها بين البروتستانت (١) .

وهكذا ، يتعين دائماً استكمال الدائرة التي تبدأ من تطوير القضايا المتسقة فيما بينها ، ثم قيام جيل من الباحثين باختبارها ، ومراجعة النظرية على ضوء نتائج البحوث ، وتسليم هذه الخطوة إلى تصميم بحث جديد . وقد لاحظ ميرتون ظاهرة « عدم استمرار البحث الأميريقي من جهة ، وعدم إخضاع النظريات للاختيار الأميريقي من جهة أخرى » (٢) . ومع ذلك فليست هذه الظاهرة مستمرة ، ولانود أن تكون كذلك . فعظم علماء الاجتماع المعاصرين يعترفون بأن كتابات الرواد الأوائل من أمثال دوركايم وثير كانت تسيطر عليهم أهتيمات نظرية ، حتى وإن كانت ذات طابع إميريقي . والأمثلة الملائمة على ذلك هي دراسة الانتحار والأخلاق البروتستانتية . وهكذا ، فإن علينا أن نضع الأسس التي تركز عليها العلاقة الحقيقية بين النظرية والبحث ، ويبقى على الأجيال المقبلة من علماء الاجتماع أن يضعوا موضع التطبيق ما أدركه كثيرون من الجليل الحالي على مستوى المبدأ فقط .

### علم الاجتماع والقيم والسياسة :

من اليسير أن يعتقد دارس المجتمع بأن معرفته المتخصصة تؤهله لأن يكون طبيب المجتمع ، وأيضاً الموجه الروحي له ، وربما المخطط ، وأحياناً المرشد . ولقد كانت لدى أوجيست كونت رؤية خاصة لمجتمع ذي شكل جديد يستند إلى المعرفة المستقاة من علم الاجتماع الجديد . وسيرتب على ذلك تحول أخلاقي كامل للإنسانية ، مما دعاه إلى وضع خطة تفصيلية للدين الإنسانية الجديد يوجهه كهنة مزودون بمعرفة علمية خاصة عن الإنسان والطبيعة .

Ibid, p. 97.

(١)

Ibid, p. 99.

(٢)

على أن المحتوى العلمى الضعيف لهذه الأطر من حيث قدرتها على إصلاح الإنسانية قد وضع أساس فصل علم الاجتماع عن السياسة .

ولقد حاول دوركايم أن يجعل التفرقة بين علم الاجتماع والمذاهب الاجتماعية واضحة بقدر الإمكان حينما كتب يقول فى مؤلفه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع « لن يكون علم الاجتماع . . . فردياً ، أو شيوعياً ، أو اشتراكياً . . . فهو يتجاهل هذه النظريات من حيث المبدأ ، فهى لا تنطوى على قيمة علمية ، طالما أنها لا تصف أو تفسر ، ولكنها تحاول إصلاح التنظيم الاجتماعى » (١) . وقد فرض رواد آخرون تحذيرات كثيرة على الميدان . فقد حذر باريتو من خطر أن تؤدي العواطف الشخصية لعالم الاجتماع إلى جعله لا يكتب عما هو قائم وإنما عما ينبغى أن يكون لكى يتلاءم ذلك مع عواطفه الدينية ، والأخلاقية ، والوطنية ، والإنسانية (٢) . ويذهب فيرر بدوره إلى أن علم الاجتماع بظل منحرفاً من القيمة (٣) .

وعلى الرغم من أن التطلع إلى علم اجتماع متحرر من القيمة أو محايد سياسياً كان هو الاتجاه السائد بين علماء الاجتماع المعاصرين ، إلا أن عدداً منهم عارض هذا الموقف بشدة . « فروبرت ليند ، الذى اشترك فى دراسات الميدلتون Middletown الشهيرة ، كان يدعو بقوة إلى علم اجتماع أكثر ميلاً نحو التطبيق . فى محاضراته القصيرة بيرينستون عام ١٩٣٨ ، التى نشرها تحت عنوان : المعرفة لماذا ؟ رفض ليند فكرة عدم ارتباط العلوم ، وأكد أن العلوم الاجتماعية كانت وستظل دائماً أدوات ، أو وسائل لمعالجة التوترات والضغوط التى توجد فى الثقافة . ومن ثم أخذ يحفز العلماء الاجتماعيين إلى الاستجابة للحاجات العامة إلى الإرشاد والتوجيه فى السياسة عن طريق تخطى تقليد الموضوعية العلمية (٤) . ونجد عواطف مماثلة لدى رايت ميلز فى مؤلفه « الحيال السوسيولوجى » ( ١٩٥٩ ) حيث أخذ ينبغى على فقدان علم الاجتماع لدفعه الإصلاح . وذهب ميلز أيضاً إلى أن علماء الاجتماع المعاصرين

( ١ ) Emile Durkheim (G. Catlin ed; S. Solovay and Muller trans) The Rules of

Sociological Method, 8th ed. (Chicago : University of Chicago Press, 1938), p. 142.

( ٢ ) From Vilfredo Pareto (T. Livingston, ed.) Mind, Self and Society (New York,

Harcourt, Brace & World, 1939) quoted in V.F. Calverton (ed.), the Making of Society, (New York : Modern Library, 1937). p. 545.

( ٣ ) See Alvin Gouldner, Anti-Minotaur : The Myth of a value Free Sociology

Social Problems, 1963 71, 199-213.

Lynd, Knowledge For What ? p. 114, ff 120.

قد فشلوا في الدفاع عن الحرية والعقل ، اللذين تعرضا إلى تهديد خطير في العالم الحديث (١) . ويشترك ليند وميلز في تأكيدهما على هذا النوع من العلوم الاجتماعية مع الاقتصادي السويدي جونار ميردال Gunnar Myrdal الذي تعرض لهذه المسألة في مقال ممتاز له عن : « النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية » ، حيث كتب يقول : « إننا بحاجة إلى وجهات نظر ، على أن تسلم بالتقويم . والعلم الاجتماعي الذي ينفصل عن التطبيق ، يعد من وجهة النظر هذه شيئا فارغا تماما . ولم يحدث أن وجد هذا العلم ، كما لن يكون له وجوداً » (٢) .

ولم تثر أفكار ليند وميلز مسألة واحدة بل عدة مسائل حول ارتباط علم الاجتماع بالواقع . وأحيانا ما كانت تركز على أسس ثابتة ، وأحيانا أخرى كانت تستند إلى أسس ضعيفة . وبدلا من أن نتناول المسألة على مستوى عام ، سنحاول أن نعرض للأبعاد المختلفة مستقلة .

إننا لانستطيع أن نعارض أولئك الذين يطالبون بعلم اجتماع أكثر ميلا نحو التطبيق ، فهم يؤكدون أن البحث السوسيولوجي ، يشبه كل البحوث العلمية ، له نتائج تطبيقية ، ويتعين الاعتراف بهذه النتائج . ولانستطيع أيضاً أن ننجح في معارضة تأكيدهم بأن القيم توجه البحث سواء بطريقة واعية أو غير واعية . وفضلا عن ذلك ، فطالما أن القيم غير الواضحة يصعب تحديدها والتحكم فيها ، فإننا نوافق على أنه من الأفضل أن يوضح الباحث قيمه تماما . غير أنه من اليسير أن نقول ذلك أكثر مما نفعله ، فالقيم التي توجه بحثا معينا غالباً ما لا يعرفها الباحث نفسه . والأهم من ذلك أن علينا أن نعترف بأن حب الاستطلاع ، والرغبة في المعرفة هي أيضاً من القيم .

أما أولئك الذين ينتقدون البحث الاجتماعي لأنه موجه أساساً بقيم أخلاقية وسياسية قوية ، وكذلك الذين ينتقدونه لأنه لا يدافع أو يقدم أية قيمة اجتماعية أو سياسية على الإطلاق ، إنما يغفلون ما يعد بالنسبة لغيرهم من علماء الاجتماع مسألة محورية . فالهدف الرئيسي لدى عدد كبير من علماء الاجتماع هو تقديم المعرفة . ولا يسلم أحد بأن المعرفة المفيدة والفهم سوف ينبعان بالتأكيد من البحوث ذات الاهتمامات السياسية أكثر من تلك التي تدعى الحياد . فالسؤال الأساسي لا يتعلق بالدافع إلى دراسة المشكلة ، بل بما نفعله بصدد هذه المشكلة . فالدوافع النبيلة قد تؤدي إلى بحث غير ذي قيمة ، وحب الاستطلاع البحث قد يخلص إلى نتائج ذات أهمية بالغة . والمسألة الرئيسية تتعلق بما إذا كان إجراء البحث وعرض الشواهد

Mills; the Sociological Imagination, pp. 165-176.

(١)

Gunnar Myrdal, The Relation Between Social Theory and Social Policy (٢)

"British Journal of Sociology, 1953, XXIII 242.



يتبع تلك القواعد التي يقررها المنهج العلمي ، مع إدراك العلم من منظور شامل بدلا من ذلك المنظور الضيق .

ولقد كان ميردال على حق حينما قال : « إن العالم لم ينظم نفسه وفق أى نظام كوني متناغم . إننا نحتاج إلى وجهات نظر »<sup>(١)</sup> . لكن هل يمكن القول إن وجهة النظر المسموح بها فقط هي تلك التي تعبر عنها الفلسفة التحررية التقليدية من أن الدافع هو الشفقة على ما يعانيه الإنسان أو اتباع العقل ؟ أليس للعالم حق العزلة ؟ إننا لا يجب أن نتجاهل عبارة الأستاذ كوهن التي مؤداها : « إن العزلة التي ينطوي عليها الاشتغال بالعلم البحت هي شرط تلك الحرية التي جعلت الإنسان متحضراً »<sup>(٢)</sup> .

والعالم ذو النزعة الإيجابية لا يذهب فقط إلى أن علينا أن ندع قيمنا ترشد بحوثنا ، ولكنه يحدثنا أيضا عما ينبغي أن تكون عليه هذه القيم . فعلى أولنا وقبل أى شيء آخر أن ننتقد الأوضاع القائمة . وهكذا يقول روبرت ليند « إن دور العلوم الاجتماعية يتمثل فيما تثيره من اضطراب ، يهدف إلى تخليصنا من تلك الترتيبات التي تعودنا عليها في إدارة حياتنا لفترة طويلة ، والتدليل على إمكانية حدوث التغير في اتجاهات أكثر ملاءمة »<sup>(٣)</sup> .

إن أى بحث في مجال العلوم الاجتماعية لمجرد أنه يكشف عن حقائق الوجود الاجتماعية ، قد يعرض الباحث السوسيولوجي إلى هجوم مؤداه أنه يسعى إلى تحطيم معتقد راسخ أو أنه يعترض على الحقيقة المقررة . وعلى الرغم من أن كل عالم اجتماع عليه أن يقبل هذه المخاطرة ، إلا أنه من المبالغ فيه الإصرار على أن هدفه هو تأكيد هذه الفكرة . فلماذا لا يجعل هدفه أيضا هو الإصلاح ، والحفاظة ، وتحقيق التكامل ؟ وعموما ، فأيا كان الهدف ، فإن الاختيار يبدو أنه مسألة تفضيل شخصي أو سياسي . إن الإنسان في العالم المتحضر لديه الحرية في اختيار الموقف الذي يجده ملائما . وقد يجد الشخص ذو الاتجاه السياسي الإيجابي أن ذلك أمر يدعو إلى النقد على مثل هذه السلبية . ولكننا كعلماء اجتماع سوف نجعل تقييمنا مستندا إلى نوعية البحث السوسيولوجي ومدى دقته . فالمعيار العام للحكم في هذه الحالة هو مدى ما قدمه من معرفة عن الإنسان والمجتمع .

على أن العالم الإيجابي سوف يرد على ذلك بقوله إنه من الخطأ البالغ المقابلة بين البحث السوسيولوجي الجيد ، والبحث الذي يصدر عن دافع سياسي ، ذلك أن البحث الجيد

loc cit.

(١)

Cohen, Reason and Nature, p. 350.

(٢)

Lynd, Knowledge for What ? p. 181.

(٣)

هو ذلك الذى يستطيع أن يجد حلولاً للمشكلات العملية التى تواجه العالم . أما اختيار أى مشكلة أخرى فهو أمر ينظر إليه أولئك الذين يتبنون وجهة النظر الإيجابية بوصفه يمثل هروباً أَوْجِباً . وحتى إذا كان هذا التشخيص صحيحاً ، فإن أولئك الذين يفضلون العمل فى مشكلات أخرى لا يلتزمون إلا باختيارهم الشخصى . أما بالنسبة للطريق الذى يتخذه العلماء ذوا الاتجاه الإيجابى ، فهو يقودنا حتماً إلى البحوث الموجهة حينما تختار السلطة العامة المشكلات التى يتعين أن يدرسها العلماء الاجتماعيون . ولعل من يعرف منا شيئاً عن الأقطار التى يسود فيها النظام الشمولى مثل روسيا السوفيتية أو ألمانيا النازية سوف يجد أن ذلك يعنى فساد العلوم الاجتماعية أَوْ حتى القضاء عليها نهائياً . بل إنه حتى فى حالة الأقطار الديمقراطية فإننا نجد أنه كما يقول موريس كوهن «إن تبعية البحث عن الحقيقة للاعتبارات العملية يجعلنا عديمي الخيلة فى مواجهة أطراف متعصبة ودعائية لا تتطلع إلى أكثر من تطبيق سياساتها بدلاً من البحث عما إذا كانت صحيحة أم غير صحيحة» (١) .

وحتى إذا قبلنا الدعوى القائلة بأن الالتزام الأول لعلم الاجتماع هو المعاونة على حل المشكلات الاجتماعية ، فليس من الضروري بأية حال أن يترتب على ذلك أن الطريق الآمن الوحيد لهذه الحلول هو أن نكرس كل اهتمامنا إلى هذه المسائل . إن ذلك معناه تماماً يماثل قولنا بأن انتشار السرطان أصبح أمراً محتماً . ولا يتعين على المرء أن يضع وقته فى دراسة الكيمياء الحيوية للنمو فى الخلايا الطبيعية . وىذكرنا كوهن مرة أخرى بأن «المصلح الاجتماعى يشبه عالم الفيزياء، والمهندس ، والمهندس الزراعى العلمى، يستطيع تحسين النوع الإنسانى إذا استخدم أعمال أولئك الذين يشتغلون بالعلم لذاته بغض النظر عن تطبيقاته العملية» (٢) . وأخيراً، تصبح المسألة هى مدى شرعية العلم البحث . إن أولئك الذين يطالبون بعلم اجتماع يهتم بالتطبيق ، والنقد ، والتمركز حول المشكلات ، لديهم بالتأكيد كل الحق فى تفضيلهم هذا . والأكثر من ذلك أنه من المسلم به أن البحوث التى تدور حول مشكلات عملية فى العلوم الاجتماعية ، سوف تؤدي إلى نتائج مثمرة أكثر من بحوث العلوم الطبيعية . لكن الخطأ هو ما يذهب إليه العالم ذوا الاتجاه الإيجابى من رفض شرعية أى نوع آخر من العلم الاجتماعى ، وبخاصة ذلك الذى يحاول أن يكتسب خصائص العلم البحث . إن نموذج العلم البحث ، وبخاصة العلم الاجتماعى البحث ، قد يصعب فى الواقع التوصل إليه . والإجابة الوحيدة على حد تعبير موريس كوهن أيضاً «أن ذلك يصدق أيضاً على مثال الجمال ، والوحدة ، وأى شيء آخر يكتسب طابع النبيل الإنسانى» (٣) .

Cohen, Reason and Nature, p. 350.

(١)

Ibid, pp. 349-350.

(٢)

Ibid, p. 350.

(٣)

## تلخيص :

إن المشكلات والعقبات التي تواجه علماء الاجتماع ترجع إلى عدم اتفاقهم هذا الذي يعكس عدم نضج ميدانهم . إنهم لا يدركون الحقيقة التي مؤداها أن الجدل الذي يسير فيه البحث أصبح غير ذي موضوع في العلم . ففي مقال شهير بعنوان « ماذا يفعل العلماء ؟ » سجل جوزيف شواب Schwab نتائج تلخيصه لأربعة آلاف مقالة كتبها علماء أوروبيون وأمريكيون خلال فترة تبلغ تقريباً خمسة قرون<sup>(١)</sup> . والبحوث التي تناوها كانت تنتمي إلى علم الحياة ، وعلم النفس ، والعلوم السلوكية ، وكان يهدف إلى التعرف على الجدل بين علماء حول الطريق الذي يجب أن تسير عليه بحوثهم .

ولقد أدى بحث الأستاذ شواب به إلى النتيجة التي مؤداها : « أن المسائل المطروحة والمواقف التي تظهر في الجدل حول أساليب البحث العلمي كانت ثابتة بصورة ملحوظة في هذه العلوم ومن فترة إلى أخرى<sup>(٢)</sup> » . وعلاوة على ذلك انتهى إلى النتيجة المثيرة وهي أن الاختيارات التي يقوم بها العلماء بين الأساليب البديلة للبحث ليست نتائجاً لحتميات المنطق أو التاريخ ، ولكنها تتشكل من خلال التفضيلات الشخصية التي تستند إلى عوامل تتعلق بالشخصية وتغير الظروف . وليست هناك فائدة من البحث عند الأستاذ شواب عن منهج ثابت . ففي ضوء تاريخ العلم أفضل فإن المناهج ، كما انتهى شواب ، وأكثرها فائدة هو أن نعتقد « أن هناك طرقاً عديدة للدراسة أو إجراء أي بحث ، وليس لأي منهما أفضلية على الآخر ؛ فكل منها قادر على إظهار عالم الأشياء بطريقة يصعب أن تتكرر بالتحديد باستخدام منهج آخر<sup>(٣)</sup> » .

وهكذا ، توضح لنا دراسة الأستاذ شواب كيف نكون حكماء في مقاومة ذلك الإغراء بتضييع طاقتنا في الجدل حول أي مناهج البحث السوسيولوجي أصدق أو أفضل . فكل منهج له إسهام يقدمه ، وعلينا أن نبنى أنجحها أكثر تسامحاً نحو تلك المناهج التي تختلف عن المنهج الذي نميل إليه شخصياً . فالسؤال الحاسم لا يتعلق بأيديولوجية البحث التي يتبناها المرء ولكن مدى ما يقدمه من سهام للمعرفة . ومن المسلم به أن الناس أصبحوا ملتزمين عاطفياً بمواقفهم العلمية ، وغالباً ما نجدهم لا يقبلون التسليم بأن منهجهم أو نظرتهم

( ١ ) Joseph J. Schwab, What Do Scientists Do ? Behavioral Science (1960), V : 1-27.

Ibid, p. 1.

Ibid, p. 23.

( ٢ )

( ٣ )



المفضلة تتميز بأنها مؤقتة أو نسبية . وهكذا ، من الملائم أن نتذكر التحليل النزية لباريتو ومؤداه : « إن العلوم المنطقية التجريبية تتكون من مجموعة نظريات تشبه الكائنات الحية ، من حيث إنها تولد ، وتعيش ، وتموت ، والصغير يحل محل الكبير ، والذي يستمر فقط هو الجماعة . وطالما أن هذا هو حال الكائنات الحية ، فإن أعمار النظريات تختلف في طولها ، وليس من الثابت دائماً أن أكثر النظريات استمراراً في الحياة هي أكثرها إسهاماً في تقدم المعرفة . إن الاعتقاد والميتافيزيقا كلاهما يطمع في البقاء المطلق . أما العلم فيعرف أنه لا يمكن أن يحقق أكثر من الوقتية ، والأوضاع المتغيرة . إن كل نظرية تؤدي وظيفتها ، وليس هناك مانطالها به أكثر من ذلك ،<sup>(١)</sup> .

## الفصل الثامن

### علم الاجتماع كمهنة

إن علم الاجتماع ليس مجرد ميدان من ميادين المعرفة ، ولكنه مهنة أيضاً . ونحن حينما نتناول أى فرع من فروع العلم بوصفه فرعاً من فروع المعرفة ، فإننا نضع نصب أعيننا القضايا الأساسية التى يؤسس عليها أصحاب ذلك العلم دراساتهم ، والأفكار والتيارات الفكرية التى تجمع بينهم أو تحوّلهم شيعاً وأحزاباً ، والأساليب المميزة التى يستخدمها أصحاب ذلك العلم فى التبرير وإقامة الحجة ، وأنماط البيانات التى يعتمدون عليها ، والأساليب التى تستخدم فى جمع تلك البيانات ، والطريقة التى يتبعونها فى تناول هذه البيانات . أما عندما نتكلم عن ذلك العلم كمهنة ، فإننا نشير فى المقام الأول إلى موضوعات معينة مثل الاستخدامات أو التطبيقات العملية لمجموعة من المعارف ، كاستخدامها مثلاً للتعليم أو لعلاج بعض المشكلات والإطار الذى يستخدم فيه ذلك العلم ، ما إذا كان إطاراً عاماً أو خاصاً ، مع جماعات كبيرة أو فى علاقة مواجهة مع فرد واحد . والأسلوب الذى يكسب به المشتغلون بذلك الميدان عيشهم ، ونوع العلاقة التى تربطهم بعملائهم ، والعلاقة التى تربطهم ببعضهم البعض ، وبالمجتمع الكبير ، ومدى الحرية والاستقلال الذى يتمتعون به ، ومدى تقدم أو تأخر التنظيم الذى يجمعهم ، وما إلى ذلك من الموضوعات . فطبيعة أى علم من العلوم وظروف ممارسته هى التى تحدد نوع الأعمال الفكرية التى ينجزها ، والمهنة التى بصير إليها .

### علم الاجتماع كمهنة تدريس

يتمنص التدريس الجانب الأكبر من جهود علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة . ونجد أن حوالى ثلاثة أرباع الحاصلين على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع يقومون بالتدريس فى الجامعات أو المعاهد العليا . كما تستعين المعاهد العليا المتخصصة — خاصة معاهد المعلمين والخدمة الاجتماعية ، وفى الأوتة الأخيرة معاهد الإدارة والقانون والمعاهد الطبية — تستعين برجال الاجتماع فى التدريس لطلابها . ونجد أن سبع الاجتماعيين الحاصلين على درجة جامعية عليا يرتبطون بالعمل فى إحدى المعاهد العليا المتخصصة ، أو معاهد البحث داخل

الجامعات ، أو غير ذلك من الأقسام الجامعية غير المتخصصة في علم الاجتماع (١) .  
ويتميز تطور علم الاجتماع في الجامعات الأمريكية بالحقائق التالية : أنه ظهر متأخراً  
جداً على المسرح الأكاديمي ، أن المشتغلين به لم يستطيعوا الاعتماد على تراث فكري سابق له  
صفة الاستقرار والاحترام ، ولا أن يدعوا لأنفسهم أصولاً اجتماعية راقية وتمييزة . وبرغم ذلك  
فقد نما علم الاجتماع في الجامعات الأمريكية بمعدل هائل . وقد لعبت تلك الحقائق دوراً هاماً  
في تحديد نوع الاستقبال الذي لقيه علم الاجتماع في المجتمع الجامعي الأمريكي ،  
وفي رد فعل علماء الاجتماع لذلك الاستقبال .

### نمو علم الاجتماع في أمريكا :

كان على جميع العلوم الاجتماعية أن تناضل من أجل أن تحصل لنفسها على مكان  
في البرامج التقليدية أو الكلاسيكية للكليات والجامعات الأمريكية . ربما كانت هذه المهمة أيسر  
ما تكون بالنسبة لعلم التاريخ ، الذي يضرب بجذوره إلى هيرودوت ، والذي تحول بالفعل  
إلى واحد من فروع المعرفة الإنسانية . أما الاقتصاد فكان أقل قبولاً ، إلا أن تفوق آدم سميث  
وأهمية الموضوع بالنسبة للمجتمعات الإنجليزية والأمريكية التي تمر بتطور اقتصادي سريع ،  
قد يسر السبيل أمامه إلى حد كبير . ثم جاء علم الاجتماع في آخر هذه السلسلة من تطور  
العلوم الاجتماعية . ولم يتأسس أول قسم لعلم الاجتماع إلا في عام ١٨٩٣ في جامعة شيكاغو .  
ثم أسس الاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع \* في عام ١٩٠٥ بواسطة مجموعة متواضعة من  
العلماء الذين انفصلوا عن الاتحاد الاقتصادي الأم (٢) . وعلى الرغم من أن نظرية سينسر  
التطورية كانت قد لاقت بعض الرواج في الولايات المتحدة ، فإن قلة قليلة جداً من الناس  
هم الذين كانوا قد سمعوا في ذلك الوقت عن علم الاجتماع ، وأقل منهم أولئك الذين كانوا  
يفهمون معنى ذلك المصطلح الجديد الغريب الحديث الصك .

وقد رحبت جامعات وكليات الغرب الأوسط الجديدة آنذاك بالعلم الجديد الذي  
نما وازدهر فيها ، وكانت تلك الجامعات تتلقى دعماً من حكومات الولايات ، وتتميز بطابع أكثر  
ديمقراطية بصفة عامة . على أن علم الاجتماع لم يكن مستبعداً أبداً من جامعات الشرق .  
فقد قامت جامعات براون ، وكولومبيا ، ودارتموث ، وبسلفانيا ، وييل بإدخال مواد في

Elbridge Sibley, data from unpublished study.

(١)

American Sociological Association

(\*)

Roscoe C. Hinkle, Jr., and Gisela J. Hinkle, The Development of Modern (٢)

Sociology, New York, Random House, 1954, p. 3 ff.



علم الاجتماع ضمن برامجها ، وذلك قبل تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع . واستقبلت جامعة ييل وليم جراهام سمنر ، من أوائل علماء الاجتماع الأمريكيين العظام إلا أنه كانت هناك برغم ذلك بعض جيوب المقاومة الرئيسية لهذا العلم الجديد الغريب . من جانب بعض جامعات شرق أمريكا ذات التمويل الخاص والطابع الأرستقراطي المحافظ . فلم تؤسس جامعة هارفارد قسماً لعلم الاجتماع فيها إلا بعد أن عين سوروكن بالجامعة في عام ١٩٣٠ . ومن اللافت للنظر أنه حتى عام ١٩٦٠ كانت لا تزال هناك خمس كليات آداب من بين العشرين كلية آداب « البارزة »<sup>(١)</sup> لا يتم فيها تدريس علم الاجتماع بعد .

على أنه لم يعوض ظهور علم الاجتماع على المسرح الأكاديمي متأخراً لا الوضع الاجتماعي لرواده الأوائل ، ولا المكانة الكامنة لموضوع دراسته . فالملاحظ أن قلة قليلة جداً من أبناء الأسر العريقة الثرية في الساحل الشرقي للولايات المتحدة هي التي كانت تتناول علم الاجتماع كما تتناول الآداب واللغات القديمة أو الأدب أو التاريخ . فالسمة البارزة في علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل أنهم كانوا ينتمون إلى القطاع الريفي وليس إلى القطاع الحضري من البلاد . بل إننا نجد أن العشرين رئيساً الأوائل للاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع كانوا - بلا استثناء تقريباً - ينتمون إلى أصول ريفية . ولقد كانت تلك السمة من الانتشار بحيث أن س رايت ميلز يريد أن يرى في أعمال الدارسين الأمريكيين للبائواوجيا الاجتماعية ( الأمراض الاجتماعية ) ذلك التعصب الريفي المتميز ضد المدينة . وهو الاتجاه الذي يرى في المدينة منبعاً للذائل والمأوى الطبيعي للجرائم ، والأسر المفككة وماشابه ذلك<sup>(٢)</sup> . وكثيراً ما ارتبطت الأصول الريفية للرواد الأوائل لعلم الاجتماع بصلة بالوزارة . فهناك نسبة عالية ملفتة للنظر من علماء الاجتماع الأوائل انحدرت من أسر وزراء أو مارست هي نفسها العمل في الوزارة . وتضم هذه القائمة بعض الشخصيات البارزة مثل ليستر وارد ، أحد المرشدين الأوائل لكونت ، والذي كثيراً ما يعتبر الأب المؤسس لعلم الاجتماع الأمريكي . وفرانكلين جيلدينجز مؤسس قسم الاجتماع بجامعة كولومبيا ورئيسه لفترة طويلة من الوقت ، والبيون سمول مؤسس قسم الاجتماع العظيم بجامعة شيكاغو ورئيسه أيضاً ، وغيرهم كثيرون .

والملاحظ أن علماء الاجتماع الأوائل في أوروبا قد ركزوا بصفة أساسية على نظريات التاريخ ، أو اعتمدوا على نماذج حياة الشعوب البدائية ليوضحوا من خلال ذلك أفكارهم

( ١ ) تعتبر كليات الآداب الحرة من الكليات « البارزة » إذ حصل ١٥ أو أكثر من بين كل ألف من خريجها على درجات زمالة أو على درجة الدكتوراه .

( ٢ ) C. Wright Mills, "The Professional Ideology of Social Pathologists", American

Journal of Sociology, 1943, XLIX, 165-180.

عن التطور ، والدين ، والمجتمع . وعلى الرغم من أن الموضوعات والمصادر المشابهة قد احتلت مكانة بارزة في أعمال وارد وسمنر ، إلا أن علم الاجتماع الأمريكي في بداياته الأولى قد ركز الجانب الأكبر من اهتمامه على تناول المشكلات الاجتماعية الملحة التي بدا أنها موجودة في كل مكان من المجتمع الأمريكي السريع التغير . وتصدق هذه الملاحظة بصفة خاصة على جامعة شيكاغو التي ظلت لأكثر من عشرين عاماً ( من عام ١٩١٥ - ١٩٤٠ ) المركز الرائد - بلامنازع - لتدريس علم الاجتماع في أمريكا . وقد اتخذ علماء مدرسة شيكاغو من مدينتهم معملًا حيًّا درسوا فيه الأحياء المتخلفة ، وأحياء الجيتو ، ومشكلة البغاء وانحراف الأحداث ، والمجرمين المحترفين ، وموسيقى الجاز ، والإدمان على المخدرات (١) .

والواقع أن علم الاجتماع قد نما بسرعة هائلة فعلا برغم الأصول المتواضعة للمشتغلين به والطابع الخام في الغالب لموضوعاته ، أوروبما بسبب تلك الظروف نفسها . فازداد النيف ومائة عضو الذين أسسوا الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ١٩٠٥ إلى سبعة أضعاف تقريبا وقت أن دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى . ثم شهدت طفرة أخرى في النمو بعد الحرب ، حيث تضاعف عدد أعضائها خلال السنوات العشر التالية على الحرب . وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء قد انخفض خلال سنوات الكساد الاقتصادي العالمي ، إلا أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت النمو من جديد في عدد الأعضاء . وأخذت عضوية الاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع تتزايد بمعدل غير عادي في فترة ما بعد الحرب يقدر بحوالى عشرة في المائة سنوياً ، حتى وصل عدد الأعضاء أكثر من ستة آلاف في عام ١٩٦٠ .

وتكاد لا توجد كلية أو جامعة لا يدرس فيها علم الاجتماع اليوم . وقد أجريت إحدى الدراسات على عينة من تلك الكليات قدرها ٢٦٣ كلية ، كشفت أن الكلية الواحدة تقدم لطلابها في المتوسط حوالى ١٤ مقرراً في علم الاجتماع (٢) . وفي عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩

(١) ومن الإسهامات التي قدمها علماء مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع : -

Robert Park, Edward W. Burgess, and R.D. McKenzie, *The City*, Chicago : University of Chicago Press, 1925; Nels Anderson, *The Hobo : The Sociology of the Homeless Man*, Chicago, University of Chicago Press, 1923; Louis Wirth, *The Ghetto*, Chicago, University of Chicago Press, 1929; Harvey Zorbaugh, *The Gold Coast and the Slum*, Chicago, University of Chicago Press, 1929; William I. Thomas, *The Unadjusted Girl*, Boston, Little Brown, 1931; Clifford Shaw, *The Jack Roller*, Chicago, university of Chicago Press, 1930; Frederic Thrasher, *The Gang*, Chicago, University of Chicago Press, 1927.

(٢) Lawrence Podell, Martin Vogelfanger, and Robert Rogers, „Sociology in American Colleges”, *American Sociological Review*, 1959, XXIV, 95.

قررت وزارة التعليم في حكومة الولايات المتحدة أن هناك ٦٤١ جامعة وكلية ( دون احتساب معاهد الخدمة الاجتماعية ) منحت درجة الليسانس في علم الاجتماع لحوالى سبعة آلاف طالب تخرجوا في تلك السنة (١) . والملاحظ أن عدد الخريجين الذين درسوا علم الاجتماع كتخصص رئيسى يزيد قليلا على عدد الخريجين في علم السياسة ، ويقل قليلا عن عدد الخريجين في علم النفس وفي علم الاقتصاد . وإزاء هذا الاهتمام المتزايد وهذا الترحيب المتزايد بعلم الاجتماع ، بدأ الاجتماعيون يحسون نحو تخصصهم إلى حد كبير بالكلمات التي كتبها لافوازييه عن علم الكيمياء في عام ١٨٠٥ : « إننى لا أتوقع أن تلقى أفكارى قبولا على الفور ... فأولئك الذين كرسوا أنفسهم لتأمل الطبيعة وفق وجهة نظر معينة خلال الجانب الأكبر من حياتهم العملية ، لا يصلون إلى الأفكار الجديدة إلا بصعوبة . ولذلك فرور الوقت هو الذى سيؤكد أو يهدم الآراء التي قدمتها . هذا في الوقت الذى ألاحظ فيه عظيم الرضا أن الشباب . . . قد بدأوا يدرسون العلم دون تعصب » (٢) .

#### برامج الدراسة في مرحلة الليسانس :

من الصعب أن نقدر مدى تأثير الصورة الأكاديمية لعلم الاجتماع كعلم في تحديد المواد الدراسية التي تقدم لطلابه . وعلى الرغم من أن البرنامج الدراسى قد لا يكون ذا أهمية لأولئك الذين يتفرغون للبحث تفرغاً كاملاً ، إلا أنه يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لرجل علم الاجتماع المشتغل بالتدريس :

والملاحظ أن المواد التي تقدم في أغلب أقسام الاجتماع أقل تنوعاً بكثير مما يوحى به المسح الذى قدمناه لميدان العلم في أول هذا الكتاب ( انظر الفصل الثانى ) . وإن كان القائم المشترك الأعظم هو مقرر تمهيدى عام في علم الاجتماع ( وكذلك في الانثروبولوجيا في الأقسام المشتركة ) . وفيما عدا هذا فأبرز المواد التي تدرس هي مايلي مرتبة تبعا للدرجة ترددها : الزواج والأسرة ، علم الإجرام ، المشكلات الاجتماعية ، الخدمة الاجتماعية ، الانحراف الاجتماعى ، علم النفس الاجتماعى ، والنظرية الاجتماعية . وتمثل تلك الموضوعات الرئيسية العشرة حوالى ثلثى مجموع المقررات التي تدرس في العادة لطلاب مرحلة الليسانس في علم الاجتماع (٣) . ولا كان نصف تلك المواد يمكن أن يعتبر جزءاً من موضوع مركب يهتم بمسألة

(١) Earned Degrees, Conferred, Bachelor's and Higher Degrees. United States Office of Education, 1958-1959, p. 179.

(٢) Quoted in Charles C. Gillispie, The Edge of Objectivity, Princeton, Princeton University Press, 1960, p. 232.

(٣) Podell, Vogelfanger, and Rogers, American Sociological Review, 1959, XXIV, 92.



للتكيف الفردى والاجتماعى ، فإن درجة التركيز على هذا الموضوع تكون كبيرة جداً بالفعل .  
ويكاد لا يوجد قسم من أقسام الاجتماع - مهما كان صغيراً - لا يقدم برنامجاً أو أكثر  
حول هذا الموضوع .

ونلاحظ في مقابل هذا أن برامج علم الاجتماع المتاحة لكثير من طلاب مرحلة الليسانس  
في أمريكا تهمل بشكل خطير كثيراً من عناصر الحياة الاجتماعية ذات الأهمية الفائقة ،  
وكذلك النظم الاجتماعية الرئيسية ، والمشكلات الاجتماعية التي أفرد لها مؤسسو علم الاجتماع  
مكاناً هاماً ، والتي ما زالت بارزة على السطح في علم الاجتماع الأور. المعاصر . فنجد مثلاً  
أن مقررراً في التدرج الاجتماعى ، أو علم الاجتماع الدينى ، أو علم الاجتماع الاقتصادى  
ليس متاحاً إلا في قسم واحد فقط من كل عشرة أقسام ، أما مقرر علم الاجتماع السياسى  
فلا نجده إلا في قسم واحد من كل عشرين قسماً (١) .

ولهذا نقول إن تدريس علم الاجتماع في الكليات الأمريكية يعانى من وضع فريد .  
فالموضوعات التي تحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام في التراث الفكرى لعلم الاجتماع ، والتي تتمتع  
بقدر كبير من العناية في مرحلة الدكتوراه ، والتي تمثل في الأغلب موضوع اهتمام لدى القائمين  
بالتدريس أنفسهم ؛ هذه الموضوعات نادراً ما تدرس لطلاب مرحلة الليسانس . ولنضرب  
مثلاً على هذا : أن مجموعة المواد التي تضم الخدمة الاجتماعية ، والرعاية الاجتماعية ، ورعاية  
الطفل ، وتنظيم المجتمع المحلى تحتل المكانة الأولى بين المواد التي تقدم لطلاب مرحلة الليسانس  
بينما تشغل المرتبة الرابعة عشر بين اهتمامات علماء الاجتماع عند تعيينهم لمجال تخصصهم  
المفضل (٢) . وعلى نهاية السلم من الناحية الأخرى نجد أن ميدان علم النفس الاجتماعى  
الذى يقع اختيار علماء الاجتماع عليه كأهم ميدان للتخصص ، لا يحتل سوى المكانة السابعة  
بين مواد الدراسة في أقسام الاجتماع . أما ميدان التنظيم الاجتماعى الذى يحتل المرتبة الثانية  
كمجال لتخصص علماء الاجتماع ، فلا يشغل سوى المرتبة العاشرة بين مواد الدراسة . وقد علق  
بعض مؤلفى الدراسات المسحية التي أجريت حول هذه المشكلة - على هذه النتيجة قائلين :  
« كلما كان الموضوع بعيداً عن بؤرة الاهتمام في علم الاجتماع ، كما تعرفه الفصول الأولى لمعظم  
الكتب الدراسية . . . كلما كثر عدد المواد التي تدرس فيه في أقسام الاجتماع » (٣) . وقد حدد

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) Mathilde White Riley, "Membership of the American Sociological Association", American Sociological Review, 1960, XXV, 925.

(٣) Podell, Vogelfanger, and Rogers, American Sociological Review, 1959, XXIV, 95.

مؤلف آخر القضية بشكل أكثر إحكاماً وأكثر مباشرة عندما قال : « إن برامج الكليات في علم الاجتماع لاتعكس اهتمامات القائمين بتدريس تلك المواد » (١) .

وأياً كان تفسير تلك الظاهرة فإنه لايسعنا إلا أن نبهش من المدى المحدود الذي يتاح لأكثر دارسى علم الاجتماع في ميدان النظرية الاجتماعية والبحث الاجتماعي . ولا يقل عن ذلك غرابة موقف أساتذتهم الذين لايدرسون سوى جزء صغير مما ينبغي أن يقدمه علمهم ، والذين لا يستطيعون في تدريسهم أن ينقلوا إلى طلابهم تراث علمهم ولا أن يمارسوا المهارات الخاصة التي اكتسبوها في دراساتهم العليا .

وعلى الرغم من أن هذه الحقائق تعتبر مثيرة ولافتة للنظر ، إلا أنها لاتكاد تحكى القصة كاملة لعلم الاجتماع كمهنة تدريس . فأياً كان ضيق حدود المواد التي يدرسها علماء الاجتماع ، فإنهم جميعاً — بلا استثناء تقريباً — يجدون أن عملية تدريس موضوعهم تجربة غنية كل الغنى . فهم يقيمون أول جسر للاتصال بين طلابهم وبين موضوع لم يسبق لهم دراسته في المدارس الثانوية\* . فن خلال هذا اللقاء يتكون لدى الطالب أول انطباع منظم ، وربما أول وعى له ، ببناء مجتمعه ، وطبيعة الظروف الإنسانية ، والحلول المختلفة التي تجربتها المجتمعات للمشكلات الإنسانية ، والتي تستطيع تجربتها لمواجهة تلك المشكلات . ولاشك أن القدرة على نقل هذه الخبرة إلى الطلاب مبرر كاف لجعل معظم علماء الاجتماع يقبلون على مهمة التدريس بسعادة فائقة .

## علم الاجتماع كميدان لإجراء البحوث

يمكن القول بأن علماء الاجتماع — فيما عدا قلة قليلة — يكسبون عيشهم من التدريس أو إجراء البحوث ، أو الجمع بين الاثنين على نحو ما . بل إن أولئك الذين يشغلون بعض الوظائف الإدارية يعملون عادة في إطار إحدى الجامعات ، أو إحدى الهيئات الحكومية ، أو إحدى المؤسسات التجارية . وقد أوضح الإحصاء الذي أجري في عام ١٩٥٩ لأعضاء الاتحاد الأمريكي

( ١ ) Richard L. Simpson, "Expanding and Declining Fields in American Sociology", American Sociological Review, 1961, XXVI, 464.

\* هذا على خلاف الوضع السائد في مدارسنا الثانوية ، وكذلك المدارس الثانوية في بعض البلاد الأوروبية ، حيث يدرس علم الاجتماع لطلاب القسم الأدبي .  
( المترجم )

لعلم الاجتماع أن ٧٠ ٪ منهم يتمون إلى الجامعات والكليات المختلفة ، بينما يعمل ٥ ٪ منهم لدى الحكومة الاتحادية ، ويعمل ٦ ٪ منهم لدى المؤسسات الصناعية والتجارية . ويشغل العدد الباقي في المنظمات التابعة للولايات والمنظمات المحلية ، كالمدارس ، والمستشفيات ، والسجون ، وما إلى ذلك<sup>(١)</sup> . وإذا نظرنا إلى المهن التي يمكن إجراء مقارنة معقولة بينها وبين علم الاجتماع ، لوجدنا أن هذا النمط ربما يكون أقرب ما يكون إلى معدلات اشتغال الاقتصاديين . أما المشتغلون بالتاريخ . فهم على خلاف هذا يكادون لا يعملون إلا في وظائف التدريس ، بينما يعمل المتخصصون في علم النفس بين المشتغلين بعلم الاجتماع<sup>(٢)</sup> .

ومن سوء الحظ أننا لا نستطيع أن نتبع هذا النمط من اشتغال علماء الاجتماع إلى فترات تاريخية بعيدة ، لكي نقف على درجة ثباته أو تغيره . وليس تحت أيدينا إحصاء مشابهاً لما أجرى في عام ١٩٥٩ ، إلا ذلك الذي أجرى عام ١٩٥٠ .<sup>(٣)</sup> ورغم قصر الفترة الزمنية بين الإحصائين فقد برزت بعض الاتجاهات ، التي قد تكون ذات دلالة بعيدة المدى .

ففي الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٩ انخفضت نسبة الاجتماعيين العاملين بالجامعات والكليات من ٧٥ ٪ إلى ٧٠ ٪ من المجموع الكلي لرجال الاجتماع ، بينما زادت نسبة العاملين بالمؤسسات الحكومية وغيرها من ٢٢ ٪ إلى ٢٦ ٪<sup>(٤)</sup> وعلى الرغم من أن حجم هذا التغيير لا يكاد يوحى بحدوث تحولات جذرية في المهنة ، إلا أنه يشير إلى الارتفاع التدريجي في نسبة المتفرغين للبحوث أو في الاستخدامات التطبيقية لعلم الاجتماع ويدعم هذا الاتجاه الحقيقة التي مؤداها أن نسبة متزايدة من العاملين في الكليات والجامعات يتجهون إلى العمل في المعاهد المهنية المتخصصة . فزادت نسبة العاملين في مثل هذه المعاهد من بين رجال الاجتماع من ٨ ٪ إلى ١١ ٪ .<sup>(٥)</sup>

وقد تستخدم الحقائق المتاحة للتدليل على أن علم الاجتماع لم يعد يقتصر على مجرد كونه علماً أكاديمياً أو علماً بحثياً ، وإنما أصبح يتجه بشكل متزايد لأن يكون عنصراً أساسياً من عناصر الدراسات التطبيقية .

Riley, American Sociological Review, XXV, 921.

(١)

Molly Harrower, "Psychologists in Independent Practice", in B. Webb (ed.),

(٢)

The Profession of Psychology, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1962, p. 130.

Riley, American Sociological Review, XXV, 921.

(٣)

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) المرجع السابق ، نفس الصفحة .



## الإتفاق على البحوث الاجتماعية :

من الصعب الحصول على أرقام عن حجم الاستثمار القوي في ميدان البحوث السوسيوإوجينية ، والأكثر صعوبة أن نحكم على سلامة الأرقام التي يمكننا الحصول عليها في هذا الصدد . والبيانات المتاحة تصف لنا حجم الإتفاق على العلوم الاجتماعية ككل ، وليس من الممكن تحديد نصيب علم الاجتماع وحده من مجموع تلك المبالغ . بل إن تلك الأرقام تقتصر - لسوء الحظ - على الإتفاق على البحوث المنصوص عليه صراحة وبوضوح إلى حد ما في ميزانيات المؤسسات المختلفة . فنحن نعلم بالطبع أن جانباً كبيراً من البحوث الاجتماعية يجري في ظروف قد لا يلتفت إليها الشخص عند دراسته لميزانيات البحوث . ذلك أن كثيراً من أساتذة علم الاجتماع الذين يتلقون أجورهم بالكامل من التدريس ينفقون ثلاث ساعات أو أكثر كل يوم في إجراء البحوث في المكتبة أوفى المعمل ، أوفى الميدان . ولاشك أن نظام محاسبة دقيق سوف يستطيع بالتأكيد أن يحدد قيمة هذا الوقت ووزنه بالنسبة لمجموع ميزانية البحث . وبرغم أوجه القصور هذه فإن البيانات المتاحة عن حجم الإتفاق على بحوث العلوم الاجتماعية تحكى لنا قصة لا تخلو من الطرافة .

فقد أصبحت بحوث العلوم الاجتماعية تتم اليوم على نطاق بالغ الضخامة : ويقدر الدكتور هاري ألبرت - المدير السابق لقسم العلوم الاجتماعية بالمؤسسة القومية للعلوم - أن إجمالي الإتفاق الأمريكي على البحوث الاجتماعية - الأساسية والتطبيقية على السواء - بلغ في عام ١٩٥٩ حوالي ٢١,٥ مليون دولار .<sup>(١)</sup> ويقل هذا المبلغ عن نصف تكلفة واحدة فقط من حاملات الرؤس الدرية ، وشريحة بالغة الضالة من مجموع ما ينفق على البحوث في العلوم الطبيعية ، والفزيائية ، والهندسية . والواقع أن نصيب العلوم الاجتماعية من ميزانية البحوث الخاصة بالحكومة الفدرالية قد انخفض من ٢٤ ٪ في عام ١٩٣٩ إلى ٢ ٪ فقط في عام ١٩٥٣ . إلا أن هذا لايعني انخفاضاً مطلقاً في المبالغ المخصصة للعلوم الاجتماعية ، ولكنه حدث نتيجة الزيادة الهائلة في الميزانية الفدرالية لبحوث العلوم الفزيائية والطبيعية فالحقيقة أن مبلغ ٢١,٥ مليون دولار يمثل زيادة كبيرة في الاستثمارات المطلقة في ميدان بحوث العلوم الاجتماعية . فقد أنفقت الحكومة

National Science Foundation.

( ١ )

Harry Alpert, "The Growth of Social Research in the United States", in ( ٢ )

D. Lerner (ed.), The Human Meaning of the Social Sciences, New York, Meridian, 1959, p. 74.

الفدرالية في هذا الميدان ١٧ مليون دولار فقط في عام ١٩٣٧ ، بينما ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٥٣ إلى ٥٣ مليون دولار <sup>(١)</sup> .

على أن الحكومة الفدرالية لا تمثل أهم مصادر الأموال التي تنفق على بحوث العلوم الاجتماعية ، وإنما تحتل تلك المكانة المنظمات الصناعية والتجارية . فقد قدمت في عام ١٩٥٩ ١٣٧ مليون دولار ، أو ما يمثل حوالي ٦٤ ٪ من إجمالي المبالغ التي أنفقت على بحوث العلوم الاجتماعية <sup>(٢)</sup> ، وقد أنفقت بعض هذه الأموال على إجراء دراسات للرأي العام . أما القدر الأكبر منها فقد أنفق على « بحوث السوق » ، وهو مصطلح استخدم للدلالة على البحوث التي تجرى على آثار الإعلان ورغبات المستهلكين ، وما يفضلونه من أنواع السلع . والمعروف عادة أن نتائج تلك الدراسات توضع فقط تحت تصرف الشركات التي قامت بالتمويل . على أن هذا النوع من البحوث لا يستأثر على أي حال باهتمام كبير من جانب معظم علماء الاجتماع . وعلى هذا فلا مناص من أن نسلم بأن الجانب الأكبر من الأموال التي تنفق على البحوث الاجتماعية لا يساهم إلا بقدر ضئيل - وقد لا يساهم على الإطلاق - في تقدم العلوم الاجتماعية بصفة عامة . ولو أنه قد يقال بالطبع أنه من الأنسب تضمين ذلك النوع من الإنفاق المبالغ المستخدمة لدعم البحث العلمي .

ثم تأتي الحكومة الفدرالية في المقام الثاني كمصدر للأموال التي تنفق على بحوث العلوم الاجتماعية فهي تقدم حوالي ربع المبالغ التي تنفق في هذا الصدد ، وتدفع الجانب الأكبر منها بشكل مباشر بينما تخصص بقية المبلغ للمنظمات الأخرى . وقد قام الدكتور ميلتون جراهام من مؤسسة بروكينجز Brookings Institution في عام ١٩٥٣ بإجراء دراسة خاصة عن الأموال التي تنفقها الحكومة الفدرالية على العلوم الاجتماعية ، وقد كشفت تلك الدراسة عن بعض الاتجاهات التي تدعو إلى الدهشة والألم في نفس الوقت <sup>(٣)</sup> .

ويقرر الدكتور جراهام أن « عقد إجراء البحث » قد أصبح الوسيلة الأساسية التي تستخدمها الحكومة للتصرف في الأموال المخصصة لتدعيم منظمات البحث التي لا تهدف إلى الربح ، كالجوامع مثلاً ، والعقد ، على خلاف المنحة غير المقيدة بقيود معينة ، يستلزم عادة أداء بحوث محددة تحديداً دقيقاً ، وتقديم تقرير معين أو غير ذلك بما ينتهي إليه البحث . ويرى أغلب العلماء أن نظام العقود « يقلل بشكل غير مباشر - ولكنه حتمي عند الدراسات

(١) Milton Graham, Federal utilization of Social Science Research : Exploration of the Problem, Washington, D.C. The Brookings Institution, 1954, mimeographed report, p. 46.

(٢) Alpert in D. Lerner (ed.), The Human Meaning of the Social Sciences, p. 75.

Graham, Federal Utilization.

(٣)

الاستكشافية ، خاصة في الاتجاهات التي لا تركز عليها الأضواء في ذلك الوقت » (١) .

وفي عام ١٩٥٢ أنفق ٦ ٪ فقط من أموال الحكومة الفدرالية المخصصة للعلوم الاجتماعية لتدعيم البحوث الأساسية ، على حين أنفق ٤٤ ٪ من تلك الأموال على جمع إحصاءات يمكن أن تخدم أغراضًا متعددة « كبيانات التعداد . وأنفق ٥٠ ٪ من تلك الأموال على البحوث التطبيقية (٢) . وهكذا نتبين في العلوم الاجتماعية ، كما هو الحال في العلوم الفيزيائية ، ما يسميه فانيفار بوش Bush — الذي عمل مديراً لإدارة التنمية والبحث العلمي خلال الحرب العالمية الثانية — « القانون الزاسد » ، حيث « تتفوق البحوث التطبيقية دائماً على البحوث البحتة » (٣) . كما أوضح الدكتور جراهام كذلك أنه على الرغم من أن كل إدارة من إدارات الحكومة الفدرالية تقوم الآن بإجراء بحوث في العلوم الاجتماعية، وأن كل مجال تقريباً من مجالات الحياة الأمريكية وكذلك كل مشكلة اجتماعية تستأثر بقدر من الاهتمام، إلا أنه يمكن القول بأن كل الزيادات الأخيرة تقريباً في الأموال التي تنفقها الحكومة الفدرالية على البحث الاجتماعي يمكن إرجاعها إلى الزيادة فيما تنفقه على المؤسسات العسكرية .

ولاشك أننا يجب أن نسلم بأن هذه النماذج تخضع للتغير . ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن تقرير الدكتور جراهام قد أعد في عام ١٩٥٣ . ومنذ ذلك التاريخ قامت المعاهد القومية للصحة العقلية ، التي أنشأها الكونجرس ، بتقديم الدعم للبحوث الاجتماعية الأساسية على نطاق واسع . وربما كانت الحقيقة الأكثر أهمية من ذلك أن المؤسسة القومية للعلوم قد أنشأت قسماً خاصاً للعلوم الاجتماعية . وأهمية هذه الخطوة أن المؤسسة القومية للعلوم لا تنفق إلا على البحوث الأساسية وبفضل الجهود التي بذلها الكونجرس استطاع قسم العلوم الاجتماعية بالمؤسسة القومية للعلوم أن يحصل عام ١٩٦٢ على ميزانية قدرها ٧ مليون دولار تقريباً (٤) . وعلى الرغم من أن هذا المبلغ لا يمثل سوى ٣,٣ ٪ فقط من الميزانية الإجمالية للمؤسسة القومية للعلوم (٥) ، إلا أنه يمثل زيادة واضحة في الإنفاق القومي على البحوث الأساسية في العلوم الاجتماعية . كما أنه من المهم أن نلاحظ أن أموال المؤسسة القومية للعلوم تنفق أساساً في صورة منح صغيرة لباحثين أفراد، وليس في صورة مبالغ كبيرة لبحوث المؤسسات .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢ .

(٥) National Science Foundation, Federal Funds for Science, Vol. X, Survey of

Science Resources Series, N.S.F. 61-62, p. 23.



وتقدم المؤسسات الخاصة ، بما فيها المؤسسات « العملاقة » ، مثل مؤسسة فورد حوالي ١٥ مليون دولار سنوياً للإتفاق على البحوث الاجتماعية . كما تحصل الجامعات والكليات من تلك المؤسسات نفسها على خمسة ملايين دولار أخرى<sup>(١)</sup> . والملاحظ أن الجانب الأكبر من الأموال التي تقدمها تلك المؤسسات وكذلك جانب كبير من الأموال التي تقدمها الحكومة ، يتحول إلى الجامعات ونتيجة لهذا نجدها تنفق سنوياً حوالي ٣٥ مليون دولار على نشاط البحث في العلوم الاجتماعية ، وهو ما يمثل حوالي ١٦ ٪ من إجمالي الإتفاق القوي . والأرجح بالطبع أن البحوث الأساسية تجري عادة في الجامعات والكليات .

وعلينا بعد ذلك أن نواجه الحقيقة التي مؤداها أن ثمن الإتفاق القوي في الولايات المتحدة على البحوث الاجتماعية هو من النوع الأساسي ، أو الحر أو غير المقيد . فالجانب الأكبر من الأموال يخصص للإتفاق على جمع الإحصائيات أو إجراء البحوث التطبيقية . ولا شك أن أى شخص يحسن فهم تاريخ العلم لابد وأن يتألم لانخفاض نسبة الإتفاق على البحوث الأساسية . ذلك أن هذا النوع من البحوث هو الذى يجب أن نعتمد عليه للوصول إلى المكتشفات الهامة والحصول على استفسارات وآراء جديدة ، تمثل الأساس الذى يعتمد عليه تقدم الجهود العملية .

### الإطار البيروقراطى والباحث الفرد :

الملاحظ أن مهنة علم الاجتماع آخذة في النمو بسرعة فائقة ، ففي عام ١٩٦٠ كانت هناك حوالي ٢١٠٠ من الأحياء الحاصلين على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع<sup>(٢)</sup> . وقد حصل أكثر من نصف هذا العدد على درجاتهم العلمية في السنوات العشر السابقة على ذلك التاريخ . ولما كان عدد الحاصلين المحدد على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع يزيد بمعدل ٢٠٠ كل سنة ، فإن العدد سوف يكون قد تضاعف خلال السنوات العشر التالية على ذلك التاريخ ، أى حتى عام ١٩٧٠ . ويدفعنا بعض النقد ، مثل من رايت ميلز ، إلى الاعتقاد بأن هذه الأعداد المتزايدة من الاجتماعيين المؤهلين تأهيلاً عالياً تبتلعهم أجهزة البحث البيروقراطية الضخمة في الحكومة ، وخاصة في المؤسسة العسكرية ، وفي إدارات الإعلان في الصناعة والتجارة . ويفترض تبعاً لذلك أن أولئك الاجتماعيين الشبان المساكين يصبحون عبيداً فكريين يخضعون للنظام البيروقراطى ، وينفذون أوامر رؤسائهم الذين ليس لديهم أى اهتمام حقيقى بعلم الاجتماع أو تطوره في المستقبل . والواقع أن هذه النتيجة تمثل أحد الاحتمالات الممكنة الحدوث في

(١) Alpert in D. Lerner (ed.), The Human Meaning of the Social Sciences, p. 74.

Sibley, unpublished study.

العالم المعاصر . إلا أن البيانات المتاحة لا تؤيد أولئك الذين يزعمون أن علم الاجتماع الذي حصل على استقلاله الفكرى ، قد تدهور وهبط إلى حالة من العبودية والعجز .

فحوالى ثلاثة أرباع أصغر الحاصلين على درجة الدكتوراه — أولئك الذين يقل سنهم عن ٣٥ سنة — وكذلك الجماعات المتقدمة فى السن والتي تزيد عن ٥٥ سنة ، ثلاثة أرباع كل هؤلاء لا يعملون لدى منظمات بحث رسمية كبيرة ، وإنما يعملون فى الجامعات والكليات . وقد كشفت إحدى الدراسات المسحية التي أجريت عام ١٩٦٠ عن أن ١٧٠ فقط من علماء الاجتماع يعملون فى الحكومة الفدرالية ، وأن المجموعة الأكبر من هؤلاء — ٦٣ شخصًا — يعملون فى مؤسسات الرعاية الصحية ، والتعليمية والاجتماعية . ولم يكن يعمل فى وزارة الدفاع سوى ١٦ شخصًا فقط <sup>(١)</sup> . بل حتى فى المجتمع الأكاديمي نفسه نجد أن ٢ ٪ فقط من أولئك الذين يشغلون وظائف دائمة فى أقسام الاجتماع يعملون فى مجال البحث وحده . أما أولئك الذين لا يشغلون مناصب دائمة ، فإن ٢٠ ٪ منهم فقط يعملون كباحثين متفرغين <sup>(٢)</sup> .

فهذه الحقائق تجعل من الصعب علينا أن نقبل تصوير س رايت ميلز لموقف علم الاجتماع وأنه تحول إلى تنظيم بيروقراطى « على استعداد لأن يخدم أى أهداف يريد لها علماء ذلك الجهاز البيروقراطى » <sup>(٣)</sup> . كما أننا لانستطيع أن نتقبل تأكيدهم بأن : « فكرة الجامعة كمجموعة من كبار المتخصصين ، يعمل مع كل واحد منهم عدد من التلاميذ ، ويمارس كل منهم عملاً معينًا ، هذه الفكرة تميل إلى الانحفاء لتحل محلها فكرة عن الجامعة كمجموعة من أجهزة البحث البيروقراطى ، التي ينطوى كل منها على نظام محكم لتقسيم العمل ، ومن ثم على مجموعة من المتخصصين الفكريين » <sup>(٤)</sup> .

وعلى الرغم من أننا نسلم بنمو منظمات بحث بيروقراطية ضخمة ، إلا أننا يجب أن نذكر أن الأنشطة التي تقوم بها لاتغير بشكل أساسى موقف الباحثين الأفراد ، الذين مازالوا يمثلون الغالبية العظمى من المشتغلين بالمهنة . فإذا كان هناك بعض الباحثين الذين يعملون فى « مشروعات بحث » منبثقة عن « برامج » بحث معينة ، تعتمد فى إجراءاتها على جهود الباحثين المتخصصين فى إجراء المقابلات ومساعدى البحث الذين يعملون لقاء أجر ، وكان هذا الفريق

( ١ ) Nahum Z. Madalia and Ward S. Mason-, "Position and Prospects of Socio-

logists in Federal Employment", American Sociological Review, 1963, XXVIII, 282.

Sibley, unpublished study.

( ٢ ) C. Wright Mills, The Sociological Imagination, New York, Oxford University

Press, 1959, p. 101.

Ibid., p. 103.

( ٤ )

يضع بياناته في أجهزة IBM للعقول الإلكترونية ، ويقلبون بياناتهم على مختلف الوجوه ، فلا يعنى ذلك أن الآخرين يجب أن يفعلوا نفس الشيء .

والحقيقة الحاسمة على أى حال هي أن معظم رجال الاجتماع مازالوا يعملون خارج أجهزة البحث البيروقراطية . فالمكتبات التي كان يعتمد عليها علماء الاجتماع الكلاسيكيون الذين كانوا يمارسون عملهم بصورة فردية مازالت مفتوحة ومازالت حرة كما كانت عندما وضع دوركايم وماكس فيبر مؤلفاتهم . أنه من الضعف حقيقة أن يبرر أحد الباحثين فشل بحوثه في تقديم نتائج باتهام زميله بأنه استخدم أساليب بحث فاسدة يضاف إلى هذا أن كثيراً من الاجتماعيين الذين يعملون كباحثين أفراد يعتمدون اعتماداً بالغاً على المواد التي تقوم بجمعها أجهزة البحث البيروقراطية . وليس هناك من نسيل لجمع إحصائيات عن سكان وحدة قومية كبرى ، أو عن نظام سيامى أو اقتصادى معقد ، إلا من خلال تطوير مثل هذه الأجهزة . إن القضية الحاسمة ليست ما إذا كان لدينا أجهزة بحث أم لا ، وإنما هي ماذا نفعل بما تقدمه لنا من نتائج عملها . إن رجل الاجتماع الشاب يتمتع اليوم بنفس الحرية التي يتمتع بها أسلافه - قبل عصر أجهزة البحث الضخمة - من أن يجرى بحثاً ممتازة ، كما أنه يتعرض لمخاطرة أن يجرى بحثاً سيئاً .

### علم الاجتماع والنقد الاجتماعى :

كتب جونا - ميردال دراسة ممتازة عن « العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسية الاجتماعية »<sup>(١)</sup> يقول فيها إن العلوم الاجتماعية تمثل شيئاً هاماً للنظم الديمقراطية لأنها تشجع المناقشة العلنية للمسائل الهامة من خلال مخاطبة الفكر الرشيد لدى الشعب ، وليس من خلال اللجوء إلى الخرافة أو ضيق الأفق . إلا أن عالم الاجتماع لا يستطيع أن يقدم مثل هذا الإسهام ، إلا إذا كان الموقف الذي يوجد فيه يكفل له قدرأ معقولاً من الحرية والأمن .

ولاشك أن بعض المجتمعات وبعض المنظمات الحكومية يمكن أن تكون أكثر تسامحاً من غيرها مع أولئك الذين « يخرجون عن الصف » . كما أن هناك بالطبع عدد من السبل التي يستطيع من خلالها المتخصص الاجتماعى أن يدافع عن أفكاره داخل تنظيم بيروقراطى معين . ومع ذلك فإن أغلب العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة ذات التنظيم البيروقراطى والتي تفرض النظام والولاء للرؤساء سوف يحسون بالطبع ببعض القيود التي لا تسمح لهم بأن يلعبوا دوراً مستقلاً سواء في التطرف إلى المسائل الهامة أو في توجيه الناس إلى حل تلك المشكلات من خلال المناقشة العامة الحرة .

Gunnar Myrdal, "The Relation Between Social Theory and Social Policy", (١)

British Journal of Sociology, 1953, XXVII, pp. 210-242.



ولما كانت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع لاتعمل في مثل هذه الأجهزة البيروقراطية ذات المصالح الخاصة، وإنما تمارس عملها كباحثين مستقلين داخل الجامعات والكليات، فإننا يمكن أن نخلص إلى أن الضغوط التي تفرضها عليهم المواقف التي يعيشون فيها والتي قد تحملهم على التخلي عن التزاماتهم إزاء الديمقراطية، قد لاتكون ضغوطاً ذات حجم كبير. والصورة المثالية لأستاذ الجامعة، حسب كلمات ميردال هو أن يكون «حرّاً في البحث عن الحقيقة دون أن يشغله التماس تصفيق الجمهور أو محاولة تجنب غضب الرأي العام» (١). أما في الواقع العملي، وكما أوضح ميردال، وميلز، وغيرهما فإن الظروف التي تكفل استقلال مكانة الأستاذ إما أن تكون قاصرة بشكل مغل جداً، أو غير متوفرة على الإطلاق.

وهناك ثلاثة ظروف مميزة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تؤدي بشكل خاص إلى تقييد حرية المتخصص الاجتماعي في المبادرة إلى طرح المشكلات الجوهرية التي تواجه المجتمع الأمريكي للمناقشة العامة.

فقد أصبح أساتذة الجامعة أكثر التزاماً بالعمل كمستشارين للأجهزة الحكومية، وكثيراً ما يجمعون بين التردد على جامعتهم وعلى مقر الحكم والسلطة في المدينة. وفي عام ١٩٣٨ شكت لجنة الموارد القومية من أن: «الأكاديميين كثيراً ما يجهلون كمية أو طبيعة الدراسات والبحوث ذات القيمة العلمية الفائقة التي تجري في الأجهزة الحكومية، وأن الأجهزة الحكومية لاتستفيد على الوجه الأكمل بالموارد الفكرية المتاحة في الوطن» (٢). ولاشك أنه لا يوجد اليوم ما يبرر نفس هذه الشكوى. ولكن إقامة الأساتذة لعلاقات وطيدة مع الأجهزة الحكومية، تحدد من حريتهم في توجيه النقد إلى تلك الأجهزة. فإذا كانوا قد شاركوا في وضع سياسة تلك الأجهزة، فإنه من غير المحتمل أن يقوموا بانتقاد العمل الذي أنجزوه بأنفسهم. ولكن حتى إذا لم يكونوا قد شاركوا بشكل مباشر في وضع السياسة، فقد يميلون إلى التزام الحذر في تقديمهم حتى لا يفقدوا وضعهم الطيب عندما يأتي اليوم الذي قد يستبدعون فيه للإسهام في العمل. أما إذا كانوا يعتمدون في تمويل بحوثهم على عقود أو منح حكومية، فإن ذلك سوف يضيف بالطبع مزيداً من القيود على عملهم.

على أن المشكلة لاتقتصر على إقبال الأساتذة الأفراد على الالتزام الوثيق مع الأجهزة الحكومية، وإنما يصدق ذلك على الجامعات أيضاً. ذلك أن بعض الجامعات البارزة، بما فيها تلك التي تتمتع بموارد خاصة مرتفعة جداً، تتلقى اليوم نسبة تصل إلى ٤٠٪

British Journal of Sociology, XXIII, p. 218.

(١)

Quoted in Graham, Federal Utilization, p. 141.

(٢)

من إجمالى ميزانيتها السنوية فى صورة منح وفى صورة عقود بحث مع الحكومة الفدرالية . وحتى فى الحالات التى يكون فيها أستاذ الجامعة بعيداً عن الضغوط المباشرة ، فإنه قد يتأثر من خلال حرصه على ألا يوقع جامعته فى حرج أو يعود عليها بضرر . فقد يخفف من حدة ملاحظاته ، وقد يتحاشى المسائل الخلافية كلية رغبة منه فى الحرص على مصالح جامعته . ولا شك أن قدرة الجامعة على الوفاء بالتزامها إزاء الحرية الأكاديمية لأساتذتها قد تهبط إلى حد كبير إذا كان اعتماد الجامعة على الأموال العامة اعتماداً فائقاً .

والواقع أن أهم العوامل التى تؤثر على حرية الأستاذ فى التعبير هى طبيعة التقاليد السائدة فى وطنه فيما يتعلق باستقلال الجامعة وذايتها ، ومناخ التعبير عن رأى الذى يسود الدولة فى فترة معينة من الزمن . وهناك كثير من الجامعات الأوروبية التى تتمتع بكيان متميز يكفله لها القانون ، وتلتزم عرفاً وقانوناً ، يرجع إلى العصور الوسطى . أما دعم الحكومة لها فيعتبر التزاماً تقليدياً من جانب الحكومة لا يعطى أصحاب السلطة حق التطفل على الشئون الداخلية للجامعة ، أكثر مما هو موجود مثلاً بالنسبة للكنيسة . ونجد علاوة على هذا أن جمهور موظفى الدولة فى أوروبا غالباً ما لا يكون لديهم وعى كبير بحياة الجامعة وأساتذتها ، ولا اهتمام بالتأثير عليها ، ولا قدرة على هذا التأثير .

إلا أن الوضع يختلف عن هذا تمام الاختلاف فى الولايات المتحدة . فالجامعات هنا ، خاصة تلك الممنوحة أرضاً للإتفاق من ريعها عليها ، وكذلك الهيئات التى تعيش على الدعم الحكومى ، قد أنشئت لتواجه الحاجة العامة إلى التعليم أو إلى التدريب العملى فى ميدان الزراعة ، والفنون الآلية ، والمهن المختلفة . ثم إن التراث الديمقراطى فى أمريكا قد ألزم الكليات والجامعات بتبنى السياسات التى تحظى بقبول الجمهور العام . ويؤدى اعتمادهم المالى على أجهزة الدولة ، وكثرة مراجعة تلك الأجهزة لميزانياتهم ومناقشتها علناً ، يؤدى إلى جعلهم شديدي الحساسية للرأى العام بشكل غير مألوف . وكثيراً ما يقعون تحت تأثير أى تيار عاطفى عام ، مهما كانت حماقته ، يسود المجتمع المحلى فى فترة معينة .

إن العلوم الاجتماعية أكثر تعرضاً للنقد بشكل خاص لأن مصطلح « علم الاجتماع » غالباً ما يفهم عند العامة — الذين يدخل ضمنهم طائفة كبيرة من أعضاء الكونجرس وأعضاء مجلس الشيوخ — على أنه مرتبط على نحو ما بمصطلح الاشتراكية \* ، بل إنه يعنى نفس المعنى .

(\*) يلاحظ القارىء أن كافة هذه الملاحظات تصدق بدرجة أكبر على علاقة علماء الاجتماع مع الحكومات الرأسمالية لأنها تمثل مصالح الطبقة المسيطرة . أما فى البلاد النامية فإن هذه المشكلة ليست واردة بشكل ملحوظ بنفس الدرجة السابقة ، حيث تمثل الحكومات فى الغالب مصالح وطنه عامة . ( المترجمة )

وبما يجعل هذه المشكلة أكثر إلحاحاً أن علماء الاجتماع كانوا في طليعة العلماء الاجتماعيين الذين كان لديهم من بعد النظر والشجاعة مადفعهم إلى الدراسة العلمية لمجتمعات البلاد الشيوعية كالاتحاد السوفيتي والصين . وكثيراً ما كان جزاؤهم على ماتحملوه من جهد في إجراء الدراسات الرائدة عن المجتمعات الشيوعية ، أن اعتبروا هم أنفسهم شيوعيين .



## سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء  
شكري ومحمود عودة ومحمد علي محمد والسيد  
الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،  
١٩٧٤

الكتاب الأول : ميادين علم الاجتماع

تأليف نيقولا تيماشيف ترجمة الدكاترة محمود  
عودة ومحمد الجوهري ومحمد علي محمد والسيد  
الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،  
١٩٧٤ .

الكتاب الثاني : نظرية علم الاجتماع

تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ،  
١٩٧٠ .

الكتاب الثالث : أساليب الاتصال والتغير  
الاجتماعي

تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهري  
وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني  
دار الكتب الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣

الكتاب الرابع : تمهيد في علم الاجتماع

تأليف الدكتور محمد علي محمد ، الهيئة  
العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

الكتاب الخامس : مجتمع المصنع - دراسة  
في علم اجتماع التنظيم

تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهري  
وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ،  
دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس : الصفوة والمجتمع : دراسة  
في علم الاجتماع السياسي

تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهري  
وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ،  
دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السابع : الطبقات في المجتمع  
الحديث .

تأليف الدكتور علياء شكري ، دار الكتب  
الجامعية ، ١٩٧٢ .

الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسي  
المعاصر

- الكتاب التاسع : قراءات معاصرة في علم الاجتماع  
للدكتورين علياء شكرى ومحمد على محمد ، دار النشر المتحدة ، ١٩٧٢ .
- الكتاب العاشر : دراسات في التنمية الاجتماعية  
تأليف الدكتورة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ .
- الكتاب الحادى عشر: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية  
تأليف جون ركس ، ترجمة الدكتورة محمد سعيد فرح ومحمد الجوهري ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٧٣ .
- الكتاب الثانى عشر : دراسات في التغير الاجتماعى  
للدكاترة محمد على محمد والسيد محمد الحسينى وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع  
اختيار وترجمة الدكتورة، محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دارالمعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- الكتاب الرابع عشر: دراسات في علم الاجتماع الريفى والحضرى  
للدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- الكتاب الخامس عشر: مقدمة في علم الاجتماع  
تأليف اليكس إنكلز ترجمة وتقديم الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دارالمعارف ، الطبعة الأولى ١٩٧٤ .
- الكتاب السادس عشر: مقدمة في علم الاجتماع الصناعى  
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار الكتب الجامعية الطبعة الأولى ، ١٩٧٥ .
- الكتاب السابع عشر: علم الفولكلور . دراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية  
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الأولى ، دارالمعارف ، ١٩٧٥ .

مطابع دارالمعارف بمصر - ١٩٧٤  
٣/٧٤/٢٥









Bibliotheca Alexandrina



0940188

1075557/01